

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير



أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم

التخصص: علوم التسيير
العنوان

المسؤولية الاجتماعية في المحيط الصناعي كأداة لحماية البيئة وتدعيم
التنمية المستدامة

دراسة حالة مصنع الإسمنت ومشتقاته بالشلف – ECDE-

من إعداد
العالية مناد

المناقشة بتاريخ 2021/12/16 من طرف اللجنة المكونة من:

الصفة	الجامعة الأصلية	الرتبة	الأستاذ
رئيسا	جامعة الشلف	أستاذ	أ.د/ محمد فلاق
مقررا	جامعة الشلف	أستاذ	أ.د/ عاشور مزريق
ممتحنا	جامعة مستغانم	أستاذ	أ.د/ وهيبة مقدم
ممتحنا	جامعة خميس مليانة	أستاذ محاضر "أ"	د/ نوال شيشة
ممتحنا	جامعة الشلف	أستاذ محاضر "أ"	د/ هجيرة شيخ
ممتحنا	جامعة خميس مليانة	أستاذ محاضر "أ"	د/ زهية كواش

الموسم الجامعي: 2022/2021

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الإهداء

أهدي هذا العمل إلى:

إلى التي غمرتني بحبها وحنانها وشاكرتني مسيرة حياتي أُمي الغالية أطال الله في عمرها

إلى روح الغاليأبي

إلى سندي في الحياة إلى من صبر علي أيام وأيام من أجل إتمام هذا العمل زوجي العزيز

يحيى

إلى قرة عيني بناتي حفظهما الله لي ورعاهم: ونام، وسام

إلى الغالية أختي وهيبة

إلى الغالي أخي عبد القادر وزوجته إلهام وأولاده: إسحاق، إلياس.

مناد العالوية

كلمة شكر وعرfan

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيدنا محمد صلى

الله عليك وسلم الحمد والشكر كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك

الحمد لله رب العالمين... خلق اللوح والقلم... وخلق الخلق من عدم... ودبر الأرزاق والأجال بالمقادير
وحكم...

الحمد لله رب العالمين... الذي علا فقهر... وملك فقدر... وعفا فغفر... وعلم وستر... وهزم ونصر... وخلق
ونشر.

سبحان الله وبحمده... سبحان الله العظيم

لا يسعني بعد أن وفقني الله إلى إتمام هذه الأطروحة المتواضعة إلا أن أتقدم بخالص شكري وعظيم
إمتناني لكل من مد يد العون لإتمام هذا العمل وكل من قدم لي النصيح والإرشاد والتوجيه خلال
مراحل البحث والإعداد لهذه الأطروحة. وأخص بالذكر والشكر العميق أستاذي ومعلمي الفاضل الذي
مهما قلت لن أوفيه حقه البروفيسور "عاشور مزريق" فكان لي بمثابة المعلم الذي أنار لي درب البحث
والمعرفة، فجزاه الله عني خير جزاء سائلة المولى العلي القدير أن يمد في عمره وينعم عليه بالصحة
والعافية.

ولا يفوتني تقديم الشكر لكل من قدم لي العون والمساعدة من عمال مؤسسة الإسمت ومشتقاته
بالشلف ECDE.

كما أتوجه بالشكر والعرfan للسادة الأفاضل أعضاء لجنة التحكيم على قبولهم مناقشة هذه
الأطروحة.

المسؤولية الاجتماعية في المحيط الصناعي كأداة لحماية البيئة وتدعيم التنمية المستدامة

- حالة مصنع الإسمنت ومشتقاته بالشلف ECDE -

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مدى تبني المؤسسات الصناعية ممثلة بمصنع الإسمنت ومشتقاته بالشلف ECDE لمفهوم المسؤولية الاجتماعية، والتعرف على مدى مساهمة المسؤولية الاجتماعية للمصنع في حماية البيئة وتدعيم التنمية المستدامة، ومن أجل معرفة الدور الذي يقوم به المصنع من أجل تحقيق ذلك ارتأينا أن تتم دراستنا التطبيقية على شطرين: الشطر الأول قمنا من خلاله بدراسة تحليلية لمختلف الإجراءات والسياسات التي إنتهجها المصنع من أجل حماية البيئة على أساس أنها أحد أشكال أو أحد مجالات المسؤولية الاجتماعية. أما بالنسبة للشطر الثاني وبالاعتماد على حزمة البرامج الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) وإستخدام أدوات التحليل الإحصائي، تم تحديد ومعرفة دور المسؤولية الاجتماعية في المصنع والمتمثل في كونه أداة لحماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة، من خلال تحديد نسبة مساهمة كل نشاط من أنشطة المسؤولية الاجتماعية في حماية البيئة من جهة وتدعيم التنمية المستدامة من جهة أخرى.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج نذكر منها: مصنع الإسمنت ومشتقاته بالشلف ECDE يهتم بالبعد البيئي من خلال تحمله لمسؤوليته البيئية إتجاه المحيط الذي ينشط فيه، أما بالنسبة لباقي المجالات الأخرى للمسؤولية الاجتماعية فهي تنحصر فقط في ممارسات محتشمة من فترة إلى أخرى من أجل تحسين صورة المؤسسة لدى أفراد المجتمع الذي تتواجد معه في نفس الرقعة الجغرافية.

بناءً على النتائج المتحصل عليها يمكن تقديم التوصية التالية لمؤسسة الإسمنت ومشتقاته بالشلف ECDE وهي: يجب أن يصبح مفهوم المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة عبارة عن ممارسة فعلية، لا تنحصر في بعض الأعمال التطوعية أو التبرعات الخيرية والإنسانية فقط، أي يجب دمج المسؤولية الاجتماعية في جميع الخطط والسياسات الإستراتيجية للمؤسسة.

الكلمات المفتاحية:

المسؤولية الاجتماعية، المحيط الصناعي، التنمية المستدامة، حماية البيئة، مصنع الإسمنت ومشتقاته بالشلف ECDE.

Abstract**Social responsibility in the industrial environment as a tool to protect the environment and support sustainable development****- The case of the cement plant and its derivatives in Chlef ECDE-**

This study aims to identify the extent of adoption of industrial institutions represented by the cement factory and its derivatives in Chlef ECDE for the concept of social responsibility, and to identify the extent to which the social responsibility of the factory contributes to protecting the environment and supporting sustainable development, and in order to know the role that the factory plays to achieve this, we decided that our applied study should be carried out in two parts: The first part, in which we conducted an analytical study of the various procedures and policies that it pursued the factory in order to protect the environment on the basis that it is one of the forms or one of the areas of social responsibility. As for the second part, based on the statistical software package for the social sciences (SPSS) And using statistical analysis tools, the role of social responsibility in the factory was identified and known as a tool for protecting the environment and achieving sustainable development, by determining the percentage of the contribution of each social responsibility activity in protecting the environment on the one hand and supporting sustainable development on the other hand.

The study found a range of results, including: the cement plant and its ecde derivatives are concerned with the environmental dimension by taking responsibility for its environmental responsibility towards the environment in which it is active, but for other areas of social responsibility, it is limited only to decent practices from time to time in order to improve the image of the institution among the members of the community with which it is located in the same geographical area.

Based on the results obtained, the following recommendation can be made to the Cement Foundation and its ECDE derivatives: the concept of social responsibility in the foundation must become an effective practice, not limited to some volunteer work or charitable and humanitarian donations only, i.e. social responsibility must be integrated into all the foundation's strategic plans and policies.

Key words:

Social responsibility, industrial environment, sustainable development, environmental protection, cement factory and its derivatives in Chlef ECDE.

قائمة المحتويات

الصفحة	المحتوى
-	الإهداء
-	الشكر
III	الملخص
V	قائمة المحتويات
XI	قائمة الجداول
XIV	قائمة الأشكال البيانية
XV	قائمة الملاحق
أ - ي	مقدمة
الفصل الأول: التأسيس النظري لمفهوم المسؤولية الاجتماعية في منظمات الأعمال	
02	تمهيد
03	المبحث الأول: المفهوم الشامل للمسؤولية الاجتماعية في منظمات الأعمال
03	المطلب الأول: تعريف المسؤولية الاجتماعية ومراحل تطورها
11	المطلب الثاني: أهم النظريات المفسرة لمفهوم المسؤولية الاجتماعية ومناهج دراستها
18	المطلب الثالث: مؤيدو ومعارضو المسؤولية الاجتماعية
24	المبحث الثاني: مبادئ، عناصر، المسؤولية الاجتماعية ومؤشرات تقييمها
24	المطلب الأول: مبادئ المسؤولية الاجتماعية وعناصرها
28	المطلب الثاني: أبعاد المسؤولية الاجتماعية
33	المطلب الثالث: مؤشرات تقييم المسؤولية الاجتماعية وفوائد تبنيتها من قبل منظمات الأعمال
37	الخلاصة
الفصل الثاني: المدخل النظري للمسؤولية الاجتماعية في المحيط الصناعي	
39	تمهيد
40	المبحث الأول: التطور التاريخي للصناعة
40	المطلب الأول: نشأة وتطور الصناعة
46	المطلب الثاني: ماهية المنظمات الصناعية

53	المبحث الثاني: التأصيل النظري لمفهوم المسؤولية الاجتماعية في المحيط الصناعي
53	المطلب الأول: تطور المسؤولية الاجتماعية في المحيط الصناعي
56	المطلب الثاني: أوجه ودلائل تبني المسؤولية الاجتماعية في المحيط الصناعي
71	الخلاصة
الفصل الثالث: التنمية المستدامة من أجل حماية البيئة	
73	تمهيد
74	المبحث الأول: الإطار النظري للتنمية المستدامة
74	المطلب الأول: مفهوم التنمية المستدامة
80	المطلب الثاني: خصائص، عناصر وأهداف التنمية المستدامة
84	المطلب الثالث: أبعاد التنمية المستدامة
88	المبحث الثاني: البيئة وقضاياها
88	المطلب الأول: مفهوم البيئة
93	المطلب الثاني: التلوث البيئي
100	المبحث الثالث: أهداف التنمية المستدامة من أجل تحويل عالمنا (2030-2015)
100	المطلب الأول: الدليل الإرشادي إلى أهداف التنمية المستدامة
101	المطلب الثاني: عرض أهداف التنمية المستدامة
112	المبحث الرابع: واقع التنمية المستدامة في الجزائر في ظل البرامج المنتهجة من قبل الحكومة في الفترة الممتدة من (2001-2019)
112	المطلب الأول: البرامج التنموية في الجزائر من 2001 إلى غاية 2019
117	المطلب الثاني: تقييم مدى نجاعة البرامج التنموية في تحقيق التنمية المستدامة
127	الخلاصة
الفصل الرابع: دور المسؤولية الاجتماعية في حماية البيئة وتدعيم التنمية المستدامة في المؤسسات الصناعية	
129	تمهيد
130	المبحث الأول: مجالات المسؤولية الاجتماعية ودورها في تحقيق الأهداف الرئيسية لتنمية المستدامة

قائمة المحتويات

130	المطلب الأول: مجالات المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الصناعية
137	المطلب الثاني: علاقة مجالات المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الصناعية بحماية البيئة وتحقيق الأهداف الرئيسية لتنمية المستدامة
142	المطلب الثالث: مجالات المسؤولية الاجتماعية ودورها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة 17
150	المبحث الثاني: متغيرات المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الصناعية وعلاقتها بأبعاد التنمية المستدامة
150	المطلب الأول: الأعمال الخيرية أو التطوعية
153	المطلب الثاني: مساندة المؤسسات الصناعية لمنظمات المجتمع المدني
156	المطلب الثالث: الشفافية
159	المطلب الرابع: دور متغيرات المسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة في المؤسسات الصناعية
166	المبحث الثالث: أنشطة المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الصناعية وعلاقتها بأبعاد التنمية المستدامة
166	المطلب الأول: تصنيف الأنشطة التي تقدمها المؤسسات الصناعية في مجال المسؤولية الاجتماعية
169	المطلب الثاني: دور أنشطة المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الصناعية في تحقيق الأهداف الأساسية للتنمية المستدامة
249	الخلاصة
<p>الفصل الخامس: واقع المسؤولية الاجتماعية في مصنع الإسمنت ومشتقاته بولاية الشلف ودورها في حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة ECDE</p>	
179	تمهيد
180	المبحث الأول: تقديم مؤسسة الإسمنت ومشتقاته بالشلف ECDE
180	المطلب الأول: نشأة صناعة الاسمنت ومراحل تطورها
183	المطلب الثاني: تقديم مؤسسة الإسمنت ومشتقاته بالشلف ECDE
188	المطلب الثالث: مراحل تصنيع الإسمنت
190	المبحث الثاني: واقع دمج البعد البيئي في مختلف السياسات الإستراتيجية لمؤسسة الإسمنت ومشتقاته بالشلف ECDE.
190	المطلب الأول: الآليات المختلف للحد من التلوث الناتج عن العملية الإنتاجية في مؤسسة الإسمنت ومشتقاته بالشلف ECDE.
197	المطلب الثاني: دور الإجراءات المتخذة من قبل مؤسسة الإسمنت ومشتقاته ECDE للحد من الآثار الصناعية في حماية البيئة

قائمة المحتويات

207	المبحث الثالث: التصميم المنهجي للدراسة الميدانية
207	المطلب الأول: مجتمع وعينة الدراسة
207	المطلب الثاني: أسلوب جمع البيانات
209	المطلب الثالث: الأساليب الاحصائية
209	المطلب الرابع: إختبارات الصدق والثبات لأداة الدراسة
214	المبحث الرابع: عرض ومناقشة نتائج التحليل وإختبار الفرضيات
214	المطلب الأول: نتائج التحليل الوصفي لخصائص العينة
218	المطلب الثاني: نتائج إجابات أفراد عينة الدراسة نحو أبعاد المسؤولية الإجتماعية في المحيط الصناعي
225	المطلب الثالث: نتائج إجابات أفراد عينة الدراسة نحو محور حماية البيئة وتدعيم التنمية المستدامة
229	المطلب الرابع: تحليل وعرض إختبار فرضيات الدراسة
237	الخلاصة
239	الخاتمة
244	قائمة المراجع
-	الملاحق
-	فهرس المحتويات

قائمة الجداول

الصفحة	العنوان	الرقم
08	المراحل التاريخية لتطور مفهوم المسؤولية الاجتماعية	1-I
14	تصنيف أصحاب المصالح	2-I
21	مقارنة بين الحجج المؤيدة والمعارضة للمسؤولية الاجتماعية	3-I
26	توقعات عناصر المسؤولية الاجتماعية من منظمات الأعمال	4-I
50	أنواع المنظمات الصناعية	1-II
79	مقاربات المنظمات الدولية للتنمية المستدامة	1-III
82	الأهداف الرئيسية للتنمية المستدامة	2-III
102	توزيع الجوع (شخص جائع) في العالم سنة 2015	3-III
113	التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الانعاش الاقتصادي (2001-2004)	4-III
113	السياسات المرافقة لبرامج الإنعاش الإقتصادي 2001-2004	5-III
115	التوزيع القطاعي للميزانية الأولية للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009	6-III
116	مضمون برنامج التنمية الحماسي (2010-2014)	7-III
119	تطور مؤشر التنمية البشرية في الجزائر (2000-2015)	08-III
120	تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة الممتدة 2000-2017.	09-III
126	تطور عدد المشتركين في الأنترنت من 2013-2016	10-III
182	المؤسسات الوطنية لصناعة الإسمنت في الجزائر	1-V
184	المؤسسات الفرعية التابعة لمجموعة الجمع الصناعي لإسمنت الجزائر GICA	2-V
185	عدد العمال على حسب رتبهم ووضعتهم المهنية	3-V
190	تصنيف المخلفات الغازية خلال كل مرحلة من مراحل الإنتاج	4-V

قائمة الجداول والأشكال

191	أنواع المخلفات السائلة الناتجة عن العملية الإنتاجية في المؤسسة ومصادرها المختلفة	5-V
192	أنواع المخلفات الصلبة الناتجة عن العملية الإنتاجية في مؤسسة الإسمنت ومشتقاته بالشلف ECDE	6-V
198	إنبعاثات الغبار للتلاشي الأخير من سنة 2005 قبل تنصيب أجهزة تنفيض الغبار	7-V
199	نتائج قياس إنبعاثات الغبار لسنة 2006 بعد تنصيب أجهزة تنفيض الغبار	8-V
201	قياس الإنبعاثات قبل وبعد تركيب مصافي الأذرع	9-V
202	تقدير إنبعاثات الغبار بعد تركيب مصافي الأذرع خلال الفترة الممتدة من 2012 إلى غاية 2019	10-V
202	تقدير إنبعاثات الغبار بعد تركيب مصافي الأذرع خلال سنة 2020	11-V
204	كمية الطاقة المستهلكة خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى غاية 2020	12-V
205	كمية المياه المستهلكة خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى غاية 2019	13-V
206	كمية المياه المستهلكة لكل من سنة 2020 و 2021	14-V
208	درجات توزيع قيم المتوسط الحسابي	15-V
210	الإتساق الداخلي لعبارات أبعاد المسؤولية الاجتماعية باستخدام معامل الارتباط بيرسون	16-V
211	الإتساق الداخلي لعبارات أبعاد حماية البيئة والتنمية المستدامة باستخدام معامل الارتباط بيرسون	17-V
212	صدق الإتساق البنائي لأداة الدراسة	18-V
213	معاملات الثبات (Cronbach Alpha) لأداة الدراسة	19-V
214	توزع أفراد العينة حسب متغير الجنس	20-V
215	توزع أفراد العينة حسب متغير السن	21-V
216	توزع أفراد العينة حسب متغير المستوى العلمي	22-V
217	توزع أفراد العينة حسب متغير مستويات الدخل	23-V

قائمة الجداول والأشكال

218	توزع أفراد العينة حسب متغير المركز الوظيفي	24-V
220	نتائج تحليل إجابات أفراد العينة على العبارات بعد الأنشطة الاجتماعية إتجاه العاملين في المحيط الصناعي.	25-V
221	نتائج تحليل إجابات أفراد العينة على العبارات حول بعد أنشطة تحسين الجودة في المحيط الصناعي.	26-V
222	نتائج تحليل إجابات أفراد العينة على العبارات بعد الأنشطة البيئية في المحيط الصناعي	27-V
224	نتائج تحليل إجابات أفراد العينة على العبارات بعد الأنشطة الاجتماعية إتجاه المجتمع في المحيط الصناعي	28-V
225	نتائج تحليل إجابات أفراد العينة على عبارات البعد الإقتصادي	29-V
226	نتائج تحليل إجابات أفراد العينة على العبارات البعد الاجتماعي	30-V
228	نتائج تحليل إجابات أفراد العينة على العبارات البعد البيئي	31-V
229	نتائج إختبار الفرضية الأولى	32-V
230	تحليل التباين الأحادي لقياس الفروق في إتجاهات أفراد العينة حول دور المسؤولية الاجتماعية في حماية البيئة وتدعيم التنمية المستدامة، تعزى لمتغير العمر.	33-V
231	تحليل التباين الأحادي لقياس تعزى لمتغير المستوى التعليمي.	34-V
231	تحليل التباين الأحادي لقياس الفروق في إتجاهات أفراد العينة حول حماية المسؤولية الاجتماعية في المحيط الصناعي للبيئة. تعزى لمتغير الدخل.	35-V
232	نتائج إختبار الفرضية الخامسة	36-V
233	نتائج إختبار الإنحدار المتعدد لحماية المسؤولية الاجتماعية في المحيط الصناعي للبيئة وتدعيم البعد الإقتصادي	37-V
234	نتائج إختبار الإنحدار المتعدد لحماية المسؤولية الاجتماعية في المحيط الصناعي للبيئة وتدعيم البعد الإقتصادي	38-V
235	نتائج إختبار الإنحدار المتعدد لحماية المسؤولية الاجتماعية في المحيط الصناعي للبيئة وتدعيم البعد الإقتصادي	39-V

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
1-I	منظمة الأعمال وفتات أصحاب المصالح	13
2-I	هرم المسؤولية الإجتماعية ل Carroll	32
1-II	أنواع الصناعة	48
2-II	عناصر المنظمات الصناعية	52
3-II	قمع الأعمال الخضراء	60
1-III	تطور معدل النمو السنوي للنتائج المحلي الإجمالي (2009-2017)	117
2-III	تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر (بالدولار)	118
3-III	نصيب الفرد من المياه العذبة المتجددة	121
4-III	تطور عدد خطوط شبكة الصرف الصحي	122
5-III	تطور عدد محطات التطهير في الجزائر	123
6-III	تطور عدد المشتركين في شبكة الهاتف الثابت	124
7-III	عدد المشتركين في الهاتف النقال	125
-XIV 1	العلاقة بين مجالات المسؤولية الإجتماعية وأهداف التنمية المستدامة 17	143
2-IV	العلاقة بين متغيرات المسؤولية الإجتماعية وأبعاد التنمية المستدامة	160
-XIV 3	الأنشطة الإجتماعية للمؤسسات الصناعية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة	176
1-V	الهيكل التنظيمي العام لمؤسسة الإسمنت ومشتقاته بالشلف ECDE	186
2-V	الهيكل التنظيمي لمديرية المصنع	186
3-V	توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس	214
4-V	توزيع أفراد العينة حسب متغير الفئة العمرية	215
5-V	توزيع أفراد العينة حسب متغير المستوى العلمي	216
6-V	توزيع أفراد العينة حسب متغير مستويات الدخل	217
7-V	توزيع أفراد العينة حسب متغير المركز الوظيفي	218

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق:

الصفحة	العنوان	الرقم
-	القائمة الإستقصائية	01
-	أسماء الأساتذة الذين إعتمدوا في تحكيم فقرات القائمة الإستقصائية والجامعات التي يعملون بها	02
-	أسئلة المقابلة	03

مقدمة

I - توطئة

علاقة الإنسان ببيئته الطبيعية علاقة وطيدة منذ البداية تتميز بالأخذ والعطاء، حيث تميز الإنسان بسمه الأخذ والبيئة بسمه العطاء. إلا أن التطور الذي شهده الإنسان عبر مختلف العصور ألغى صلاحية معادلة الأخذ دون العطاء، نتيجة لظهور العديد من المشاكل البيئية. فرحلة الوصول إلى الرفاهية تميزت بجشع الإنسان وإستغلاله المفرط ولاعقلاني للبيئة بمختلف مكوناتها من هواء، تربة وماء وكائنات حية بطرق مباشرة وغير مباشرة.

بدأت هذه الآثار السلبية تظهر خلال مرحلة إكتشاف الإنسان للزراعة -أي الخروج من مرحلة الحياة البدائية التي تميزت بإكتفائه بالحفاظ على إمكانية البقاء والإستمرار، وذلك من خلال التكيف مع الطبيعة والإعتماد على الموجود فقط- حيث صاحبت هذه المرحلة تغيير الإنسان للطبيعة الموجودة من خلال حرق الغابات وتحويلها إلى مزارع، الأمر الذي أدى إلى زعزعت التوازن البيئي، إضافة إلى إكتشاف الوقود الأحفوري في منتصف القرن الثامن عشر، وخلق مواد جديدة غريبة عن النظام البيئي مثل المبيدات الحشرية، وكذلك هجرة العديد من الأفراد من الريف إلى المدينة، السبب الذي أدى إلى تفاقم الآثار السلبية على البيئة تزامن كل هذا مع ظهور مشاكل إقتصادية وإجتماعية، مشاكل إزدادت في العصر الحالي مع التطور التكنولوجي الهائل الذي شهده العالم، من أهمها: نمو سكاني كبير تزامن مع نقص الغذاء، نقص المياه وتلوث مصادرها، تزايد نسبة الكوارث الطبيعية، الإنحباس الحراري، تلوث الهواء.

إن قياس قوة الدول من خلال حجم هياكلها وقدراتها الإنتاجية ومدى مساهمتها في الإقتصاد العالمي أدى إلى تسارع الدول إلى إنشاء هياكل صناعية كبرى. وأدى البحث عن القوة إلى العديد من الحروب التي كانت كرد فعل عن إستعمار الدول المصنعة إلى دول أخرى ضعيفة بحثا عن مصادر جديدة للموارد الأولية الممولة لصناعاتها. فالإنسان خلال سعيه للوصول إلى الرفاهية من خلال التطور والنمو، أهمل البيئة الطبيعية واعتبرها مصدر غير قابل للنفاد أو التأثير، أي أنه إنتهج سلوك أناني وغير مسؤول نتيجة عدم معرفته لنتائج أفعاله المخلة بالتوازن البيئي.

كل هذا أدى إلى تعالي أصوات تنادي بالتدخل السريع لحماية البيئة، وإيجاد حلول للمشكلات الموجودة. لقي هذا صدى كبير لدى العديد من الدول، التي سارعت لسن قوانين وتشريعات تهدف إلى تغيير الأنماط الصناعية الموجودة من أجل حماية البيئة، وظهرت على الساحة الدولية جمعيات وهيئات عديدة هدفها الأساسي حماية البيئة والعمل على إيجاد بعض الحلول للمشكلات الراهنة، ومحاولة التوفيق بين إستمرار النمو الصناعي الذي يحقق الرفاهية والحفاظ على البيئة، وذلك من خلال الإستغلال الأمثل لها

من أجل الحفاظ على حق الأجيال القادمة في العيش الكريم، فحقيقة الأمر أن الموارد الطبيعية الموجودة في البيئة ثابتة أي قابلة للزوال إذا ما إستمر الإنسان في إستغلالها بشكل غير عقلائي.

كل هذا أدى إلى التحلي عن المفاهيم السابقة للتنمية الاقتصادية، وضرورة التحول إلى مفهوم التنمية المستدامة، الذي يقوم على إستمرار التنمية الاقتصادية وفي نفس الوقت ضمان حق الأجيال القادمة في العيش الكريم. ورغم جميع القوانين والتشريعات البيئية التي سنت، إلا أن التجارب الواقعية دلت على إستمرار إستغلال الطبيعة وارتفاع مؤشرات التلوث البيئي. إن دل هذا فإنه يدل على شيء واحد وهو عدم وعي الهيئات المسيرة للنشاط الإقتصادي- دول أو مؤسسات كبرى - بخطور هذه المشاكل البيئية المتزايدة. ولهذا فإن التشريعات والقوانين غير كافية لوحدها، إذا لم تتميز هذه الهيئات بروح المسؤولية إتجاه البيئة والمجتمع الذي تتواجد به، وهذا ما يعرف بالمسؤولية الإجتماعية للهيئات الإقتصادية.

II- الإشكالية

تعتبر المؤسسات الصناعية المصدر الأول للمشاكل البيئية، بداية من إستغلال الموارد الطبيعية، وصولا إلى مخرجاتها من العملية الإنتاجية. كل هذا يؤثر على الغطاء النباتي، المحاصيل الزراعية، الكائنات الحية وعلى الإنسان الذي يعيش في هذه البيئة والذي له علاقات متداخلة مع جميع العناصر السابقة. من أهم النتائج السلبية للتلوث على الإنسان: الأمراض المزمنة، أي أن الإنسان هو ضحية نشاط غير مسؤول للمؤسسات الصناعية المتواجدة في البيئة التي يعيش فيها. ويتميز المحيط الصناعي الجزائري بتركيبته غير المتساوية، فالجزء الأكبر منه عبارة عن صناعات ثقيلة كصناعة الإسمنت ومشتقاته، والجزء المتبقي توليفة متنوعة نسبيا، تهتم معظمها بإنتاج المواد الغذائية والإستهلاكية. وتعتبر الصناعات الثقيلة من النشاطات المهمة الممولة لميزانية الدولة إلى جانب قطاع المحروقات، معظمها محتكرة للسوق الجزائرية الأمر الذي يخفف عليها الضغط.

مؤسسة الإسمنت ومشتقاته بالشلف ECDE من أهم المؤسسات الصناعية التي توجد بالولاية والتي تقع وسط منطقة زراعية بالإضافة إلى قربها من مجمع سكني كبير (بلدية واد سلي). في ضوء هذا يمكن طرح الإشكالية الرئيسية التي تم صباغتها على النحو التالي:

ما هو الدور الذي يمكن أن تلعبه المسؤولية الإجتماعية من أجل حماية البيئة في المحيط الصناعي تدعيما لبناء تنمية مستدامة، وما هو واقع ذلك على مستوى مؤسسة الإسمنت ومشتقاته بالشلف

؟ECDE

الإشكالية الرئيسية تقودنا إلى طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- إلى أي درجة وصلت إليها مؤسسة الإسمنت ومشتقاته بالشلف ECDE في تأثيرها السلبي على البيئة الطبيعية؟
- هل مؤسسة الإسمنت ومشتقاته بالشلف ECDE واعية بما آله إليه البيئة المحيطة بها من التلوث؟
- ما هي نسبة الوعي لدى مؤسسة الإسمنت ومشتقاته بالشلف ECDE بخطورة المشكلات البيئية المحلية؟
- هل مؤسسة الإسمنت ومشتقاته بالشلف ECDE تدمج البعد البيئي وحقوق الأجيال القادمة في خططها التنموية؟
- هل مؤسسة الإسمنت ومشتقاته بالشلف ECDE تتبنى مفهوم المسؤولية الاجتماعية؟
- هل يمكن إعتبار مؤسسة الإسمنت ومشتقاته بالشلف ECDE تهتم بمفهوم المسؤولية الاجتماعية كوسيلة أو أداة لحماية البيئة وتحقيق تنمية مستدامة؟

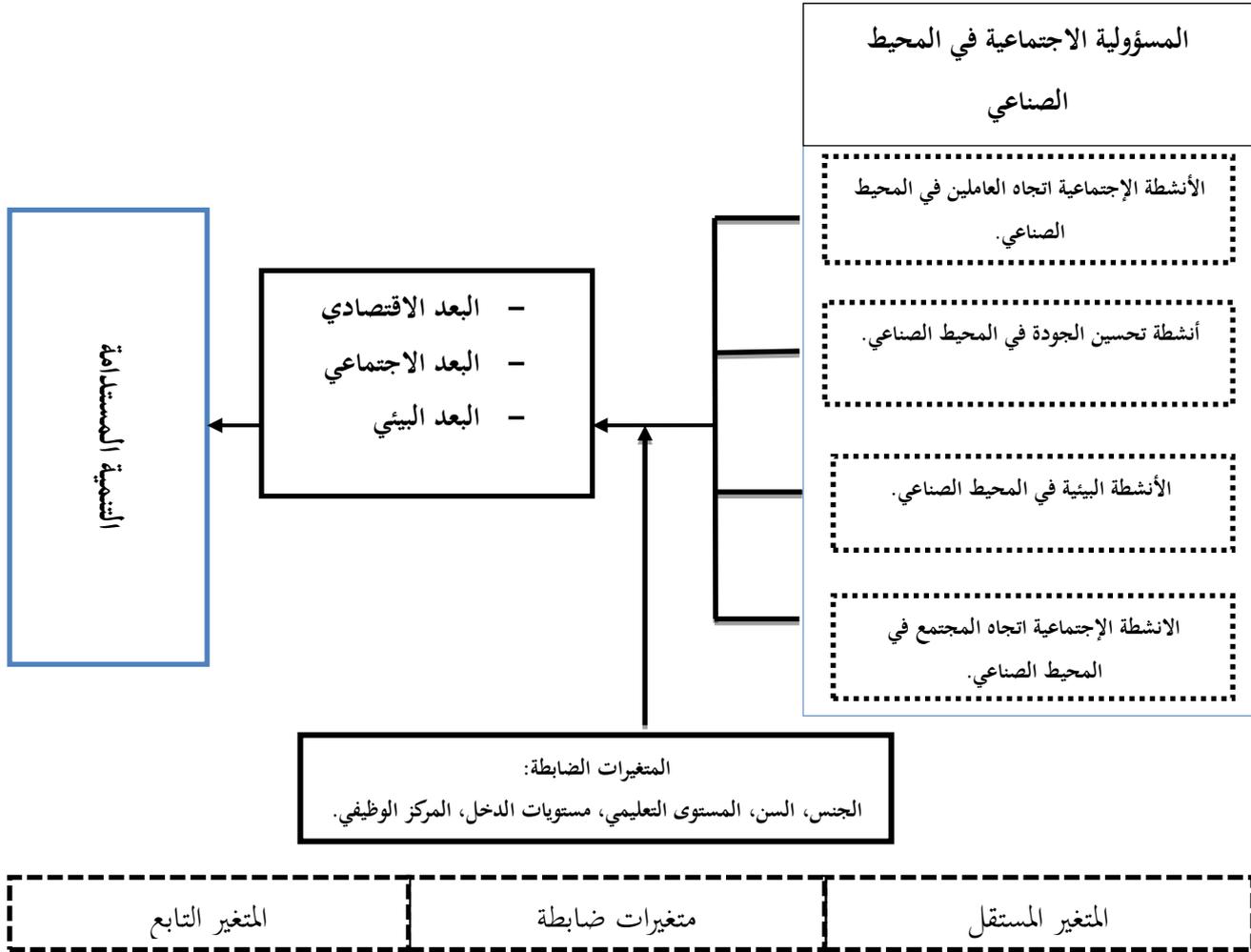
III - نموذج الدراسة

من أجل الوصول إلى الأهداف المرجوة من هذه الدراسة، أي تحديد دور المسؤولية الاجتماعية في المحيط الصناعي في حماية البيئة وتدعيم التنمية المستدامة، وبالاعتماد على الدراسات السابقة التالية: مقدم وهيبة سنة 2014،

،2014 Peter Lund, Thomsen, Adam Lindgreen, Joelle Vanhamme

الظاهر خامرة 2007 ، تم تصميم نموذج خاص بهذه الدراسة كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم 1: نموذج الدراسة



IV- الفرضيات:

للإجابة على الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية، تم طرح مجموعة من الفرضيات كإجابات مبدئية للإشكالية المطروحة آنفاً.

1- الفرضية الرئيسية الأولى: نصت الفرضية على أنه:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين آراء عينة من موظفي مصنع الإسمنت ومشتقاته بالشلف ECDE حول المسؤولية الاجتماعية في المحيط الصناعي تعزى للخصائص الديمغرافية.

تم تقسيمها إلى خمس فرضيات فرعية كالتالي:

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين آراء عينة من موظفي مصنع الإسمنت ومشتقاته بالشلف ECDE حول المسؤولية الاجتماعية في المحيط الصناعي تعزى لمتغير الجنس.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين آراء عينة من موظفي مصنع الإسمنت ومشتقاته بالشلف ECDE حول المسؤولية الاجتماعية في المحيط الصناعي تعزى لمتغير السن؛
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين آراء عينة من موظفي مصنع الإسمنت ومشتقاته بالشلف ECDE حول المسؤولية الاجتماعية في المحيط الصناعي تعزى لمتغير المستوى التعليمي؛
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين آراء عينة من موظفي مصنع الإسمنت ومشتقاته بالشلف ECDE حول المسؤولية الاجتماعية في المحيط الصناعي تعزى لمتغير مستويات الدخل؛
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين آراء عينة من موظفي مصنع الإسمنت ومشتقاته بالشلف ECDE حول المسؤولية الاجتماعية في المحيط الصناعي تعزى لمتغير المركز الوظيفي.

2- الفرضية الرئيسية الثانية: والتي نصت على أنه:

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين آراء عينة من موظفي مصنع الإسمنت ومشتقاته بالشلف ECDE حول متغير التنمية المستدامة تعزى للخصائص الديمغرافية.

تم تقسيمها إلى خمس فرضيات فرعية كالتالي:

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين آراء عينة من موظفي مصنع الإسمنت ومشتقاته بالشلف ECDE حول متغير التنمية المستدامة تعزى لمتغير الجنس؛
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين آراء عينة من موظفي مصنع الإسمنت ومشتقاته بالشلف ECDE حول متغير التنمية المستدامة تعزى لمتغير السن؛

● لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين آراء عينة من موظفي مصنع الإسمنت ومشتقاته بالشلف ECDE حول متغير التنمية المستدامة تعزى لمتغير المستوى التعليمي؛

● لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين آراء عينة من موظفي مصنع الإسمنت ومشتقاته بالشلف ECDE حول متغير التنمية المستدامة تعزى لمتغير مستويات الدخل؛

● لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين آراء عينة من موظفي مصنع الإسمنت ومشتقاته بالشلف ECDE حول متغير التنمية المستدامة تعزى لمتغير المركز الوظيفي.

3- الفرضية الرئيسية الثالثة: والتي نصت على أنه:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين المسؤولية الاجتماعية في المحيط الصناعي وأبعاد التنمية المستدامة.

تم تجزئتها إلى ثلاث فرضيات فرعية وهي كالاتي:

● لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في ممارسة المسؤولية الاجتماعية في المحيط الصناعي لتدعيم البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة؛

● لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في ممارسة المسؤولية الاجتماعية في المحيط الصناعي لتدعيم البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة؛

● لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في ممارسة المسؤولية الاجتماعية في المحيط الصناعي لتدعيم البعد البيئي للتنمية المستدامة.

4- الفرضية الرئيسية الرابعة: والتي نصت على أنه:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للمسؤولية الاجتماعية في المحيط الصناعي في تدعيم التنمية المستدامة

● لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للمسؤولية الاجتماعية في المحيط الصناعي في تدعيم التنمية المستدامة؛

● لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للأنشطة الاجتماعية إتجاه العاملين في المحيط الصناعي في تدعيم التنمية المستدامة؛

- تعتبر أغلب الصناعات الموجودة في الجزائر صناعات ثقيلة، تم إنشاء معظمها في الفترة الممتدة من الستينات إلى غاية السبعينات، أي أنها تحتوي على وسائل إنتاج قديمة غير مجهزة بتكنولوجيا حديثة تراعي الجانب البيئي.

- وسائل الإنتاج القديمة الموجودة في المصانع الجزائرية، مع مرور الوقت وإهلاكها تزايدت نسبة الملوثات المنبعثة منها، حيث أصبحت تشكل خطر كبير على البيئة الموجودة فيها.

- أغلبية هذه المصانع تقع في شمال البلاد، تتموقع في وسط مجتمعات سكنية، السبب الذي أدى إلى ظهور العديد من المشاكل الصحية أغلبها أمراض مزمنة. بالإضافة إلى تمركز الأنشطة الفلاحية في الجزء الشمالي للبلاد، وهذا أدى إلى تضرر المحاصيل الزراعية وتراجع الثروة الحيوانية الموجودة في المنطقة.

- هناك قوانين وتشريعات عديدة وضعتها الحكومة الجزائرية، بموجبها تتحمل المؤسسات الصناعية الملوثة للبيئة تكاليف التدهور البيئي الذي أحدثته على جميع الأصعدة، بالإضافة إلى ضرورة تبني سياسات وإستراتيجيات تنموية تأخذ بعين الإعتبار البعد البيئي، إنطلاقا من تغيير أساليب الإنتاج القديمة الملوثة، وصولا إلى تقليل الآثار السلبية الناتجة عن مخرجاتها.

وإنطلاقا من الدور الكبير الذي تلعبه المؤسسات الصناعية في خلق ونشر العديد من المشاكل البيئية، تكمن مبررات إختيار هذا الموضوع. وبالإستناد إلى دراسة مصنع الإسمنت ومشتقاته ECDE المتواجد بالمنطقة الصناعية بولاية الشلف - كونه من أهم المصانع في الجزائر - سيتم تحليل وتقييم إشكالية البحث. وكذلك إنطلاقا من الأسباب التالية:

- الإهتمام بمواضيع البيئة والتنمية المستدامة من جهة بحكم التخصص، ومن جهة أخرى الميول الشخصية لهذا النوع من المواضيع.
- إنتشار ظاهرة لامبالاة التي تمارسها المؤسسات الصناعية إتجاه البيئة وأفراد المجتمع ككل.
- إهتمام الكثير من الهيئات الرسمية المحلية والعالمية بالبيئة والقضايا الإجتماعية، وإنعقاد العديد من المؤتمرات من أجل وضع خطط وإستراتيجيات تنموية مسؤولة بيئيا وإجتماعيا، التي يجب على المؤسسات تبنيتها من أجل حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة، ولكن غياب إستراتيجية تنفيذية حال دون تحقيق الأهداف المسطرة.
- الوصول إلى مرحلة تبني مفهوم المسؤولية الإجتماعية من قبل مؤسسة الإسمنت ومشتقاته بالشلف ECDE وعيا منها بأهمية الدور الذي تلعبه في حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة.

VIII - حدود البحث

تمت دراستنا هذه والمتمثلة في دور المسؤولية الاجتماعية في المحيط الصناعي في حماية البيئة وتدعيم التنمية المستدامة في إطار الحدود التالية:

- الحدود الموضوعية: حيث تم تحديد وتوضيح مختلف المفاهيم المتعلقة بكل من المتغير المستقل (المسؤولية الاجتماعية في المحيط الصناعي) والمفاهيم المتعلقة بالمتغير التابع (حماية البيئة وتدعيم التنمية المستدامة)، فقد تم التطرق إلى مفهوم المسؤولية الاجتماعية في منظمات الأعمال بصفة عامة، ومفهومها في المحيط الصناعي بالتحديد، كما تم التطرق كذلك إلى مفهوم التنمية المستدامة، و البيئة وكل ما يخصها من مفاهيم.

- الحدود المكانية: يعتبر مصنع الإسمنت ومشتقاته بالشلف ECDE، من أهم المصانع الموجودة في الجزائر، يحتوي هذا المصنع على مجموعة من خطوط الإنتاج تعتبر كلها صناعات ملوثة، إضافة إلى موقعه الجغرافي، حيث يقع وسط مجمع سكني كبير، السبب الذي أدى إلى ظهور العديد من الأمراض المزمنة، مع تزايد نسبة إنتشارها في الآونة الأخيرة. وهذا ما دفعنا إلى إختيار هذه المؤسسة كحالة من أجل إنجاز الجزء التطبيقي لهذه الدراسة.

- الحدود الزمانية: وستشمل هذه الدراسة الفترة الزمنية الممتدة من 2005 إلى غاية يومنا هذا، على أساس أن المشرع الجزائري قام بإصدار القانون 10/03 المؤرخ في يوليو 2003 والمتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة وبناء على المعلومات المتحصل عليها من المؤسسة.

IX - المنهج والأدوات المستخدمة

تماشيا مع طبيعة الموضوع الذي يجمع بين الجانب النظري والتطبيقي، وسعيا للإجابة على الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية، وللتأكد من صحة الفرضيات والوصول إلى تحقيق أهداف الدراسة، إتبعنا المنهج الاستنباطي بأداتيه الوصف والتحليل. وذلك من خلال الإطلاع على مجموعة من الكتب، دراسات ومقالات منشورة، ملتقيات، تقارير، رسائل علمية. بالإضافة إلى مقابلات شخصية مع بعض الأساتذة والباحثين المتخصصين في نفس المجال، لتبادل الأفكار ومناقشتها من أجل إثراء الموضوع. أما بالنسبة للجانب التطبيقي، تم تحليل المعطيات المتحصل عليها من الهيئات المسؤولة بالمؤسسة محل الدراسة، بالإضافة إلى تحليل النتائج الإحصائية ومناقشتها، وذلك بالاعتماد على الأدوات التحليلية التالية:

- المعاينة الشخصية للمنطقة، ومقابلة المسؤولين عن المصنع.

- الإطلاع على مدى تطبيق مؤسسة الإسمنت ومشتقاته بالشلف ECDE للقوانين والتشريعات التي وضعتها الحكومة الجزائرية، من أجل حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة.
- تحديد وتحليل طبيعة الممارسات البيئية والإجتماعية في مؤسسة الإسمنت ومشتقاته بالشلف ECDE.
- الإستبيان.

X- الدراسات السابقة: وتمثلت في:

1- مقدم وهيبة: تقييم مدى إستجابة منظمات الأعمال في الجزائر للمسؤولية الإجتماعية - دراسة تطبيقية على عينة من مؤسسات الغرب الجزائري.

البحث عبارة عن أطروحة دكتوراه في التسيير بجامعة وهران سنة 2014. وتمحورت إشكالية البحث حول طبيعة فلسفة المسؤولية الإجتماعية في المؤسسات الإقتصادية الجزائرية، وتقييم ممارساتها لبرامج المسؤولية الإجتماعية. مع توضيح طبيعة عملية إدماجها في إستراتيجيات المؤسسة بداية من مرحلة الصياغة والتخطيط ثم مرحلة التنفيذ، وصولاً إلى مرحلة المراقبة والتقييم.

من النقاط التي لم تتطرق إليها الباحثة:

- 1- تكلمت عن منظمات الأعمال بشكل عام، ولم تخص بالذكر المؤسسات الصناعية بإعتبارها المصدر الأول للتلوث البيئي وإستنزاف الموارد الطبيعية؛
- 2- التركيز على المسؤولية الإجتماعية من منطلق مفهوم يساهم في نجاح وإستمرار المنظمات، دون ربطه بمدى وعي المؤسسة بالقضايا الإجتماعية؛
- 3- لم تبرز الباحثة الدور الكبير والمهم للمسؤولية الإجتماعية في حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة، وإكتفت بالتلميح بالدور الثانوي لها من حين لآخر؛
- 4- من خلال ما تطرقت إليه الباحثة: المسؤولية الإجتماعية مفهوم تتبناه المؤسسات إجبارياً وليس خيار عن قناعة لديها.

2- Peter Lund, Thomsen, Adam Lindgreen, Joelle Vanhamme: Industrial clusters and corporat social responsibility in developing countries : what we know, what we do not know, and what we need to know, Springer Science.

الدراسة عبارة عن مقال منشور سنة 2014، تمحورت إشكاليته في تحديد ملامح المسؤولية الإجتماعية لدى المؤسسات الصناعية في الدول النامية.

وقد تم التوصل إلى مجموعة من النتائج نذكر منها:

- المسؤولين في المؤسسات الصناعية غير واعين بأهمية المسؤولية الاجتماعية ولا يملكون الدراية الكافية بالقوانين والتشريعات البيئية؛
- إفتقار المؤسسات الصناعية للقدرات الفنية والمالية والإدارية المطلوبة من أجل تنفيذ مختلف التشريعات والقوانين؛
- التركيز والعمل على الأجل القصير دون التطلع للمستقبل (المدى الطويل)؛
- تنحصر المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الصناعية في الدول النامية في تطبيق القوانين والتشريعات المتعلقة بالبيئة؛

- هناك بعض المؤسسات الصناعية تسعى لتطبيق نظم الإدارة البيئية.

من بين النقاط التي تطرق لها هذه الدراسة نذكر:

- لم يتم التطرق إلى مفهوم التنمية المستدامة رغم أهميته؛
- التوصل إلى نتائج عامة، والسبب يعود إلى أن هذه الدراسة عامة، لأنها قامت بدراسة المؤسسات الصناعية في الدول النامية، وكما هو معروف فإن الدول النامية هي دول غير متجانسة أي تختلف فيها القوانين والتشريعات، كما تختلف في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والكثير من الأمور.

3- بوسلامي عمر: دور الإبداع التكنولوجي في تحقيق المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية.

البحث عبارة عن مذكرة ماجستير مقدمة لقسم علوم التسيير بجامعة سطيف 01 سنة 2013. تمحورت إشكالية البحث حول مدى مساهمة الإبداع التكنولوجي في تحقيق المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية. وتوصل الباحث إلى أنه هناك مجموعة من الأسباب التي تدفع بالمؤسسات للجوء إلى الإبداع التكنولوجي. مع العلم أن التكنولوجيات الحديثة بطبيعتها تراعي الجانب البيئي، وبالتالي هذه المؤسسات تمارس نشاطا بيئيا بطريقة غير مباشرة.

من بين أهم النقاط التي لم يتطرق إليها الباحث:

- 1- عدم ربط الإبداع التكنولوجي بتحقيق التنمية المستدامة رغم أهميته في تحقيق هذا الأخير، فهو مصدر خلق وتطوير وسائل إنتاج غير ملوثة؛
- 2- أدخل البعد البيئي في طريقة إختيار أدوات تحقيق الإبداع التكنولوجي، ولكنه لم يقوم بتوضيح دوافع إدخال هذا البعد في طريقة الإختيار.

4- عبده بدر الدين كمال: دور الشركات الصناعية في حماية البيئة في ضوء مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات.

البحث عبارة عن مقال منشور في مجلة العلوم العربية والإنسانية بجامعة القصيم بالسعودية في نوفمبر 2013، وتمحورت إشكاليته في محاولة التعرف على إسهامات الشركات الصناعية الكبرى والمتوسطة الواقعة في بعض مناطق المملكة العربية السعودية في القيام بأدوار إستباقية أو علاجية فيما يتعلق بحماية البيئة الداخلية والبيئة الخارجية للشركة في ضوء مفهوم المسؤولية الاجتماعية.

وقد تم التوصل إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- يرى الأغلبية بأن مفهوم المسؤولية الاجتماعية يعني الإهتمام بمكافحة التلوث وعدم الإضرار بالبيئة المحيطة والتخلص من العوادم بطريقة آمنة، وسعي الشركة لتحسين أحوال العاملين من كافة الجوانب، والإلتزام بوسائل الأمن والسلامة المهنية؛
 - يتحدد الدور الرئيسي للشركات الصناعية في حماية البيئة من خلال إلتزامها بالإعلان والترويج الصادق عن منتجاتها، والحرص على الشفافية والنزاهة والصدق في تعاملاتها مع العملاء، مع تدوين جميع البيانات الخاصة بالمنتجات وإمكانية الإطلاع عليها من قبل المستهلكين، مع إصدار فواتير صحيحة بالمواصفات الحقيقية للمنتجات؛
 - الإهتمام بتوفير الراحة للعمال في الفترات المخصصة لذلك بإعتبارها أحد أبعاد السلامة المهنية والأمن الصناعي، ثم الإهتمام بتوفير الشركة لوسائل وأدوات للحفاظ على سلامة العاملين؛
 - دور الشركات الصناعية فيما يتعلق بدعم الخدمات والأنشطة، ويتمثل هذا الدور في مساعدة المجتمع في أوقات الكوارث والنكبات، أما بالنسبة لتقديم الدعم المادي للجمعيات الخيرية فدورها محدود.
- من بين النقاط التي لم تتطرق إليها هذه الدراسة:
- لم تركز هذه الدراسة على التفرقة بين مفهوم البيئة الطبيعية ومفهوم البيئة التسويقية العامة للشركات (البيئة الداخلية، البيئة الخارجية) ولم تحدد بالضبط أي البيئتين التي تهتم بها الدراسة؛
 - لم تولي هذه الدراسة إهتماماً بمفهوم التنمية المستدامة؛
 - لم تعطي تعريف واضح وشامل عن المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الصناعية بالتحديد، بل إكتفت بإعطاء مجموعة من التعاريف لمفهوم المسؤولية الاجتماعية في منظمات الأعمال بصفة عامة.

5- باكر إبراهيم الصديق: المسؤولية المجتمعية والمنظمة الدولية للمواصفات ISO26000

الدراسة عبارة عن مقال منشور في مجلة المال والإقتصاد التي تصدر عن بنك فيصل الإسلامي السوداني المتواجد بدولة السودان في نوفمبر 2011، وتمحورت إشكاليته في تحديد ملامح المسؤولية الإجتماعية من خلال المواصفة الدولية ISO26000.

وقد تم التوصل إلى النتائج التالية:

- الهدف الرئيسي للمسؤولية الإجتماعية هو المساهمة في التنمية المستدامة، والتي تهدف هي الأخرى إلى القضاء على الفقر وتوفير الصحة للجميع، العدالة المجتمعية مع ضمان إمكانية العيش في الحدود البيئية للكوكب، بإستخدام الموارد الحالية دون المساس بإحتياجات الأجيال المستقبلية؛
- مواصفة ISO 26000 هي نموذج يمكن للمنظمات الإستعانة به من أجل التطبيق السليم للمسؤولية الإجتماعية؛

- المسؤولية الإجتماعية تتبناها المنظمات طوعا وليس إجبارا.

ومن بين النقاط التي لم تتطرق لها هذه الدراسة:

- لم يتم التطرق لتصنيفات المختلفة لمنظمات الأعمال، بل تناولتها بصفة عامة رغم أنه هناك إختلاف كبير بين مختلف أنواع المنظمات بإختلاف أنشطتها؛
- ركزت هذه الدراسة على البعد الإجتماعي للتنمية المستدامة، ولم تلي الإهتمام بباقي الأبعاد (البعد الإقتصادي والبعد البيئي) رغم أهمية هذه الأبعاد في تحقيق التنمية المستدامة الشاملة؛
- لم يتم التطرق إلى موضوع حماية البيئة بشكل أكثر عمق، رغم المشاكل البيئية الكبيرة التي يعاني منها العالم بأكمله.

6- ضيافي نوال: المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة والموارد البشرية

مذكرة ماجستير تخصص: تسيير الموارد البشرية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير بجامعة أبو بكر

بلقايد، تلمسان سنة 2010.

تمحورت إشكالية البحث حول: الطرق التي من خلالها تتحمل المؤسسة مسؤوليتها إتجاه مواردها البشرية. تم هذا البحث من منطلق أن المؤسسة يجب أن تهتم بمواردها البشرية، من خلال توفير جو ملائم للعمل، دفع رواتب وأجور كافية لتوفير نوعية حياة جيدة، بالإضافة إلى تكوين وتأهيل هؤلاء الموظفين لزيادة إنتاجيتهم. وأبرزت الباحثة من خلال هذا البحث دور القطاع الخاص في المشاركة الجادة لإحداث التنمية بعد تقلص دور الحكومات في التنمية الإقتصادية والإجتماعية. وتعتبر المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات وسيلة لإكساب تعاطف المجتمع وإحترامه، وبالتالي ضمان النجاح وإرضاء المستهلك.

وقد قامت الباحثة بتوضيح علاقة المسؤولية الاجتماعية بالبيئة من خلال إبراز نتائج تبني هذا المفهوم من قبل المؤسسات على البيئة، وذلك من خلال الإستغلال الأمثل للموارد الطبيعية، وإستخدام تكنولوجيا صديقة للبيئة وصولاً إلى منتجات خضراء، مما يؤدي بالضرورة إلى حماية البيئة.

من بين أهم النقاط التي لم تتطرق إليها الباحثة:

- عدم إبراز دور المسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة. صحيح أن الباحثة إهتمت بإبراز دور المؤسسة المتبنية لمفهوم المسؤولية الاجتماعية في حماية البيئة، ولكن لم توضح علاقتها بتحقيق التنمية المستدامة.

7- الطاهر خامرة: المسؤولية البيئية والاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية

المستدامة - حالة سوناطراك.

مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص: إقتصاد وتسيير البيئة، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة، سنة 2007.

تمحورت إشكالية البحث حول: مدى إمكانية المؤسسات الاقتصادية في المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة من خلال الإلتزام بالمسؤولية البيئية والاجتماعية.

في البداية قام الباحث بتوضيح مدى مساهمة المؤسسات الاقتصادية في إحداث مشاكل بيئية من خلال الآثار الخارجية الناجمة عن عملياتها الإنتاجية، مثل ثقب الأوزون، الإحتباس الحراري، إستنزاف الموارد الطبيعية، وهي مشاكل بيئية كبيرة يصعب علاجها أو السيطرة عليها. الأمر الذي يستوجب على المؤسسات التحلي عن المفهوم السابق للتنمية الاقتصادية، وضرورة تبني مفهوم تنمية تراعي الجانب البيئي والاجتماعي. وفي هذا السياق أشار الباحث إلى الجهود المبذولة من قبل الحكومات لوضع القوانين والتشريعات التي تجبر المؤسسات الاقتصادية على تبني مفهوم التنمية المستدامة، مثل إجبار الملوث على دفع قيمة الأضرار التي يلحقها بالبيئة والمجتمع وذلك من خلال دمج الآثار الخارجية في تكاليف النشاط.

من بين أهم النقاط التي لم يتطرق إليها الباحث:

- لم يهتم بضرورة رفع مستوى الوعي لدى المؤسسات الاقتصادية، بحجم المشاكل البيئية التي خلقتها ومدى تأثيرها على المجتمع الذي تتواجد فيه، بل إهتم فقط بضرورة وجود قوة إلزامية من خلالها يتم ضمان إحترام المؤسسات الاقتصادية للقوانين والتشريعات الخاصة بحماية البيئة وتبني مفهوم التنمية المستدامة، أي إلزامية تحول المؤسسات الاقتصادية إلى مؤسسات مسؤولة بيئياً واجتماعياً.

إلا أن زيادة الوعي لدى المؤسسات الإقتصادية يجعلها تتبنى مفهوم المسؤولية البيئية والإجتماعية طوعا وليس إجبارا، وهذا هو الأحسن والأكثر نجاعة.
على ضوء الدراسات السابقة وعلى أساس معلومات الباحثة فإن الدراسة الحالية تتميز عن باقي الدراسات السابقة في:

- الدراسة الحالية فرقت بين المسؤولية الإجتماعية في منظمات الأعمال بصفة عامة والمسؤولية الإجتماعية في المؤسسات الصناعية؛
- تطرقت هذه الدراسة بعمق إلى مفهوم التنمية المستدامة، كما تطرقت إلى أهداف التنمية المستدامة الحديثة (آفاق 2030) والمتمثلة في 17 هدف، هذه الأهداف التي تسعى كل الدول إلى تحقيقها؛
- قامت هذه الدراسة بتحديد العلاقة أو بالأحرى تحديد الدور الذي تلعبه المسؤولية الإجتماعية في حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة بجميع أبعادها في المؤسسات الصناعية بالتحديد؛
- أبرزت هذه الدراسة مدى مساهمة المسؤولية الإجتماعية في تحقيق الأهداف 17 للتنمية المستدامة.

XI- هيكل البحث

بالنظر إلى طبيعة الدراسة تم تقسيم الموضوع إلى خمسة فصول، بالإضافة لمقدمة وخاتمة عامة:

- في الفصل الأول سنتطرق إلى توضيح مفهوم المسؤولية الإجتماعية في منظمات الأعمال بصفة عامة، من خلال عرض جملة من التعاريف المختلفة على حسب الجهة المتبينة له، أصول نشأة هذا المفهوم، أهدافه على المدى القصير والطويل، مؤيدو ومعارضون هذا المفهوم، والعائد على المؤسسة من خلال تبني مفهوم المسؤولية الإجتماعية وأهميته بالنسبة للمجتمع ككل.
- أما في الفصل الثاني فسننتظر فيه إلى مفهوم المسؤولية الإجتماعية بالتحديد في المحيط الصناعي، من خلال التطرق إلى نشأة ومراحل تطور الصناعة، ومن ثم تعريف المسؤولية الإجتماعية في المحيط الصناعي ومراحل تطورها، وتم التطرق كذلك إلى أوجه ودلائل تبني المسؤولية الإجتماعية في المؤسسات الصناعية.
- أما في الفصل الثالث نقوم بتوضيح مفهوم التنمية المستدامة، من خلال التطرق إلى أصول نشأة هذا المفهوم، وذكر جملة من التعاريف التي أعطيت له، أهدافه، أبعاده، أسباب الانتقال من مفهوم التنمية الإقتصادية إلى مفهوم التنمية المستدامة، بالإضافة إلى عرض الفرق بينهما لإبراز مدى أهمية تبني مفهوم التنمية المستدامة من قبل مختلف الجهات حكومات كانت أو مؤسسات إقتصادية مهما كان نوع نشاطها. بالإضافة إلى تحديد طبيعة البيئة التي نحن نخصها في هذه الدراسة (ألا وهي البيئة الطبيعية)، ثم نقوم بتوضيح مفهومها من خلال عرض بعض التعاريف التي أعطيت لها من جهات مختلفة، التعرف على مكوناتها

المختلفة، وعلاقة الإنسان بالبيئة التي يتواجد فيها، بالإضافة إلى التطرق إلى مختلف المشاكل التي تؤدي إلى الإخلال بالنظام البيئي ومدى تأثيرها على الإنسان.

- الفصل الرابع عبارة عن فصل ربط من خلاله يتم توضيح مختلف التداخلات، وطبيعة العلاقة الموجودة بين المفاهيم المتطرق إليها في الفصول السابقة (المسؤولية الاجتماعية، التنمية المستدامة، البيئة). أي من خلال هذا الفصل تظهر جليا أهمية تبني المؤسسات الصناعية لمفهوم المسؤولية الاجتماعية ودورها في حماية البيئة وتدعيم التنمية المستدامة

- أما الفصل الخامس عبارة عن دراسة حالة مصنع الإسمنت ومشتقاته بالشلف ECDE، من خلال هذا الفصل يتم تحليل النتائج المتوصل إليها، بناء على المعلومات التي سيتم الحصول عليها من المصنع بالإضافة للإستبيان الموزع على العمال وقائمة الأسئلة الموجهة للمسؤولين في المصنع من أجل تحديد دور المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة في حماية البيئة وتدعيم التنمية المستدامة.

ويتم ذلك من خلال الخطوات التالية:

- تجميع مختلف المعلومات عن الممارسات البيئية لهذا المصنع، وجمع الوثائق المدعمة لها؛
- تحليلي البيانات المتعلقة بالإستبيان ومقارنتها بأجوبة المسؤولين أثناء المقابلة.

XII- صعوبات الدراسة

كأي بحث علمي لقد واجهتنا مجموعة من الصعوبات فيما يخص كل من الجانب النظري والجانب التطبيقي، ويمكن ذكر أهم هذه الصعوبات في النقاط التالية:

- بالنسبة للجانب النظري فهناك العديد من البحوث العلمية التي تعددت تصنيفاتها وأشكالها، ولكن جلها يتحدث عن المسؤولية الاجتماعية في منظمات الأعمال بصفة عامة ولا يوجد تخصيص للمؤسسات الصناعية، وكما هو معروف المؤسسات الصناعية لها خصوصيتها مقارنة بباقي المنظمات الأخرى.

- بالنسبة للجانب التطبيقي فقد واجهتنا مشكل جمع كافة المعلومات التي تخدم الموضوع فهناك بعض المعلومات ينظر لها على أساس أنها معلومات سرية، بالإضافة إلى الإنشغال المستمر للعمال نتيجة طبيعة العمل في المصنع وهذا ما صعب عملية جمع وإسترجاع الإستبيانات الموزعة، إضافة إلى الموقع الجغرافي للمصنع الذي يصعب التنقل إليه باستمرار.

الفصل الأول: التأسيس

النظري لمفهوم المسؤولية

الإجتماعية في منظمات

الأعمال

تمهيد

يعيش العالم في الوقت الراهن مجموعة من التغيرات والتحولات على جميع الأصعدة، هذا ما جعل منظمات الأعمال تجد نفسها أمام مجموعة من التحديات من أجل ضمان بقائها وإستمرارها، على سبيل المثال: التطور الكبير والسريع في التكنولوجيا، زيادة وتضاعف عدد المنافسين، طرح القضايا البيئية، وتعالى الأصوات من أجل حماية حقوق العمال بصفة خاصة وحقوق الإنسان والمجتمع ككل بصفة عامة. ونتيجة لكل هذا التغير الحاصل في العالم، أصبحت منظمات الأعمال مطالبة بضرورة تحملها لمسئوليتها إتجاه المجتمع، وتغيير نظرتها التقليدية والتي تنحصر في ضرورة وألوية تحقيق وتعظيم الأرباح فقط، دون مراعات أو الأخذ بعين الإعتبار حاجات المجتمع وإشباعها، أو رسم إستراتيجيات ملائمة وقادرة على الإستجابة لهذه الحاجات، وذلك من أجل خلق التوازن والتكامل بين المجتمع والمنظمة. ومن هذا المنطلق أصبحت منظمات الأعمال تمارس وتبنى مفهوم المسؤولية الاجتماعية. فقد أصبح هناك إتفاق عام على ضرورة أخذ منظمات الأعمال مفهوم المسؤولية الاجتماعية بعين الإعتبار من أجل تحسين سمعتها وخلق بيئة عمل قادرة على التعامل مع التغيرات والتطورات السريعة في مختلف المجالات.

ومن أجل التعمق في هذا المفهوم، إرتأينا تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين:

- المبحث الأول: المفهوم الشامل للمسؤولية الاجتماعية في منظمات الأعمال؛
- المبحث الثاني: مبادئ، عناصر المسؤولية الاجتماعية ومؤشرات تقييمها.

المبحث الأول: المفهوم الشامل للمسؤولية الاجتماعية في منظمات الأعمال

مفهوم المسؤولية الاجتماعية مفهوم شاسع ومعقد، تندرج تحت أفكاره الأساسية مجموعة من المفاهيم والأفكار المستقلة بذاتها ولكن تدعم وتشرح المسؤولية الاجتماعية في منظمات الأعمال. ولتوضيح أكثر سنحاول من خلال هذا المبحث التطرق للمفهوم الشامل للمسؤولية الاجتماعية.

المطلب الأول: تعريف المسؤولية الاجتماعية ومراحل تطورها

تعددت التعاريف المقدمة للمسؤولية الاجتماعية بتعدد وجهات نظر المفكرين والباحثين الناشطين في هذا المجال. ومفهوم المسؤولية الاجتماعية كباقي المفاهيم مر بعدة مراحل زمنية تم من خلالها بلورة هذا المفهوم. وهذا ما سيتم التطرق إليه خلال هذا المطلب.

الفرع الأول: تعريف المسؤولية الاجتماعية

من خلال هذا الفرع سيتم تعريف المسؤولية الاجتماعية من خلال عرض مجموعة من التعاريف لكل من: أهم المفكرين والباحثين، الهيئات والمنظمات الدولية.

أولاً: تعريف المسؤولية الاجتماعية من قبل بعض المفكرين

سننطلق في ما يلي لبعض التعاريف المختلفة للمسؤولية الاجتماعية والتي قدمها بعض المفكرين:

- عرف Drucker المسؤولية الاجتماعية بأنها: "إلتزام منظمة الأعمال إتجاه المجتمع الذي تعمل فيه"¹. ومن هذا التعريف نلاحظ أن Drucker لم يعطي وصف دقيق، أو بالأحرى لم يحدد نسبة ودرجة إلتزام منظمات الأعمال إتجاه المجتمع ولم يحدد كذلك أبعاد ومحددات هذا الإلتزام، بل ترك حدود هذه المسؤولية مفتوحة أي كل مؤسسة تلتزم على حسب ما تراه صائب ولا يتعارض مع مصالحها أو يعرقل نشاطها. ولم يعطي هذا التعريف أي أهمية لدرجة وعي منظمات الأعمال بضرورة وأهمية إلتزامها إتجاه المجتمع الذي تعمل فيه.

- وقد عرفها Philip Kotler و Nancy Lee: "هي إلتزام بتحسين رفاهية المجتمع من خلال ممارسات أعمال إختيارية تقديرية ومساهمتها بالموارد المؤسسية"²، ومن خلال هذا التعريف نستنتج أن المسؤولية الاجتماعية هي إلتزام منظمات الأعمال في تحسين رفاهية المجتمع، إلا أن منح هذه المنظمات صلاحية إختيار الأعمال ونسبة المساهمة بمواردها الطبيعية، يؤدي إلى تدنية نسبة

¹ - طاهر محسن منصور الغالي، صالح مهدي محسن العامري، المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال (الأعمال والمجتمع)، ط2، دار وائل للنشر، عمان، 2008، ص49.

² - فليب كوتلر، نانسي لي، ترجمة علا أحمد إصلاح، المسؤولية الاجتماعية للشركات، ط1، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، 2011، ص9.

الزيادة الفعلية في رفاهية المجتمع، فأغلبية المنظمات تساهم بالحد الأدنى من مواردها بالمقارنة الحقيقية لإمكاناتها، وقد أهمل هذا التعريف وعي المنظمات بضرورة وأهمية إلتزامها إتجاه المجتمع الذي تعمل فيه، وما قد تساهم به في الرفع من رفاهيته. فكلما زاد الوعي لدى منظمات الأعمال بأهمية الإلتزام بالضرورة سيزيد حجم الأعمال التي تقوم بها والتي تهدف إلى الرفع من مستوى رفاهية المجتمع.

● ويمكن القول أن الأكاديمي الأمريكي Milton Fridman كان من أبرز الشخصيات التي ناقشت فكرة المسؤولية الاجتماعية للشركات، حيث ذكر في كتابه " الحرية والرأسمالية" في سنة 1962 أن المسؤولية الاجتماعية الوحيدة للشركات هي: "أن يهتم المدراء التنفيذيون وأصحاب الشركات بتحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح المالية لأصحاب الشركة أو حملة أسهمها بما يتناسب مع اللوائح والقوانين الحكومية المعمول بها في أماكن تواجد نشاط هذه الشركات، معتمدا على النظرية القائلة بأن الشركات هي مؤسسات وجدت لتحقيق الأرباح"³. وفكرة فريدمان تعتبر حجر الزاوية التي بنيت عليها نظرية المسؤولية الاجتماعية للشركات، وانطلاقا من هذه الفكرة بدأ العديد من الأكاديميين بدراسة وتحليل هذه الفكرة وتبعيتها على منظمات الأعمال وعلى المجتمعات المحيطة بهذه المنظمات.

ومن خلال ما تم الإطلاع عليه من تعاريف إضافة إلى ما تم طرح سابقا، وعلى ضوء الملاحظات التي تم تسجيلها من جل هذه التعاريف، يمكن إستخلاص التعريف التالي:

المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال هي: "مساهمة المنظمة في تطوير وتحسين رفاهية المجتمع الذي تنشط به، شريطة أن تكون هذه المساهمة: أولا خاضعة للعقلانية وتتماشى مع شروط تنمية هذه المنظمة، أما ثانيا يجب أن تكون نابعة من ثقافة ووعي المنظمة بضرورة المساهمة في الرفع من مؤشرات التنمية الاجتماعية".

ثانيا: تعريف المسؤولية الاجتماعية من قبل بعض الهيئات والمنظمات

في مايلي عرض لبعض التعاريف الخاصة بالهيئات والمنظمات:

● عرفت منظمة الأمم المتحدة على أنها: " تشكل إجراءات تدمج بموجبها المؤسسات الشواغل الاجتماعية في سياساتها وعملياتها المتصلة بأعمالها التجارية، ويشمل ذلك الشواغل البيئية

³ - سليمان مرفت، المسؤولية الاجتماعية للشركات: المعنى والأهداف، فكر وإبداع، المجلد 100، القاهرة، 2016، ص498.

والإقتصادية والاجتماعية"⁴. من خلال هذا التعريف نلاحظ أن منظمة الأمم المتحدة قد حصرت مفهوم المسؤولية الاجتماعية في عملية دمج إحتياجات أو نواقص المجتمع في سياساتها وعملياتها التي تتعلق بأعمالها التجارية فقط، ورغم أن هذه النواقص قد شملت كل من المجال البيئي والإقتصادي والاجتماعي، تبقى عملية تحديد هذه النواقص نسبية نوعا ما لأن المنظمة لم تضع معايير واضحة ومحددة يمكن من خلالها التعرف وبدقة على هذه النواقص، بل تركت مهمة تحديد هذه الشواغل للمنظمة دون التركيز على درجة وعي المنظمات بأهمية تلبية هذه الإحتياجات بالنسبة لأفراد المجتمع الذي تعمل فيه.

- وعرفها الاتحاد الأوروبي على أنها: "الاندماج الطوعي من قبل الشركات ذات الاهتمامات الاجتماعية لأنشطتهم التجارية وعلاقتهم مع الأطراف أصحاب المصلحة"⁵ بالنسبة للإتحاد الأوروبي نلاحظ من خلال التعريف الذي قدمه في ما يخص المسؤولية الاجتماعية، أنه حصر أهمية المسؤولية الاجتماعية في إندماج المنظمة في بعض الأنشطة التجارية التي تتعلق بإهتماماتها الاجتماعية هذا إن وجدت أصلا، بحيث يكون هذا الإندماج إختياري أو طوعي وفي نفس الوقت يجب أن تحافظ على علاقتها مع مختلف أطراف أصحاب المصلحة، والذي يعرف عليهم أنهم يتأثرون بشكل كبير بمختلف القرارات التي تتخذها المنظمة وفي نفس الوقت فهم يسعون دائما إلى تعظيم الفائدة المتحصل عليها من المنظمة، والمشكل يكمن هنا فكل طرف يحدد منفعته من وجهة نظره هو. وبما أن هذا التعريف لم يذكر أو يعطي إعتبار لدرجة وعي المنظمات بضرورة الإهتمام بالقضايا الاجتماعية ودمجها في نشاطها التجاري، يجعل من إندماج المنظمات في الأنشطة الاجتماعية ضئيل جدا مقارنة بما هو من الفروض أن يكون.
- تعريف المنظمة العالمية للتقييس ISO^{*}: "هي مسؤولية المؤسسة عن الآثار المترتبة عن قراراتها وأنشطتها على المجتمع والبيئة عن طريق الشفافية والسلوك الأخلاقي المتناسب مع التنمية المستدامة ورفاهية المجتمع، فضلا عن الأخذ بعين الإعتبار توقعات أصحاب المصالح"⁶.

*- المنظمة العالمية للتقييس ISO: هي منظمة يتركز نشاطها في تطوير وتنسيق ومراجعة وتعديل وتفسير معايير تجارية وصناعية عالمية.

⁴ - الأمم المتحدة، كشف البيانات المتعلقة بتأثير الشركات على المجتمع، الاتجاهات والقضايا الراهنة، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، نيويورك وجنيف، 2004، ص5.

⁵ - Comission Des Communautés Européennes, Livre Vert, Promouvoir un cadre européen pour la responsabilité sociale des entreprises, 2001,p7.

⁶ - Olivier Dubigeon, Piloter un développement responsable : quels processus pour l'entreprise ?, 3^{ieme} édition, Pearson Education, paris, 2009, p9 .

يمكن القول أن هذا التعريف شمل عدة جوانب لم يتم التطرق إليها في التعاريف السابقة، فقد ركز على ضرورة تحمل منظمات الأعمال مسؤوليتها على مختلف الآثار التي تنتجها أنشطتها، بالإضافة إلى الآثار الناتجة عن مختلف القرارات التي تتخذها والتي تؤثر سلباً على أفراد المجتمع والبيئة، ويتم ذلك من خلال الشفافية وإنتهاج السلوك الأخلاقي الذي يتماشى مع مبادئ التنمية المستدامة وبما يضمن زيادة رفاهية المجتمع، مع ضرورة الأخذ بعين الإعتبار توقعات أصحاب المصالح.

- تعريف المنتدى الدولي لقادة الأعمال: " تعني المسؤولية الاجتماعية للشركات ممارسات الأعمال التجارية المتسمة بالإنفتاح والشفافية والقائمة على مبادئ أخلاقية وإحترام الموظفين والمجتمع والبيئة. وصممت تلك المسؤولية لإتاحة قيمة مستدامة للمجتمع عامة، إضافة إلى المساهمين"⁷. نلاحظ أن هذا التعريف يأخذ بعين الإعتبار جميع الأطراف الذين يمكن أن تؤثر فيهم المنظمة، ولهذا فإن تبني منظمة الأعمال لمفهوم التنمية المستدامة يعني أنه يجب أن تتسم ممارساتها وأعمالها التجارية بالشفافية والإنفتاح، ويجب أن تكون قائمة على مبادئ أخلاقية بما يضمن الإحترام لجميع الأطراف بدءاً بالعمال ووصولاً إلى البيئة دون تجاهل المساهمين، سعياً منها إلى تحقيق قيمة مستدامة للمجتمع ككل.
- تعريف المجلس العالمي للأعمال من أجل التنمية المستدامة: "المسؤولية الاجتماعية للشركات هي إلتزام مؤسسات الأعمال المتواصل بالسلوك الأخلاقي وبالمساهمة في التنمية الإقتصادية، وفي الوقت ذاته تحسين نوعية حياة القوى العاملة وأسرهم فضلاً عن المجتمعات المحلية والمجتمع عامة"⁸. جاء هذا التعريف ليركز على ضرورة الإستمرارية في الإلتزام بالسلوك الأخلاقي من قبل منظمات الأعمال وإستمرار مساهمتها في تحقيق التنمية الإقتصادية، وفي نفس الوقت يجب السعي والعمل على الرفع من المستوى المعيشي للعمال وجميع أفراد أسرهم، دون إهمال المجتمع المحلي وباقي أفراد المجتمع عامة.

الفرع الثاني: نشأة المسؤولية الاجتماعية ومراحل تطورها

من غير الصحيح إعتبار مفهوم المسؤولية الاجتماعية أحد نواتج القضايا المعاصرة، فقد إرتبط ظهور هذا المفهوم بقيام المشاريع الصناعية إبان الثورة الصناعية في أوروبا، وإعتقاد رجال الأعمال أن لديهم هدف وحيد عليهم تحقيقه وهو تعظيم الربح⁹. ويعد مفهوم Adam Smith "الليد الخفية" نقطة البدء الرئيسية في

⁷ - الأمم المتحدة، كشف البيانات المتعلقة بتأثير الشركات على المجتمع، مرجع سبق ذكره، ص27.

⁸ - نفس المرجع، ص27.

⁹ - عبد الرزاق سالم الرحاحلة، المسؤولية الاجتماعية، ط1، دار الإعصار العلمي، عمان، 2011، ص58.

ظهور هذا المفهوم¹⁰. حيث يشير في كتابه "ثروة الأمم" إلى: "أن رجال الأعمال يسعون لتحقيق منفعتهم الذاتية وتعظيم الربح الذي يحصلون عليه"، مفترضاً أن وجود السوق التنافسية في حالة صحية من شأنها أن تقود إلى زيادة إجمالي الثروة القومية، والتي تنعكس على تعظيم المنفعة للصالح العام، والتي تمثل في جوهرها تحقيقاً للمسؤولية الاجتماعية¹¹. وخلال سعي المؤسسات إلى تحقيق الهدف الأسمى لها والمتمثل في تعظيم الربح، قامت بإستنزاف جميع الموارد المتاحة من موارد طبيعة وبشرية، فقد تم تشغيل الأطفال ولفترات زمنية طويلة، إضافة إلى ظروف العمل القاسية مقابل أجور متدنية لا تغطي حتى ضروريات الحياة اليومية، حاصر بذلك مسؤوليتها في إنتاج منتجات مفيدة للمجتمع، والتي تحقق بالضرورة عوائد مجزية للمالكين. ومع تزايد استغلال العمال وكثرة إصابات العمل التي تؤدي في الغالب إلى الوفاة، دون نسيان ظاهرة تشغيل الأطفال وفي ظروف جد قاسية، ولد شعوراً لدى الكثير من المهتمين بشؤون الصناعة في ذلك الوقت بضرورة الإهتمام وإعادة النظر بظروف العمل. وعليه فقد تعالت الأصوات المطالبة بأن تكون المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال أبعد من إرتباطها بمصلحة المالكين والمستثمرين، وسعيها لتحقيق الأرباح فقط، بل يجب أن تمتد إلى تحقيق الموازنة في تلك المسؤولية حيال الأطراف الأخرى، والمتمثلة في: المستهلكين، الزبائن، العاملين في المنظمة، الدائنين، الحكومة....، ومع تزايد المشاكل البيئية الحاصلة من تلوث الجو نتيجة العمليات الصناعية وإنخفاض جودة الوقود المستخدم فيها، كذلك إستنزاف الموارد الطبيعية، إضافة للأزمات الإقتصادية التي شهدها العالم في بداية القرن العشرين¹²، تم الإنتقال بمفهوم المسؤولية الاجتماعية إلى مرحلة أخرى يمكن إعتبارها كمرحلة ثانية لتطور هذا المفهوم. فقد برزت هذه المرحلة خلال الفترة التي أعقبت عام 1920، فقد ظهرت تيارات أخرى تطالب بتأمين السلامة والأمان في العمل، تقليص ساعات العمل، حماية حقوق الأطراف المختلفة وذات الصلة بالمنظمة، وبالتالي يجب أن تكون أهداف أخرى مضافة إلى هدف الربح الذي تسعى لتحقيقه منظمة الأعمال¹³.

وقد لعبت الجهات الحكومية والأكاديمية دوراً كبيراً في تعزيز وترسيخ هذا المفهوم تزامناً مع مختلف التطورات الحاصلة في المفهوم، فقد عقدت Harvard Business School في عام 1948 مؤتمراً علمياً تحت عنوان "مسؤولية الأعمال"¹⁴.

¹⁰ - نفس المرجع، ص58.

¹¹ - ثامر ياسر البكري، التسويق والمسؤولية الاجتماعية، ط1، دار وائل للنشر، عمان، 2001، ص19.

¹² - طاهر محسن منصور الغالي، صالح مهدي محسن العامري، مرجع سبق ذكره، ص56.

¹³ - إلياس شاهد، التسويق الاجتماعي كآلية لتعزيز المسؤولية الاجتماعية في المنظمة، مجلة رؤى اقتصادية، العدد السادس، جامعة الوادي، جوان 2014، ص100.

¹⁴ - ثامر ياسر البكري، مرجع سبق ذكره، ص20.

وتعتبر نقطة البداية المعترف بها عموماً للمسؤولية الاجتماعية بمعناها المعاصر، هي نشر كتاب بعنوان: "المسؤولية الاجتماعية لرجال الأعمال" لي Bouen - يعتبر الأب ومؤسس مفهوم المسؤولية الاجتماعية-، وقد كان كذلك رائداً في العديد من المجالات مثل: خبير إقتصادي، مؤلف، مدير جامعة - في سنة 1953، يأتي نشر هذا الكتاب في سياق معين يطلب من الشركات تجاوز الإطار الصارم لإلتزاماتها الإقتصادية، لتتحمل الإلتزامات الأخلاقية تجاه المجتمع¹⁵.

كما قامت الجمعية الأمريكية للإدارة في عام 1958 بمسح 700 شركة، خلصت إلى نتيجة رئيسية تمثلت بكون معظم الشركات التي تم البحث فيها عبرت عن إيمانها وامتلاكها لتصور كاف عن مسؤوليتها تجاه المجتمع¹⁶.

أما المرحلة الثالثة فامتدت منذ الستينات وحتى وقتنا الحاضر، بعدما أصبح انتقال المسؤولية الاجتماعية إلى مرحلة أكثر استيعاباً للبيئة ومتغيراتها الواسعة ضرورة حتمية، وسميت هذه المرحلة بنوعية الحياة¹⁷.

الجدول التالي يوضح مختلف المراحل التي مر بها التطور التاريخي لمفهوم المسؤولية الاجتماعية والاتجاهات السائدة فيها:

جدول رقم (I-1): المراحل التاريخية لتطور مفهوم المسؤولية الاجتماعية

الإتجاهات	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة
	تعظيم الأرباح 1800-1920	إدارة الوصاية من أواخر العشرينات إلى بداية الستينات	إدارة نوعية الحياة من أواخر الستينات إلى الوقت الحاضر
التوجه	المصلحة الذاتية للمنظمة	- المصلحة الذاتية - مصالح المساهمين	- المصلحة الذاتية - مصالح المساهمين - مصالح المجتمع

¹⁵ - Tarik Malik, La responsabilité social des entreprises, Le cas du Maroc, Afrique Orient Maroc, 2014, p20.

¹⁶ - ثامر ياسر البكري، التسويق والمسؤولية الاجتماعية، مرجع سبق ذكره، ص20.

¹⁷ - عبد الرزاق سالم الرحاحلة، المسؤولية الاجتماعية، مرجع سبق ذكره، ص60.

<p>القيم الاقتصادية</p> <p>- ما هو جيد لي جيد بلدي - أقصى الأرباح - النقود والثروة أكثر أهمية من الأفراد - العمل سلعة تباع وتشتري - العمل سلعة تباع وتشتري</p>	<p>- ما هو جيد للمنظمة جيد للبلد - الربح الملائم - النقود مهمة لكن الأفراد مهمون أيضا - دعنا لا نغش المستهلك - للعمل حقوق محددة يجب الاعتراف بها - مساءلة الإدارة من قبل المالكين، المستهلكين، العاملين، الموردين والمساهمين</p>	<p>- ما هو جيد لمجتمعنا جيد لبلدنا - الربح ضروري ولكن الأفراد أهم من النقود - كرامة العامل يجب أن تحترم - مساءلة الإدارة من قبل المالكين والمساهمين والمجتمع</p>
<p>القيم التكنولوجية</p> <p>التكنولوجيا مهمة جدا</p>	<p>التكنولوجيا مهمة ولكن الأفراد مهمون أيضا</p>	<p>الأفراد أكثر أهمية من التكنولوجيا</p>
<p>القيم الاجتماعية</p> <p>- مشكلات العاملين يجب تركها في البيت - أنا فرد صارم أدير عملي كما أشاء</p>	<p>- نعترف أن للعاملين حاجات أبعد من الحاجات الاقتصادية - أنا فردي لكن أعترف بقيمة مشاركة الجماعة</p>	<p>- إننا نستخدم الفرد كوحدة كلية - مشاركة الجماعة أساسية لنجاحنا</p>
<p>القيم السياسية</p> <p>البيئة الطبيعية تسيطر على قدرة الناس</p>	<p>الناس يمكن أن تتحكم بالبيئة وتعالجها</p>	<p>المحافظة على البيئة من أجل نوعية الحياة</p>
<p>القيم الجمالية</p> <p>القيم الجمالية؟ ماهي؟</p>	<p>القيم الجمالية جيدة ولكن ليس لنا</p>	<p>إننا نحافظ على القيم الجمالية</p>

المصدر: نجم عبود نجم، أخلاقيات الإدارة ومسؤولية الأعمال في شركات الأعمال، ط2، دار الوراق، عمان، 2006،

ص 196.

الفرع الثالث: العوامل التي أدت إلى ظهور المسؤولية الاجتماعية

هناك مجموعة من العوامل التي أدى تفاعلها إلى ظهور مفهوم المسؤولية الاجتماعية، من أهمها¹⁸:

- 1- توسع أحجام منشآت الأعمال وتعدد علاقاتها على الصعيد المحلي والإقليمي، مما أدى إلى ظهور ضغوط متعددة من قبل المجتمع الذي تعمل فيه؛

¹⁸ - إيهاب كمال هيكل، أثر تبني المسؤولية الاجتماعية في الشركات الصناعية الأردنية على الأداء التسويقي للعلامة التجارية، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة دكتوراه الفلسفة في التسويق، جامعة عمان العربية، 2011، ص26.

- 2- وعي الفرد مع التطور الثقافي والتعليمي وإدراكه لحاجاته وحاجات المجتمع؛
- 3- ظهور عدد من منشآت الأعمال التي بادرت إلى تعزيز القيم الإنسانية والاجتماعية عن طريق الأعمال التطوعية التي قامت بها واستمرت فيها؛
- 4- وعي المنظمات إلى ضرورة تحقيق رضا المجتمع وقبوله لأهدافها وأعمالها، الأمر الذي سيشكل ولاء الزبون سواء كان داخلي أو خارجي وبالتالي زيادة ربحيتها؛
- 5- ظهور الاهتمام الكبير من قبل الجامعات العالمية الكبرى ومراكز الأبحاث بتخصيص مسارات خاصة تختص بعلاقة الأعمال بالمجتمع والمسؤولية الاجتماعية؛
- 6- تجاهل بعض منظمات الأعمال الاهتمام بمسئوليتها الاجتماعية والإنسانية ناحية موظفيها، الأمر الذي أدى إلى فقدان الكثير منها إلى مواردها البشرية والتي تعتبر من أهم العناصر التي تعمل بها منظمات الأعمال في مقابل بعض المنظمات التي قامت بتحسين ظروف العمل الداخلية وتحسين حياة العاملين وزيادة أجورهم، وتوفير الرعاية الطبية لهم ولعائلاتهم وغيرها من الممارسات المختلفة؛
- 7- ظهور بعض التجاوزات الإنسانية خلال الثورة الصناعية، تجسدت في الإهمال وسوء الاستغلال وتشغيل الأطفال والنساء في ظروف عمل قاسية؛
- 8- ازدياد النقد إلى منظمات الأعمال بأن هدفها تعظيم الأرباح وعدم مراعاة حاجات المجتمع الذي تعمل فيه؛
- 9- القيام بالدور الاجتماعي وتفعيله من قبل منظمات الأعمال يساعد على تحسين صورة الأعمال في المجتمع؛
- 10- إخفاق منظمات الأعمال في الاستجابة لاحتياجات بيئتها الاجتماعية ولمصالح مختلف الأطراف فيها؛
- 11- التطورات الإدارية التي أدت إلى الانتقال من المفهوم الضيق القصير الأمد إلى المفهوم الأشمل والطويل الأمد، الذي يجعل الإدارة معنية بالأداء الطويل الأمد والمتعدد المجالات، لهذا لم تعد المنشأة مجرد وحدة اقتصادية ذات أهداف ضيقة ومسؤولية واحدة فقط والتي تتمثل في تعظيم الربح، وإنما أصبحت وحدة اقتصادية واجتماعية ذات أهداف متعددة يمثل الربح واحدة منها. ويمكن القول أن هذه العوامل قد انقسمت إلى جزئين:
 - الجزء الأول ركز على زيادة الوعي لدى الأفراد وبعض منظمات الأعمال، والذي ساهم في ظهور المسؤولية الاجتماعية؛

- أما الجزء الثاني أظهر النتائج والآثار السلبية الناتجة عن الوضع السائد في تلك الفترة، والتي أبرزت أهمية إتخاذ مجموعة من الإجراءات وضرورة التغيير من الأفكار الخاطئة التي كانت سائدة في ذلك الوقت، وهذا ما ساهم في ظهور المسؤولية الاجتماعية.

المطلب الثاني: أهم النظريات المفسرة لمفهوم المسؤولية الاجتماعية ومناهج دراستها

تعددت النظريات التي سعت إلى تفسير مفهوم المسؤولية الاجتماعية، فكل نظرية قدمت تفسير وتوضيح لهذا المفهوم من خلال ما يتماشى مع مبادئها الأساسية. واختلفت مناهج دراسة المسؤولية الاجتماعية باختلاف الجهات الدارسة لهذا المفهوم. وهذا ما سيتم التطرق إليه وتوضيحه من خلال هذا المطلب.

الفرع الأول: أهم النظريات المفسرة لمفهوم المسؤولية الاجتماعية

وفي ما يلي أهم هذه النظريات المفسرة لمفهوم المسؤولية الاجتماعية.

أولاً: النظرية الكلاسيكية

يستند المفهوم الكلاسيكي للمسؤولية الاجتماعية على أفكار الاقتصادي " آدم سميث "، التي تبلورت حول كون كافة المؤسسات تسعى إلى تقديم أفضل المنتجات والخدمات للمجتمع، على أفضل مستوى ممكن من الأداء ضمن الأحكام القانونية والأخلاقية¹⁹.

وقد أثارت المدرسة الكلاسيكية وخصوصاً مدرسة الإدارة العلمية، موجة عارمة من الانتقادات التي عبرت بوضوح عن تصورات العديد من الباحثين حول ضرورة خلق التوازن الهادف بين الأبعاد المادية والإنسانية في منظمات الأعمال، وقد عبر " اولفر شلدون " Olver Sheldon عن ذلك بقوله: " أننا يجب أن نحقق توازناً عادلاً في دراستنا لأولويات الإنتاج من أدوات ومواد، وبين العوامل الإنسانية المرتبطة بالعمليات الإنتاجية، حيث أن المشكلة الحقيقية في الصناعة ليست في تنظيمها الإنساني بالضرورة، طالما أنها تعتمد على الطاقة الإنسانية في أداء وظائفها"، لذا بدأت الدراسات والأبحاث المتعلقة بدراسة واقع العمليات الإنتاجية وضرورة خلق التوازن بين الأبعاد المادية التي أكدت عليها النظرية الكلاسيكية وبين الأبعاد الإنسانية²⁰. أي أن هذه النظرية الكلاسيكية ركزت على ضرورة خلق أو السعي إلى تحقيق التوازن بين كل من الأبعاد المادية والأبعاد الإنسانية بكل ماتحتويه.

¹⁹ - ثامر البكري، مرجع سبق ذكره، ص2.

²⁰ - فلاق محمد، مساهمة المسؤولية الاجتماعية في تحقيق ميزة تنافسية مستدامة في منظمات الأعمال" دراسة ميدانية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية الحاصلة على شهادة الايزو 9000"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، تخصص إدارة أعمال، جامعة حسبية بن بوعللي بالشلف، الجزائر، 2014، ص15.

ثانيا: النظرية النيوكلاسيكية

تحصر النظرية النيوكلاسيكية المسؤولية الاجتماعية في تحقيق المكسب المادي، فالمسؤولية الاجتماعية وفقا لهذه النظرية هي: " تحقيق أقصى قدر ممكن من الأرباح للمساهمين، فالوظيفة الوحيدة لمنظمة الأعمال هي استخدام مواردها والمشاركة في الأنشطة الرامية إلى زيادة الأرباح. هذا الموقف مؤسس على فكرة أن تعظيم الثروة يعني تحقيق الرفاه العام، وبالتالي تشير نظرية المساهمة إلى أن منظمات الأعمال ليست لديها مسؤوليات إجتماعية، حتى لو كانت هي سبب المشكلة المطروحة"²¹.

ويعتبر الاقتصادي "ميلتن فريدمان Milton Friedman" هو المنظر لهذه النظرية، ففي سنة 1970 عبر عن نظريته للمسؤولية الاجتماعية من خلال قوله " أن منظمة الأعمال لها مسؤولية إجتماعية وحيدة هي توظيف الموارد في النشاطات التي من شأنها زيادة الأرباح، شرط إحترام قواعد اللعبة والمتمثل في المنافسة الحرة والمفتوحة والإبتعاد عن الغش والتدليس"، فأصبح ميلتن رائد المبدأ النيوكلاسيكي والذي يعتبر الربح هو المقياس الأساسي لكل القيم، كما إنتقد الموجة الجديدة الداعية إلى دمج المسؤولية الاجتماعية في استراتيجيات المنظمات، مؤكداً أن المسيرين بهذه الطريقة يحطمون أسس المنظمة الحرة، فهم عليهم أن يعظموا قيمة الأرباح للمساهمين فقط²². أي أن هذه النظرية أو رواد النظرية النيوكلاسيكية هدفه الأساسي والوحيد يكمن في تعظيم الأرباح، بينما تنحصر مسؤوليتهم إتجاه المجتمع الذي تعمل فيه في نقطة واحدة فقط ألا وهي تقديم منظمات الأعمال منتجات ذات جودة عالية تلي إحتياجات وتشبع رغبات هؤلاء الأفراد.

ثالثا: نظرية أصحاب المصالح

ظهرت نظرية أصحاب المصالح للمسؤولية الاجتماعية، عندما تبين أن هناك العديد من الأطراف التي يمكن أن تتأثر بالقرارات التي تتخذها المنظمة، والتي يمكن أن تأتي لصالح طرف على حساب الآخر، حيث تؤكد هذه النظرية أن على المنظمات أن تخلق قيمة لأصحاب المصالح المختلفين وليس فقط للمساهمين²³. ويعتبرون أصحاب المصالح مجالا من المجالات التي تمارس فيها المؤسسات دورا اجتماعيا، وهم الأفراد أو

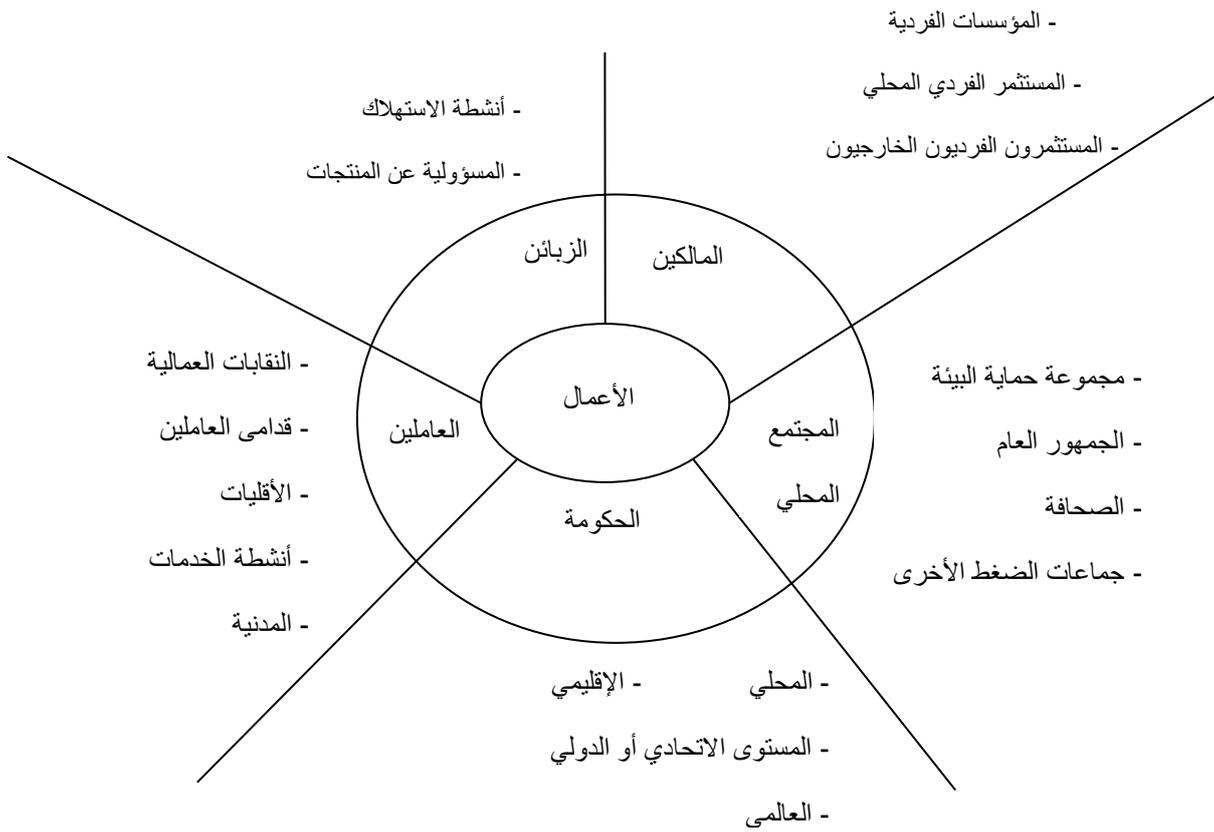
²¹ - زكية مقرري، نعيمة بجاوي، دلائل إسلامية للمسؤولية الاجتماعية للشركات - دراسة موازنة بين النظامين الإسلامي والوضعي-، ورقة علمية مقدمة إلى المنتدى الدولي الأول: الاقتصاد الإسلامي الواقع ورهانات المستقبل، المركز الجامعي بغرداية، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 23 و 24 فيفري 2011، ص3.

²² - مقدم وهيب، تقييم مدى استجابة منظمات الأعمال في الجزائر للمسؤولية الاجتماعية - دراسة تطبيقية على عينة من مؤسسات الغرب الجزائري - مرجع سبق ذكره، ص 76.

²³ - Suzanne Benn, Dexter Dunphy and Andrew Martin, Govenance of environmental risk : new approaches to managing stakeholder involvement, Journal of environmental management 90(2009), p5 .

المجموعات أو المنظمات التي تتأثر مباشرة بسلوكيات ووجود المؤسسة، ولهم حصة أو فائدة منها أو من أدائها²⁴. يمكن القول أن رواد هذه النظرية يرون بأن منظمات الأعمال يمكنها أن تقوم ببعض الأدوار الاجتماعية من خلال خلق قيمة إضافية لأصحاب المصالح دون التركيز فقط على المساهمين، على أساس أن جميع الأطراف التي تتأثر بنشاط المنظمة وبمختلف القرارات التي تتخذها تستحق الإهتمام من قبل منظمة الأعمال، وذلك من خلال خلق قيمة إضافية لهذه الأطراف دون تمييز طرف عن الآخر. والشكل التالي يوضح فئات أصحاب المصالح المختلفة:

الشكل (1-1): منظمة الأعمال وفئات أصحاب المصالح



المصدر: طاهر محسن منصور الغالي، صالح مهدي محسن العامري، المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال، ط2، دار وائل للنشر، عمان، 2008، ص79.

وقد ساهمت نظرية أصحاب المصلحة بشكل بارز في تطوير مفهوم المسؤولية الاجتماعية، حيث منح مؤسسو نظرية أصحاب المصلحة إطاراً نظرياً لتطوير مفهوم المسؤولية الاجتماعية، كما إتفقوا على قضيتين رئيسيتين تشكل روايتهم للمسؤولية الاجتماعية: فمن جهة لا يعتبر المساهمون المجموعة الوحيدة التي من أجلها يجب أن تحقق المنظمة الأرباح، فلا يجب أن يكون الربح هو الهدف الوحيد للمنظمة، ومن

²⁴ - Suzanne Benn, Dexter Dunphy and Andrew Martin, Op. Cit, P 05.

جهة أخرى يجب التعامل مع أصحاب المصلحة بحسب ترتيب درجة السلطة لديهم وشرعيتهم وحاجتهم المستعجلة ومتطلباتهم²⁵. وقد تختلف طرق تصنيف أصحاب المصالح على حسب تعدد الباحثين والمفكرين، والجدول التالي يوضح بعض تصنيفات أصحاب المصالح لبعض المفكرين:

الجدول (2-I): تصنيف أصحاب المصالح

المفكر	التصنيف
Clarkson	<p>1- أصحاب المصالح الطوعيين: وهي المجموعة التي تتعامل مع المؤسسة بشكل طوعي وتمثل في: المساهمين، العاملين، المدراء، المستهلكين، والموردين.</p> <p>2- أصحاب المصالح غير الطوعيين: وهي المجموعة التي تتعامل مع المؤسسة بشكل غير طوعي، وتمثل في: المجتمع المحلي، البيئة الطبيعية، والأجيال المستقبلية.</p>
Stephen وآخرون	<p>1- أصحاب المصالح الرئيسيين: لديهم تواصل مباشر مع المنظمة وهم: المساهمين، العاملين، المستهلكين، والموردين.</p> <p>2- أصحاب المصالح الثانويين: تضم المجموعات الاجتماعية الأخرى التي تتأثر بأنشطة المنظمة، وهم: المجتمع المحلي، وسائل الإعلام، جمعيات حماية البيئة، جمعيات حماية المستهلك...</p>

المصدر: من إعداد الطالبة بناءً على دراسة: لينا يونس ناصر، المسؤولية الاجتماعية والصورة الذهنية للمنظمات الإنتاجية وأثرها في قرار الشراء لدى المستهلك السوري - دراسة ميدانية على مستهلكي الأدوات الكهربائية المنزلية-، رسالة ماجستير في التسويق، جامعة دمشق، 2012، ص37.

رابعاً: من نموذج أصحاب المصالح إلى المسؤولية الاجتماعية

لنظرية أصحاب المصالح عدة محددات، فهي تعتبر الإطار المختصر والمحدد أو جزء من المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، فقد أغفلت أصحاب المصالح الأخرى التي لم تأخذ بعين الاعتبار كالأجيال القادمة وضحايا مرتقبين والأطراف ضعيفة التمثيل، وهذه الرؤية تسمى بالمسؤولية الاجتماعية إتجاه أصحاب المصالح، ويرى مؤيدو هذا النموذج أن المسؤولية الاجتماعية في الشركة هي استجابة اجتماعية، فالسلوكيات المسؤولة اجتماعياً توقعه أو وقائية أكثر منها تفاعلية ومجردة، فمصطلح الإستجابة الاجتماعية شاع استخدامه في السنوات الأخيرة، للإشارة إلى الأفعال التي تتجاوز الإلتزامات الاجتماعية والتفاعل الاجتماعي، ومميزات السلوك الاجتماعي المستجيب تشمل تبني مواقف حول قضايا عامة والإعتماد إرادياً

²⁵ - مقدم وهيبة، تقييم مدى استجابة منظمات الأعمال في الجزائر للمسؤولية الاجتماعية، مرجع سبق ذكره، ص78.

على أي أفعال أية مجموعة، وتوقع إحتياجات مستقبلية للمجتمع والتحرك بإتجاه الوفاء بها، والإتصال مع الحكومة حول التشريع الموجود الكافي والمرغوب إجتماعيا، حيث يطبق المديرون مهارات ومصادر مشتركة على كل مشكلة، فهذه السلوكيات تعكس المعنى الصحيح للمسؤولية الاجتماعية وتبني إستجابة إجتماعية، وتجدد الإشارة إلى أن هذا الرأي هو الأوسع للمسؤولية الاجتماعية وهذا يبعد المديرين عن المفهوم التقليدي، فالشركات يجب أن تشارك في حل المشاكل الإجتماعية²⁶.

صحيح أن هذه النظرية يمكن تطبيقها من أجل تحقيق الإهتمامات الإقتصادية والإجتماعية للمؤسسة ولكن لا يمكن تطبيقها على المستوى الكلي لتحقيق التنمية المستدامة. من هذا المنطلق ظهرت نظرية جديدة تأخذ بعين الإعتبار السلع الدولية، أي السلع الأساسية التي تضمن إستمرار وإنتاجية المجتمعات البشرية لضمان الشروط الملائمة لحياة المجتمعات البشرية، فمفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة يأخذ بعين الإعتبار المساهمة في الإنتاج والحفاظ على الموارد العالمية المشتركة²⁷، كمثال على ذلك: حماية الموارد الطبيعية كالمياه وتربة وهواء وعدم إستنزافها، تخفيض نسبة الفقر والبطالة ورفع العمالة على المستوى الدولي.

الفرع الثاني: مناهج دراسة المسؤولية الاجتماعية

هناك العديد من المناهج من أجل دراسة المسؤولية الاجتماعية، يمكن تلخيص أهم هذه المناهج في ما يلي²⁸:

1- المنهج الأول:

ويتضمن ثلاثة أنماط وهي:

- النمط التقليدي للمسؤولية الاجتماعية: والذي يرى بأن منظمات الأعمال تقوم بمسؤوليتها الإجتماعية من خلال إلتزامها بتقديم مختلف السلع والخدمات التي يحتاجها أفراد المجتمع في الوقت المناسب والمكان المناسب والشروط المطلوبة دون أن تتظير مصالح المنظمات.
- النمط الاجتماعي للمسؤولية الاجتماعية: والذي جاء كنتيجة عن الإنتقادات التي وجهت للنمط الأول، والذي يرى بأن عمل منظمات الأعمال يجب أن يشمل جميع الأهداف الإجتماعية إضافة إلى الأهداف الإقتصادية.

²⁶ - إيهاب كمال هيكل، مرجع سبق ذكره، ص25.

²⁷ - نفس المرجع، ص25.

²⁸ - ناصر جرادات، عزام أبو الحمام، المسؤولية الأخلاقية والإجتماعية للمنظمات، ط1، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2014، ص38.

- نمط الكلفة الاجتماعية: الذي يقوم على أساس أن المسؤولية الاجتماعية هي وظيفة جديدة وجد مهمة يجب أن تضاف إلى مهام ووظائف رجال الأعمال، كونها ضرورة ملحة لإستمرار نشاط المؤسسة وتطور المجتمع في نفس الوقت.

2- المنهج الثاني: وهو المنهج الاجتماعي، وهناك بعدين لهذا المنهج: حيث ينصب البعد الأول منهما على الداخل ويتعلق بالعاملين وتحسين ظروفهم، بينما يتعلق البعد الثاني وهو الخارجي بالتعامل مع مجموعة كبيرة من الإشكاليات التي يعاني منها المجتمع، ولهذا تبلور هذا المنهج من خلال ثلاثة أنماط²⁹:

- النمط الكلاسيكي التقليدي: والذي يركز على تعظيم أرباح المنظمة بأي طريقة تتناسب مع إستراتيجياتها.
- النمط الإداري: يركز على أن العلاقة مع المستهلكين تقوم على أساس الموازنة في المصالح والسعي إلى تحقيق رضا المستهلك الذي يعد أمراً حيوياً.
- النمط البيئي: وتقوم فكرة هذا النمط على أن مسؤولية هذه المنظمات يجب أن تتوسع لتشمل فئات وأطراف متعددة يؤطرها عموم المجتمع، ولهذا يجب أن تكون المصلحة العامة فوق أي إعتبار ذاتي لها، وعليه يمكن القول أن مسؤولية منظمات الأعمال تكمن في الحفاظ على البيئة وتحقيق نوعية حياة أفضل للعاملين وللمجتمع ككل، فكل ما هو نافع وضروري للمجتمع يجب أن يحظى بعناية خاصة من قبل إدارة المنظمة.

3- المنهج الثالث: والذي أسسه الباحث كارول، ويتضمن أربعة أبعاد محددة هي:

- البعد الاقتصادي: والذي يستند إلى مبادئ المنافسة والتطور التكنولوجي، حيث يشتمل على مجموعة من عناصر المسؤولية الاجتماعية، والتي يجب أن تؤخذ في إطار إحترام قواعد المنافسة العادلة والحرّة والإستفادة التامة من التطور التكنولوجي بعيداً عن الإضرار بالمجتمع ووحدهاته المختلفة، والإهتمام بالموظفين من خلال تدريبهم والتعامل معهم وذلك على أساس مبدأ تكافؤ الفرص والمساواة.

²⁹ - سظام بن خالد الدلحي، برنامج المسؤولية الاجتماعية في القطاع الخاص بالمملكة العربية السعودية - دراسة تطبيقية على بعض المؤسسات بمدينة الرياض، بحث تكميلي مقدم إلى قسم الإقتصاد والخدمة الاجتماعية في كلية العلوم الاجتماعية لنيل درجة الماجستير، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، 2011، ص16.

- البعد القانوني: ويقوم هذا البعد على أساس حماية البيئة والسلامة المهنية والعدالة وقوانين حماية المستهلك ، والإبتعاد على الإضرار بالبيئة من خلال الإستخدام التعسفي للموارد أو التلوث الحاصل في الماء والهواء والتربة، والشفافية في نشر الأنظمة والقوانين العالمية والدولية للإطلاع عليها من قبل جميع الموظفين والجهات القانونية.
- البعد الأخلاقي: حيث يركز على مبادئ ومعايير أخلاقية وكذلك إلى أعراف وقيم إجتماعية، حيث تندرج منها مؤشرات تكافؤ الفرص والتوظيف والجوانب الأخلاقية في الإستهلاك ومراعاة مبادئ حقوق الإنسان وإحترام العادات والتقاليد السائدة في المجتمع وما يقره.
- البعد الخيري: حيث يرتبط بمبدأ تطوير نوعية الحياة بشكل عام وما يتبعه من عناصر ترتبط بالذوق العام ونوعية ما يتمتع به الفرد من غذاء وملابس ونقل وغيرها.

4- المنهج الرابع:

ويحدد ثلاثة أنماط مختلفة لتبني المسؤولية الاجتماعية من قبل الشركات وهي³⁰:

- **نمط المسؤولية الاقتصادية:** وفق وجهة النظر هذه فإن منظمات الأعمال يجب أن تركز على هدف تعظيم الربح، وأن المساهمات الإجتماعية ما هي إلا نواتج عرضية ومشتقة منه، وتشير هذه الواجهة إلى أن المدراء هم محترفون وليسوا مالكين للأعمال التي يديرونها، وبهذا فهم يمثلون مصالح المالكين التي يفترض أن تنجز بأحسن الطرق لتعظيم الأرباح.
- **نمط المسؤولية الاجتماعية:** وهو نقيض لتوجهات النمط الأول، وفي إطاره فإن منظمات الأعمال تعتبر وحدات إجتماعية بدرجة كبيرة تأخذ بعين الإعتبار المجتمع ومتطلباته عند إتخاذ قراراتها، مراعية آثار هذه القرارات في كل جوانب المجتمع.
- **نمط المسؤولية المتوازنة:** وفي إطار هذا النمط فإن إدارة المنظمات لا تمثل مصالح جهة واحدة أو بعض الجهات ذات مصلحة، بل إنها تمثل مصالح جهات عديدة يفترض أن توازن إدارة المنشأة بين مصالحها مجتمعة.

³⁰ - سفيان كمال هيكل، بودي عبد القادر، المسؤولية الاجتماعية للمقاول ومؤسسته الخاصة في تحقيق التنمية المستدامة، مجلة حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، العدد 14-أ-، 2014، ص36.

5- المنهج الخامس: وهو منهج المسؤولية الاجتماعية الشاملة، والذي يتحدث على تجسيد المسؤولية الاجتماعية والأداء الاجتماعي للشركات بثلاثة أبعاد وهي: بعد الخير الشامل، وبعد المسؤولية الشاملة، وبعد السياسة الشاملة.

المطلب الثالث: مؤيدو ومعارضو المسؤولية الاجتماعية

إن المتبع لتطور مفهوم المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال، يلاحظ وجود جدل كبير عن واقعية وأهمية تبني هذا المفهوم من قبل المنظمات، حيث ظهرت العديد من الاختلافات بين الأكاديميين والباحثين في هذا المجال، هذا الاختلاف أدى إلى ظهور كتلتين: الأولى تمثل مؤيدو هذا المفهوم، أما الثانية فتتمثل المعارضون. كل من الكتلتين إعتمدت على مجموعة من الحجج في تبني موقفها الخاص إتجاه مفهوم المسؤولية الاجتماعية.

الفرع الأول: الحجج المؤيدة لتبني مفهوم المسؤولية الاجتماعية

المجتمع هو المحيط الذي تعمل فيه المنظمات، ولهذا فوجودها يجب أن يبرر من خلال إهتمامها بالقضايا الأساسية التي تهم هذا المجتمع، وذلك بإعطائه الأولوية عن مصالح المنظمة. ويستند مؤيدو المسؤولية الاجتماعية على الحجج التالية³¹:

- يتوقع الجمهور من منظمات الأعمال أن تلعب دورا كبيرا في تحقيق أهدافه ومن خلال مجالات متعددة ليست إقتصادية فقط، وهذا يجسد كون المنظمة جزء لا يتجزأ من المجتمع الذي تعمل، تعيش، تنمو وتزدهر فيه، والرأي العام يدعم الإهتمام الاجتماعي وأيضا أهدافها الإقتصادية؛
- يرى أيضاً هذا الرأي أن الأرباح على المدى البعيد يمكن أن تزداد من خلال تبني المنظمة دورا إجتماعيا أكبر، حيث أن رضا المجتمع ومد جسور التعاون والتفاهم والثقة معه يمثل مدخلا مهما ذي مردود مستقبلي كبير. إن الدور الاجتماعي وإن كان مكلفا اليوم فإنه سيشكل استثمارا مستقبلي مهم لمنظمة الأعمال؛
- إن الإلتزامات الخلقية تملئ على منظمات الأعمال أن يكون لها دورا إجتماعيا، حيث أن الإلتزام الإجتماعي يمثل حالة موازنة معقولة إتجاه النقد الموجه إلى الأعمال بكونها تهم فقط بزيادة الأرباح وتوسيع الإستثمارات على حساب العديد من المتطلبات الأساسية للعاملين والمجتمع بشكل عام؛
- الصورة العامة للمنظمة ستكون أفضل حينما تلعب دورا إجتماعيا أو تمارس نشاطا ثقافيا ينعكس مستقبلا على زيادة المبيعات، فإن تبني دورا أكبر من قبل منظمات الأعمال يعزز من الميزة

³¹ - مسان كرومية، المسؤولية الاجتماعية وحماية المستهلك في الجزائر، دراسة حالة المؤسسات العاملة بولاية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، تخصص: إدارة الأفراد وحوكمة الشركات، جامعة أبو بكر بلقايد- تلمسان، 2013-2014، ص51.

التنافسية الجديدة والتي تسعى منظمات الأعمال إلى تحقيقها وهي السمعة أو الشهرة الشاملة للمنظمة؛

- بيئة أفضل ونوعية حياة أرقى للمجتمع ككل، فالتطور الصناعي والتوسع في مجالات الخدمة المختلفة وزيادة الميل إلى الإستهلاك، صاحبه العديد من التأثيرات السلبية الجانبية والتي لا يمكن أن تتحمل مسؤوليتها ومكافحتها الدولة لوحدها نظرا لمحدودية مواردها وإمكانيتها، وبالتالي يصبح من الضروري أن تساهم منظمات الأعمال بتخصيص جانب من عوائدها لمواجهة وتقليل الآثار السلبية على الحياة والمجتمع، وهنا لا يمكن أن يترك المجال دون وجود إطار منظم للعلاقات يستوعب مبادرات منظمات الأعمال، التي من خلالها يتم مد جسور التعاون والثقة بينها وبين الدولة والمجتمع؛
- تقليل الإجراءات الحكومية والقوانين المتعلقة بالتدخل في شؤون الأعمال، فالمبادرات الاجتماعية وحل المشاكل الملقاة تقليديا على عاتق الحكومة يقطع الطريق أمام طموحات بعض السياسيين الراغبين في تقييد حرية الأعمال في المجتمع، والإحجام عن القيام بهذا الدور يولد الدافع لدى الحكومة بسن العديد من التشريعات والقوانين التي تقييد حرية المنافسة وازدهار الأعمال، وتضع منظمات تلك الدولة في موضع تنافسي ضعيف أمام منظمات دولة أخرى؛
- الموازنة بين مسؤولية المنظمة ونفوذها، حيث أن المؤسسة الاجتماعية تقلل من النقد الموجه لهيمنة منظمات الأعمال على القرارات المتعلقة بحياة الناس، حيث يبدو في حالات التداخل والعلاقات الوطيدة بين السياسيين الحاكمين ورجال المال والأعمال المسيطرين على المنظمات وخاصة الكبيرة منها قد يثير النقد وربما يولد حالة من عدم الثقة بين الحكومات لهيمنة أصحاب رؤوس المال والأعمال على القرارات السياسية، وإن تبني دورا إجتماعيا أكبر يساهم في التقليل من الآثار السلبية هذه ويعطي إرتياحا وثقة من قبل المجتمع إتجاه المنظمات الخاصة؛
- مصلحة المالكين: حيث يعزز موقف المنظمة وتزداد مبيعاتها حينما تساهم إجتماعيا بإنعاش العام للدولة. إن فكرة المردود المستقبلي الناجم عن الأثر الحسن الذي تتركه المساهمة الاجتماعية في نفوس الناس يجب أن يعزز، وحل إشكالية تعارض المصالح وخاصة مصلحة المالكين من جهة ومصالح الفئات الأخرى من جهة يمكن أن تكون المسؤولية الاجتماعية والمبادرات الطوعية وخاصة المستمرة منها مدخلا فعالا في زيادة الثقة وعدم تعارض المصالح؛
- إمتلاك الموارد: حيث أن منظمات الأعمال وخصوصا الكبيرة منها تتمتع بموارد مادية وموارد فنية كبيرة يمكن بها أن تؤدي إنجازات إجتماعية هائلة، وهناك أمثلة كثيرة يمكن أن تعرض هنا

فالجامعات مثلا يمكن أن تساهم في زيادة الوعي الاجتماعي والثقافي وتعزيز إنتشار اللغات الأجنبية ودعم الأعمال الصغيرة عن طريق الإستشارات الفنية والتدريبية، وهي تمثل مبادرات تعزز من رصيد هذه المنظمات التعليمية، كذلك يمكن لمنظمات أخرى أن تساهم بما يعزز رصيدها الاجتماعي؛

- تدابير وقائية لتجنب المشاكل الاجتماعية المعقدة التي ستحدث عاجلا أم آجلا، وهذه التدابير يجب أن تتطور باستمرار في ضوء احتياجات المجتمع لها؛
- إن الثروة التي يجمعها شخص لم تخلق من فراغ، بل هي ثمرة لإستثمار موارد كانت في الأصل ملكا لجميع الناس، هذا يثير بطبيعة الحال سؤالاً جديدا: هل للمجتمع حق في الثروة التي إنتقلت من ملكية الجميع إلى يد شخص واحد؟ صحيح أن ذلك الفرد بذل جهدا إستثنائيا حتى جمع ثروته، لكن ماهي حصة الجهد الذهني والبدني في تكوين الناتج، وما هي حصة رأس المال الأصلي أي الموارد المشتركة في تكوينه؟

الفرع الثاني: الحجج المعارضة لتبني مفهوم المسؤولية الاجتماعية

تبني منظمات الأعمال لمسئوليتها الاجتماعية وتحقيق مصالح المجتمع الذي تنشط فيه يعرقل تحقيق هدفها الرئيسي والمتمثل في تحقيق الأرباح. فالمعارضين يعتقدون أن الدور الاجتماعي لرجال الأعمال قد يشته تركيزهم على الجوانب الإقتصادية، فهم يؤكدون وجهة نظرهم التي تقوم على النظرية الإقتصادية، والتي بمقتضاها يكون كل مدير في المنظمة مسؤول أمام صاحب العمل عن تحقيق كل ما هو نافع للمنظمة، وهو ما كانت تشير إليه آراء العالم الإقتصادي الأمريكي Milton Friedmant حيث كان يرى أن رجل الأعمال لا مسؤولية له سوى تعظيم الربح³². ويمكن حصر الحجج التي تدعو لعدم القيام بمهام المسؤولية الاجتماعية في النقاط التالية³³:

- إذا ما أخذت منظمات الأعمال بمهام المسؤولية الاجتماعية وبشكل متزايد، فإنها ستتحول وفي وقت قصير إلى شكل لا يختلف عما هو سائد في المنظمات الحكومية؛
- لا تمتلك قوة القانون إلزامية التنفيذ من قبل منظمات الأعمال، أي أنه عمل طوعي تقوم به المنظمة ولا يحدد بالقانون؛

³² - أحمد سامي عدلي إبراهيم القاضي، المسؤولية الاجتماعية للبنوك العاملة في مصر كشركات مساهمة مصرية (مجالاتها - تأثيرها على الأداء) دراسة ميدانية مقارنة، بحث مقدم إلى مركز المديرين المصري لأغراض الاشتراك في المسابقة البحثية لعام 2010 حول موضوع المسؤولية الاجتماعية للشركات، جامعة أسيوط، 2010، ص13.

³³ - ثامر ياسر البكري، مرجع سبق ذكره، ص53.

- إذا إنفردت المنظمة بإنفاق المبالغ على تنفيذ برنامج المسؤولية الاجتماعية ودون المنافسين الآخرين، فإن ذلك يعني تحملها تكلفة إضافية من شأنها أن تنعكس على زيادة أسعار السلع التي تتعامل بها، وبالتالي تنعكس سلبيًا على موقفها وقوتها التنافسية في السوق؛
 - محدودية الخبرة والمهارة المتاحة لدى منظمات الأعمال في معالجة المشكلات الاجتماعية التي تتعرض لها؛
 - تضعف الأهداف الرئيسية الأخرى للمنظمة إذا ما تم القيام بها، لكونها تستنزف طاقة ليست بالقليلة من جهد المنظمة؛
 - المسؤولية الاجتماعية تكاليفها عالية، والتي بدورها ستنعكس على المجتمع من خلال زيادة أسعار السلع المشتراة؛
 - مديرو منظمات الأعمال هم ليسوا بالقضاة الذين يمكنه النطق بالأحكام في تجاوز المشكلات الاجتماعية أينما وجدت، وإنما ذلك من مسؤولية الدولة والجهات التابعة لها وذات العلاقة حصريًا؛
 - تعد المسؤولية الاجتماعية مسألة معقدة وصعبة، لأن القرارات المتعلقة بها تكون معقدة، ومتضمنة للعديد من المتغيرات والتي يصعب إستيعابها في الكثير من الأحيان وخصوصًا في المنظمات صغيرة الحجم.
- ويمكن تلخيص أوجه الاختلاف بين كل من المؤيدين والمعارضين لمفهوم المسؤولية الاجتماعية في الجدول التالي:

جدول رقم (I-3): مقارنة بين الحجج المؤيدة والمعارضة للمسؤولية الاجتماعية

الحجج المعارضة	الحجج المؤيدة
<ul style="list-style-type: none"> ➤ الدور الأساسي لمنظمات الأعمال هو تعظيم الأرباح فقط؛ ➤ احتمالية حدوث صراع للمصالح؛ ➤ زيادة الأسعار النهائية نتيجة مساهمة منظمات الأعمال في حل المشاكل الاجتماعية والتي في النهاية يتحملها المجتمع لوحده؛ ➤ منظمات الأعمال لا تمتلك الخبرة الكافية في إدارة الشؤون الخاصة بالمجتمع. 	<ul style="list-style-type: none"> ➤ أغلبية المشاكل التي ظهرت في المحيط سببها نشاط منظمات الأعمال، وبالتالي من الواجب عليها المساهمة في حلها؛ ➤ منظمات الأعمال هي جزء من المجتمع الذي تنشط فيه وبالتالي يجب عليها المساهمة في تطويره؛ ➤ تكتسب منظمات الأعمال العديد من الموارد التي تمكنها من المساعدة والمشاركة في حل بعض المشاكل الحاصلة في المجتمع؛

➤ زيادة نسبة الحرية والمرونة لمنظمات الأعمال في اتخاذ وصناعة القرارات الخاصة بها نتيجة مشاركتها في حل بعض القضايا الاجتماعية الذي يؤدي بالضرورة إلى تراجع نسبة تدخل الدولة.

المصدر: من إعداد الطالبة بناءً على ما تم التطرق إليه سابقاً.

وفي الأخير يمكن القول: أن كل من الحجج التي قدمها المؤيدون أو المعارضون لتحمل منظمات الأعمال لمسئوليتها الاجتماعية حجج منطقية ومقنعة، على أساس نسبة التحمل لهذه المسؤولية والعائد المتوقع منها، أي تركيز المؤيدين على أن تحمل تكلفة إضافية من قبل منظمات الأعمال على أساس توجيهها لخدمة المجتمع سيعود في المدى الطويل بعائد وأرباح تفوق ما هو متوقع تحقيقه في المدى القصير دون تحمل هذه التكاليف الإضافية، ولكن التحمل الذي يفوق إمكانية هذه المنظمة يعرقل تحقيق أهدافها الاقتصادية في المدى القصير، والذي يساهم بشكل كبير في زوالها. أما بالنسبة للمعارضين فقد ركزوا على العائق الذي يحول دون تحقيق الأهداف الأساسية للمنظمة والذي يهدد وجودها، وأهمها حتمية تحويل المنظمة إلى نظام مغلق وقائم بذاته لا تربطه علاقة طيبة وجيدة مع المجتمع، وهذا بحد ذاته مشكلة كبيرة تواجه المنظمة.

وعلى أساس هذا الطرح يمكن القول أن تحمل منظمات الأعمال لمسئوليتها اتجاه المجتمع حتمية ضرورية، ولكن في حدود المعقول الذي يضمن تحقيق مصالح جميع الأطراف، سواء كانت متعلقة بالمنظمة أو بالمجتمع.

المبحث الثاني: مبادئ، عناصر، المسؤولية الاجتماعية ومؤشرات تقييمها

المسؤولية الاجتماعية كباقي المفاهيم في مختلف المجالات، لها مجموعة من المبادئ يبنى ويطبق على أساسها هذا المفهوم في منظمات الأعمال، وبالإضافة إلى مجموعة من العناصر المكونة له.

المطلب الأول: مبادئ المسؤولية الاجتماعية وعناصرها

من خلال هذا المطلب سيتم التطرق إلى كل من مبادئ وعناصر المسؤولية الاجتماعية في منظمات الأعمال.

الفرع الأول: مبادئ المسؤولية الاجتماعية

تعددت محاولات الباحثين لوضع مبادئ خاصة بالمسؤولية الاجتماعية، كما ساهمت جهود المنظمات الدولية غير الحكومية في وضع إطار لمبادئها، ومن بين هذه المنظمات (منظمة الأمم المتحدة، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والبنك الدولي، منظمة المعايير الدولية)، وأصبحت هذه الجهود التطوعية بمنزلة قواعد لمنظمات الأعمال تحكم سلوكها الأخلاقي والاجتماعي. وهي تتمثل في النقاط التالية³⁴:

- التنمية والتطوير في كل المجالات التي تحقق منافع اجتماعية؛
- الشفافية في تخطيط وتنفيذ العمليات؛
- الأداء المبني على الأهداف والقابلة للقياس؛
- مكافأة الأداء الجيد، وتأنيب الأداء الضعيف؛
- المرونة والإبداع لتحقيق الأهداف؛
- تفعيل أدوات المراقبة والتقارير؛
- إستمرارية التطوير.

كما ورد في دليل المسؤولية الاجتماعية للمنظمات مجموعة من المبادئ ذات العلاقة بالمسؤولية الاجتماعية وهي³⁵:

1. المسؤولية.
2. الشفافية.
3. السلوكيات الأخلاقية.

³⁴ - عايد عبد الله العصيمي، المسؤولية الاجتماعية للشركات نحو التنمية المستدامة، الطبعة العربية، دار اليازوري، عمان، 2015، ص23.

³⁵ - International Organization for standardization, Guidance on social responsibility, Draft International Standard ISO /Dis 26000, 2009, P10.

4. احترام رغبات ذوي العلاقة.

5. احترام القوانين والأنظمة.

6. احترام السلوكيات والأعراف العالمية.

7. احترام حقوق الانسان.

من خلال هذه المبادئ نلاحظ أنه يتوجب على منظمات الأعمال مزاوله مختلف نشاطاتها وأعمالها التجارية في جو يسوده الإحترام لكل من القوانين والتشريعات، وكذلك إحترام رغبات جميع الأطراف ذات الصلة بالمؤسسة وصولاً إلى إحترام حقوق المجتمع ثم الإنسان في كل مكان في العالم، من خلال إلتزامها بروح المسؤولية والتصرف الأخلاقي من جهة ومن جهة أخرى بالشفافية بكل ما يخص هذه المنظمة.

الفرع الثاني: عناصر المسؤولية الاجتماعية

لا توجد أسس موحدة لتحديد عناصر المسؤولية الاجتماعية، وهذا راجع للإختلاف الحاصل في تعريفها. وفي ما يلي أهم هذه العناصر بشكل عام³⁶:

1- **المالكون:** وتتمثل المسؤولية الاجتماعية تجاههم بتحقيق أكبر العوائد من الأرباح، وبناء أفضل

سمعة للمنظمة وحماية أصولها وتعظيم قيمة أسهمها وزيادة حجم مبيعاتها قدر الإمكان؛

2- **المنافسون:** وتتمثل المسؤولية الاجتماعية هنا بالمنافسة الشريفة مع الشركات الأخرى بصورة

عادلة ونزيهة، وأيضاً تقديم معلومات صادقة وعدم تضليل الشركات الأخرى عن طريق

المعلومات المكذوبة، وعدم سحب الموظفين في الشركات الأخرى بطريقة غير أخلاقية وغير

نزيهة؛

3- **المجهزون:** وذلك عن طريق تسديد الإلتزامات المالية المستحقة لهم، والإستمرار في التجهيز،

وأن تكون الأسعار عادلة ومقبولة، وتطوير استخدامات المواد المجهزة؛

4- **المجتمع:** يعتبر المجتمع من أهم هذه العناصر، فيجب على المنظمات أن تمارس الدور

الإجتماعي في المجتمع الذي تعمل فيه وتوليه جانبا خاص من الأهمية، وذلك عن طريق خلق

فرص العمل لأفراده، وتعيين بعض المعاقين فيه والمساهمة في المبادرات التنموية، ودعم الأنشطة

الرياضية والنوادي وكافة الأنشطة الإجتماعية، واحترام العادات والتقاليد المتبعة في المجتمع الذي

تعمل فيه، كذلك المساهمة في تبني أو دعم البنية التحتية في نفس المجتمع وأي أمور أخرى من

شأنها أن تحقق الرفاه والمنفعة لأفراد ذلك المجتمع؛

³⁶ - طاهر الغالي، محمد منهل، الأداء الاجتماعي الداخلي وعلاقته بدوران العمل - دراسة ميدانية في شركة نفط الجنوب والشركة العامة للحديد والصلب في العراق، أبحاث اليرموك: سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلد 20، عدد1، 2004، ص5.

5- **البيئة:** وتمثل المسؤولية الاجتماعية هنا من جانب المنظمات في المحافظة عليها والحد من تلوث الماء والهواء والتربة، وزيادة المساحات الخضراء في البيئة عن طريق زراعة الأشجار، والإستخدام الأمثل والعادل للموارد وإنتاج منتجات غير ضارة للبيئة؛

6- **الحكومة:** أما بالنسبة للمسؤولية الاجتماعية اتجاه الحكومة من قبل المنظمات، فتتمثل في الإلتزام بالتشريعات والقوانين والتوجيهات الصادرة عن الحكومة، مثل الإلتزام بالضرائب وتسديدها بالوقت المحدد وعدم التهرب منها، وإحترام تكافؤ الفرص في التوظيف، والمساهمة في حل مشكلات الفقر والبطالة، والإنفاق على البحث العلمي؛

7- **جماعات الضغط الاجتماعي:** والمتمثلة بالنقابات والصحافة وغيرها من العناصر التي لها سلطة الضغط على المنظمات، فيجب إحترام دورهم والتعامل معهم بشكل جيد وبكل صدق وموضوعية مثل الصدق مع الصحافة.

ويمكن إعتبار هذه العناصر مؤشرات لمحتوى المسؤولية الاجتماعية، أي لكل عنصر من هذه العناصر توقعاته الخاصة بما يجب أن تؤديه إدارة المنظمات. ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (I، 4): توقعات عناصر المسؤولية الاجتماعية من منظمات الأعمال

العنصر	بعض ما يجب أن تدركه الإدارة من الدور الاجتماعي تجاهه
1- المالكون	✓ حماية أصول المنشأة وتحقيق أكبر ربح ممكن، ورسم صورة جيدة للمنشأة في بيئتها، وتعظيم قيمة السهم والمنشأة ككل، وزيادة حجم المبيعات.
2- العاملون	✓ تأمين عدالة وظيفية ورعاية صحية وإجازات مدفوعة وفرص التقدم والترقية والتدريب والتطوير المستمر، وإسكان للعاملين ونقلهم وظروف عمل مناسبة.
3- الزبائن	✓ توفير أسعار مناسبة والإعلان الصادق ومنتجات بنوعية جيدة ومنتجات آمنة عند الإستعمال وإرشادات عن كيفية إستخدام المنتج ثم كيفية التخلص من بقاياها بعد الإستخدام.
4- المنافسون	✓ إعطاء معلومات صادقة وعدم سحب العاملين من الآخرين بوسائل غير نزيهة، ومنافسة عادلة وشريفة.
5- المجهزون	✓ أسعار عادلة ومقبولة؛ ✓ المشاركة في التعامل؛ ✓ الإستمرارية في التجهيز؛

<ul style="list-style-type: none"> ✓ تسديد الإلتزامات المالية والصدق في التعامل؛ ✓ تطوير إستخدام المواد المجهزة. 	
<ul style="list-style-type: none"> ✓ خلق فرص عمل جديدة؛ ✓ إحترام العادات والتقاليد السائدة؛ ✓ توظيف المعوقين؛ ✓ دعم الأنشطة الإجتماعية؛ ✓ المساهمة في دعم البنية التحتية؛ ✓ الصدق في التعامل وتزويده بالمعلومات الصحيحة؛ ✓ المساهمة في حالة الطوارئ والكوارث. 	<p>6- المجتمع</p>
<ul style="list-style-type: none"> ✓ التشجير وزيادة المساحات الخضراء؛ ✓ الحد من تلوث الماء والتربة والهواء؛ ✓ تطوير الموارد وصيانتها؛ ✓ الإستخدام الأمثل والعادل للموارد وخصوصا غير المتجددة. 	<p>7- البيئة</p>
<ul style="list-style-type: none"> ✓ المساهمة في دعم البحث والتطوير؛ ✓ الإلتزام بالتشريعات والقوانين والتوجيهات الصادرة من الحكومة؛ ✓ المساعدة في إعادة التأهيل والتدريب وإحترام تكافؤ الفرص بالتدريب؛ ✓ المساهمة في حل المشكلات الإجتماعية مثل القضاء على الفقر والبطالة؛ ✓ تسديد الإلتزامات الضريبية والرسوم الأخرى وعدم التهرب منها؛ 	<p>8- الحكومة</p>
<ul style="list-style-type: none"> ✓ التعامل الصادق مع الصحافة وإحترام أنشطة جماعات المحافظة على البيئة؛ ✓ التعامل الجيد مع جمعيات حماية المستهلك واحترام دور النقابات والتعامل الجيد معها. 	<p>9- جماعات الضغط الاجتماعي</p>

المصدر: محمد الصيرفي، المسؤولية الاجتماعية للإدارة، ط1، دار وفاء لدنيا الطباعة والنشر، الاسكندرية، 2007، ص69.

ومن أجل ضمان الوصول إلى النتائج المرجوة من المسؤولية الاجتماعية، يجب على منظمات الأعمال الأخذ بعين الإعتبار جميع هذه العناصر، والتعامل معهم دون التمييز بين عنصر عن آخر، أو إعطاء الأولوية لبعضها بالمقارنة مع باقي العناصر.

المطلب الثاني: أبعاد المسؤولية الاجتماعية

سيتم في هذا المطلب تحديد أبعاد المسؤولية الاجتماعية من خلال شقين أساسيين، وهما أبعاد المسؤولية الاجتماعية في الدين الإسلامي، ومن ثم أبعاد المسؤولية الاجتماعية عند بعض المفكرين والباحثين في هذا المجال.

الفرع الأول: أبعاد المسؤولية الاجتماعية في الإسلام

بالرجوع إلى القرآن الكريم والسنة النبوية فإننا نجد أنه من غير الممكن حصر كل ما جاء فيها فيما يخص المسؤولية الاجتماعية، وإن دل هذا على شيء فإنه يدل على أهمية وضرورة تبني مفهوم المسؤولية الاجتماعية في الإسلام. وفي ما يلي بعض الآيات القرآنية والأحاديث النبوية التي تدعم هذا:

● قال تعالى: " لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا ۗ وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ ۗ أُولَئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا ۗ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ " الآية 177 من سورة البقرة.

● قال تعالى: " وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ ۗ وَمَا تُقَدِّمُوا لِأَنفُسِكُمْ مِنْ خَيْرٍ نَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ ۗ إِنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ " الآية 110 من سورة البقرة.

● قال تعالى: " لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّىٰ تُنْفِقُوا مِمَّا حُبِّبْتُمْ ۗ وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ " الآية 92 من سورة آل عمران.

● قال تعالى: " آمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَأَنْفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُمْ مُسْتَحْلِفِينَ فِيهِ ۗ فَالَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَأَنْفَقُوا لَهُمْ أَجْرٌ كَبِيرٌ " الآية 7 من سورة الحديد.

● قال تعالى: " وَالَّذِينَ فِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ مَعْلُومٌ " الآية 24 من سورة المعارج.

● قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " كلكم راع، وكلكم مسؤول عن رعيته، والأمير راع، والرجل راع على أهل بيته، والمرأة راعية على بيت زوجها وولده، فكلكم راع، وكلكم مسؤول عن رعيته " رواه البخاري: 893.

● قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " خير الناس أنفعكم للناس " رواه الطبراني: 426.

● قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " من يسر على معسر يسر الله عليه في الدنيا والآخرة " رواه ابن ماجه: 2417.

- قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " صدقة السر تطفئ غضب الرب وصله الرحم تزيد في العمر وفعل المعروف يقي مصارع السوء" رواه ابن أبي الدنيا: 3797.
 - قال النبي صلى الله عليه وسلم: " المسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يسلمه. من كان في حاجة أخيه، كان الله في حاجته، ومن فرج عن مسلم كربة، فرج الله عنه بها كربة من كرب يوم القيامة، ومن ستر مسلماً ستره الله يوم القيامة" رواه البخاري: 2442.
 - قال النبي صلى الله عليه وسلم: " مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم وتعاطفهم مثل الجسد، إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى " واه مسلم: 2586.
 - قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " دينار أنفقته في سبيل الله، ودينار أنفقته في رغبة، ودينار أنفقته على أهلك، أعظمهما أجرا الذي أنفقته على أهلك " رواه مسلم: 995.
- وإذا تكلمنا عن أبعاد المسؤولية الاجتماعية من المنظور الإسلامي، فنجد أنه قد تم التطرق إلى هذه الأبعاد بشكل أو بآخر، وذلك من خلال الآيات القرآنية أو الأحاديث النبوية الشريفة. وستتطرق إلى ذلك من خلال مايلي³⁷:

1- الإسلام وحماية المستهلك: الإسلام حث على حماية المستهلك من خلال الحث على الأمانة في البيع والشراء وعدم الغش، ولقد فرض عقوبات شديدة لم يخالف ذلك، ودليل على هذا قوله تعالى: " وَإِلَىٰ مَدْيَنَ أَخَاهُمْ شُعَيْبًا ۗ قَالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُ ۗ قَدْ جَاءَتْكُم بَيِّنَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ ۗ فَأَوْفُوا الْكَيْلَ وَالْمِيزَانَ وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا ۗ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ مُؤْمِنِينَ " الآية 85 من سورة الأعراف.

ولقد أنشأ الرسول صلى الله عليه وسلم نظام سمي بـ " نظام الحسبة" من أجل حماية المستهلك من الغش، وتنظيم العلاقة بين البائع والمشتري، وهو نظام إسلامي يقوم بالإشراف على المرافق العامة³⁸. ولقد عالج الإسلام حماية المستهلك على أساس مستويين³⁹: مستوى الإنتاج ومستوى التسويق.

³⁷ - قاشي خالد، بدرجة رمزي، دراسة أبعاد المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات من منظور إسلامي، مجلة رماح للبحوث والدراسات - مركز البحث وتطوير الموارد البشرية، العدد 20، عمان، ديسمبر 2016، ص186.

³⁸ - فؤاد محمد حسين الحمدي، الأبعاد التسويقية للمسؤولية الاجتماعية وانعكاساتها على رضا المستهلك، أطروحة دكتوراه، الجامعة المستنصرية، 2003، ص75.

³⁹ - قاسي خالد، بدرجة رمزي، مرجع سبق ذكره، ص187.

* **على مستوى الإنتاج:** يحث الإسلام حماية المستهلك من خلال الإهتمام بجودة المنتج وذلك من خلال اختيار مواد أولية ذات جودة عالية، والحرس على إتمام عملية الإنتاج بشكل سليم وجيد، فيقول الرسول صلى الله عليه وسلم: " إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملاً أن يتقنه " رواه البيهقي: 334.

* **على مستوى التسويق:** يتم حماية المستهلك على المستوى التسويقي من خلال مبادئ التسويق الإسلامي، والذي يتضمن عدة ضوابط شرعية وذلك بتحريم الشريعة للغش والإحتكار، فيقول رسول الله صلى الله عليه وسلم: " لا يحتكر إلى خاطئ " رواه مسلم: 883.

2- **الإسلام والمجتمع:** يرى الإسلام أن منظمات الأعمال يمكن أن تشارك في التنمية الاجتماعية من خلال عدة نشاطات، أهمها:

- مبدأ التكافؤ في الفرص بين جميع أفراد المجتمع، دون التفرقة بين الجنس أو لون أو دين؛
- لا يجوز لمنظمات الأعمال ممارسة الإستغلال الذي يؤدي إلى سوء توزيع الثروات؛
- يمكن لمنظمات الأعمال أن تساهم في تنمية المجتمع من خلال ما يسمى بالتكافل الاجتماعي، وهذا ما دعمته الشريعة الإسلامية فيقول رسول الله صلى الله عليه وسلم: " مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم وتعاطفهم مثل الجسد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى " رواه مسلم: 2586؛

- العمل هو فرض على كل فرد من المجتمع يملك القدرة على العمل، ومنظمات الأعمال هي ملزمة بتوفير مناصب عمل لائقة لهؤلاء الأفراد. وهناك العديد من الآيات والأحاديث النبوية التي تؤكد على أن الإسلام يحث على العمل، يقول الله سبحانه وتعالى: " هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ ذُلُولًا فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِنْ رِزْقِهِ ۗ وَإِلَيْهِ النُّشُورُ " الآية 15 من سورة الملك؛
- حث الإسلام على العمل الخيري وأبرز أهميته بالنسبة للفرد وللمجتمع ككل، ولهذا فمن الواجب على منظمات الأعمال القيام بالأعمال الخيرية، وتمويل المشاريع الاجتماعية والتنمية. ويقول الرسول صلى الله عليه وسلم: " خيركم خيركم لأهله " رواه الترمذي: 3895.

- 3- **الإسلام وأخلاق العمل:** من أهم جوانب المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال هو أخلاقيات العمل، فلقد حث الإسلام على إحلال الأخلاق الطيبة في السوق وعدم الغش والترويج للمنتجات المحرمة، فيقول الله سبحانه وتعالى: " وَإِلٍ لِّلْمُطَفِّفِينَ (1) الَّذِينَ إِذَا أَكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ (2) وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ (3) أَلَا يَظُنُّ أُولَئِكَ أَنَّهُمْ مَبْعُوثُونَ (4) لِيَوْمٍ عَظِيمٍ (5) يَوْمَ يَقُومُ النَّاسُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ " الآية من 1 إلى 6 من سورة المطففين.

4- الإسلام وحماية البيئة: أعطى الإسلام أهمية بالغة للبيئة التي نعيش فيها، وضرورة المحافظة عليها من خلال وضعه لجملة من القواعد نذكر منها⁴⁰:

- **حفظ البيئة من التلف:** لقد نهى الإسلام عن استنزاف موارد الطبيعة أو إتلافها حتى ولو كان من أجل استهلاكها لتحقيق منفعة ما، يقول الله تعالى: " إِنَّ الْمُبَدَّرِينَ كَانُوا إِخْوَانَ الشَّيَاطِينِ ۗ وَكَانَ الشَّيْطَانُ لِرَبِّهِ كَفُورًا " الآية 27 من سورة الإسراء.

- **حفظ البيئة من التلوث:** تساهم منظمات الأعمال في تلويث البيئة من خلال مخرجاتها التي تطرحها في البيئة، والتي تتمثل في مواد سامة ناتجة عن عملية الإنتاج والتي تغير من التركيبة الطبيعية للمواد الموجودة في البيئة، وهذا ما منعه الإسلام، فبالعكس الدين الإسلامي يحث على إحياء الأرض والمحافظة على الموارد الطبيعية مثل المياه، الهواء، وعدم إفسادها، فيقول الله تعالى: " وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا وَادْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا ۗ إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ " الآية 56 من سورة الأعراف.

- **حفظ البيئة من فرط الاستهلاك:** من المستحيل منع الاستهلاك نهائياً، بل يجب ترشيد هذا الاستهلاك، لأن موارد الطبيعة أغلبها غير قابلة للتجديد أو تجديدها يحتاج فترة زمنية معتبرة، أي يجب الموازنة بين فترة التجديد ونسبة الاستهلاك لضمان بقاء هذه الموارد وعدم نفاذها، وهذا ما دعمته الشريعة الإسلامية بمنع التبذير، فيقول رسول الله صلى الله عليه وسلم: " لا تسرف في الماء ولو كنت على نهر جار " رواه أحمد: 6768.

- **المحافظة على الثروة الغابية بالتشجير:** حث الإسلام على المحافظة على الأشجار وزراعة الأرض وأعطى لها أهمية بالغة، فيقول رسول الله صلى الله عليه وسلم: " لا يغرس مسلم غرساً ولا يزرع زرعاً، فيأكل منه إنسان ولا دابة ولا شيء إلا كان له صدقة " رواه مسلم: 1188.

لقد جاء الدين الإسلامي ملم لجميع الجوانب والمبادئ المتعلقة بمفهوم المسؤولية الاجتماعية، ويمكن إعتبره أحسن نموذج يمكن إتباعه من أجل تحقيق أحسن النتائج.

⁴⁰ - عبد الستار أبو غدة، البيئة والحفاظ عليها من منظور إسلامي، بحث مقدم إلى الدورة التاسعة عشر لمجمع الفقه الإسلامي الدولي بالشارقة، إمارة الشارقة، ص10.

الفرع الثاني: هرم كارول للمسؤولية الاجتماعية

عمل جاهدا العديد من الباحثين والكتاب المتخصصين في مجال المسؤولية الاجتماعية كل من وجهة نظره إلى تحديد أبعاد خاصة بالمسؤولية الاجتماعية، وعلى سبيل المثال نذكر كل من PRIDE & FERREL الذين أشارا إلى أربعة أبعاد أساسية والتي تتمثل في التالي⁴¹:

- **المسؤولية الإنسانية:** أي أن تكون المنظمة صالحة وتعمل على الإسهام في تنمية وتطوير المجتمع وتحسين نوعية الحياة.
- **المسؤولية الأخلاقية:** بمعنى أن تكون المنظمة مبنية على أسس أخلاقية، وأن تلتزم بالأعمال الصحيحة، وأن تمتنع عن إيذاء الآخرين.
- **المسؤولية القانونية:** أي إلتزام المنظمة بإطاعة القوانين، واكتساب ثقة الآخرين من خلال إلتزامها بتنفيذ الأعمال الشرعية وعدم القيام بالأعمال المخلة بالقانون.
- **المسؤولية الاقتصادية:** بأن تكون المنظمة نافعة ومجدية إقتصاديا، وأن تحاول جاهدة توفير الأمان للآخرين.

وقد تم الإعتراف بالجانبين الإقتصادي والقانوني قبل مدة طويلة من الزمن، ولكن الجانبين الأخلاقي والإنساني لم يحظيا بالتقدير إلى مؤخرًا⁴². وبناء على ما تم التطرق إليه يمكن عرض هرم المسؤولية الاجتماعية ل CARROLL من خلال الشكل التالي:

⁴¹ - مخلوفي عبد السلام، بن عبد العزيز سفيان، تأثير معايير المسؤولية الاجتماعية على نشاط الشركات متعددة الجنسيات، مجلة حوليات جامعة بشار في العلوم الإقتصادية، العدد 14 - أ، 2014، ص 67.

⁴² - نظام موسى سويدان، التسويق المعاصر - بمفاهيم جديدة طرأت بعد عامي 2004 و 2007، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص 403.

الشكل (I-02): هرم المسؤولية الاجتماعية ل Carroll



Source: Carroll Archie, The Pyramid of corporate social responsibility : Toward the Moral Management of organizational Stakeholder, Business-Horizons, Jelly, 1991,p42 .

من خلال الأبعاد التي حددها CARROLL للمسؤولية الاجتماعية، نلاحظ أنه تم ترتيبها في شكل هرمي الذي يتميز بوجود قاعدة وقمة له، وقد وضع البعد الاقتصادي في القاعدة أي على أساسه يمكن ضمان بقاء وإستمرار المنظمة، ومن ثم يليه البعد القانوني فلا يمكن لأي منظمة كانت أن تخرج عن النطاق الذي تحدده مجمل قوانين وتشريعات البلاد التي تنشط فيه، ليتم الإنتقال إلى كل من البعد

الأخلاقي والبعد الخيري والإنساني، على أساس أنه كلما تمكنت المؤسسة من تحمل مسؤوليتها فستتحول من منظمة أعمال تسعى جاهدة لتحقيق الأرباح إلى منظمة تتصرف وكأنها مواطن صالح يسعى لتحسين نوعية الحياة والرفع من مستوى مؤشراتها.

ومن أجل فهم هذه الأبعاد الأربعة التي قدمها CARROLL للمسؤولية الاجتماعية، يجب إيجاد العلاقة الوطيدة بين حاجات المجتمع ومتطلبات نجاح منظمات الأعمال، ويظهر ذلك خاصة في إطار كل من البعد الإقتصادي والبعد القانوني، فالمجتمع يرى أن هذين البعدين مطلب أساسي يجب على منظمات الأعمال تلبية، أما بالنسبة لكل من البعد الأخلاقي والبعد الخيري (الإنساني) فالمجتمع يتوقع من منظمات الأعمال أن تلعب دورا كبيرا بخصوص هاذين البعدين، وفي حقيقة الأمر هي رغبة مشروعة يفضل من منظمات الأعمال تبنيتها. والهدف من توظيف كارول لهذه الأبعاد في شكل هرمي متسلسل، هو توضيح الترابط الموجود بينهما، إضافة إلى أنه كل بعد يستند على البعد الآخر، فعلى سبيل المثال لا يمكن التوقع أن هناك منظمات أعمال تتحمل أو تتبنى البعد الأخلاقي أو الخيري اتجاه المجتمع الذي يعمل فيه ولا تتبنى البعد الاقتصادي والقانوني.

المطلب الثالث: مؤشرات تقييم المسؤولية الاجتماعية وفوائدها من قبل منظمات الأعمال

منظمات الأعمال تتبنى مفهوم المسؤولية الاجتماعية من أجل الحصول على مجموعة من الإمتيازات والفوائد. ولكنها تحتاج إلى مجموعة من المؤشرات من أجل قياس وتقييم المسؤولية الاجتماعية في المنظمة.

الفرع الأول: مؤشرات تقييم المسؤولية الاجتماعية

يوجد أربع مؤشرات أساسية يتم من خلالها تقييم المسؤولية الاجتماعية وهي كالتالي⁴³:

1. مؤشر الأداء الاجتماعي للعاملين بالمؤسسة

ويشمل جميع تكاليف الأداء بخلاف الأجر الأساسي الذي تقدمه المؤسسة للعاملين فيها، بغض النظر عن مواقعهم التنظيمية أو طبيعة أعمالهم، وتقوم المؤسسة بالإلتزام بتوفير كافة العوامل اللازمة لخلق وتعميق حالة الولاء وانتماء العاملين كالإهتمام بحالتهم الصحية وتدريبهم وتحسين وضعهم الثقافي والإهتمام بمستقبلهم عند إنتهاء فترة خدماتهم وما إلى ذلك.

⁴³ - أحمد سامي عدلي إبراهيم القاضي، المسؤولية الاجتماعية للبنوك العاملة في مصر كشركات مساهمة مصرية (مجالاتها، تأثيرها على الأداء)، بحث مقدم إلى مركز المديرين المصري " لأغراض الاشتراك في المسابقة البحثية لعام 2010 حول موضوع المسؤولية الاجتماعية للشركات"، القاهرة، 2010، ص17.

2. مؤشر الأداء الاجتماعي لحماية البيئة

ويشمل كافة تكاليف الأداء الاجتماعي المضحى بها لحماية أفراد مجتمع المحيط الذي تعمل المؤسسة داخل نطاقه الجغرافي، حيث تحاول جاهدة رد الأضرار عن البيئة المحيطة والمتولدة من أنشطتها الصناعية، وهي تشتمل تكاليف حماية تلوث الهواء والبيئة البحرية والمزروعات والأعشاب الطبيعية وتلوث المياه وما إلى ذلك.

3. مؤشرات الأداء الاجتماعي للمجتمع

ويتضمن كافة تكاليف الأداء التي تهدف إلى إسهامات المؤسسة في خدمة المجتمع مشتملة بذلك على التبرعات والمساهمات للمؤسسات التعليمية والثقافية والرياضية والخيرية، ثم تكاليف الإسهامات في برامج التعليم والتدريب الاجتماعي ومشاريع التوعية الاجتماعية.

4. مؤشرات الأداء الاجتماعي لتطوير الإنتاج

وتشمل كافة تكاليف الأداء التي تنصب في خدمة المستهلكين حيث تتضمن تكاليف الرقابة على جودة الانتاج وتكاليف البحث والتطوير ثم تكاليف ضمانات المتابعة ما بعد البيع وتدريب وتطوير العاملين وغيرها من الخدمات التي تحقق حالة الرضا عن المنافع المتأتية من المنتجات والخدمات المقدمة إلى المستهلكين.

الفرع الثاني: فوائد ومزايا تبني منظمات الأعمال للمسؤولية الاجتماعية

تختلف مستويات تبني منظمات الأعمال للمسؤولية الاجتماعية، وتطبق بعض هذه المنظمات المسؤولية الاجتماعية طوعاً رغبة في تحسين صورتها من خلال المساهمة في تحسين المجتمع، في حين تطبقها بعض المنظمات إجبارياً أي مرغمة بالقانون، وهذا ما يجعلها تقدم أقل ما هو مطلوب منها. وفي جميع الحالات فإن تبني منظمات الأعمال للمسؤولية الاجتماعية يعود بالفائدة عليها، إلا أن هذه الفائدة أو العائد في الغالب لا يكون مباشراً أو سريع الحصول عليه، بل هي تحتاج فترة زمنية للحصول عليه أي العائد يكون في المدى المتوسط أو المدى الطويل. حيث أوردت منظمة الأيزو أنه في حالة قيام المنظمات بمسؤوليتها الاجتماعية فإن ذلك يمكن أن يؤثر على المجالات التالية⁴⁴:

- الميزة التنافسية للمنظمة.
- سمعة المنظمة.
- قدرة المنظمة على اجتذاب وإبقاء العاملين والأفراد والزبائن والعملاء.

44- إيهاب كمال هيكمل، أثر تبني المسؤولية الاجتماعية في الشركات الصناعية الأردنية على الأداء التسويقي للعلامة التجارية، مرجع سبق ذكره، ص34.

- الحفاظ على الروح المعنوية للموظفين، وإلتزامهم ورفع حجم الإنتاجية.
- وجهة نظر المستثمرين والجهات المانحة، والجهات الراعية والمؤسسات المالية.
- علاقة المنظمة مع الشركات والحكومات ووسائل الإعلام، والموردين، والمنافسين، والعملاء والمجتمع الذي تعمل فيه.

وقد قسمت المؤسسة الكندية للأمريكيين (FOCAL W.) على موقعها www.focal.ca الفوائد التي تحققها المسؤولية الاجتماعية للمنظمة إلى قسمين⁴⁵:

أولاً: الفوائد لمنظمات الأعمال

وتتمثل في:

- إنتاجية عالية للعاملين؛
- ولاء أكبر للعاملين؛
- إنخفاض عدد الدعاوي القضائية؛
- رضا عالي للمستهلكين؛
- تحسين سمعة المنظمة وبالتالي زيادة مبيعاتها؛
- إرتفاع قيمة أسهم المنظمة.

ثانياً: الفوائد للمجتمعات

وتتمثل في:

- تعزيز الحقوق الأساسية (الصحة، التعليم، حقوق العاملين، وغيرها)؛
- المساهمة في التطوير والتنمية؛
- تحسين البيئة.

كما حدد Schieble فوائد إضافية يمكن للمنظمات تحقيقها، وتتمثل في ما يلي⁴⁶:

- تحسين علاقة أصحاب المصالح؛
- تحسين الوضع بين المستثمرين؛
- تخفيض تكاليف التشغيل الداخلية؛
- تحقيق تنسيق أفضل في العمليات؛
- تحديد التأثيرات غير المالية؛

⁴⁵ - فؤاد محمد حسن الحمدي، الأبعاد التسويقية للمسؤولية الاجتماعية للمنظمات وانعكاساتها على رضا المستهلك، مرجع سبق ذكره، ص43.

⁴⁶ - Schieble, walter, Corporate ethics AS Afactor for success (boku) Vienna, october,2000,pp5,6.

- تحديد أفضل للأسبقيات؛
- التكيف المستمر؛
- تحديد الإمكانيات الكامنة.

رغم كل هذه الفوائد والإمميزات التي يمكن أن تستفيد منها منظمات الأعمال عند تبنيها لمفهوم المسؤولية الاجتماعية، لا تزال هناك مجموعة من منظمات الأعمال ترفض تبني هذا المفهوم ، والسبب يعود إلى الخطأ الذي تقع فيه هذه المنظمات وهو عدم صبرها من أجل ملاحظة النتائج، وبالأصح جهلها بالمعنى الحقيقي لمفهوم المسؤولية الاجتماعية بالإضافة إلى تدني مستوى الوعي لديها، والذي يمكن إعتباره هو السبب الأساسي والرئيسي لعدم تبنيها لهذا المفهوم لحد الآن.

خلاصة:

يقول العالم الأمريكي المشهور في مجال المسؤولية الاجتماعية "دانييل فرانكلين": "تعتبر المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الآن الإتجاه السائد بعد أن كانت إستعراض لفعل الخير في السباق، إلا أن عددا قليل من المؤسسات يمارسها بصورة جيدة".

وتتفق الباحثة مع هذه المقولة، كون المسؤولية الاجتماعية في العصر الحالي مفهوم معروف من قبل كل المنظمات والمجتمع، إلا أن التطبيق الفعلي للممارسات التي ينص عليها هذا المفهوم من قبل منظمات الأعمال لا يرقى لتحقيق جوهر المسؤولية الاجتماعية، بل تتبناه معظم المنظمات من خلال تحمل الحد الأدنى لهذه المسؤولية، خضوعا للضغوطات الخارجية من مختلف الجهات الفاعلة، من خلال تقديم بعض التبرعات التي لا تمثل إلا نسبة قليلة جدا من أرباحها من أجل المساهمة في تحقيق الأهداف الاجتماعية والبيئية. وفي حقيقة الأمر هذا لا يعني منظمات الأعمال من تحمل آثار سلبية تقع على أصحاب الأعمال في حد أنفسهم.

الفصل الثاني: المدخل
النظري للمسؤولية الاجتماعية
في المحيط الصناعي

تمهيد

إن إهتمام الدول بالقطاع الصناعي عرف منذ الأزل، فمعظم إقتصاديات الدول ركزت على تنمية وتطوير هذا القطاع لما يلعبه من دور كبير في زيادة قوة إقتصاداتها، فلا يمكن القول أن هناك إقتصاد دولة لا يحتوي على قطاع الصناعة حتى ولو إختلف مستوى تطوره وإتساع نطاقه من دولة إلى أخرى، بل يعتبر من المسلمات أن كل الدول لها قطاع صناعة خاص بها حتى الدول النامية والمتخلفة. والمتتبع للتطور التاريخي للصناعة وتطور تركيبات المؤسسات والهياكل الصناعية وما وصلت إليه في الوقت الراهن، يمكن أن يحدد طبيعة العلاقة المتبادلة بين المحيط الصناعي والمجتمع والبيئة التي يتواجد فيها ويمارس نشاطاته من خلالها، هل هي علاقة تبادلية أم هناك طرف يؤثر أو يتأثر أكثر من الطرف الآخر، وهل هذه التأثيرات سلبية أم إيجابية. وفي حقيقة الأمر تشير جميع الدراسات والأبحاث التي أجريت في هذا الخصوص، إلى أن العلاقة في أغلب الأحيان كانت علاقة استغلال المؤسسات الصناعية للبيئة وإهمال للمجتمع. ومع تعالي أصوات تنادي بحقوق الإنسان وحماية البيئة، بالإضافة إلى التحديد الدقيق للخبراء لحجم المخلفات الصناعية ومدى تأثيرها السلبي على المحيط الذي تعمل فيه هذه المؤسسات (بيئة، الإنسان)، أصبحت المؤسسات الصناعية أمام واقع وضرورة إحترام المحيط والأخذ بعين الإعتبار جميع هذه المتغيرات الحاصلة في محيط عملها، وهذا ما تجسد في مفهوم المسؤولية الاجتماعية في المحيط الصناعي.

ومن أجل التوضيح الأكثر، ونتيجة لخصوصية مفهوم المسؤولية الاجتماعية في المحيط الصناعي بالذات عن باقي المنظمات الأخرى، ارتأينا أن نقسم هذا الفصل إلى مبحثين:

- المبحث الأول: التطور التاريخي للصناعة؛
- المبحث الثاني: التأصيل النظري لمفهوم المسؤولية الاجتماعية في المحيط الصناعي.

المبحث الأول: التطور التاريخية للصناعة

عرف الإنسان الصناعة منذ الأزل البعيد، واستمرت وتطورت مع تطور الحياة البشرية وتطور حاجاتها ورغباتها، فلم يسجل التاريخ فترة زمنية استغنى فيها الإنسان عن هذا القطاع أو لم يعطيه الإهتمام المطلوب والكافي، بل هناك إقتصاديات دول تستمد قوتها ونفوذها على أساس تميزها وإمتلاكها لقطاع صناعة قوي.

المطلب الأول: نشأة وتطور الصناعة

بدأت الصناعة منذ بداية البشرية في عصور الأولى، حيث إستعمل أدوات تساعد في حياته بعد أن يهذبها قليلاً، مثل إصلاح قطعة من الحجر لتكون حادة فتعمل عمل السكين، أو تخفيف غصن شجرة وتجهيزه لاستعماله كحربة، وهذه الآلات ليست متقدمة بطبيعة الحال وليست من الحديد الصلب، وإنما من الحجر والخشب والعظام وقرون الحيوانات. وقد تم تطور الصناعة من خلال مجموعة من الأنظمة الصناعية التي عرفتها البشرية، والتي تتمثل في ثلاثة أنظمة وهي كالتالي¹:

- نظام الطوائف الحرفية؛
- نظام الصناعات المنزلية؛
- نظام المصنع.

الفرع الأول: نظام الطوائف الحرفية

من أنواع النظم الإنتاجية التي شاعت وانتشرت في عدة أماكن وحقب تاريخية نظام الطوائف الحرفية (ففي أوروبا وصل نظام الطوائف الحرفية إلى أوج عظمته خلال القرن الثالث عشر ميلادي، عندما إستطاع السيطرة على كافة فروع مجالات الصناعة آنذاك) وإستمر هذا النظام بالعمل والفعالية لغاية القرن السادس عشر، حيث إنقرض بعد فترة وحل محله نظام الصناعات المنزلية. والمقصود بنظام الطوائف الحرفية أو الطائفة الحرفية: " منظمة عمالية تمارس حرفة معينة كحرفة التجارة والحدادة والغزل والحياسة والصبغة وصناعة الذهب والفضة...، وممارسة الحرفة تحت إشراف ورقابة الطائفة وقادتها"². من خلال التعريف يمكن القول أن الطائفة الحرفية عبارة عن رابطة تظم مجموعة من الحرفيين أو التجار الذين كانوا يسيطرون على ممارسة حرفة معينة في منطقة أو بلدة ما، حيث يتم إنجاز المهام المطلوبة وممارسة الحرف تحت إشراف ورقابة الطائفة ومختلف قادتها.

¹ - غني ناصر حسين القريشي، محاضرة تاريخ التطور الصناعي، جامعة بابل، كلية الآداب، قسم الاجتماع. متوفر على الموقع:

www.uobabylon.edu.iq

² - إحسان محمد الحسن، علم الاجتماع الصناعي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، 2005، ص48.

وقد قام نظام الطوائف لحماية بعض الناس من ذوي الحرف من ظلم الإقطاعيين، من خلال تكوين جماعات تدافع عن نشاطها وتنظم شؤون صناعتها. ويتكون البناء الاجتماعي الداخلي للطائفة من ثلاثة أعضاء هم³:

1. المعلمون؛
2. الصناع؛
3. الصبيان.

فالمعلمون هم الذين يديرون ويتحكمون في نظام الطائفة، غير أن علاقتهم بعملية الإنتاج تختلف إلى حد كبير عن علاقة المدير أو صاحب المشروع بالعملية الإنتاج بشكلها الحديث، فلقد كان المعلم يمتلك محله أو ورشته، ويستأجر الصناع الذين يشتغلون معه، غير أنه لم يكن بالضرورة مالكا للأدوات التي يعملون بها، إذ كانت في أغلب الأحيان ملكا للصانع يحضرها معه إلى مكان العمل. يضاف إلى ذلك أن المعلم يعمل مع الصناع جنبا إلى جنب، وكان يفترض أن يكون أكثرهم مهارة وأوفرهم خبرة، وأعظمهم دراية بأصول الحرفة، فالصانع لا يصل إلى مركزه - ولو من الناحية النظرية - عن طريق استثماره لرأس مال معين، أو بواسطة التعيين، وإنما يتدرج في سلم طويل من الكفاءة والخبرة. أما الصبي فكان يدخل في خدمة المعلم وهو فتى صغير، ويلتزم بقضاء مدة تدريب تتراوح من ثلاث سنوات إلى سبع سنوات لدى المعلم إلى أن يصبح صانعا ماهرا، ولم يكن يسمح للصانع أن يترك معلمه إلى بعد الحصول على موافقة شيخ الحرفة وإلا أصبح من العسير عليه الحصول على عمل مناسب آخر. وكانت العلاقة بين المعلم والصبي تتضمن حقوقا وواجبات من كلا الطرفين، فالمعلم يلتزم بتعليم الصبي أصول الحرفة حتى يتمكن في المستقبل أن يصبح صانعا أو معلما، وهو مسؤول عن إيوائه وتلقيه آداب السلوك مثلما يفعل الأب مع ابنه تماما، وعلى الصبي من ناحيته أن يلتزم بجملة من الواجبات أهمها: طاعة المعلم وضبط النفس والإخلاص، الأمانة....

أما من الناحية الوظيفية فكانت الطائفة تقوم بعدد من المهام ومنها ما يلي⁴:

- الموافقة على عدد الأفراد الذين يعملون في مهنة معينة؛
- وضع الدستور الذي ينظم علاقة شيخ الطائفة بالمعلمين، والمعلمين بالصناع والصبيان، وتحديد مسؤوليات كل طرف منهم وواجباتهم؛

³ - خضير بن سعود الخضير، علم الاجتماع الصناعي والانتاج، بدون طبعة، العبيكان للنشر، الرياض، 2010، ص56.

⁴ - نفس المرجع، ص57.

- تحديد الأجور لكل فرد من أفراد الطائفة؛
 - تحديد عدد السلع التي يمكن إنتاجها وذلك لكي لا يزيد العرض على الطلب في السوق؛
 - تحديد أسعار السلع؛
 - تحديد نسب الأرباح التي يحصل عليها العاملون؛
 - التحكم فيما يستعمل من تكنولوجيا في الإنتاج وعدم إدخال أي تجديرات على هذه الوسائل وذلك لتأمين عنصر المساواة بين المنتجين.
- نلاحظ من خلال المهام التي كانت تقوم بها الطائفة، أن الصناعة في تلك الفترة تميزت بإحتكار جميع القرارات الإستراتيجية التي من شأنها تطوير القطاع لدى فئة معينة، التي تميزت بغياب الرغبة لديها في التطوير والتجديد.

- اضمحلال نظام الطوائف الحرفية

في مطلع القرن السادس عشر بدأ نظام الطوائف الحرفية تظهر عليه مظاهر الضعف وبروز علامات التفسخ والانهيار، والسبب يرجع إلى مجموعة من العوامل التي كانت مسؤولة عن انحلال نظام الطوائف الحرفية، أهمها ما يلي⁵:

1. إن توازن النظام قد تعرض إلى هزات عنيفة بعد الصعوبات التي واجهها الصناع في الانتقال إلى مرتبة المعلمين أو الأسياد، نتيجة لإحتكار الأسياد لهذه المرتبة الحرفية، هذا ما أدى إلى ظهور طبقتين متصارعتين هما: طبقة الصناع وطبقة الأسياد.
2. إن الصلاحيات الإحتكارية والتعسفية التي تمارسها الطوائف الحرفية في عملياتها الإنتاجية والتوزيع قد أثارت الروح العدائية عند أبناء المجتمع وفتاته المختلفة (حفزت هذه الروح العدائية الدولة على ضرب الطوائف الحرفية وتصفية مصالحها الإحتكارية).
3. في بعض الأحيان تمكن بعض الأفراد من جمع الثروة والمال وإستثمارها في صناعات مربحة تقع خارج تخصص الطائفة الحرفية.
4. توسع آفاق التجارة وزيادة معدلاتها خلال القرن السادس عشر، أدى إلى زيادة الطلب الفعال على السلع المنتجة، لكن صناعة هذه السلع تحتاج إلى إستيراد المواد الأولية الغالية الثمن، والتي لم تستطيع الطوائف المهنية على تحمل تكاليفها.

⁵ - إحسان محمد الحسن، علم الاجتماع الصناعي، مرجع سبق ذكره، ص52.

الفرع الثاني: نظام الصناعات المنزلية

بعدما إستطاع التاجر الرأسمالي - الذي هو في الأصل من كبار الحرفيين الأثرياء - أن يسيطر بالتدرج على نظام الطوائف الحرفية خصوصا خلال فترة ضعفه، أيقن هذا التاجر أن نظام الطوائف الحرفية غير قادر على إنتاج السلع المطلوبة مع زيادة تكاليف الإنتاج (كل هذا تزامن مع توسع الأسواق الداخلية والخارجية وزيادة طلب الحكومات القومية على السلع الحرفية)، لذا لابد من إدخال أساليب جديدة في الإنتاج تضمن تقليص التكاليف وزيادة السلع المنتجة لاسيما وأن نظام الطوائف قد فشل في زيادة إنتاجه السلعي، نتيجة لإنتهاجه الطرق التقليدية في الإنتاج وإهتمامه بنوعية البضائع أكثر من إهتمامه بكمياتها المنتجة، علما أن الكمية تحت الظروف الجديدة أصبحت مهمة لمقابلة حاجات السوق. وفي ظل هذه الحالة القاهرة كان على التاجر الرأسمالي الذي هو وسيط بين المنتج والمستهلك أن يتخذ أحد المسلكين التاليين⁶:

- السيطرة على نظام الطوائف الحرفية وتحويل العمال الحرفيين إلى عمال مأجورين؛
- أو البحث عن العمالة المنتجة من خارج نظام الطوائف.

وعندما أراد التاجر الرأسمالي الحصول على مصادر جديد للقوى العاملة، إضطر إلى اللجوء إلى الأرياف، علما أن الأرياف في ذلك الوقت كانت تمارس الأساليب الإقطاعية في العمل الزراعي، والتي شكلت صعوبة في دخول الممارسات والأفكار الرأسمالية في الريف، إلا أن بعض التغيرات الإقتصادية والديمغرافية التي كانت تدخل تدريجيا في الأرياف، قد غيرت الكثير من أوضاعه الإنتاجية والإجتماعية أدت إلى ظهور فائض في القوى العاملة في الأرياف. بالإضافة إلى أن الفلاحين قد تعرضوا إلى أزمات إقتصادية كان سببها إرتفاع الأسعار وإنخفاض الأجور، السبب الذي دفعهم إلى البحث عن أعمال أخرى. إلا أن العمال الريفيون لم يكونوا ماهرين في الفنون الصناعية بالرغم من أن هذه الفنون أصبحت أقل أهمية بعد إدخال التقنيات المبسطة في الإنتاج، وظهور الصناعات الحديثة التي تدعم الخبرة والمهارات التي كان يمتلكها الحرفيون ، الأمر الذي شجعهم على الإنخراط في هذه الصناعات. سمي النظام الصناعي الجديد الذي ظهر في الأرياف وجذب إليه الكثير من الفلاحين بنظام الوسطاء أو النظام الصناعي المنزلي، ظهر هذا النظام في بداية القرن الثالث عشر وإستعمل لأول مرة في الصناعات الصوفية الإنجليزية، غير أن التطورات الملحوظة التي شهدتها هذا النمط من الإنتاج، حدث خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر⁷.

⁶ - إحسان محمد الحسن، علم الاجتماع الصناعي، مرجع سبق ذكره، ص 54.

⁷ - نفس المرجع ، ص 55.

وفي هذا النظام يمتلك العمال عادة أدوات الإنتاج البسيطة والتي قد تتمثل في مغزل مثلا أو إثنين، وفي بعض الأحيان كان التاجر الرأسمالي هو الذي يزود العمال بهذه الوسائل. أما بالنسبة للمواد الأولية فكان التاجر هو الوحيد الذي يزود العمال بها، وله جميع حقوق التصرف بالبضاعة لأنه المالك الوحيد لها. أما بالنسبة لعلاقات الإنتاج في نظام الإنتاج المنزلي، فهي تختلف عما كانت عليه في نظام الطوائف، فالشرائح التي كان يتكون منها نظام الإنتاج المنزلي هي شريحة العمال وعائلاتهم وأخيرا شريحة أرباب العمل التجاري. وكان العامل يتقاضى الأجر الذي كان يقتطع من رب العمل التاجر الذي كان يحصل في المقابل على البضاعة المنتجة. وبمرور الزمن أصبحت العلاقات الرسمية للإنتاج أكثر رأسمالية في صيغتها، إلا أنه من وجهة نظر التاجر أصبح نظام الإنتاج المنزلي غير قادر على تلبية كل ما هو مطلوب من البضائع إضافة إلى عدم كفاءته. فالنظام لم يعطي للتاجر إمكانية المتابعة والإشراف على العمال المنتشرين في مساحة جغرافية واسعة، الأمر الذي أدى إلى ضياع العديد من الموارد الأولية نتيجة الإسراف والإختلاسات المتكررة التي يقوم بها العمال. ومع صعوبة المراقبة والسيطرة على العمال، إضطر التاجر إلى البحث عن عمال جدد يتميزون بالأمانة والدقة في العمل، ولكن هذا لم يكن بالأمر الهين بل في أغلب الأحيان كان شبه مستحيل، هذا ما دفع أرباب العمل التجاري إلى إتخاذ مجموعة من الإجراءات الصارمة التي من شأنها ردع العمال مثل: إرهاب العمال بالدين (الناتج عن تأجير رب العمل لوسائل الإنتاج للعمال)، وبالتالي تحويل العامل إلى مستخدم بسيط يعتمد اعتمادا كليا على رب العمل التاجر. كما كان ينظر إلى هذا النظام بأنه نظام يتميز بسوء ظروف العمل لأن معظم هذه الأنشطة الإنتاجية كانت تتم في غرفة من غرف المنزل، في غالب الأحيان تكون غرفة مشتركة للإنتاج والطبخ، ولا تتوفر على أدنى الظروف الصحية كالتهووية، زيادة على ذلك فإن نظام الإنتاج المنزلي إستغل كل من النساء والأطفال وأخل بتوازن العائلة وسلامتها.

ومع إستمرار زيادة الطلب على السلع، تعالت أصوات تطالب بضرورة تحسين نوعية الإنتاج، بدأ التاجر الرأسمالي يبحث عن أنظمة إنتاج جديدة تتميز بالتطور والكفاءة. والنتيجة التي توصل إليها التاجر الرأسمالي هي نظام المصنع: ظهور هذا النظام الجديد صاحبه إختيار كل من نظامي الطوائف والإنتاج المنزلي نتيجة للسلبات الكثيرة التي كانت تميزهما.

الفرع الثالث: نظام المصنع

ظهر نظام المصنع على أنقاض النظامين السابقين، جاء كحل لعلاج المشاكل التي ظهرت في ظل النظامين السابقين، ساعيا إلى تغطية وتلبية الطلب المتزايد على سلع. وساعدت العوامل الإقتصادية والظروف الخارجية التي كانت سائدة في ذلك الوقت على إستقراره، ففي أوائل القرن السادس عشر بدأت

الأسواق الكبيرة للبضائع المصنعة بالتطور والنمو، بعد زيادة القوة البشرية للعديد من الفئات الاجتماعية، وبعد ظهور إقتصاد النقود ونموه. أدى هذا كله إلى ظهور نظام المصنع لسد طلب الحكومات على المسكوكات والملابس والذخيرة والمؤونة العسكرية من جهة، ومن جهة أخرى ظهرت أسواق أخرى تلبية طلبات الأثرياء بسد حاجاتهم الكمالية مثل العطور والحرير، بالإضافة إلى أسواق أخرى تلبية طلبات الطبقة غير الثرية.

ونتيجة لكل هذه التطورات، كان لابد من نظام المصنع أن يتوسع وينتشر في كل مكان من أجل تغطية الطلب المتزايد على السلع الكمالية والأساسية المأخوذة من عدة مصادر. ومن الجدير بالذكر أن نمو الأسواق التجارية يستلزم وجود نظام إنتاجي كفؤ وقادر على تلبية طلباتها على الموارد المصنعة ونصف المصنعة، ونظام المصنع إنما هو الصيغة الفعالة التي تستطيع تلبية طلبات الأسواق للمواد والمصنوعات بنجاح، وذلك من خلال جمع العمال تحت سقف واحد وإلزامهم على العمل بجدية ونشاط ومراقبة سلوكهم الإنتاجي، ومثل هذه الوسائل أدت إلى زيادة الإنتاج بمقدار ما يغطي الطلب الفعال على السلع المصنعة⁸.

ومع قيام الثورة الصناعية في أوروبا في القرن الثامن عشر، تغيرت الأوضاع الإقتصادية والصناعية تغيراً شاملاً، وقد ترتب على التقدم الصناعي أن أخذت الصناعات اليدوية في الانقراض تدريجياً، وأصبح كل من العمال ووسائل العمل ورب العمل يجمعهم مكان واحد سمي هذا المكان الجديد للإنتاج بالمصنع، وهو عبارة عن: " ورشة صناعية تضم كل من قوة العمل ورأس المال"⁹. من خلال التعريف يمكن القول أن نظام المصنع هو الحجر الأساس لمختلف أشكال المجمعات الصناعية في الوقت الحالي.

– الأطراف المكونة لنظام المصنع: عندما تطور ونمى نظام المصنع ظهرت جماعتان إنتاجيتان هما جماعة أرباب العمل وجماعة العمال أو الإدارة والعمال. والعلاقة التي كانت تربط هاتين الجماعتين في الحقيقة هي العلاقات الموجودة في السوق، ذلك أن الإدارة تشتري العمل بثمن معين، والعمال يبيعون جهودهم البشرية في سوق العمل مقابل أجور معينة. ومصالح الإدارة تختلف عن مصالح العمال، فالإدارة تبحث عن العامل الجيد، أما العمال فيبحثون عن الأجور العالية وظروف العمل الجيدة. وفي هذا النظام فإن رب العمل يمتلك وسائل الإنتاج الرئيسية كالأرض ومنشآت العمل والآلات، والمواد الأولية، وله جميع الصلاحيات في التصرف فيها كبيعها مثلاً، إضافة لإملاكه للسلع المنتجة وبيعها كما يرغب والتمتع بالأرباح المحققة.

⁸ - احسان محمد الحسن، علم الاجتماع الصناعي، مرجع سبق ذكره، ص 59.

⁹ - طلعت إبراهيم لطفي، علم الاجتماع الصناعي، بدون طبعة، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2007، ص 106.

ومسؤوليته تجاه العمال تبقى منحصرة في دفع الأجور التي غالبا ما يحددها قانون السوق اي العرض والطلب، وهو غير مسؤول عن تصرفاته خارج أوقات العمل، وهذا ما يدل عن الحرية التي منحها هذا النظام للعمال على عكس النظامين السابقين، ومنح حق اختيار رب العمل على أساس أنه يملك حق طلب العمل، والموافقة على تقديم جهوده البشرية إلى أي رب عمل يقدم له أحسن عرض.

المطلب الثاني: ماهية المنظمات الصناعية

تعتبر المنظمات الصناعية من أهم المحركات لأي اقتصاد مهما كان حجم تطوره، ومن خلال هذا المطلب سيتم توضيح أهم المصطلحات والمفاهيم المتعلقة بالمنظمات الصناعية.

الفرع الأول: مفهوم المنظمات الصناعية

قبل التطرق إلى مفهوم المنظمات الصناعية يجب في البداية توضيح مفهوم الصناعة، فلا يمكن القول منظمات صناعية دون تحديد طبيعة الصناعة التي تمارسها.

أولا: تعريف الصناعة

الصناعة Industry ككلمة أو مصطلح في اللغة العربية تعني العمل أو الإيجاد، أو هي الحرفة التي يؤديها الشخص سواء كانت يدوية أو عقلية، وككلمة أو مصطلح في اللغة الانجليزية تفيد العمل أيضا، وفي التطبيق العملي فقد يعتبر اشتقاقها من المصنع، أي أن الصناعة لا تكون إلا داخل المجتمع الذي يتم فيه التحويل إلى المركب المعين، فلا تتم الصناعة إلى داخل المؤسسة الإنتاجية¹⁰. وفي المفهوم العلمي تستخدم الكلمة لتشير إلى معنيين¹¹:

- أولهما: الصناعة بمعنى المصنع، وقد أخذت الباحثة بهذا المفهوم فإتجهت إلى دراسة المصانع دون غيرها من المؤسسات الإنتاجية القائمة في المجتمع.

- ثانيها: الصناعة بمعنى تشغيل لرأس المال والعمل على نطاق واسع، ويأخذ قاموس ويبستر webster بهذا المعنى، فيطابق كلمة الصناعة على كل مجالات الفن والمهن والأعمال التي تعتمد على رأس المال والعميل بكثرة، والتي تعتبر من القطاعات التجارية المتميزة.

أما مصطلح التصنيع بالمعنى المحدود، فهو يختصر في: " مجهود يبذله الإنسان في أنشطة إنتاجية مرتبطة بالمواد الخام من حيث استخراجها من باطن الأرض والبحر، وتحويلها وتشكيلها من حالتها

¹⁰ - جباره عطية جبارة، الاتجاهات النظرية في علم الاجتماع الصناعي، بدون طبعة، دار الوفاء لنديا الطباعة والنشر، الاسكندرية، 2001، ص98.

¹¹ - خليل عبد الهادي البدو، علم الاجتماع الصناعي، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص66.

الطبيعية إلى سلع إنتاجية واستهلاكية من أجل إشباع حاجات الإنسان¹². أي أن التصنيع هو عمل إنساني يقوم به بإضافة مواد أو أشياء لم تكن موجودة من قبل بهدف صناعة أو تقوية أشياء تساعد على زيادة قدرته للتحكم وإستغلال الطبيعة من أجل رفع مستوى رفاهيته.

وتنقسم الصناعة إلى ثلاثة مجموعات أو أنواع رئيسية وهي¹³:

أ- **الصناعات الإستخراجية:** وهي التي تقوم على إستخراج الخامات كالبترو، الغاز الطبيعي، الفحم، النحاس، الفضة.

ب- **الصناعات التحويلية:** كصهر ركاز الحديد وتحويله إلى صلب، صناعة الملابس، صناعة وتخصير المواد الغذائية، الصناعات الكيماوية.

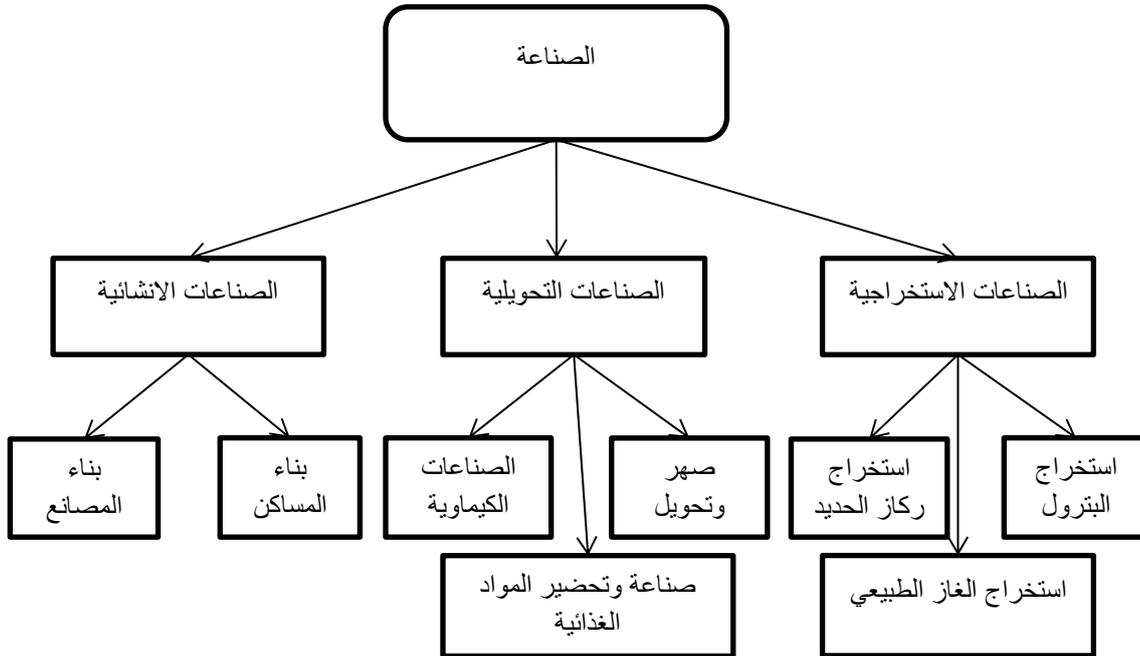
ت- **الصناعات الانشائية:** كبناء المصانع، المساكن، الموانئ....

وفي الأخير يمكن القول أن الصناعة عبارة عن مجموعة نظم ومشاريع إنتاجية تخلق سلع لإشباع حاجات ورغبات المستهلكين من خلال مجموعة معينة من المواصفات تتميز بها، أما المصنع فهو جميع الموارد الإنتاجية المتوفرة لإنتاج هذه السلع، وقد تنحصر في وحدة إنتاجية واحدة أو عدت وحدات. وفروع إنتاجية، وفي الغالب فإن المصنع يحمل إسم يدل على نوعية وطبيعة السلع التي ينتجها. ويمكن القول أن الصناعة هي مجموع من المصانع التي تشترك مع بعضها البعض في المصالح والأهداف المحددة. ويمكن تلخيص ما سبق في الشكل التالي:

¹² - حسين عبد الحميد أحمد رشوان، علم الاجتماع الصناعي، بدون طبعة، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2005، ص25.

¹³ - نفس المرجع، ص26.

الشكل رقم (01-II): أنواع الصناعة



المصدر: حسين عبد الحميد أحمد رشوان، علم الاجتماع الصناعي، بدون طبعة، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2005، ص26/ بالتصرف

ثانياً: تعريف المنظمات الصناعية وأنواعها

سيتم التطرق إلى كل من تعريف وأنواع المنظمات الصناعية

1- تعريف المنظمات الصناعية: النظم الصناعية هي: مؤسسات إقتصادية تهتم بإنتاج سلع جاهزة لها أهميتها في سد حاجات المستهلكين إذا كانت سلعا إستهلاكية، وسد حاجات المنتجين إذا كانت سلعا إنتاجية¹⁴.

أي أن الدور الأساسي للمنظمات الصناعية يكمن في تلبية مختلف الحاجات والرغبات، من خلال تقديم سلع نهائية صالحة للإستهلاك الفوري للمستهلك النهائي هذا من جهة، ومن جهة أخرى تقديم وتوفير سلع نصف مصنعة تلبي إحتياجات المنتجين من أجل التوفير لهم إمكانية إتمام العملية الإنتاجية التي يقومون بها.

¹⁴ - إحسان محمد الحسن، علم الاجتماع الصناعي، مرجع سبق ذكره، ص108.

2- أنواع المنظمات الصناعية: تنقسم المنظمات الصناعية إلى ثلاثة أنواع، لكل نوع خصائصه ومميزاته التي ينفرد بها عن النوع الآخر، وهي كالتالي¹⁵:

أ- **منظمات الرجل الواحد**: تعتبر أصغر المنظمات الصناعية، يمتلكها ويديرها رجل واحد فقط، وهي تتميز بصغر حجمها وقلة الموارد، فالمالك يستثمر أمواله في المشروع الصناعي ويتحمل الربح والخسارة، وهو المسؤول الأول والأخير عن إتخاذ القرارات المتعلقة بالمشروع. ومن أهم إيجابيات هذا النوع من المنظمات الصناعية: سهولة الإدارة والتنظيم، وقيام المالك بالعمل بشكل جدي من أجل نجاح المشروع، بالإضافة إلى إنعدام المشاكل الصناعية التي تحدث بين الإدارة والعمال لسهولة السيطرة عليها عند حدوثها. إلا أنها تشكو من عدة سلبيات من أهمها عدم قابليتها أو ضعف قدرتها على التوسع وتحقيق الكفاءة بسبب محدودية رؤوس أموالها، بالإضافة إلى إرتباط بقائها بقاء مالكها، أي إذا مات المالك تزول في غالبية الأحيان هذه المنظمة.

ب- **المنظمات الصناعية الشركة**: هي منظمة يمتلكها فرد أو أكثر، وقد تتكون من وحدة إنتاجية واحدة أو اثنين أو أكثر، رأس مالها أوسع حجماً من منظمات الرجل الواحد، كما أن القرارات المتخذة في الشركة تكون أكثر شمولية وصواباً، كونها متخذة من تشاور رجلين أو أكثر، إضافة إلى أن هذه المنظمات أطول عمراً لأنها لا تزول بموت أحد الشركاء، كفاءتها تكون عالية لأن أموالها ومعداتها الإنتاجية أكثر فعالية من تلك التي تمتلكها منظمات الرجل الواحد. هذا بالنسبة للإيجابيات، أما بالنسبة للسلبيات فهذا النوع يعاني من مجموعة من السلبيات من أهمها: تصدع كيان منظمات هذا النوع وإندثارها عند حدوث النزاعات بين الشركاء، والخسائر التي قد تلحق بها لا تؤدي إلى فقدان رؤوس الأموال فقط بل تؤدي إلى فقدان الممتلكات الشخصية والأموال المنقولة وغير المنقولة للمالكين.

ت- **شركات التضامن المسجلة**: هذا النوع من الشركات يشمل كافة الشركات المسجلة المحدودة وغير المحدودة، ولكن أكثرها شيوعاً الشركات الصناعية المحدودة، والتي يتحمل فيها المساهمون خسارة أسهمهم فقط إذا تعرضت الشركة إلى الخسارة، وهي تنقسم بدورها إلى نوعين: شركات خاصة وشركات عامة، فالشركات الخاصة هي الشركات التي لا يقل عدد مؤسسيها عن شخصين، بينما الشركات العامة هي تلك التي لا يقل عدد أشخاصها عن سبعة أشخاص، والمساهمون في الشركة الخاصة لا يستطيعون بيع أو تحويل أسهمهم إلى أشخاص آخرين، وإن عدده

¹⁵ - إحسان محمد الحسن، علم الاجتماع الصناعي، مرجع سبق ذكره، ص 108.

لا يجب أن يتجاوز 50 شخصا. إضافة إلى أنها - الشركات الخاصة - لا تستطيع توجيه الدعوة إلى القطاع العام لشراء الأسهم والمساهمة في إدارة الشركة. وكبقيّة الأنواع الأخرى، فإن شركات التضامن لها إيجابيات وسلبيات، فبالنسبة للإيجابيات فتتمثل أهمها في زيادة عدد مساهميها وقابليتها على إدخال الطرق الحديثة في الإنتاج والتوزيع، مع ضمان إستمراريتها ودوام حياتها. أما بالنسبة للسلبيات فهي كثيرة، من أبرزها: صعوبة سيطرة المنظمة على أمور الشركة، نظرا لتعقدتها نتيجة توسع حجمها وزيادة مشكلاتها وإستقلالية إدارتها عن الملكية، صعوبة إتخاذ القرارات الجديدة والسريعة، تشتت ملكيتها نظرا لكثرة المساهمين فيها. ويمكن تلخيص كل ما سبق في الجدول التالي:

جدول رقم (II - 01): أنواع المنظمات الصناعية

النوع	منظمات الواحد	الرجل	المنظمات الشركة	شركات التضامن المسجلة	
				الشركات الخاصة	الشركات العامة
عدد المالكين	فرد واحد		شخصين أو أكثر	لا يقل عن 7 أشخاص	لا يقل عن شخصين
الحجم	صغيرة الحجم		أوسع حجما من منظمات الرجل الواحد	أوسع حجما	
القرارات	قرار فردي		قرار تشاركي شامل للمنظمة وأكثر جدية	قرار تشاركي شامل للمنظمة	
الإيجابيات	- سهولة الإدارة والتنظيم - سهولة السيطرة على المشاكل التي يمكن أن تحدث بين الإدارة والعمال		- أطول عمرا - ذات كفاءة عالية - معداتها الإنتاجية أكثر فعالية	- زيادة عدد المساهمين فيها - إمكانية إدخال الطرق الحديثة في الإنتاج والتوزيع - إستمراريتها ودوام حياتها	
السلبيات	- صعوبة التوسع - صعوبة تحقيق الكفاءة العالية - بقاؤها مرتبط ببقاء المالك		- تصدع كيانها واندثارها عند حدوث النزاعات - إمكانية إلحاق الخسائر بالمتلكات الخاصة والشخصية للمالكين	- صعوبة السيطرة على أمور الشركة - صعوبة إتخاذ القرارات السريعة والجدية - تشتت ملكيتها نظرا للعدد الكبير للمساهمين	

المصدر: إحسان محمد الحسن، علم الاجتماع الصناعي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، 2005، ص108/ بالتصرف.

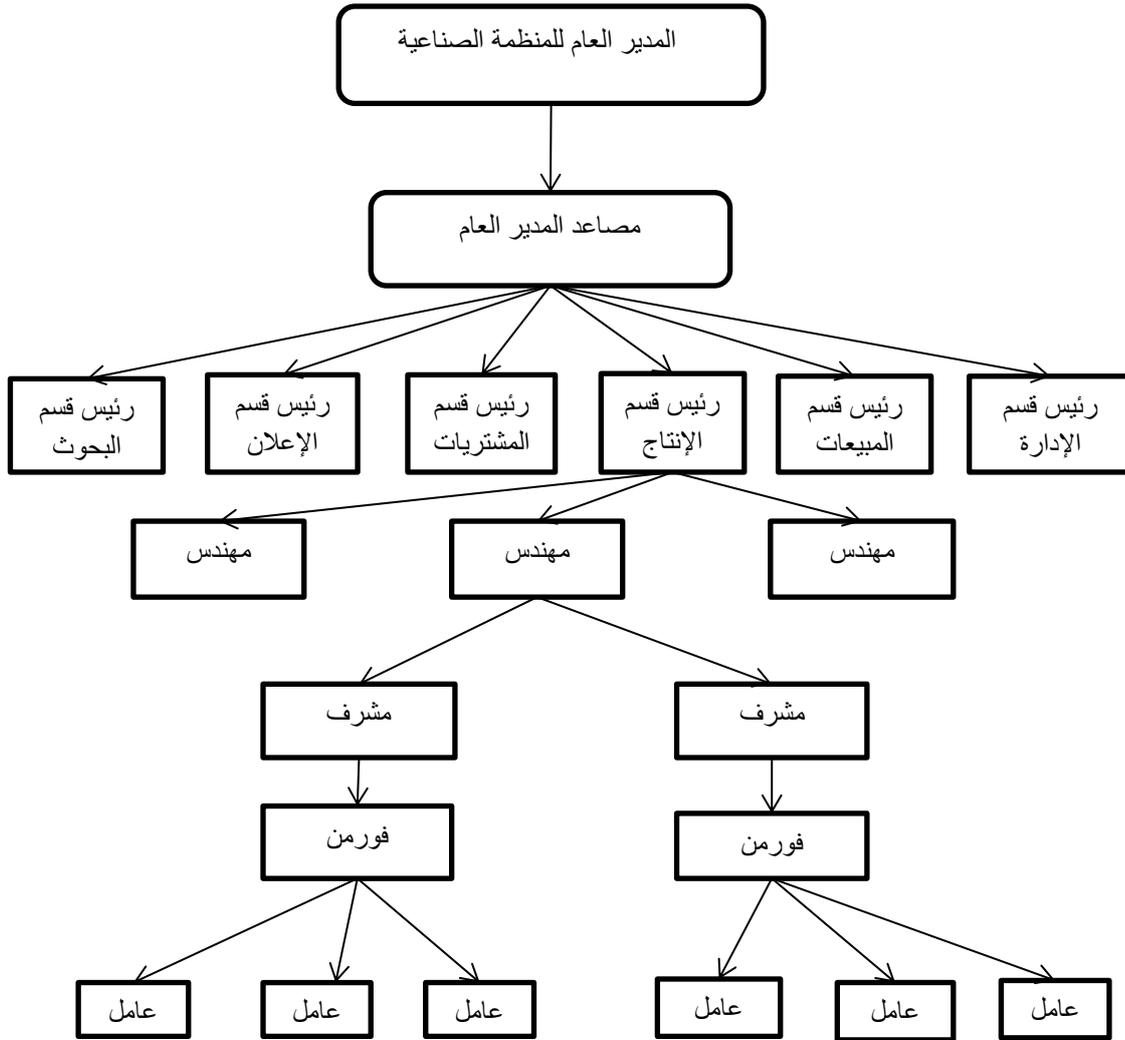
الفرع الثاني: عناصر المنظمات الصناعية

تتكون المنظمات الصناعية من مجلس إدارة ينتخبه عادة المساهمون في إجتماعهم السنوي، وأعضاء المجلس هم المساهمون الكبار الذين يمتلكون الأسهم الكثيرة والذين مضى على إنتمائهم إلى الشركة فترة زمنية طويلة. ومجلس الإدارة عند إجتماعه الأول ينتخب رئيساً له (يسمى رئيس مجلس الإدارة) ونائب للرئيس، وقد يطلق على رئيس مجلس الإدارة المدير العام أو رئيس المشروع الذي يتولى رسم سياسة المشروع، وإتخاذ القرارات الحازمة إزاء الإدارة والإنتاج، وتنمية المشروع بجوانبه الفنية والصناعية. والرئيس أو المدير العام هو الذي يتأسس إجتماع مدراء الأقسام كقسم التسويق، قسم المشتريات وغيرها من الأقسام الذين يديروهم، ويخضعون لأوامر وتوجيهات وإرشادات المدير العام. وبالتالي فإن المنظمات الصناعية تتكون من عنصرين أساسيين هما المساهمين الذين يمتلكون أسهم المنظمة، ويمولونها بالنقود من خلال أسهمهم، والمديرين ورجال الأعمال الذين يتولون إدارة المنظمة الصناعية وتخطيط سياستها وبرمجتها شؤونها وحل مشكلاتها¹⁶.

لو نظرنا إلى البناء المؤسسي للمنظمة الصناعية لشهدنا أنه يكون بشكل هرم، يتأسسه المدير العام أو رئيس المنظمة، ثم نائبه وهكذا حتى نصل إلى القاعدة والتل تتمثل في العمال. والشكل التالي يوضح ذلك:

¹⁶ - إحسان محمد الحسن، علم الاجتماع الصناعي، مرجع سبق ذكره، ص111.

الشكل رقم (II-02): عناصر المنظمات الصناعية



المصدر: إحسان محمد الحسن، علم الاجتماع الصناعي، مرجع سبق ذكره، ص 113.

المبحث الثاني: التأسيس النظري لمفهوم المسؤولية الاجتماعية في المحيط الصناعي

لا يمكن القول أن مفهوم المسؤولية الاجتماعية في المحيط الصناعي هي نفسها في باقي منظمات الأعمال، ففي حقيقة الأمر يمكن اعتبار المحاور الأساسية للمفهوم هي محاور مشتركة بين جميع منظمات الأعمال باختلاف أنواعها، إلا أن الخصوصية التي يعرفها ويتميز بها المحيط الصناعي تفرض نفسها وتضع بعض القواعد من أجل تطبيق المسؤولية الاجتماعية في المحيط الصناعي، هذه القواعد تجعل تبني المفهوم في المؤسسات الصناعية أصعب مما هو عليه في باقي منظمات الأعمال الأخرى.

المطلب الأول: تطور المسؤولية الاجتماعية في المحيط الصناعي

من أجل تحديد مفهوم أو تعريف دقيق للمسؤولية الاجتماعية في المحيط الصناعي، يجب الإنطلاقة من التساؤل التالي: كيف تتنافس الشركات التي تقع في مناطق جغرافية مختلفة من العالم وعلى المستوى العالمي، دون المساس بالمصالح الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لأصحاب المصلحة، بما في ذلك الملاك والموظفين والمجتمعات المحلية؟ يشكل هذا السؤال قلب البحث في المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات في المحيط الصناعي.

الفرع الأول: مفهوم المسؤولية الاجتماعية في المحيط الصناعي

في أغلب الدول الصناعية، نجد أن معظم المؤسسات الصناعية الناشطة في نفس المجال أو الصناعات ذات الصلة يتم جمعها في منطقة جغرافية واحدة، وذلك من أجل إزدهار إقتصاد هذه الدول. أي أن هذا الإنخراط في منطقة جغرافية واحدة يؤدي إلى إستمرار نمو الدخل لهذه الشركات الصناعية، ولكن يدفع بالأوضاع البيئية والاجتماعية إلى التدهور، نتيجة لمخرجات هذه الشركات الصناعية، والتي لا يختلف إثنان عن آثارها السلبية على البيئة التي تتواجد بها، والإنسان. وعلى هذا الأساس يدعم التعريف التالي المفهوم الصحيح للمسؤولية الاجتماعية في المحيط الصناعي، والذي يحقق زيادة في الدخل مع ضمان الحفاظ على البيئة والمجتمع الذي تزاوّل نشاطها فيه¹⁷:

المسؤولية الاجتماعية في المحيط الصناعي هي مصطلح شامل لمجموعة متنوعة من النظريات والممارسات التي تعترف جميعها بما يلي:

المؤسسات تتحمل مسؤولية تأثيرها على المجتمع والبيئة الطبيعية وفي بعض الأحيان تتجاوز الإمتثال القانوني ومسؤولية الأفراد؛

¹⁷- Peter Lund, Thomsen, Adam Lindgreen, Joelle Vanhamme, Industrial clusters and corporat social responsibility in developing countries : what we know, what we do not know, and what we need to know, Springer Science + Business Media Dordrecht, 2014, p01.

المؤسسات تتحمل مسؤولية سلوك الآخرين الذين يقومون بأعمالهم لصالحها مثل الموردون؛ الأعمال التجارية للمؤسسات تحتاج إلى إدارة علاقاتها بالمجتمع الأوسع، سواء لأسباب تجارية أو لإضافة قيمة لهذا المجتمع.

ومن خلال التعريف نستنتج أن المسؤولية الاجتماعية للشركات لا تنحصر فقط في تطبيق اللوائح والقوانين التشريعية التي تحمي البيئة والأفراد الذين ينتمون إلى المؤسسة فقط، بل يتعدى ذلك حدودها حتى يصل إلى أفراد المجتمع ككل الذين يتواجدون في البيئة التي تنشط فيها. وليس ذلك فقط بل حتى الأفراد الذين يزاولون نشاط مستقل عن نشاطها الأساسي، إلا أنهم من خلال مزاولتهم لنشاطهم يقدمون لها منفعة كتزويدها بالمواد الأولية مثلاً، فالشركة مسؤولة عنهم وعن ممارساتهم أثناء التعامل معهم. وفي الأخير فإن المؤسسات الصناعية تحتاج لإنتاج أعمالها التجارية إلى تقوية علاقتها مع المجتمع الخارجي بشرط أن لا تنحصر هذه العلاقة في خدمة مصالحها فقط، بل يجب أن تقدم إضافة إيجابية تخدم هذا المجتمع.

الفرع الثاني: مراحل التطور التاريخي للمسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الصناعية

مرت المسؤولية الاجتماعية بمراحل عدة حتى وصلت إلى المستوى العالمي من الإهتمام الذي تشهده الآن، ويمكن بيان التطور التاريخي للمسؤولية الاجتماعية عبر خمسة مراحل وهي¹⁸:

أولاً: مرحلة تعظيم الأرباح

تمتد مرحلة تعظيم الأرباح من القرن التاسع عشر حتى الربع الأول من القرن العشرين، إذ شهدت هذه المرحلة نشأة المسؤولية الاجتماعية وارتبطت بقيام المشروعات الصناعية، واعتقاد رجال الأعمال أن هدفهم الوحيد يكمن في تعظيم الأرباح بغض النظر عن مسؤوليتهم الأخرى إتجاه المجتمع الذي يعملون فيه، ودون أن يأخذوا بعين الإعتبار آثارها الإيجابية والسلبية على هذا المجتمع. إذ يرى البعض أن قيام المؤسسة الصناعية بأنشطتها الإقتصادية يعد من وجهة نظرها كافية كممارسة للمسؤولية الاجتماعية دون الحاجة إلى القيام بمسؤوليات أخرى.

ثانياً: مرحلة الثورة الصناعية

تمتد هذه المرحلة من نهاية الربع الأول من القرن العشرين حتى نهاية الحرب العالمية الثانية، إذ برزت المسؤولية الاجتماعية بشكل أكبر خلال هذه الفترة نتيجة لعدة عوامل منها: التوسع في الصناعة وإستخدام الآلات والمعدات على نحو أكبر، بالإضافة إلى ظهور تيارات مطالبة بتأمين السلامة والأمان في العمل مثل

¹⁸ - سعود جايد مشكور العامري، محمد عامر راهي الغدادي، أثر المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي للشركات الصناعية (دراسة تطبيقية)، مجلة الكلية الإسلامية الجامعة، النجف، العراق، 27-11-2016، ص148.

تقليص ساعات العمل، وحماية حقوق الأطراف ذات العلاقة بصورة عامة والعاملين بشكل خاص، والفكرة جاءت هنا لتلبية حاجات المجتمع بشكل عام.

ثالثاً: مرحلة ظهور النقابات

تمتد هذه المرحلة من نهاية الحرب العالمية الثانية حتى عام 1960، إذ شهدت ظهور النقابات مما أدى إلى مواجهات بين الإدارة وتلك النقابات، وتميزت هذه المرحلة بتعاظم قوة النقابات، فقد أصبحت قوة لا يستهان بها من حيث تأثيرها في قرارات الشركة. كما كان لتطور وسائل الإتصال دور كبير في نوعية المجتمعات في بعض الدول مثل بريطانيا وفرنسا، إذ أدى ذلك إلى زيادة الوعي إتجاه المسؤولية الاجتماعية.

رابعاً: مرحلة زيادة الآثار السلبية للشركات

تمتد هذه المرحلة من عام 1960 حتى عام 1970، إذ كانت هناك أحداث وتجارب عديدة أدت إلى زيادة الإهتمام بالمسؤولية الاجتماعية وبرز دورها بشكل أكبر، مثل التلوث البيئي الناجم من المؤسسات الصناعية لأسباب وأفعال مختلفة سواء كانت عرضية أو مقصودة، فضلاً عن التحديات التي تتعرض لها صحة العمال وسلامتهم من المواد الأولية المستخدمة في العملية الإنتاجية.

خامساً: مرحلة المواثيق الدولية والقوانين المحلية

تمتد هذه المرحلة منذ عام 1970 ولغاية الآن، إذ تجسدت مختلف النداءات والإحتجاجات التي عرفت في المراحل السابقة في شكل قوانين ودساتير أخلاقية، وأصبحت تظهر في شعارات المؤسسات الصناعية ورسائلها بشكل واضح، وهذا ما سعى إليه الميثاق العالمي للمسؤولية الاجتماعية الذي أطلق في مقر الأمم المتحدة في نيويورك من قبل الأمين العام للأمم المتحدة في 26 جولية 2000 والذي يطرح مجموعة من المبادئ الرئيسية ويكرس مفاهيم التعاون بين الشركات والمجتمعات التي تعمل فيها، إذ إحتوى الميثاق على مجموعة من المبادئ مثل إحترام الشركات لحقوق الإنسان وفقاً للإتفاقيات الدولية والتشجيع على إتباع التقنيات الصديقة للبيئة في التصنيع.

من خلال تتبعنا لمختلف مراحل التطور التاريخي للمسؤولية الاجتماعية التي تم إستعراضها، نجد أن المسؤولية الاجتماعية في البداية كانت مجرد عمل أو إلتزام أخلاقي تقوم به الشركات الصناعية، ولكن تغيرت هذه الفكرة وتطورت نتيجة لمجموعة من العوامل والأسباب من بينها ظهور النقابات ووضع قوانين وتشريعات صارمة، أصبحت المسؤولية الاجتماعية تأخذ أكثر طابع الإلزامية، وبذلك أصبح على عاتق المؤسسات الصناعية إعادة النظر في ممارساتها وأخذها بعين الإعتبار ما يمكن تقديمه من إيجابيات للمجتمع.

المطلب الثاني: أوجه ودلائل تبني المسؤولية الاجتماعية في المحيط الصناعي

للمسؤولية الاجتماعية في المحيط الصناعي أوجه ودلائل تبرز مدى تبني هذا المفهوم من قبل المؤسسات الصناعية. وهذا ما سيتم توضيحه في هذا المطلب.

الفرع الأول: المسؤولية البيئية

وسيتم التعرض في هذا الفرع إلى العناصر التالية

أولاً: العلاقة الحقيقية التي كانت تربط المحيط الصناعي بالبيئة

لقد تعاملت المؤسسات الصناعية مع البيئة على أساس أنها مصدر مجاني ومواردها غير محدودة، لهذا كانت ولا تزال العديد منها تمارس دوراً سلبياً وعدائياً ضد البيئة. فهي تستغل الماء والهواء النقي والأرض الخضراء لتحويلها بطريقة قاسية إلى هواء أسود ملوث، وإلى ماء مثقل بالمواد السامة وأراضي جرداء...، ولا تفسير لذلك إلا أن هذه المؤسسات همها الأول والأخير تحقيق وتعظيم الأرباح فقط، وفي حالة ظهور أزمة فإن آليات السوق كفيلة بمعالجتها على نحو فعال وكفوء.

وإزاء هذه النظرة القائمة على أولوية كفاءة عملية الإنتاج في المصانع دون النظر إلى موارد البيئة غير المتجددة التي تستنفذ من جهة والتلوث المضر طبيعياً ومجتمعياً من جهة أخرى، فإن الأسس التي قامت عليها هذه المؤسسات الصناعية في التعامل مع البيئة والنتائج التي أدت إليها كانت ذات تأثير سلبي وواضح على البيئة، ويمكن أن تحدد هذه النتائج في ما يلي¹⁹:

- تغليب الجوانب الفنية والإقتصادية على الجوانب الاجتماعية والأخلاقية والبيئية، ولعل هذا يبرر إهمال البيئة من خلال سعي المصانع إلى المزيد من الإنتاج، المزيد من التسويق، والمزيد من الإستهلاك (الإستهلاك متلف للمواد ومنتج للنفايات) دون الإهتمام من أين تأتي المواد وما هي خصائصها وأين تذهب المنتجات بعد إستهلاكها وإستخدامها. أي أن البيئة هي التي تستنفذ مواردها وتلوث مياهاها وهواءها وتدمر غاباتها وتجرّد تربتها وغير ذلك الكثير مما كان يتم تجاهله تحت تأثير عمل المصانع من أجل الكفاءة وتحقيق الربح.

- إن المؤسسات الصناعية كانت تحمل التكلفة المتعلقة بالبيئة عندما تقوم هي بتلويث البيئة، فالموارد البيئية الأكثر شيوعاً كالماء والهواء والمناظر الطبيعية كانت تعتبر تكاليف خارجية يتحملها المجتمع أو البيئة عموماً، في حين أنها موارد تستهلك في عمليات المصانع الإنتاجية شأنها شأن العمل ورأس المال والمواد الأخرى، ويجب تحمل تكاليف داخلية مثلها مثل تكاليف عوامل الإنتاج الأخرى. ولقد ظلت المؤسسات الصناعية تقاوم هذه الفكرة مؤكدة على أن عوامل البيئة الشائعة هي عوامل مجانية وإذا كان هناك من يتحمل التكلفة

¹⁹ - نجم عبود نجم، المسؤولية البيئية في منظمات الأعمال الحديثة، الطبعة الأولى، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص 19.

عنها فإن المجتمع هو الذي يدفع ويتحمل التكلفة. ولكن سرعات ما أصبحت القيود المفروضة على المؤسسات الصناعية تتزايد من أجل الانتقال من مبدأ المجتمع هو الذي يدفع إلى مبدأ من يلوث هو الذي يجب أن يدفع، ورغم أن هذا المبدأ يحقق العدالة في تحمل الأعباء، إلا أنه يبقى من الناحية البيئية لا يلي إلا الحد الأدنى من حيث أن تكلفة التلوث ستحد من زيادة التلوث. أي أن التلوث سيبقى خاصة أن المؤسسات الصناعية تنقل هذه الأعباء إلى المستهلك الأخير من خلال رفع أسعار منتجاتها. وبالتالي فالمطلوب هو أكثر من تحمل التكاليف بل التأكيد على جهود هذه المؤسسات في الحد من التلوث وطبيعة الموارد الملوثة وأنواعها، وكذلك السعي إلى البحث والتطوير وإبتكار منتجات خالية من النفايات وغير ملوثة تماما.

- تغليب المصالح قصيرة الأمد على المصالح طويلة الأمد: فمن أجل إرضاء أصحاب المصالح في تحقيق عائد أعلى لا يكون هناك متسع من التفكير أو العمل من أجل عائد محدود ولكنه متجدد يستمر لفترة زمنية طويلة. فعلى سبيل المثال هناك الكثير من الغابات أزيلت نهائيا لتحقيق مصلحة آنية قصيرة الأمد لمؤسسات صناعة الأخشاب التي تستنزف الغابات سريعا، لا شيء إلى لتحقيق أقصى الأرباح رغم أنها بذلك تقوم عمليا بإلغاء مصدر العوائد المستقبلية لأعمالها. فبدلا من إدامة المورد لإستمرار العائد يتم إستغلاله بطرق غير عقلانية وعند إنتهائه ونفاذه يتم الانتقال ببساطة إلى مورد آخر من أجل استنزافه هو كذلك سريعا.

- النظرة الضيقة المباشرة للمصانع على حساب النظرة الأشمل وغير المباشرة: فرغم أن المصانع أصبحت تنظر إلى التلف على أنه أسوأ أنواع الهدر تحت تأثير حركة الجودة منذ بداية السبعينات، فإنها لازالت تنظر للتلوث على أنه نوع من أنواع التلف ونتاج عيب في العملية الإنتاجية، أي أنها تعاملت مع هذا التلف من منطلق نظرتها الضيقة والمباشرة والتي ترتبط بمدى إمكانية تعزيز قدرتها التنافسية في السوق من خلال الاستجابة الأفضل لزيائنها بالمقارنة مع المنافسين.

ثانياً: المسؤولية البيئية في المحيط الصناعي

إن تطور مفهوم البيئة شأنه شأن باقي المفاهيم الأخرى مر بعدة مراحل، ففي البداية كان إهتمام المؤسسات الصناعية يتركز على العوامل المادية لبيئة العمل، على أساس السعي من أجل الرفع من الكفاءة وبالتالي الربحية، وهذا ما دعمته وركزت عليه تجارب هاوثورن في مرحلتها الأولى ما بين (1924- 1927) حيث تم تغيير مستوى الإضاءة في المصنع من أجل تحديد ما إذا كان العمال أكثر إنتاجية في مستويات الإضاءة المرتفعة أو المنخفضة، ولقد تم التوصل إلى أن إنتاجية العمال تتحسن عند إجراء التغييرات. ليتسع

هذا المفهوم مع إتساع إهتمام الشركة في ضوء مفاهيم المسؤولية الاجتماعية ليشمل بيئتها الخاصة التي تتضمن أصحاب المصلحة وخاصة الزبائن الذين تأثروا بالحركات البيئية، والمجتمع الذي أصبح يضغط من أجل المسؤولية البيئية للشركات، والحكومة التي أخذت تفرض القيود والضرائب على الشركات من أجل الحد من التلوث ومعالجته²⁰.

وبهذا وجدت المؤسسات الصناعية نفسها مراقبة من جهات مختلفة سواء كانت حكومية أو غير حكومية، محلية أو دولية. حيث تميزت هذه المراقبة بالدقة والإستمرارية، وهذا ما ساعد وأسهم في بلورة العديد من التعاريف والمفاهيم الخاصة بالمسؤولية البيئية، فيمكن تعريفها على أنها: " مهمة لتغطية الآثار البيئية للعمليات الإنتاجية، وتخفيض التلف والانبعاثات، وتعظيم كفاءة إنتاجية مواردها، وتقليل الممارسات التي يمكن أن تكون لها آثار بيئية في المستقبل"²¹.

بناء على هذا التعريف يمكن القول بأن تبني المؤسسات الصناعية لمفهوم المسؤولية البيئية يجعلها مطالبة بإنجاز العديد من المهام التي تعمل على تغطية الآثار البيئية الناتجة عن عملياتها الإنتاجية، و السعي إلى تخفيض نسب الانبعاثات والتقليل من العوامل المسببة لتلف البيئة، في حين أن كل هذا لا يمنع من العمل على تعظيم كفاءة إنتاجية مواردها. و العمل على تحقيق هذا لا يتوقف فقط على الوقت الراهن أي تجاهل المستقبل، بل يجب الأخذ بعين الإعتبار المستقبل وذلك من خلال تقليل جميع الممارسات التي من شأنها الإضرار بالبيئة حالياً ومستقبلياً.

وحسب منظمة البيئة الكندية غير الحكومية (ENGO) فإن منظمة الأعمال يكون لها مسؤولية بيئية عندما تتحقق فيها نقطتين أساسيتين هما²²:

- عندما تصبح المؤسسات الصناعية ذات قوة أكبر من الدولة، وبذلك يصبح لها مسؤولية إتجاه المجتمع؛
- أما النقطة الثانية فهي متعلقة بالبيئة، والتي تتحقق عندما تكون غاية هذه المؤسسات الصناعية هي حماية البيئة، وبالتالي فالمؤسسات المسؤولة بيئياً هي التي تخطط لأنشطتها على أساس مبادئ بيئية، بما يساعد المجتمع للمحافظة على البيئة.

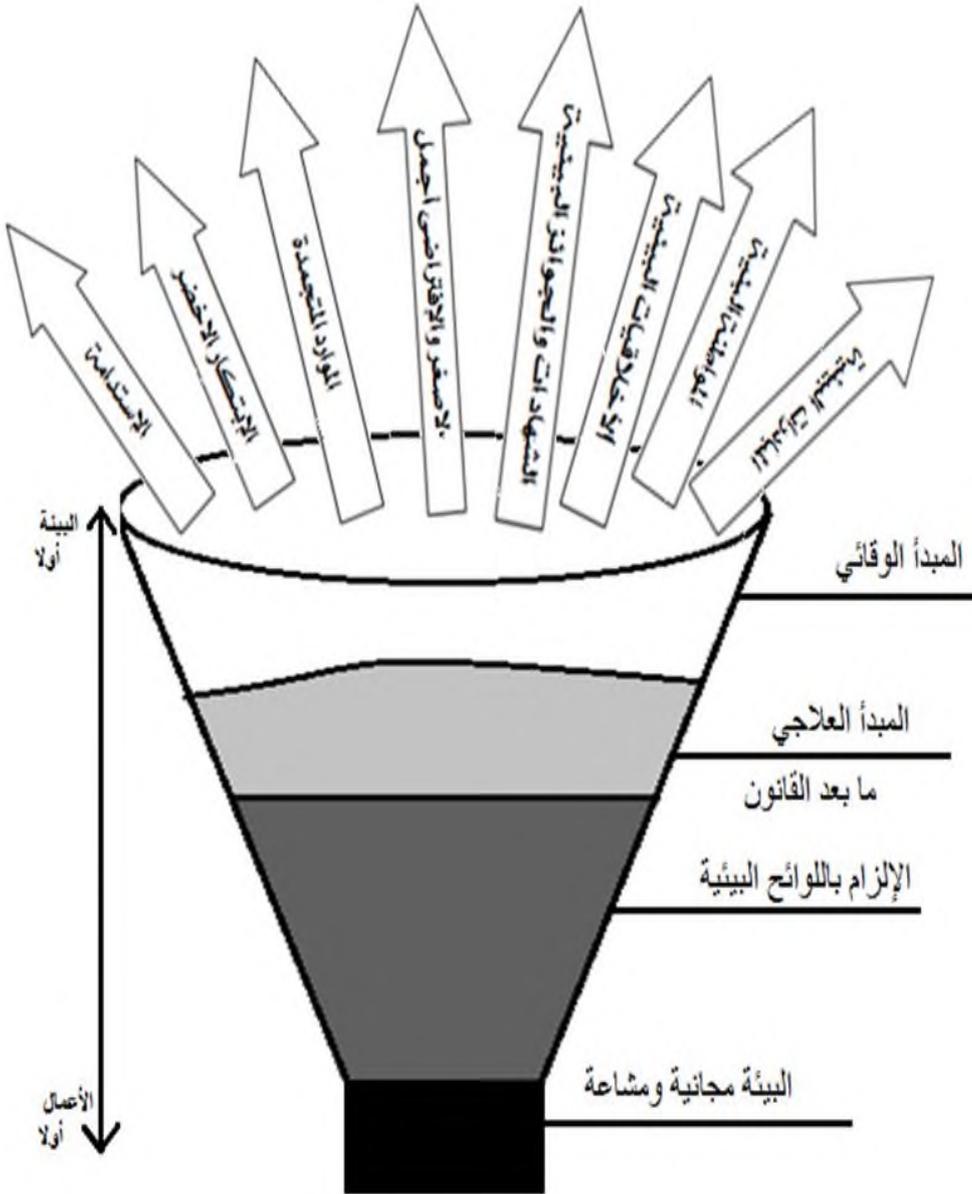
²⁰ - نجم عبود نجم، المسؤولية البيئية في منظمات الأعمال الحديثة، مرجع سبق ذكره، ص27.

²¹-Porter M, Corporate environmental responsibility : IS acommon CSR farmework possible ? Devcomm- SDO, World bank, 2009, p07.

²²- Alison J, Marlo R, Peggy H, Eric V, Krista T, Defining corporate environmental responsibility, Canadian ENGO perspectives, 2005, p07.

من خلال ما سبق يمكن القول بأن المسؤولية البيئية للشركات الصناعية أو المصانع هي مدى قدرتها على التخطيط لأنشطتها التصنيعية وفقا للمعايير البيئية التي تضمن حماية البيئة في الحاضر دون تجاهل المستقبل. ورغم أن معظم المؤسسات الصناعية في البداية تبنت مفهوم المسؤولية البيئية إتجاه المجتمع الذي تعمل فيه إجباريا خضوعا للقوانين التي وضعتها الحكومات من أجل حماية البيئة والحد من التلوث، ولا يختلف إثنان عن حقيقة أن هذه القوانين وإن وجدت تبقى محدودة وقليلة بالمقارنة بما أحدثته المصانع من ضرر بيئي، ومع زيادة الوعي لدى المجتمع والحكومات بمدى أهمية الحد من هذا التلوث وضرورة حماية البيئة، وزيادة الضغط على المصانع أو المؤسسات الصناعية بضرورة مراجعة أنشطتها الإنتاجية، أدى إلى تفتن العديد من هذه المؤسسات إلى ضرورة إدماج البعد البيئي في مختلف ممارساتها الإنتاجية، فقد أصبح المنتج الصديق أو المنتج الأخضر (الذي يرمز ويمثل البيئة) معروف عالميا، وزاد الطلب عليه خاصة بعدما أصبحت صحة الإنسان محددة بشكل كبير نتيجة للتلوث الذي آله إليه البيئة التي يعيش فيها. ورغم كل هذه التطورات البيئية الحاصلة في المحيط الصناعي، إلا أننا نجد العديد من هذه المؤسسات الصناعية لا تزال تميل إلى لا مبالاة وعدم الإكتراث، وفي أحسن الأحوال فإنها تميل إلى الأسلوب العلاجي أكثر من الأسلوب الوقائي، والذي يقوم على السعي إلى خفض نسبة التلوث بعد العملية الإنتاجية الذي تنص عليه معظم القوانين البيئية الموجودة، وهو عبارة عن الحد الأدنى من المطالب البيئية. والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (II-03): قمع الأعمال الخضراء



المصدر: نجم عبود نجم، المسؤولية البيئية في منظمات الأعمال الحديثة، مرجع سبق ذكره، ص 33.

الفرع الثاني: المسؤولية الأخلاقية

نتيجة للإنقادات الكثيرة التي وجهت للمؤسسات الصناعية نتيجة ممارساتها التي تركز في الأساس على تحقيق مصالحها، والسعي إلى زيادة أرباحها دون الإهتمام بالبيئة والمجتمع. حظيت أخلاقيات الأعمال مؤخراً بالإهتمام الكبير على مستوى العالم ككل، وذلك من خلال سعي المؤسسات الصناعية التي وقعت في الفضائح نتيجة ممارساتها غير الأخلاقية من جهة، أو من جهة أخرى العوف من الوقوع في هذه

الفضائح إلى تكييف ممارساتها مع ما يتماشى و الأسس الأخلاقية، والتي تحث على ممارسة الأخلاق في مختلف الأعمال والتوجهات.

أولاً: مفهوم الأخلاق عموماً

يشير مفهوم الخلق بشكل عام إلى كل ما يملكه الفرد من سلوكيات حميدة، أي أنه يعني الطبع والسجية والدين والمروءة والسلوك السليم، والتعامل الإيجابي، وهو الإبتسام والتواضع والهدوء والتروي وضبط النفس والإبتعاد عن الغضب، والحلم والصبر. ويشير هذا إلى الخلق وهو كل ما نجبه ونفضله لدى التعامل مع الآخرين، ويرتبط الخلق إرتباطاً لصيقاً بمكنونة الفرد الداخلية، وما ينتج عن هذه المكنونة من سلوك وطباع يمكن من خلالها الحكم على خلقه، والخلق علم معياري يتناول مجموعة القواعد والمبادئ المجردة التي يخضع لها الإنسان في تصرفاته، ويحتكم إليها في تقييم سلوكه²³.

وبالرجوع إلى اللغة الإنجليزية يرى Desjardins أن كلمة Ethics مشتقة من المعنى اليوناني Ethos والتي يعني التمسك بالعرف والتقاليد، فحتى تكون أخلاقياً ضمن مفهوم Ethos عليك أن تطيع وتحتزم قوانين المجتمع والدين²⁴.

وبالتالي فالخلق صفة نفسية تصدر عنها الأفعال دون قصد أو تكلف، وقد فرق المختصون بين الخلق والتخلق، فالأخلاق كما يرى كثيرون هي سجايا وطباع، بينما يعني التخلق تكلفة من الإنسان يحاول أن يظهر به من أخلاقه خلاف ما يظن، والأخلاق إما أن تكون موروثاً أو مكتسبة²⁵:

- موروثاً: أي ناشئة ومولودة مع الشخص؛
- مكتسبة: من خلال المحيط الذي يعيش فيه الإنسان، وربما يمكن إكتسابها من خلال التدريب، أي أنها بهذا المعنى تشبه العادة أو العرف، ويعني ذلك أن خلق الإنسان يمكن أن يتغير مع تغير الوقت وتغير العوامل التي تؤثر فيه.

ثانياً: مفهوم المسؤولية الأخلاقية وأسباب الإهتمام بها

إن محاولة وضع تعريف واضح ودقيق لمفهوم المسؤولية الأخلاقية في المحيط الصناعي ليس بالأمر الهين، والسبب يعود إلى حداثة هذا الموضوع وصعوبة تحديد جميع أبعاده، وعلى هذا الأساس سيتم التطرق

²³ - ناصر جرادات، عزام أبو الحمام، المسؤولية الأخلاقية والاجتماعية للمنظمات، ط1، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2014، ص80.

²⁴ - Weiss , J.W, Business Ethics :A Stakholder and Issues Management Approach, 4th Edition, Thomson-South Westem, Ohio, 2006.

²⁵ - أحمد إسماعيل المعاني، أثر تمكين العاملين على تحقيق التميز - دراسة ميدانية، أطروحة دكتوراه، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان، 2009، ص264.

إلى مجموعة من التعاريف المختلفة الواردة في الأدبيات الإدارية سعياً إلى محاولة وضع مفهوم يتناسب وخصوصية المحيط الصناعي.

- فالمسؤولية الأخلاقية تعني: "تحديد ما هو الصحيح والخطأ، والجيد والسيئ، والنافع والضار في كل ما يتعلق بالقرارات والأعمال في معاملات ونشاطات المنظمة"²⁶. أي أن المؤسسات الصناعية يجب عليها تحديد الأمور الجيدة والسيئة وكذلك كل ما هو خطأ أو صحيح، وهذا التحديد يشمل جميع القرارات التي تتخذها المؤسسة، وكذلك مختلف أنشطتها ومعاملاتها، ولكن لم يحدد هذا التعريف ماهي المرحلة الثانية بعد هذا التحديد وفي ماذا تكمن أهميته بالنسبة للمؤسسة الصناعية والمجتمع والبيئة.

- ويعرفها Van Vilock: "دراسة وتحليل منهجي للعمليات لتطوير القرار الإداري ليصبح أخلاقياً بأخذ ما هو جيد وصحيح للفرد والجماعات والمنظمة في الاعتبار"²⁷.

ونلاحظ أن كل من التعريفين ركزوا على أهمية تحديد الخطأ والصواب من أجل إتخاذ القرارات داخل المنظمات بما يحقق مصالحها، والتي تعكس في نهاية الأمر طبيعة سلوك هذه المنظمات. وهذا غير كافي من أجل إعطاء صورة واضحة لمفهوم المسؤولية الأخلاقية في المحيط الصناعي.

ومن خلال الإطلاع على مجموعة من التعاريف التي أعطيت لهذا المفهوم ومحاولة إسقاطها على المحيط الصناعي، وذلك من خلال مراعات خصوصية هذا المحيط، تمكنا من استخلاص التعريف التالي:
المسؤولية الأخلاقية في المحيط الصناعي هي: "جميع الأسس والمبادئ والضوابط التي تشكل مرجعاً لجميع المؤسسات الصناعية من أجل التمييز بين المشروع وغير المشروع، والذي يترتب عليه السلوك الأخلاقي للمؤسسة من وجهة نظرها ووجهة نظر المجتمع كذلك".

وفي الآونة الأخيرة أصبح موضوع الإلتزام بالقيم الأخلاقية والإعتبرات القانونية والسلوكيات الإيجابية التي يمارسها كل من الإدارة والعاملين في المؤسسات والشركات الصناعية يمثل الركيزة الأساسية لنجاحها، خصوصاً في ظل التنامي الكبير لما بات يعرف بمعايير الشفافية والمساءلة، إذ أصبح إلزاماً على المؤسسات التي تسعى لنيل رضا وقبول المجتمع الذي تعمل فيه أن تحرص على ضرورة أن تكون نشاطاتها ذات بعد أخلاقي، وأن يحظى ذلك البعد الأخلاقي بقبول كبير من قبل جمهور المتعاملين مع تلك المؤسسات الصناعية²⁸.

²⁶- Weiss, J.W, Business ethics, USA : thomson, 2006, p7.

²⁷- Van Vilock P.W, Ethics of management in H-B Maynard, Handbook of Businzss Administration> McGraw-Hill Book co, New York, 1993, p03.

²⁸ - أحمد فلاح الجعافرة، أثر أخلاقيات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية على المكونات ذات البعد الاستراتيجي للمصارف في الأردن، أطروحة دكتوراه، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان، الأردن، 2009، ص76.

- أسباب الإهتمام بالمسؤولية الأخلاقية

لقد حظي مفهوم المسؤولية الأخلاقية في المحيط الصناعي مؤخراً بالإهتمام الكبير، وأصبحت المؤسسات الصناعية تتسابق لإصدار مدونات أخلاقية. وتعود أسباب زيادة الإهتمام بهذا المفهوم إلى الأسباب التالية²⁹:

1- التحول في مفاهيم الكفاءة وأهداف المنظمات: يعتبر المصنع أو المؤسسات الصناعية من أقدم صور أو أنواع منظمات الأعمال التي كان هدفها الرئيسي يعتمد على تحقيق أرباح لأصحاب العمل بصفة أساسية وفقاً لقواعد السوق دون غش أو إحتيال، والأخذ بعين الإعتبار التركيز على تحقيق الأرباح، وأن كفاءة هذه المؤسسات الصناعية تقاس بمدى إمكانية أدائها من تحقيق الأرباح، فلا عجب أن تعظيم قيمة المساهمين كانت الهدف المشترك في الجانب النظري والعلمي منذ العقود الأولى من القرن الماضي وحتى فترة التسعينيات، بل قيل أن أفضل طريقة لتحقيق ذلك الهدف هو ربط دخل الإداريين بقيمة الأسهم. وقد ساد الإعتقاد بأن هذا النوع من الربط سوف يؤدي إلى تفادي تعارض مصالح الملاك أو الإداريين والمساهمين، وبالتالي يمكن التخلص من المشاكل الأخلاقية التي كانت تحدث عادة بين الإداريين والملاك.

2- تفقد وتداخل المصالح في المنظمات الحديثة: إن نتائج وقرارات المؤسسات الصناعية وأنشطتها لا تؤثر فقط على المساهمين، بل عندما يقوم المدير بتعيين عمال فإنهم بذلك يقومون بإبرام عقد ضمني يتوفر على تقديم جهد إنتاجي مقابل أجر عادل ويوازي هذا الجهد المبذول بشرط أن يكون في ظروف عمل مناسبة، ونظراً لأهمية هذا الجهد الذي يقدمه العمال ومدى أهميته في نجاح هذه المؤسسات، فإنه يتوجب على المدراء الإهتمام بمصالح العاملين مثلما يهتموا بمصالح المساهمين، مما يضمن تعزيز وزيادة ثقة العمال في مدراءهم. أي يجب أن يكون المدراء مسؤولون عن المساهمين والعاملين على الحد سواء.

3- إرساء مبادئ الإدارة السليمة (الحوكمة): في ظل البحث عن أدوات لمعالجة المشكلات والأزمات التي أدت إلى إنحيار عدد من المؤسسات الصناعية لأسباب عدم إلتزام المسؤولين فيها بأخلاقيات الأعمال، فقد نتجت مجموعة من الأسس والممارسات التي تطبق بصفة خاصة على المؤسسات المملوكة لقاعدة عريضة من المشترين، وتتضمن الحقوق والواجبات لكافة المتعاقدين مع المنظمة مثل مجلس الإدارة والمساهمين الدائنين، البنوك والموردين، والمجتمع، وتظهر من خلال النظم واللوائح المطبقة بالمؤسسة، والتي تتحكم في إتخاذ أي قرار قد يؤثر على مصلحتها أو مصلحة المساهمين، وهو ما عرف بمصلحة الإدارة الرشيدة والحوكمة، حيث توفر الحكومة الإطار التنظيمي الذي يمكن المؤسسات من تحقيق أهدافها من خلال

²⁹ - فلاق محمد، مساهمة المسؤولية الاجتماعية في تحقيق ميزة تنافسية مستدامة في منظمات الأعمال، مرجع سبق ذكره، ص 87.

الإلتزام بمجموعة من الواجبات المنصوص عليها بدرجة أو بأخرى في العديد من البلدان المتطورة، التي يتعين على أعضاء مجلس الإدارة أن يتقيدوا بها عند إتخاذ القرارات. وتعرف هذه الواجبات أو المهام بالواجبات الإئتمانية أو مسؤوليات العهد بالأمانة. وهي تشمل واجب توخي الحذر، وواجب الولاء للمؤسسة، وواجب التحلي بالنزاهة والشفافية، وواجب العمل بنية حسنة.

4- الإهتمام بالتعليم والتدريب: إن التطور الأوسع في مجال الأخلاقيات نجده في مجال التعليم والتدريب، ففي الدول الصناعية أصبحت هذه المادة تدرس وتصدر فيها الكتب المتخصصة والمنهجية على نطاق واسع. يوجد في الولايات المتحدة الأمريكية حاليا أكثر من 500 مقرر دراسي من مقررات أخلاقيات الأعمال تدرس في الجامعات بدوام كامل.

5- الإلتزام بروح القانون وأهمية البعد الإجتماعي: تؤدي الرؤية الضيقة للمسؤولية الأخلاقية للمؤسسات الصناعية إلى تجاهل ممارسات العمل الضارة، بسبب الإلتزام الحرفي بنصوص القانون وتجاهل روح القانون، ومن أمثلة ذلك الفشل في معالجة الأمور السلبية الخارجية التي تعرفها المؤسسة وتكون غير معروفة لدى صانعي السياسات والجهات الرقابية، أو تكون معروفة لديهم ولكن مراقبة ومتابعة تلك الممارسات يكون أمرا باهظ التكلفة.

6- البحث عن إنتاج ما هو مفيد للبشر وتحسين نوعية الحياة: وهذا من الأمر الواضحة التي يحظى بأهمية كبرى، ولكن قد تم إغفالها حتى من أولئك الذين يتبنون الرؤية الشاملة للمسؤولية الأخلاقية للمؤسسات الصناعة، إنما يتعلق بما يجب وما يجب تصنيعه، ففي المجتمعات التي تشجع المشروعات الحرة، يسود إتجاه عام بأن المؤسسات لها الحق في تصنيع وإنتاج ما تراه مربحا لها، شريطة أن لا تكون منتجاتها محضورة قانونيا. ففي الغالب تقوم المؤسسات الصناعية بإنتاج منتجات عالية التكلفة وغير مفيدة إلا لتحقيق الأرباح، وقد ترى أن هذا العمل جيد، ولكنه في الحقيقة عمل لا فائدة منه ويؤدي إلى آثار وتبعات غير مرغوبة إجتماعيا، وهذا هو المصدر الرئيسي لزيادة الإستهلاك، والسبب الرئيسي الذي يدفع الأفراد للإفراط في العمل وإجهاد أنفسهم من أجل تغطية هذه الزيادة في الإستهلاك. فالعملية الخادعة المتمثلة في إيجاد احتياجات ورغبات لا فائدة منها، لا تؤدي فحسب إلى تشتيت إنتباه الناس عن الإهتمام بالأمر الأكثر أهمية في الحياة التي تؤدي في النهاية إلى السعادة والرضا المستمر، بل تؤدي إلى النضوب المبكر للموارد الطبيعية غير المتجددة وتدهور البيئة، فالرؤية الشاملة للمسؤولية الأخلاقية للمؤسسات الصناعية على خلاف الرؤية التقليدية، تنجح بإقناع المؤسسات على إنتاج بضائع مربحة لأنها تغطي

الإحتياجات الحقيقية للناس، فضلا عن إقناعهم بتركيز نشاطهم الإبداعي على تطوير المنتجات التي تساعد على تحسين جودة الحياة بطريقة واضحة، والتخلي عن إستهلاك المنتجات التي يمكن الإستغناء عنها.

ثالثاً: مكونات المسؤولية الأخلاقية للمؤسسات الصناعية

عند التكلم عن أسس أو مكونات المسؤولية الأخلاقية للمؤسسات الصناعية، يجب التركيز على كيفية توفير مجموعة من المكونات التي تمثل قاعدة الإنطلاق نحو تحقيق هذه المؤسسات لمصالح جميع الأطراف المختلفة. وفي حقيقة الأمر هذه المكونات تمثل المبادئ الأساسية التي تتكون منها تلك الأخلاقيات، وتتمثل أهم هذه المكونات في³⁰:

1- العدالة: يشير مفهوم العدالة إلى الإستقامة، والمعاملة العادلة بين الجميع دون تمييز، خاصة فيما يتعلق بالإستفادة من الفرص المتاحة وتوزيع الثروات الوطنية، وتبين العدالة أن السلوك الصحيح هو الذي يكون عادلا بين جميع إهتمامات ومصالح كل فرد من الأفراد العاملين في المنظمة، والذي لا ينتهك أو ينتقص من حقوق الأفراد الآخرين.

2- الأمان: إن واحدة من أهم القضايا التي يجب أن تراعيها المؤسسات الصناعية في تعاملها مع موظفيها، هي التركيز على ضرورة شعور عمالها بالأمان، والذي يعني الطمأنينة والراحة النفسية وزوال الخوف الذي ينتج عن إلتزام المؤسسات بمسئوليتها الأخلاقية إتجاه الأطراف المختلفة التي تتعامل معها، فالتحلي بالأمانة والإلتزام بها يتم من خلال المحافظة على الوعود الصريحة والضمنية، وقول الحقيقة لجميع الأطراف.

3- السرية: تمثل السرية قدرة العاملين في الإحتفاظ بما يشكل قضايا مهمة للمنظمة من جهة، وبما يعتبر قضايا خاصة لكل الأطراف المتعاملة معها من جهة أخرى. وتعني السرية حفاظ الموظف على سرية المعلومات التي يطلع عليها بحكم موقعه الوظيفي مما يزيد من ثقة رؤسائه به، كما تعني السرية أيضا حق الأفراد في الحفاظ على خصوصيتهم، وحماية مظاهر حياتهم من النشر العام، وإتخاذ القرارات الشخصية المستقلة والمتحررة من التأثير غير الشرعي. وتعتبر السرية من القضايا الأخلاقية المهمة كونها تزيد من ثقة المتعاملين مع تلك المؤسسات.

4- الشفافية: تشير الشفافية إلى المبدأ الذي يعنى بخلق بيئة تكون فيها المعلومات المتعلقة بالظروف والقرارات والأعمال الحالية متاحة ومنظورة ومفهومة لكل المشاركين في السوق، وتقوم على أساس التدفق الحر للمعلومات، والتي تتيح لمن لهم مصلحة أن يتطلعوا على المعلومات والعمليات المرتبطة

³⁰ - ناصر جرادات، عزام أبو الحمام، المسؤولية الأخلاقية والاجتماعية للمنظمات، مرجع سبق ذكره، ص96.

بمصلحتهم، وتوفر لهم المعلومات الكافية وتساعدتهم في فهمها، أي أن الشفافية هي الوضوح والنقاء والصفاء، وهي ظاهرة تشير إلى تقاسم المعلومات والتصرف بطريقة مكشوفة وواضحة لكيفية صنع القرار على الصعيد العام، وبالتالي توفير رضا كبير لمختلف الأطراف المتعاملة (التي تتعامل معها المؤسسات) عندما تسعى إعتتماد الشفافية كمبدأ للتعامل مع تلك الأطراف، الأمر الذي يزيد من القبول الإجتماعي لهذه المؤسسات الصناعية.

وفي الأخير يمكن القول أن المسؤولية الأخلاقية للمؤسسات الصناعية ليست مجرد وسيلة لمعرفة الصح والخطأ أو الجيد والسيئ لإتخاذ القرارات التي تحقق أهداف جميع أطراف المصلحة فقط، بل هي تشمل كذلك مجموعة من المكونات التي تمثل المبادئ والأسس الرئيسية من أجل القول أن هذه المؤسسة فعليا هي مؤسسة مسؤولة أخلاقيا.

الفرع الثالث: المسؤولية الاجتماعية من خلال مواصفة الأيزو 26000

مفهوم المسؤولية الاجتماعية مفهوم عالمي يشمل جميع الدول غنية كانت أم فقيرة، متطورة أو نامية. لهذا كان يجب البحث عن الحلول التي تخدم المجتمع الدولي ككل، ونظرا لأهمية دور المواصفات القياسية في تحسين وتنمية إقتصاديات الدول، تولت هذه الهيئة الممثلة لهذه المواصفات مبادرة الإعداد لمواصفة دولية توحد المفاهيم المختلفة والمعايير المتباينة والمبادرات الفردية والبرامج والمشاريع في مواصفة واحدة وهي مواصفة إرشادية أطلق عليها **ISO 26000** للمسؤولية الاجتماعية.

أولاً: جولة تاريخية بشأن إعداد المواصفة

تم إعداد هذه المواصفة من خلال الإستفادة من آراء الخبراء من أكثر من 90 دولة و40 منشأة إقليمية، متبنيه للعديد من مجالات المسؤولية الاجتماعية. وقد مثل هؤلاء الخبراء 06 (ستة) مجموعات مختلفة من الأطراف المعنية وهي: المستهلكون، الحكومة، الصناعة، العمال، المنظمات غير الحكومية، ومنظمات الخدمات والدعم والبحث، مع مراعاة مبدأ التوازن بين الدول النامية والمتقدمة. ومنذ أن بدأت التوجهات العملية عام 2001 لمنظمة الأيزو بشأن إعداد مواصفة قياسية دولية في مجال المسؤولية الاجتماعية، إلى أن أقرت كمسودة دولية للمواصفة في ماي 2009 في " قمة كويك " في كندا، بعد جهود مضيئة ومتواصلة مع مختلف دول العالم التي لها حق التصويت³¹.

³¹ - بابكر إبراهيم الصديق، المسؤولية المجتمعية والمنظمة الدولية للمواصفات **ISO26000**. دراسات اقتصادية (بنك فيصل الإسلامي السوداني)، العدد 67، السودان، 2010، ص14.

ثانياً: تعريف مواصفة ISO26000 للمسؤولية الاجتماعية

تعرف مواصفة ISO26000 للمسؤولية الاجتماعية على أنها: "مواصفة عالمية إرشادية لمبادئ المسؤولية الاجتماعية والقضايا المرتبطة بها، كما أنها تتطرق للوسائل التي تمكن المؤسسات من إدخال مفهوم المسؤولية الاجتماعية ضمن إطار الإستراتيجيات والآليات، السياسات والعمليات. وهي مواصفة إختيارية لا يعمل بها بغرض الترخيص، المطابقة، التشريع أو لإبرام أي عقود لأي صفقات، كما أنها لا تعتبر من العوائق غير الجمركية للتجارة، أو تغير من الوضع القانوني للشركات، لذا فإنها لا تكون مستندا قانونيا لأي إجراءات قضائية دفاعا أو إتهاما على أي مستوى محلي أو غيرها"³².

من خلال التعريف يمكن القول أن هذه المواصفة عبارة عن دليل إرشادي يمكن للمؤسسات مهما اختلف نشاطها، الإعتماد عليه من أجل إدماج مختلف القضايا الاجتماعية في السياسات والعمليات الإستراتيجية لهذه المؤسسات. كما أنها مواصفة غير إجبارية أي أن المؤسسة تتبناها كنتيجة لزيادة الوعيها عن أهمية تحملها لمسئوليتها الاجتماعية، أي أن حصول المؤسسات على هذه المواصفة لن يمنحها أي إمتيازات من أجل إبرام العقود مثلا أو إلغاء العوائق والقيود الجمركية المتعلقة بالتجارة أو إستخدامها كورقة رابحة في بعض القضايا القانونية.

وتتضمن مواصفة ISO26000 للمسؤولية الاجتماعية: تمهيد ومقدمة وسبعة بنود، وعدة أوراق "النسخة الانجليزية تحتوي 109 صفحات"، وفي ما يلي مختصر لأهم البنود³³:

• البند 01: المجال

هذا البند يقوم بتعريف وتحديد المحتوى الذي تغطيه هذه المواصفة ويحدد القيود أو الإستثناءات. كما أنه ينص على أن هذه المواصفة تعتبر أنها أساسية لفهم المسؤولية المجتمعية، هذا وبلغ عدد التعريفات 22 مصطلحاً أهمهما مصطلحان مهمان إرتكزت عليهما المواصفة وهما:

- **تعريف المسؤولية المجتمعية Social responsibility:** التي يقصد بها مسؤولية المنشأة إتجاه تأثيرات قراراتها ونشاطاتها في المجتمع والبيئة، وتلك من خلال سلوك شفاف وأخلاقي من شأنه:

1- المساهمة في التنمية المستدامة المتضمنة صحة ورخاء المجتمع؛

³² - جمال بلكاوي، نبيل بن جمعة، المسؤولية الاجتماعية والانفعالات البيئية لمنظمات الأعمال، أعمال المؤتمر الدولي الثاني: الحق في بيئة سليمة في التشريعات الداخلية والدولية والشريعة الاسلامية، بيروت، 2013، ص109.

³³ - بابكر إبراهيم الصديق، المسؤولية المجتمعية والمنظمة الدولية للمواصفات ISO 26000، مرجع سبق ذكره، ص14.

- 2- الأخذ في الإعتبار توقعات الأطراف المعنية؛
- 3- التماشي مع القوانين المطبقة ومعايير السلوك الدولية؛
- 4- التكامل بين المنشأة وممارستها المختلفة من خلال العلاقة بينهما.
- أما التعريف الآخر فهو تعريف أصحاب المصلحة (أو الأطراف المعنية) ويقصد به الفرد أو المجموعة التي يكون لها مصلحة أو تكون معنية بأي نشاط أو قرار خاص بالمنشأة.

● **البند 02: المراجعة القياسية**

يحتوي هذا المبدأ على قائمة المراجع التي يكون لها علاقة وإرتباط بالمواصفة القياسية.

● **البند 03: فهم المسؤولية الاجتماعية**

يصف هذا البند العوامل والظروف والموضوعات المهمة التي تؤثر في تطور المسؤولية الاجتماعية.

● **البند 04: سياق المسؤولية الاجتماعية والذي تعمل فيه كل منظمات الأعمال**

يناقش هذا الجزء السياق التاريخي والمعاصر للمسؤولية الاجتماعية. ويتناول أيضا المواضيع التي تبرز من خلال طبيعة مفهوم المسؤولية الاجتماعية، كما يتناول المواضيع ذات الصلة التي تم الأطراف المعنية.

● **البند 05: مبادئ المسؤولية الاجتماعية**

يعطي هذا البند دليلا إرشاديا حول مبادئ المسؤولية الاجتماعية، والتي حددت في سبعة مبادئ وهي: المسؤولية، الشفافية، السلوك الأخلاقي، إحترام إهتمامات أصحاب المصالح، إحترام القانون، إحترام القواعد الدولية للسلوك، إحترام حقوق الإنسان.

● **البند 06: الإعتراف بالمسؤولية وإشراك الأطراف المعنية**

ويتناول هذا البند ممارستين أساسيتين في المسؤولية الاجتماعية وهما إعتراف المنشأة بمسؤوليتها المجتمعة من خلال تحديد تأثيراتها السلبية في المجتمع، وكذلك الطريقة التي ينبغي بها التصدي لهذه التأثيرات من أجل المساهمة في التنمية المستدامة، ويستلزم ذلك تحديد الأطراف المعنية للمنظمة (أصحاب المصلحة) وإشراكهم الذي يعد أمراً أساسياً في موضوع المسؤولية الاجتماعية لما يعود على المنظمة بالنفع والفائدة.

● **البند 07: دليل الموضوعات الرئيسية للمسؤولية الاجتماعية**

هذا البند هو أكبر وأهم البنود في المواصفة، حيث يتناول الموضوعات والمجالات الأساسية السبع للمسؤولية الاجتماعية التي ينبغي على المنظمات التعرف عليها لتطبيقها وتبنيها ولو بصورة مرحلية، وهي على النحو التالي:

- 1- الحوكمة المؤسسية: وتعلق بالنظام الذي تنتهجه المؤسسات من أجل إتخاذ مختلف القرارات وتحديد طرق تنفيذها من أجل تحقيق أهدافها.
 - 2- حقوق الإنسان: وتتمثل في مختلف الحقوق الأساسية التي تهم جميع أفراد المجتمع بما في ذلك الحقوق السياسية وحق الحرية والمساوات، مع ضرورة الإشارة إلى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مثل الحق في التوظيف والحق في التعليم والصحة.
 - 3- ممارسات العمال: وتهدف هذه الممارسات إلى خلق التوافق مع السياسات والإجراءات المتعلقة بالعمل الذي وجدت من أجله المؤسسة، فالممارسات العمالية تتجاوز العلاقة بينها وبين المؤسسة علاقة العمل فقط، بل هناك مجموعة من القضايا التي يجب أن تؤخذ بعين الإعتبار والتي تتمثل في: العلاقات العمالية، ظروف العمل، الحماية الاجتماعية، الصحة والسلامة في العمل، التدريب والتكوين في مجال العمل، التنمية البشرية.
 - 4- البيئة: يجب على المؤسسات أن تبذل أكبر جهد ممكن من أجل الحد من الآثار السلبية الناتجة عن مختلف نشاطاتها ومحمل القرارات التي تتخذها والتي تشكل ضرر بالبيئة.
 - 5- الممارسات التشغيلية العادلة مع الأفراد والمنظمات: ويعود هذا إلى السلوك الأخلاقي إتجاه الأفراد وباقي المؤسسات الأخرى، لذي يجب الإشارة إلى الطرق الصحيحة التي يجب أن تستخدمها المؤسسة للتعامل مع باقي المؤسسات الأخرى من أجل الحصول على نتائج إيجابية؛ وذلك من خلال الإهتمام بالقضايا التالية: مكافحة الفساد، المشاركة السياسية المسؤولة، المنافسة العادلة، تعزيز المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، إحترام حقوق الملكية.
 - 6- قضايا المستهلك: المؤسسة مسؤولة إتجاه المستهلكين الذين تقدم لهم منتجاتها، فهي مسؤولة عن التعريف بمنتجها للمستهلك من خلال وضع جميع المعلومات المتعلقة بهذا المنتج، مثل إرشادات الإستخدام، مدة الصلاحية، قائمة بجميع المكونات التي تدخل في إنتاجه وتعزيز التنمية المستدامة .
 - 7- مشاركة وتنمية المجتمع: جميع المؤسسات تؤثر في المجتمع الذي تعمل فيه، ولهذا ينبغي عليها المشاركة والمساهمة في تنمية هذا المجتمع والتي تمثل جزء مهم من التنمية المستدامة.
- وكل مجال من هذه المجالات السبعة السابقة يشتمل على عدد من قضايا للمسؤولية الاجتماعية، من أهمها ضرورة وأهمية تبني ودمج وتطبيق المنظمات مع وضع الأولويات.

كما تحتوي مواصفة ISO 26000 للمسؤولية الاجتماعية على ملحقين إرشاديين A و B³⁴:

الملحق A: الخاص بقائمة المبادرات التطوعية والأدوات المتصلة بالمسؤولية الاجتماعية التي تعالج جانبا واحد أو أكثر من المواضيع الأساسية أو دمج المسؤولية الاجتماعية في كامل المؤسسة؛

الملحق B: يقدم قائمة بالإختصارات للمصطلحات المستخدمة في المواصفة.

³⁴- CADET Isabelle, La norme ISO 26000 relatives à la responsabilité sociale : une nouvelle source d'usage internationaux », Revue internationale de droit économique, De Boeck supérieur, 4- 2010, P403.

الخلاصة

على ضوء ما تم ذكره يمكن الحكم على حقيقة وجود المسؤولية الاجتماعية في المحيط الصناعي لأي بلد من عدم وجوده، من خلال تحديد مستوى أداء المؤسسات الصناعية المتعلق بالبيئة والمجتمع، من خلال تحملها لمسئوليتها البيئية والأخلاقية إتجاه جميع أصحاب المصالح. ورغم التطورات السريعة والحديثة التي شهدتها المسؤولية الاجتماعية على الصعيد العالمي، إلى أنها تبقى منحصرة في بعض الممارسات البيئية أو في تبني المؤسسات لبعض الأعمال والممارسات ذات الطابع الاجتماعي، التي تنحصر أغلبها في أعمال خيرية و تقديم بعض التبرعات، ومن هذا المنطلق لا يمكن الحكم على المؤسسات الصناعية بأنها مؤسسات تهتم وتتبنى مفهوم المسؤولية الاجتماعية خاصة في نشاطاتها الإنتاجية، بل الأصح القول أن المؤسسات الصناعية تهتم بالحد الأدنى لمسئوليتها إتجاه البيئة والمجتمع الذي تنشط فيه.

الفصل الثالث: التنمية المستدامة من أجل حماية البيئة

تمهيد

عرف الإنسان منذ تواجده بالسعي إلى رفع مستوى معيشته، فعمل جاهدا على رفع مؤشرات التنمية الإقتصادية، حيث سجلت في العديد من المجالات تطور وإزدهاراً ملحوظ بشكل كبير. إلا أن هذا التقدم قد صاحبه مجموعة آثار سلبية على البيئة، والتي أدت إلى الإخلال بالتوازن البيئي. ومع إستمرار التركيز على تحقيق مستويات أعلى من التنمية ظهرت أوضاع بيئية كارثية لا يمكن التغاضي عنها. وهنا وجد الإنسان نفسه أمام تحدي كبير وهو تحقيق معدلات نمو حقيقية، وفي نفس الوقت حماية البيئة. لذا كان من الواجب عليه تغيير أو الغاء مفهوم التنمية التي كان يتبناه والتحول إلى مفهوم جديد يحقق التوازن بين التنمية والبيئة. ومن هنا ظهر إلى الوجود مفهوم تنمية جديد يراعي هذه الشروط، وهو " مفهوم التنمية المستدامة".

وتم تقسيم هذا الفصل إلى أربعة مباحث، وهي كالاتي:

- المبحث الأول: الإطار النظري للتنمية المستدامة.
- المبحث الثاني: البيئة وقضاياها
- المبحث الثالث: أهداف التنمية المستدامة من أجل تحويل عالمنا (2015-2030)
- المبحث الرابع: واقع التنمية المستدامة في الجزائر في ظل البرامج المنتهجة من قبل الحكومة في الفترة الممتدة من (2001-2019)

المبحث الأول: الإطار النظري للتنمية المستدامة

يعتبر مفهوم التنمية المستدامة بشكل عام من بين المفاهيم الأكثر تعقيدا وغموضا، بحيث كلما زاد إدراكنا للمفهوم كلما أصبح أوسع وأكثر تشابك.

المطلب الأول: مفهوم التنمية المستدامة

كانت النظرة التقليدية للتنمية تركز على تطوير وإنعاش مختلف القطاعات الإقتصادية والإجتماعية، وتوفير الهياكل القاعدية من أجل تحسين رفاهية الأفراد والمجتمعات الحالية، دون الأخذ بعين الاعتبار الأجيال القادمة، الأمر الذي أدى إلى تبلور مفهوم جديد للتنمية إقترن بإسم "التنمية المستدامة".

الفرع الأول: نشأة التنمية المستدامة

قبل تعريف التنمية المستدامة يجب إلقاء نظرة عن تطور هذا المفهوم عبر الزمن وصولا إلى ما هو عليه اليوم، ففكرة التنمية المستدامة ليست فكرة جديدة، حيث يرجع تاريخها إلى الوعي الذي حصل في أوائل السبعينات نتيجة الإختلالات الرئيسية التي بدأت تظهر وتزايد منذ الخمسينات، وأول هذه الإختلالات هو عدم المساواة في توزيع الثروة على الأرض، في حين أن الفرق بين الأمم الغنية والأمم الفقيرة لا وجود له في أواخر القرن 18م. أما بالنسبة للخلل الثاني هو خلل في البيئة، ففي الواقع نحن مقيدون بمحدودية كوكبنا مثل: كمية المياه العذبة، والأسماك الموجودة في البحار، والمعادن والموارد الطبيعية¹.

إن أصل المفهوم إنشئ من الإهتمام بالمحافظة على البيئة لتسليمها للأجيال القادمة، وذلك في بداية القرن 20م (حسب اللجنة الكندية للمحافظة على البيئة سنة 1915)، وكان مصطلح البيئة يطلق على الطبيعة بشكل مطلق، ثم صدر عن الاتحاد الدولي للمحافظة على الطبيعة (تأسس سنة 1948) تقريرا سنة 1950 حول المحافظة على الطبيعة عبر العالم، كما نشر تقريرا آخر سنة 1980 يدور حول الإستراتيجية العالمية للمحافظة على الطبيعة، حيث أزال التناقض بين المحافظة على الطبيعة والتنمية الإقتصادية². وهناك من يرجع نقطة بداية الإهتمام بالتنمية المستدامة إلى تقرير نادي روما (تم إنشاؤه في سنة 1968) الشهير المعنون بـ "حدود النمو" لعام 1972 والذي يعتبر نقطة البداية في التفكير حول التنمية المستدامة، وفي نفس الفترة شرع خبراء إقتصاديون من العالم بأسره بالبحث في الترابطات الموجودة بين البيئة والنمو الإقتصادي، حيث توصلوا إلى أنه بالإمكان صياغة وتطبيق إستراتيجيات تنموية تربط بين البعدين الإقتصادي والإجتماعي وتحقق في آن واحد المساواة في توزيع الثروات وأكثر إحتراما وحماية للبيئة³. وفي جويلية 1972 إنعقدت قمة الأمم المتحدة (مؤتمر استكهولم)

¹ -Dr Dominique Bourg, histoire du développement durable, cycle de conférences 2008 organisé avec SC/Nat, jeudi 13 novembre.

² - سليمان بوقاسة، المحافظة على البيئة من أجل تنمية مستدامة، جديد الاقتصاد، مجلة علمية. إعلامية، تصدر عن الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين، العدد رقم: 03، جوان 2008، ص65.

³ - العايب عبد الرحمن، التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، السنة الجامعية 2010-2011، ص16.

حول البيئة الإنسانية تحت عنوان "الإنسان والبيئة"، ويعتبر هذا الحدث قفزة بمسألة البيئة إلى البعد الدولي، وضم الدول المتقدمة والسائرة في طور النمو على حد سواء ماعدا الإتحاد السوفيتي وحلفائه⁴. في سنة 1982 وضع برنامج الأمم المتحدة للبيئة تقريرا عن حالة البيئة العالمية، وكانت أهمية التقرير أنه مبني على وثائق علمية وبيانات إحصائية أكدت الخطر المحيط بالعالم، وقد أشار هذا التقرير إلى أن أكثر من 25 ألف نوع من الخلايا النباتية والحيوانية كانت في طريقها إلى الإنقراض، وأن ألوف غير معروفة يمكن أن تكون قد إختفت نهائيا، كما أفاد التقرير أن الأنشطة البشرية أطلقت عام 1981 في الهواء 990 مليون طن من أكسيد الكبريت و68 مليون طن من أكسيد النتروجين و57 مليون طن من المواد الدقيقة العالقة، و177 مليون طن من أول أكسيد الكربون من مصادر ثابتة ومتنقلة⁵. تم تأسيس الهيئة العالمية للبيئة والتنمية سنة 1983 من قبل الأمم المتحدة، بهدف تحسين مستوى الحياة (المعيشة) على المدى القصير دون تعريض البيئة المحلية والعالمية لأي خطر على المدى الطويل، وكانت برئاسة الوزير النرويجي الأول Gro Harlem Brundtland والتي أعدت تقريرا حمل عنوان "مستقبلنا المشترك" والذي تضمن تطوير للتنمية المستدامة، قدم إلى الجمعية العامة في سنة 1987⁶. لقد حفز ظهور التنمية المستدامة في سنة 1987 غرفة التجارة الدولية في سنة 1991 على إطلاق ميثاق العمل للتنمية المستدامة، والذي تضمن 16 مبدأ يعنى بإدارة البيئة وتعزيز التنمية المستدامة، ثم جاء مؤتمر ريو دي جانيرو في سنة 1992 ليشكل إضافة نوعية لدعم الجهود الرامية لحماية البيئة، الأمر الذي دفع منظمات الأعمال غير الحكومية للتفكير جدياً بإتخاذ الخطوات اللازمة للتخفيف من أثر الخطر البيئي⁷.

الفرع الثاني: تعريف التنمية المستدامة

يتم تعريف التنمية المستدامة من خلال كل من التعريف اللغوي والتعريف الإصطلاحي.

أولا: التعريف اللغوي

يعود أصل مصطلح الإستدامة Sustainable إلى علم الإيكولوجي Ecology، حيث إستخدمت الإستدامة للتعبير عن تشكل وتطور النظم الديناميكية التي تكون عرضة- نتيجة ديناميكيته - إلى تغيرات هيكلية تؤدي إلى حدوث تغير في خصائصها وعناصرها وعلاقات هذه العناصر بعضها ببعض، وفي المفهوم التنموي إستخدم مصطلح الإستدامة للتعبير عن طبيعة العلاقة بين علم الإقتصاد Economy وعلم الإيكولوجي Ecology على إعتبار أن العلمين مشتقان من نفس الأصل الإغريقي، حيث يبدأ كل منهما بالجذر Eco والذي يعني في العربية البيت أو المنزل، والمعنى العام لمصطلح Ecology هو دراسة مكونات البيت، أما مصطلح

⁴ -Karen Déchet, **qu'est-ce que le développement durable**, Edition AFNOR , paris, 2003, p5.

⁵ - العايب عبد الرحمن، التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية، مرجع سبق ذكره، ص18.

⁶ - <http://ec.europ.eu/sustainable/history/index> 2010

⁷ - محي الدين حمداني، دور المواصفات العالمية لجودة البيئة في إستدامة التنمية، مجلة جديد الإقتصاد، مجلة علمية إعلامية، تصدر عن الجمعية الوطنية للإقتصاديين الجزائريين، العدد رقم:03، جوان 2008، ص65.

Economy يعني إدارة مكونات البيت، ولو إفترضنا أن البيت هنا يقصد به مدينة أو إقليم أو حتى الكرة الأرضية، فإن الإستدامة بذلك تكون مفهوما يتناول بالدراسة والتحليل العلاقة بين أنواع وخصائص مكونات المدينة أو الإقليم أو الكرة الأرضية وبين إدارة هذه المكونات⁸.

أما في اللغة العربية فالتنمية المستدامة جاءت في صيغة إسم مفعول حيث تدل على الفعل ومن وقع عليه الفعل، وهذا يعني أن ديمومة التنمية راجع إلى ظروف خارجية وقوى غريبة، حيث أن التنمية هنا وقع عليها فعل الديمومة (الإدامة) من الخارج⁹.

ثانياً: التعريف الاصطلاحي

قبل التطرق إلى تعريف التنمية المستدامة، يجب في البداية توضيح بعض المفاهيم الأساسية والتي لها علاقة بمفهوم التنمية المستدامة، من بينها ما يلي:

1- مفهوم الاستدامة

هو ضمان أن لا يقل الإستهلاك مع مرور الزمن ولكن ماذا يلزم لتحقيق ذلك؟¹⁰ وعلى هذا الأساس يمكن القول أنه يمكن قياس قدرة أي بلد على الإستدامة من خلال قياس تدفق الإستهلاك والمنفعة والذي يجب أن يكون متوقف على التغير في رصيد الموارد، وتحقيق إرتفاع الرفاهية بين الأجيال يكون من خلال زيادة الثروة عبر مرور الزمن شريطة وجود بدائل وإمكانية الإحلال بين الموارد.

2- مفهوم التنمية والنمو

لنمو والتنمية آثار مختلفة على البيئة، وقد جاء إهتمام النظرية التقليدية (الكلاسيكية) سواء من خلال آراء آدم سميث أو دافيد ريكاردو بالمضمون البيئي بطريقة غير مباشرة، وذلك من خلال الإهتمام بعنصر الأرض ومعدلات نموها بإعتبارها إحدى مكونات دالة الإنتاج، ولو فرضنا أن الأرض محدودة العرض، وبعبارة أخرى فإن التوسع فيها أو تكثيف الإنتاج الزراعي على وجه الأرض سيكون إحدى وسائل التلوث البيئي¹¹.
وقدم دافيد ريكاردو من خلال نظريته الشهيرة في الربع (1772- 1823) أفكاراً هامة حول العلاقة بين ندرة

⁸ - عثمان محمد غنيم، ماجدة أبو زنت، التنمية المستدامة - فلسفتها وأسايب تخطيطها وأدوات قياسها، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص23.

⁹ - كمال ديب، دور المنظمة العالمية للتجارة في تحقيق أبعاد التنمية (مدخل بيئي)، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية- فرع نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008-2009، ص7.

¹⁰ - خالد مصطفى قاسم، إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص19.

¹¹ - بوزريع صليحة، ترشيد إستهلاك الطاقة في المنشآت الصناعية وأثره على التنمية المستدامة - دراسة حالة مؤسسة الإسمنت ومشتقاته بالشلف ECDE، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص: إقتصاد البيئة، جامعة حسينية بن بوعلي بالشلف، الجزائر، 2014/2015، ص65.

الموارد والنمو الإقتصادي¹²، كما أشار الإقتصادي الكلاسيكي كارول ماكس إلى أن التحسين في أساليب الإنتاج يتوقف على معدل التراكم الرأسمالي في المجتمع، أي أن مضمون رأس المال عبر تراكمه قد جاء من إستنزاف جزء غير يسير من رأس المال الطبيعي، الأمر الذي يعني في مضمونه تحلل البيئة من أجل التسارع في المعدل المذكور، إلا أن التحسين في وسائل الإنتاج التي أشار إليها تعني في مضمونها تقليل الأعباء البيئية من خلال إعادة تدوير الموارد البيئية وكافة إستخدام الموارد الإنتاجية¹³.

تعددت التعاريف المقدمة للنمو الإقتصادي، وإشتركت هذه التعاريف مع بعضها البعض في مجموعة من النقاط، كما إختلفت في نقاط أخرى، إلا أنها تتفق جميعها في المعنى الإجمالي للنمو الإقتصادي، والذي يعني: "حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل مع مرور الزمن"¹⁴. نلاحظ أنا هذا التعريف ركز على نصيب الفرد من الدخل الوطني، وبالتالي النمو الإقتصادي لا يعني حدوث زيادة في الدخل الوطني أو الناتج الوطني فقط بل يتعدى ذلك إلى ضرورة إحداث تحسن في مستوى معيشة الأفراد كدليل على الزيادة المستمرة في نصيبهم من الدخل الوطني. وكما هو معروف معظم الأفكار الإقتصادية التنموية كانت تنادي إلى تسريع عملية النمو الإقتصادي من خلال زيادة الناتج الوطني الإجمالي، وبطبيعة الحال زيادة عمليات الإنتاج تؤدي إلى زيادة السلع المستهلكة، وبالتالي زيادة الفضلات سواء كانت فضلات ناتجة من العملية الإنتاجية أو فضلات ناتجة عن الاستهلاك، أي زيادة نسبة التلوث في البيئة.

أما التنمية فنعرف على أنها: "توفير عمل منتج ونوعية من الحياة الأفضل لجميع الشعوب، وهو ما يحتاج إلى نمو كبير في الإنتاج والدخل وتطوير للمقدرة البشرية"¹⁵. وعلى هذا الأساس لا يمكن القول أن الهدف الحقيقي للتنمية يمكن حصره فقط في زيادة الإنتاج، بل يكمن الهدف الحقيقي من التنمية في تمكين الناس من توسيع نطاق خياراتهم، وبالتالي تصبح عملية التنمية هي عملية تطوير القدرات ورفع من المستوى الإجتماعي والثقافي والإقتصادي للمجتمعات، بدلا من تعظيم المنفعة أو تحقيق الرفاهية الإقتصادية فقط، وبالتالي لا ينبغي فهم التنمية على أنها تغيير سطحي أو مرحلي يزول بزوال حالة معينة، بل هي تغيير جوهري يحدث في الدعائم الإقتصادية.

من خلال ما سبق يمكن القول أنه هناك فرق واضح بين النمو والتنمية، يمكن توضيح هذا الإختلاف في النقاط التالية:

¹² - عبد الله الصعيدي، النمو الاقتصادي والتوازن البيئي (تقييم أثر النشاط الاقتصادي على عناصر النظام البيئي)، دار النهضة العربية، القاهرة، 2002، ص135.

¹³ - سالم توفيق النجفي، أحمد فتحي عبد الجيد، وآخرون، البيئة والفقير في البلدان العربية بين متضمنات السوق والاقتصاد الموجه (سياسات ضياع الثروة الطبيعية والبشرية)، ط1، روافد للنشر والتوزيع، القاهرة، 2012، ص07.

¹⁴ - عبد القادر محمد عبد القادر عطية، إتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص11.

¹⁵ - خالد مصطفى قاسم، إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة، مرجع سبق ذكره، ص19.

- يمكن إعتبار النمو الإقتصادي هو نتيجة حتمية للتنمية، أما العكس فهو غير صحيح؛
 - يمكن أن يكون النمو الإقتصادي نتيجة لصدفة ما أو ظرف عابر، على عكس التنمية فهي نتيجة لجهود مبدولة ووضوح أهداف واضحة ومحددة؛
 - مفهوم التنمية أشمل من مفهوم النمو، حيث يخضع هذا الأخير للتذبذب بين الإيجاب والسلب على عكس التنمية التي تتميز بالثبات والتصاعد إيجابيا باستمرار.
- إزدادت المشاكل البيئية التي شهدتها العالم كنتيجة عن زيادة معدلات التنمية الإقتصادية خاصة في الدول المتقدمة، والتي تمحورت في إستنزاف الموارد الطبيعية غير قابلة للتجدد أو تجديدها في الطبيعة يستغرق زمن طويل، وتلوث مختلف عناصر البيئة بالمخلفات التي صاحبة زيادة عمليات الانتاج وبالتالي زيادة نسبة الإستهلاك. ساهمت هذه المشاكل البيئية في زيادة الجهود المبدولة من أجل إيجاد علاقة واضحة بين إمكانية تحقيق تنمية إقتصادية والمحافظة على البيئة في نفس الوقت، وقد تبلورت هذه الجهود في تحديد أو الخروج بي مفهوم جديد للتنمية يراعي جميع الجوانب سواء كانت إقتصادية أو بيئية وحتى إجتماعية، والذي أطلق عليه مفهوم التنمية المستدامة.

3- تعريف التنمية المستدامة

- تعرف التنمية المستدامة على أساس: "لا يمكن أن تكون هناك تنمية إقتصادية دون تنمية إجتماعية، وأن العولمة الإقتصادية مستحيلة دون إنتهاج تصرفات مسؤولة إتجاه البيئة"¹⁶. على أساس هذا التعريف يمكن القول أنه من أسباب ظهور التنمية المستدامة هو العولمة الإقتصادية، التي لا يمكن تحقيقها دون وجود تنمية إجتماعية؛
- وتعرف على أنها: "وضع جملة من الأهداف يتم من خلالها التركيز على الأمد الطويل وعلى الأجيال المقبلة بدل الأجيال الحالية، وعلى كوكب الأرض بكامله بدل من دول وأقاليم منقسمة، وعلى تلبية الحاجيات الأساسية وكذلك على الأفراد والمناطق والشعوب المتقدمة والتي تعاني من التهميش"¹⁷. نلاحظ أن هذا التعريف ركز على مجموعة من النقاط من أجل توضيح مفهوم التنمية المستدامة، فهو يركز على المدى الطويل بدلا من المدى القصير من أجل تحقيق أهداف التنمية، ويأخذ بعين الإعتبار الأجيال القادمة إضافة إلى الجيل الحالي، بالإضافة إلى أن مفهوم التنمية المستدامة من خلال هذا التعريف هو تنمية شاملة لكوكب الأرض بدلا من تحديد دولة أو مجموعة دول أو إقليم من أجل تنميته، دون منح إمتيازات لبعض الشعوب سواء كانت هذه الشعوب غنية أو فقيرة تنتمي لدول متقدمة أو متخلفة.

¹⁶ - Jean supizet, **le management de la performance durable**, Edition d'organisation, paris, 2002, p74.

¹⁷ - Marie Claude Smouts, **le développement durable**, Editions Armand Colin, paris, 2005, p4.

ومن الإنتقادات التي وجهت إلى مفهوم التنمية المستدامة: " هو مفهوم ذو بعد فلسفي أكثر منه مفهوما قابلا للتطبيق، ولكي يرقى إلى البعد الثاني أي القابلية للتطبيق، فإنه يجب أن يكون أحد مكونات ثقافة المجتمع وجزء من تركيبته المعرفية"¹⁸.

كما أعطيت مجموعة من التعاريف لمفهوم التنمية المستدامة من قبل العديد من المنظمات الدولية، والجدول التالي يوضح أهم المقاربات.

الجدول رقم (III-01): مقاربات المنظمات الدولية للتنمية المستدامة

المنظمة	التعريف	المحاور والأهداف
البنك العالمي	الإستدامة تعني إعطاء أجيال المستقبل نفس الفرص التي أعطيت لنا أو أكثر	تحسين سبل المعيشة أو زيادة فرص العمل ومكاسب الرفاهية للأفراد والمجتمع
برنامج الأمم المتحدة للبيئة	التنمية الملائمة بيئيا، والتي تعني تحسين نوعية الحياة، أي الإطار المعاشي	الإنتاج والإستهلاك المستدام وتحسين نوعية البيئة، وعوامة الإقتصاد والبيئة
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	التنمية المستدامة بالنسبة للبرنامج هي تلك التي تهتم بالبشر، فهي تنمية بشرية مستدامة	يركز على القضاء على الفقر وعدم التمييز بين الجنسين والحكم الراشد والبيئة
منظمة الأغذية والزراعة	تعني التنمية المستدامة بالنسبة لها هي التنمية التي تحقق الأمن الغذائي والمتمثلة في الزراعة المستدامة والتنمية الريفية	تركز على أربع محاور مهمة بالنسبة للتنمية الزراعية المستدامة وتتمثل في الأفراد، المؤسسات، المعرفة، التكنولوجيا والمحافظ على البيئة
المنظمة العالمية للصحة	تعني مفهوم الإستدامة بالنسبة لها الإهتمام بالصحة والبيئة المحيطة للبشر	حماية البيئة، وتحسين وتطوير وزيادة الرعاية الصحية، والتقليل من إنتقال الأمراض الناتجة عن الظروف البيئية
منظمة اليونسكو	تعني التنمية المستدامة لها التعليم المستدام الذي يسمح بتكيف الإنسان مع الظروف وتطويرها لصالحه	تركز على تحسين نوعية التعليم من خلال تحسين تكوين المتكولين، وتحسين البرامج التعليمية وزيادة المخصصات للتعليم

المصدر: محي الدين حمداني، حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل - دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2009/2008، ص 91.

¹⁸ - Paul Debaker, Les indicateurs financiers du développement durable, Editions d'organisation, Paris, 2005, p15.

المطلب الثاني: خصائص، عناصر وأهداف التنمية المستدامة

جاء مفهوم التنمية المستدامة كنتيجة حتمية للسياسات التنموية الفاشلة التي كانت سائدة من قبل وستمترت لعقود طويلة. وبالتالي فإن مفهوم التنمية المستدامة جاء من أجل تصحيح أخطاء المفهوم التقليدي للتنمية (التنمية الإقتصادية)، مع محاولة معالجة المشاكل الناتجة عنه والسعي لإيجاد الحلول. وعلى هذا الأساس فإن خصائص وعناصر والأهداف التي تسعى التنمية المستدامة إلى تحقيقها تختلف عن ما هي عليه في التنمية الإقتصادية.

الفرع الأول: خصائص التنمية المستدامة

يمكن إبراز أهم خصائص التنمية المستدامة في النقاط التالية¹⁹:

أولاً: الإستمرارية

ضمان الإستمرارية يتطلب توليد دخل مرتفع يمكن من إعادة استثمار جزء منه لإجراء الإصلاح والتجديد والصيانة للموارد.

ثانياً: تنظيم استخدام الموارد الطبيعية

سواءً الموارد غير متجددة (قابلة للنفاد) أو المتجددة بما يضمن تحقيق مصلحة الأجيال القادمة.

ثالثاً: تحقيق التوازن البيئي

وهو المعيار الضابط للتنمية المستدامة، ويعني المحافظة على البيئة بما يضمن سلامة الحياة الطبيعية، وإنتاج ثروات متجددة، مع استخدام عادل للثروات غير المتجددة. وتجدر الإشارة إلى أن الهدف هنا ليس فقط تحسين البيئة، ولكن أيضاً إيجاد نوع من التكامل في عملية صنع القرار. ولذا يمكن القول أن هناك ربطاً واضحاً وأكد بين التنمية والبيئة، وأن البيئة عنصر أساسي ضمن أي نشاط إنمائي.

رابعاً: التنمية المستدامة تعتمد على الإعتبارات والأسس البيئية

وذلك فيما يتعلق بكل من:

- قاعدة المخرجات: حيث يجب أن يكون توليد المخلفات بما لا يتعدى قدرة إستيعاب الأرض لهذه المخلفات، أو أن تضر بقدرتها على الإستيعاب في المستقبل أو تضر بأحد خدماتها.
- قاعدة المدخلات: وتشمل المصادر المتجددة، فإستخدام هذه المصادر يجب أن يكون أقل من المعدل التاريخي لتطوير المستخدم للمصادر المتجددة، كما يجب إستثمارها حسب قاعدة " سرفيان كوزي " للتنمية المستدامة والتي تنص على أن الناتج من إستخدام المصادر المستنفذة يجب إستخدام جزء منه في تلبية وإشباع الحاجات الحالية، وإستثمار باقي العائد في مشاريع مستقبلية تخدم الأجيال القادمة.

¹⁹ - أحمد أبو اليزيد الرسول، التنمية المتواصلة الأبعاد والمنهج، مكتبة بستان المعرفة لطباعة ونشر وتوزيع الكتب، الإسكندرية، 2007، ص92.

خامساً: تحفيز المشاركة الشعبية

تحفيز المشاركة الشعبية العامة وتنسيق الرؤى المختلفة للإبداع والعمل نحو تحقيق أهداف مشتركة للمستقبل ولتدعيم منهجية متكاملة للتواصل أو الإستمرارية.

سادساً: التعليم

التعلم من الآخرين ونقل التطبيقات والممارسات المثلى لتحسين البيئة.

الفرع الثاني: عناصر التنمية المستدامة

تتألف التنمية المستدامة من ثلاث عناصر رئيسية وهي: النمو الإقتصادي، العدالة الإجتماعية وحماية البيئة.

أولاً: العنصر الإقتصادي

يعتمد على المبدأ الذي يشير إلى زيادة رفاهية المجتمع إلى أقصى حد ممكن مع القضاء على الفقر من خلال إستغلال الموارد الطبيعية بشكل يسمح بنمو أمثل.

ثانياً: العنصر الإجتماعي

يشير إلى العلاقة بين البشر والطبيعة، والنهوض برفاهية الناس، وتحسين سبل الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية الأساسية. وضمان بقاء الحد الأدنى من معايير الأمن، وإحترام حقوق الإنسان. ويشير كذلك إلى المشاركة الفعلية للشعب في صنع القرار، مع تنمية الثقافات المختلفة والتنوع والتعددية.

ثالثاً: العنصر البيئي

يتعلق بالحفاظ على قاعدة الموارد المادية والبيولوجية وعلى النظم الأيكولوجية والنهوض بها. من الملاحظ أن هذه العناصر ترتبط ببعضها البعض، وتتداخل فيما بينها تداخلاً كبيراً، فالإقتصاد أحد المحركات الرئيسية للمجتمع، وأحد العوامل الرئيسية المحددة لماهيته (مجتمع صناعي أو زراعي أو رعوي... إلخ) والمجتمع هو صانع الإقتصاد، والمشكل الأساسي للأزمات الإقتصادية التي تسود فيه نوع الفكر الإقتصادي الذي يتبناه المجتمع²⁰.

الفرع الثالث: أهداف التنمية المستدامة

ذكرنا سابقاً أن التنمية المستدامة تحتوي على ثلاثة عناصر: العنصر الإقتصادي، العنصر الإجتماعي والعنصر البيئي، وبالتالي فإن الإستدامة تكون خلال هذه العناصر. ويمكن إبراز أهداف التنمية المستدامة من خلال النقاط التالية²¹:

أولاً: تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان

تحاول التنمية المستدامة الرفع من نوعية حياة السكان إقتصادياً، إجتماعياً وبيئياً من خلال التركيز على الجوانب النوعية للنمو وليس الكمية فقط وذلك بشكل عادل، مقبول وديمقراطي.

²⁰ - إبراهيم بظاظو، السياحة البيئية وأسس إستدامتها، ط1، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص115.

²¹ - كمال ديب، دور المنظمة العالمية للتجارة في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة (مدخل بيئي)، مرجع سبق ذكره، ص24.

ثانياً: إحترام البيئة الطبيعية

تتعامل التنمية المستدامة مع النظم الطبيعية على أساس أنها مصدر حياة الإنسان، وتحاول خلق تكامل وإنسجام بين البيئة الطبيعية والبيئة التي أنشأها الإنسان دون الإضرار بأي منها.

ثالثاً: تعزيز وعي السكان بالمشاكل البيئية

تسعى التنمية المستدامة إلى تنمية إحساس المواطنين بالمسؤولية إتجاهه البيئة، وحثهم على المشاركة في إيجاد الحلول المناسبة من خلال مشاركتهم في إعداد وتنفيذ ومتابعة وتقييم برامج ومشاريع التنمية المستدامة.

رابعاً: تحقيق إستغلال وإستخدام عقلائي للموارد

تتعامل التنمية المستدامة مع الموارد الطبيعية على أنها موارد محدودة، ولذلك تقوم جاهدة للحد من إستنزافها أو تدميرها، وتعمل على عقلنة إستخدامها. وتسعى لإعادة تدوير النفايات الناجمة عن الإستغلال.

خامساً: ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع

تحاول التنمية المستدامة ومن خلال توعيتها للسكان، إظهار مزايا إستخدام التقنيات الحديثة لتحسين ظروف عيش السكان، وذلك لما لهذه التكنولوجيات من فوائد سواء إقتصاد الوقت، الطاقة أو في عدم تلويثها للمناخ. والجدول التالي يلخص الأهداف الرئيسية للتنمية المستدامة:

جدول رقم (III-02): الأهداف الرئيسية للتنمية المستدامة

الموارد	الإستدامة الاقتصادية	الإستدامة الاجتماعية	الإستدامة البيئية
المياه	ضمان إمداد كافي ورفع كفاءة إستخدام المياه في التنمية الزراعية، الصناعية، الحضرية والريفية	تأمين الحصول على المياه في المنطقة الكافية للاستعمال المنزلي والزراعة الصغيرة للأغلبية الفقيرة	ضمان الحماية الكافية للمجمعات المائية والمياه الجوفية وموارد المياه العذبة وأنظمتها الإيكولوجية
الغذاء	رفع الإنتاجية الزراعية والإنتاج من أجل تحقيق الأمن الغذائي وزيادة الصادرات	تحسين الإنتاجية وأرباح الزراعة الصغيرة وضمان الأمن الغذائي المنزلي	ضمان الإستخدام المستدام والحفاظ على الأراضي والغابات والمياه والحيات البرية والأسماك وموارد المياه
الصحة	زيادة الإنتاجية خلال الرعاية الصحية والوقائية وتحسين الصحة والأمان في أماكن العمل	فرض معايير للهواء والمياه والضوضاء لحماية صحة البشر وضمان الرعاية الصحية الأولية للأغلبية الفقيرة	ضمان الحماية الكافية للموارد البيولوجية والأنظمة الإيكولوجية والأنظمة الداعمة للحياة

المأوى والخدمات	ضمان الإمداد الكافي والإستعمال الكفء لموارد البناء ونظام المواصلات	ضمان الحصول على السكن المناسب بالسعر المناسب، وتوفير المواصلات والصرف الصحي للأغلبية الفقيرة	ضمان الإستخدام المستدام أو المثالي للأراضي والغابات والطاقة والموارد المعدنية
الطاقة	ضمان الإمداد الكافي والإستعمال الكفء للطاقة في مجالات التنمية الصناعية والمواصلات والإستعمال المنزلي	ضمان الحصول على الطاقة الكافية للأغلبية الفقيرة خاصة بدائل الوقود الخشبي وتعميم الكهرباء	خفض الآثار البيئية للوقود الأحفوري على النطاق المحلي والعالمي والتوسع في تنمية وإستعمال الغابات والبدايل المتجددة الأخرى
التعليم	ضمان وفرت المتدربين لكفاءة القطاعات الأساسية	ضمان الإتاحة الكافية للتعليم للجميع من أجل حياة صحية ومنتجة	إدخال البيئة في المعلومات العامة والبرامج التعليمية
الدخل	زيادة الكفاءة الإقتصادية والنمو وفرص العمل في القطاع الرسمي	دعم المشاريع الصغيرة وإيجاد الوظائف للأغلبية الفقيرة في مختلف القطاعات	ضمان الإستعمال المستدام للموارد الطبيعية الضرورية للنمو الإقتصادي في القطاعات الرسمية وغير الرسمية

المصدر: أحمد أبو اليزيد الرسول، التنمية المتواصلة (الأبعاد والمنهج)، مكتبة بستان المعرفة لطباعة ونشر وتوزيع الكتب، الإسكندرية، 2007، ص90.

المطلب الثالث: أبعاد التنمية المستدامة

يتأثر مفهوم التنمية المستدامة بعدد لانهائي من المتغيرات التي يدمجها المختصين في ثلاث محاور سمي كل واحد منها بعدا للتنمية المستدامة، وهذه الأبعاد هي²²:

- 1- البعد الإقتصادي؛
- 2- البعد الإجتماعي؛
- 3- البعد البيئي.

الفرع الأول: البعد الإقتصادي

النظام المستدام إقتصادي هو النظام الذي يتمكن من إنتاج السلع بشكل مستمر، مع الحفاظ على مستوى معين قابل لإدارة التوازن الإقتصادي ما بين الناتج العام وإحتياجات المجتمع. ومن مقومات هذا البعد:

أولاً: الحد من تبيد الموارد الطبيعية

تعني التنمية المستدامة لدول الشمال إجراء خفض عميق ومتواصل في إستهلاك الموارد الطبيعية والطاقة، في حين تراها الدول النامية هي محاولة الإهتمام بتوظيف الموارد من أجل رفع مستوى المعيشة. وعليه لابد من إجراء تخفيضات متواصلة في مستويات الإستهلاك المبدد للطاقة والموارد الطبيعية، وذلك بتحسين مستوى الكفاءة في الإستغلال، وإحداث تغيير جذري في أسلوب الحياة. إذ لابد من عدم تصدير الضغوط البيئية إلى الدول النامية.

ثانياً: تقليص تبعية الدول النامية

عندما يحدث إنخفاض في إستهلاك الموارد الطبيعية في البلدان الصناعية، سيؤدي بالضرورة إلى تراجع صادرات البلدان النامية التي تركز بالدرجة الأولى على تصدير الموارد الطبيعية الخام، وبالتالي ستنخفض إيرادات هذه الدول النامية التي هي بحاجة إليها. لهذا يتوجب على الدول النامية الإعتماد على تنمية قدراتها وإمكانياتها الداخلية من أجل تعويض هذه الخسائر، وتوسيع مجالات الإستثمارات في رأس المال البشري والإعتماد على التكنولوجيات الحديثة والمحسنة من أجل تحقيق إكتفاء ذاتي.

ثالثاً: مسؤولية الدول المتقدمة عن التلوث ومعالجته

الدول الصناعية هي التي يجب عليها قيادة التنمية المستدامة، كونها هي الدول التي تقع عليها مسؤولية جميع المشاكل البيئية الحاصلة، من تلوث وإستنزاف للموارد الطبيعية والطاقة، بالإضافة إلى كونها هي المالك للموارد المالية والبشرية والتكنولوجية القادرة أو الكفيلة في إستخدام تكنولوجيات أنظف، وبالتالي تحويل إقتصادياتها إلى إقتصاديات حامية للبيئة، مع ضرورة توفير هذه الموارد أو الإمكانيات لتعزيز التنمية المستدامة في البلدان النامية بإعتباره إستثماراً لتحقيق مستقبل مشترك.

²² - محي الدين حمداني، حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل - دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2009/2008، ص71.

رابعاً: المساواة في توزيع الموارد

تحقق المساواة في فرص الحصول على الموارد والمنتجات بين أفراد المجتمع إمكانية الوصول إلى مرحلة التمتع لمختلف شرائح المجتمع، أي تخفيف عبء الفقر على الأفراد، فتحسين مستوى معيشة الأفراد تقع مسؤوليته على جميع الدول سواء كانت متقدمة أو نامية وذلك لضمان تحقيق التنمية المستدامة. فعدم المساواة في الفرص تخلق حاجزاً أمام تحقيق التنمية.

خامساً: الحد من التفاوت في المداخل

يجب الحد من التفاوتات الحاصلة في مداخل الأفراد، وذلك من خلال تقديم قروض لمختلف القطاعات الاقتصادية، وتشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة من أجل زيادة الإنتاج العائلي. وبالتالي زيادة المداخل. مع ضمان تحسين الظروف الاجتماعية من خلال تقديم الرعاية الصحية الجيدة وزيادة فرص التعليم. فكل هذا يلعب دوراً هاماً في تحفيز التنمية وتسريعها.

الفرع الثاني: البعد البيئي

يسعى النظام المستدام بيئياً للحفاظ على قاعدة ثابتة من الموارد الطبيعية (المادية والبيولوجية) لتجنب الإستنزاف والإستخدام اللاعقلاني للموارد المتجددة وغير المتجددة من خلال²³:

أولاً: حماية الموارد الطبيعية

تعتبر الموارد الطبيعية هي المصدر الأساسي لإنتاج وتوفير الغذاء والطاقة، لذا يجب حمايتها، ويكون ذلك من خلال حماية التربة من جميع المشاكل والمخاطر التي يمكن أن تتعرض لها مثل التلوث بالمبيدات والأسمدة نتيجة للإفراط في إستخدامها والتي تؤدي إلى إقصائها من الأراضي الصالحة للزراعة نتيجة لتراجع مردوديتها. ولتحقيق الإستدامة يجب إستصلاح هذه الأراضي التالفة، إلى جانب الحفاظ على الصالحة منها من خلال الإستخدام الأمثل والرشيد للأسمدة والمبيدات، والمحافظة على الغطاء النباتي خاصة الغابات لضمان حماية التربة من الإنجراف مع إستخدام تكنولوجيات حديثة في الزراعة.

ثانياً: صيانة الموارد المائية

تعتبر النفايات الصناعية والمنزلية والزراعية عوامل رئيسية في تلوث المياه، بالإضافة إلى السحب المستمر والعشوائي للمياه الجوفية، والذي يؤدي إلى نقص وتراجع نسب هذه المياه الجوفية. لذا يجب وضع حد لكل هذا من خلال تحسين كفاءة شبكة المياه ومعالجة المياه القذرة قبل طرحها بما يضمن معدلات تجديدها.

²³ - مزريق عاشور، صيانة التجهيزات الإنتاجية كأداة لحماية البيئة وتدعيم التنمية المستدامة حالة: مؤسسة الإسمنت ومشتقاته بالشلف ECDE، أطروحة دكتوراه علوم في علوم التسيير، فرع إدارة أعمال، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008-2009، ص 25.

ثالثاً: صيانة التنوع البيولوجي

تعتبر الأراضي التي لم يستخدمها الإنسان ملجأ للعديد من الحيوانات والنباتات. ونتيجة لما شهده العالم في الآونة الأخيرة من توسع في الأراضي الزراعية وتعرضت العديد من الغابات الساحلية والمدارية للتدمير، كل هذا أدى إلى تقلص هذه الملاجئ، وبالتالي تهديد العديد من الحيوانات والنباتات بالإنقراض. ومن أجل تحقيق الإستدامة في هذه الأنواع لابد من التوقف الفوري والسريع لعمليات تدمير الملاجئ والنظم الإيكولوجية.

رابعاً: حماية المناخ من الإحتباس الحراري

ساهمت بشكل كبير الأبخرة والغازات الملوثة المتصاعدة من المصانع والناجمة عن العمليات الإنتاجية، بالإضافة إلى طبيعة الطاقة المستخدمة في هذه المصانع، إلى إحداث تغيرات كبيرة في البيئة العالمية بأكملها وليس فقط في البلدان المصنعة. أدت هذه التغيرات إلى خلق مشاكل وخيمة في المناخ مثل الإحتباس الحراري وزيادة درجة حرارة الأرض الذي أدى بدوره إلى إرتفاع مستوى البحار والمحيطات كنتيجة لسرعة ذوبان الجليد بسبب إرتفاع درجات الحرارة، وبالتالي تراجع مساحة اليابس. ناهيك عن التأثير في طبقة الأوزون وزيادة الأشعة البنفسجية وهذا يتنافى مع مفهوم التنمية المستدامة، والذي ينادي بضرورة المحافظة وإحترام حق الأجيال القادمة. لذي يجب السعي وبذل أقصى جهد من أجل إستقرار المناخ والنظم الجغرافية، الفيزيائية والبيولوجية، أو إيقاف تدمير طبقة الأوزون التي تعتبر الدرع الحامي لكوكب الأرض من أشعة الشمس.

الفرع الثالث: البعد الاجتماعي

أساس هذا البعد هو الإنسان، أي أن الإنسان هو جوهر التنمية. لذلك فهو يهتم بالعدالة الإجتماعية والمساواة في توزيع الموارد ومكافحة الفقر، تقديم مختلف الخدمات إلى من يحتاجها، سهولة وإمكانية الحصول على المعلومات التي تهمهم ولها تأثير في حياتهم، بالإضافة إلى حق المشاركة في إتخاذ القرارات. وقد نظم تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية " تقرير بورتلاند " المحاور الإنسانية والإجتماعية التي تركز عليها التنمية المستدامة، وذلك وفقاً للحقائق التالية²⁴:

- التركيز على عملية التغيير الإيجابي، أي أن مفهوم التنمية يركز أو يعتمد على التطور والتغير في الجوانب الأخلاقية والإجتماعية والمادية المحيطة بالأفراد؛
- التركيز على المطالب الشرعية في إحتياجات الأفراد، من خلال الأخذ بعين الإعتبار قدرات الأجيال المستقبلية في تحقيق إحتياجاتهم، هذا ما يضمن إمكانية صياغة التنمية في نمط الإستدامة؛
- القيود البيئية واقع حقيقي تجاهلها يعيق إحراز تقدم إجتماعي، لذلك يجب تعزيز القدرات البيئية من أجل ضمان تحقيق التقدم الإجتماعي.

²⁴ - باتر محمد علي وردم، العالم ليس للبيع - مخاطر العولمة على التنمية المستدامة، ط1، الأهلية للنشر، عمان، 2003، ص191.

ومن بين المقومات الاجتماعية والجوانب البشرية التي يقوم عليها هذا البعد نذكر²⁵:

أولاً: تنظيم النمو الديمغرافي

العمل على تحقيق خطوات إيجابية في تنظيم النمو السكاني، لأن الزيادة الكبيرة التي شهدتها معدلات النمو السكاني في مختلف الدول كانت كبيرة ومتسارعة، الأمر الذي أحدث ضغط حاد على الموارد الطبيعية، بالإضافة إلى عجز الدول في توفير العديد من الخدمات الاجتماعية لسكانها. وهذا كله يحد من إمكانية تحقيق التنمية.

ثانياً: توزيع السكان

معظم دول العالم تعرف مشكلة في توزيع السكان، فكما هو معروف تشهد المدن الكبرى إكتظاظ كبيرة على عكس باقي المناطق، وهذا ما يؤدي إلى خلق أضرار بيئية ناتجة عن الضغط الذي تشهده البيئة المحيطة بهذه المدن الكبرى، كتركيز النفايات والمواد الملوثة، إستنزاف للموارد الطبيعية. وعلى هذا الأساس تركز التنمية المستدامة هنا على التنمية الريفية من خلال إمداد السكان المحليين بالمشاريع المختلفة وتحسين نوعية الخدمات الاجتماعية المقدمة بما يضمن القضاء على الهجرة من الأرياف إلى المدن، أو تصبح الهجرة عكسية أي من المدن إلى الأرياف بما يضمن توزيع سليم للسكان.

ثالثاً: الإستخدام الأمثل للموارد البشرية

ويكون ذلك من خلال تحسين ظروف التعليم خاصة في المناطق الريفية، وضمان وصول الخدمات الأساسية، وتوجيه الموارد البشرية لضمان الوفاء بالإحتياجات التعليمية والصحية الأساسية. وتهتم التنمية المستدامة كذلك بتحسين الرفاه الاجتماعي والإستثمار في رأس المال البشري، والمحافظة على التنوع الثقافي من خلال تبني عملية التدريب للعاملين والتوزيع العادل في مجال الرعاية الاجتماعية لمختلف أفراد المجتمع، بما يضمن الإستدامة للأجيال القادمة.

رابعاً: الصحة والتعليم

بما أن التنمية المستدامة من أهدافها الأساسية تحقيق الإستدامة البشرية، فهي تهتم بتوفير الخدمات الصحية والتعليمية لكل أفراد المجتمع، هذا ما يساعد على مباشرة الأعمال اليومية للأفراد وزيادة إنتاجيتهم والمساهمة في القضاء على الفقر.

²⁵ - باتر محمد علي وردم، العالم ليس للبيع - مخاطر العولمة على التنمية المستدامة، مرجع سبق ذكره، ص 201.

المبحث الثاني: البيئة وقضاياها

بالنظر إلى الإعتبارات الإقتصادية والسياسية والقانونية، فإن البيئة الطبيعية تثير العديد من الإشكاليات بإعتبارها كيان واحد لا يتجزأ. فالمشكلات البيئية تعتبر من أهم القضايا التي تهتم بها في الوقت الراهن جميع دول العالم.

المطلب الأول: مفهوم البيئة

البيئة لفظ شائع الاستخدام يرتبط مدلوله بنمط العلاقة بينها وبين مستخدمها.

الفرع الأول: المفهوم اللغوي

بالعودة إلى أصل كلمة بيئة، نجد أنها تتألف من قسمين أساسيين هما²⁶:

- OIKAS وهذه الكلمة مشتقة من الأصل اليوناني وتعني البيت أو المنزل.

- LOGAS وتعني العلم، أي العلم الذي يهتم بدراسة الكائنات الحية في منزلها.

ولتوضيح أكبر لمدلول كلمة البيئة، يمكن التعرف على مدلولها في مجموعة من اللغات المختلفة.

أولاً: تعريف البيئة في اللغة العربية

إذا أخذنا كلمة " البيئة " يعود الأصل اللغوي لها في اللغة العربية إلى (بؤا) الذي أخذ منه الفعل الماضي (باء)، حيث قال ابن منظور في منهجه الشهير لسان العرب (باء إلى الشيء) أي رجع إليه أو رجع إلى الشيء، وذكر في المعجم نفسه معنيين مركبين من بعضهما لكلمة "تبوء" الأول هو إصلاح المكان وتهيبته للمبيت فيه، والثاني بمعنى النزول والإقامة²⁷.

وكتعريف ثاني، في اللغة العربية هي: " ما يحيط بالفرد أو المجتمع ويؤثر فيها " ويقال (تبوأ) أي حل ونزل وأقام فهي بالإشتقاق منزل الإنسان الذي يعيش فيه، والإسم من هذا الفعل هو (المباءة) و (المنزل) كمرادفات²⁸.

ثانياً: تعريف البيئة في اللغة الإنجليزية

أما التعريف في اللغة الإنجليزية فيستخدم لفظ البيئة environment في الدلالة على الظروف المحيطة المؤثرة على النمو والتنمية، وكذا يستخدم للتعبير عن الظروف الطبيعية مثل الهواء والماء والأرض التي يعيش فيها الإنسان، وعموما هي المكان الذي يحيط بالشخص ويؤثر على مشاعره وأخلاقه وأفكاره²⁹.

²⁶ - رعد حسن الصرن، نظم الإدارة البيئية والآيزو 14000، ط1، دار الرضا للنشر، دمشق، 2001، ص26.

²⁷ - تامر البكري، أحمد نيزار النوري، التسويق الأخضر، الطبعة العربية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص56.

²⁸ - <http://knol.google.com/k/dz-osamabelaziz.htm> 10/10/2011

²⁹ - نفس المرجع السابق.

الفرع الثاني: المفهوم الإصطلاحي

ونعني بالمفهوم الإصطلاحي تعريف البيئة من ناحيتين، الأولى هي الناحية العلمية أي تعريف البيئة عند العلماء المختصين في هذا المجال، أما الناحية الثانية وهي الناحية القانونية.

أولاً: التعريف العلمي

من الناحية العلمية تعرف البيئة على أنها: " الأحوال الفيزيائية والكيميائية والإحيائية للإقليم الذي يعيش فيه الكائن الحي، وتعتبر الكرة الأرضية كلها بمثابة البيئة لبني البشر، وتتكون من الهواء والماء والتربة وكافة الكائنات الحية الأخرى"، كما تعرف بأنها: " كل ما يحيط بالإنسان من أشياء تؤثر على الصحة، فتشمل المدينة بأكملها، مساكنها وشوارعها وأبنائها وآبارها وشواطئها، كما تشمل أيضا كل ما يتناوله الإنسان من طعام وشراب وما يلبسه، بالإضافة إلى العوامل الجوية والكيميائية وغير ذلك"³⁰.

ثانياً: التعريف القانوني

يختلف التعريف القانوني للبيئة من دولة إلى أخرى، وفي ما يلي مجموعة من التعاريف لبعض الدول:

- بالرجوع إلى القانون الجزائري، ما يلفت الإنتباه أن المشرع الجزائري في تشريع البيئة الصادر تحت رقم 03-10 ولأول مرة وبخلاف القانون 83-03 الملغى يحدد بعض المصطلحات والمفاهيم التي تتضمن: البيئة، التلوث، تلوث المياه، التلوث الجوي، المواقع، حيث جاء في نص المادة 04 منه أن البيئة تتضمن الموارد الطبيعية واللاحيوية والحيوية والجو والماء والأرض وباطن الأرض والنبات والحيوان بما في ذلك التراث وإشكال التلوث بين هذه الموارد وكذا الأماكن والمناظر والمعالم الطبيعية³¹.

ركز هذا التعريف على الطبيعة التي خلقها الله سبحانه وتعالى بالإضافة إلى ما توارثه الإنسان من تراث عبر مختلف الأزمنة،. إلى أنه لم يذكر مباشرة الإنجازات التي قام بها الإنسان من تعميم منشآت جديدة، بل أشار إليها من خلال نتائجها وأثارها المباشرة في الطبيعة، فنجد أنه تكلم على أشكال التلوث والتي تأثر بالسلب على البيئة الطبيعية.

- وعرفها القانون المصري لسنة 1994: " المحيط الحيوي الذي يشمل الكائنات الحية وما يحتويه من موارد وما يحيط به من الهواء وماء وما يقيمه الإنسان من منشآت".

يمكن القول أن هذا التعريف يشمل الطبيعة كما خلقها الله سبحانه وتعالى بالإضافة إلى الأشياء التي قام الإنسان بتعميرها.

³⁰ - 10/10/2011 <http://knol.google.com/k/dz-osamabelaziz.htm>

³¹ - حميدة جميلة، النظام القانوني للضرر البيئي وآليات تعويضه، أطروحة دكتوراه في القانون تخصص: القانون الخاص، جامعة الجزائر، 2006-2007، ص22.

وقد تم النظر لهذه الكلمة من زوايا متعددة، هذا ما أدى إلى توليد مجموعة من التعاريف المختلفة، يمكن إبراز مجموعة من هذه التعاريف في ما يلي³²:

- إن البيئة هي الإطار الذي يعيش فيه الإنسان والكائنات الحية الأخرى كافة.
 - إن البيئة هي شيء نسبي يختلف في محتواه ومكوناته باختلاف المستوى التجمعي الذي ننظر منه إلى النظام المراد تحديده بيئته، وكذلك باختلاف بعده الزمني أيضا.
 - عرفها TRAVI WAGNER في كتابه " البيئة من حولنا " بأنها: "الأحوال الفيزيائية والكيميائية والإحيائية للإقليم الذي يعيش فيه كائن حي، وتعتبر الكرة الأرضية كلها بمثابة البيئة لبني البشر...".
 - وقد عرفت المنظمة الدولية للمواصفات والمقاييس (الأيزو) البيئة بأنها: " الأوساط المحيطة بالمنظمة، والتي تشمل الهواء والماء والتربة الطبيعية، والنبات والحيوان والإنسان وتداخلات جميع هذه العناصر، وتمتد الأوساط المحيطة من ضمن المنظمة إلى النظام العالمي".
- وفي الأخير يمكن القول أن البيئة هي المكان الذي يعيش فيه الإنسان يتأثر بمختلف مكوناتها ويأثر فيها ولا يمكنه ضمان الإستمرار والبقاء من دونها.

الفرع الثالث: التوازن البيئي

يقصد بالتوازن البيئي: " إرتباط مكونات البيئة بدورات طبيعية تضمن بقائها وإستمرارها ووجودها بالنسب التي وجدت بها، ويعتمد توازن البيئة على مكوناتها من الكائنات الحية وغير الحية، وعلاقتها بعضها البعض وتأثير كلا منها بالآخر"³³.

من خلال هذا التعريف يمكن القول أن التوازن البيئي يعني المحافظة على مكونات البيئة بأعداد وكميات مناسبة على الرغم من نقصها وتجددها المستمر. وحدث خلل في هذا التوازن من جانب معين من شأنه أن يبعث في جانب آخر ما يعيد التوازن لهذا النظام، فعندما تتميز الطبيعة في منطقة ما بالأمطار الوفيرة تكثر المراعي الغنية وتتكاثر تبعاً لذلك الحيوانات آكلة العشب (حتى تحدث توازن في نمو الأعشاب) وفي مواجهة هذا التكاثر الشديد لآكلات العشب، والتي تسبب بتكاثرها الشديد تدمير الغطاء النباتي في المنطقة، فإن آكلات اللحوم تنشط هي الأخرى في وسط هذه البيئة الغنية بآكلات العشب فتحافظ على التوازن الطبيعي بين آكلات العشب والغطاء النباتي وهكذا³⁴.

³² - رعد حسن الصرن، نظم الإدارة البيئية والأيزو 14000، مرجع سبق ذكره، ص27.

³³ - حسن أحمد شحاتة، التلوث البيئي وإعاقة السياحة، ط1، مكتب الدار العربية للكتاب، القاهرة، 2006، ص26.

³⁴ - أحمد رمضان نعمة الله، عفاف عبد العزيز عايد، إقتصاديات الموارد والبيئة، الدار الجامعية، جامعة الإسكندرية، 2004، ص364.

الفرع الرابع: مكونات البيئة الطبيعية

من خلال التعاريف التي تم التطرق إليها سابقاً، نستنتج أن البيئة الطبيعية تنقسم إلى ثلاثة أقسام أساسية وهي كالتالي³⁵:

- 1- البيئة الهوائية؛
- 2- البيئة المائية؛
- 3- التربة أو الأرض.

أولاً: البيئة الهوائية

هناك من يقول البيئة الهوائية وهناك من يقول الغلاف الجوي الذي يحيط بالكرة الأرضية. ويتكون الغلاف الجوي من عدة طبقات وهي كالتالي³⁶:

- 1- طبقة التروبوسفير؛
- 2- طبقة الستراتوسفير؛
- 3- طبقة الميزوسفير؛
- 4- طبقة الأيونوسفير.

1- طبقة التروبوسفير

هي الطبقة السفلى من الغلاف الجوي وتمتد من 7-8 كلم عند القطبين وتزيد إلى 18 كلم عند خط الاستواء وهي مجال السحب والعواصف وحركات الرياح والتغير الجغرافي والموسمي.

إن المكونات الكيميائية التي تكون معظم غازات التروبوسفير هي النتروجين والأكسجين، مكونات رئيسية مع مكونات ثانوية مثل: الأرجون، ثاني أكسيد الكربون، بخار الماء، وبالرغم من أن غاز الأوزون قليل جداً في كميته فإنه مهم جداً بصفته خاصة في كيمياء الغلاف الجوي المحيط بالأرض، وبسبب وفرة النتروجين (78.08%)، والأكسجين (20.95%) في الغلاف الجوي فإن نسبة هذين العنصرين تظل ثابتة نسبياً على مدار الزمن³⁷.

2- طبقة الستراتوسفير

هي الطبقة الثانية من الغلاف الجوي، تعلو طبقة التروبوسفير وتمتد من 11 إلى 50 كلم فوق سطح البحر وتتميز هذه الطبقة بثبات درجة الحرارة في بدايتها.

³⁵ - مناد العالية، أهمية المنتجات الخضراء في حماية البيئة - دراسة حالة فرنسا -، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص الإدارة البيئية والسياحية، جامعة الجزائر 3، 2012-2013، ص28.

³⁶ - عبد المنعم بلبع، عالم يحاصره التلوث، منشأة المعارف، الاسكندرية، 2000، ص56.

³⁷ - جاري م بيرزنسكي، ج تومس سمنس جورج ف قانس، ترجمة وتقدم: محمد السيدالنة، الأراضي والجودة البيئية، المجلس الأعلى للثقافة، 2003، ص35.

وتبدأ طبقة الستراتوسفير عند نقطة تمثل نهاية التروبوسفير وعندها يتوقف إنخفاض درجة الحرارة مع الإرتفاع، ويوجد الأوزون في الجزء الأسفل من طبقة الستراتوسفير عند إرتفاع من 20 إلى 50 كلم، ونتيجة لإمتصاص الأوزون جزء من إشعاع الشمس وخاصة الأشعة فوق البنفسجية ترتفع درجة الحرارة. وتختلف كمية الأوزون من وقت إلى آخر على مدار السنة. وجملة وزن الأوزون 300 مليون طن، ويمثل وجوده حماية للأرض من الأشعة فوق البنفسجية إذ أنه يمتص جزء منها، ولولا الأوزون لتعرضت الحياة لأخطار وحدثت تغيرات مناخية حادة³⁸.

3- طبقة الميزوسفير

تمتد من 50 إلى 80 كلم فوق سطح البحر، وتتميز بتناقص مستمر في درجة الحرارة بالإرتفاع رأسياً حتى تصبح درجة الحرارة في أعلى هذه الطبقة شديدة الإنخفاض (حوالي 180° مغموية تحت الصفر). وهي أقل درجة حرارة للغلاف الجوي في كافة الطبقات وتحترق كل الشهب في هذا النطاق.

4- طبقة الأيونوسفير

وهي الطبقة الأخيرة وترتفع منها درجة الحرارة حتى تصل إلى أكثر من 1000-1100°م، وترجع هذه الحرارة المرتفعة إلى تصادم الجزيئات، وهي واقعة على إرتفاع من 80 إلى 200 كلم من سطح البحر وواضح من إسمها أنها متأينة، وتتميز بأنها موصلة للكهرباء ولها أهمية كبيرة بالنسبة للإتصالات اللاسلكية وموجات الإذاعة، وتحتوي على جسيمات مشحونة سالبة أو موجبة³⁹.

ثانياً: البيئة المائية

الماء هو عنصر أساسي وضروري لإستمرار وجود جميع الكائنات، فهو يدخل في تكوين جميع هذه الكائنات. ويتكون الماء من إتحاد عنصري الهيدروجين (11.2% وزناً)، والأكسجين (88.8% وزناً). وتركيبه الكيميائي كما هو معروف ذرتين من الهيدروجين وذرة من الأكسجين. ويشغل الماء الحيز الأكبر من الغلاف الجوي، حيث تبلغ مساحة المسطحات المائية 70.8% من مساحة الكرة الأرضية، وتبلغ كمية المياه على سطح الأرض حوالي 1400 مليون كيلو متر مكعب. وتشكل مياه البحار والمحيطات 98.2% من إجمالي المياه الموجودة على الأرض، بينما تشكل المياه العذبة 2.8%. غير أن نسبة المياه العذبة موجودة على هيئة كتل جليدية تقدر بحوالي 88% في كل من القطبين الشمالي والجنوبي، وبالتالي فإن نسبة المياه العذبة الخاصة لإستخدام الإنسان لا تتجاوز 0.65% من مجموع المياه الموجودة على كوكب الأرض⁴⁰.

38- عبد المنعم بلبع، عالم يحاصره التلوث، مرجع سبق ذكره، ص14.

39- نفس المرجع، ص15.

40- بيلي إبراهيم أحمد العليمي، مشكلة التلوث البيئي - حجمها-أسبابها-آثارها، نظرة إقتصادية إسلامية، ط1، جامعة القاهرة، 2001، ص41.

ثالثاً: التربة أو الأرض

مصطلح التربة أو الأرض له معاني متعددة لدى الباحثين في التخصصات المختلفة. يعرفها علماء النبات والإنتاج النباتي بأنها البيئة التي ينمو فيها النبات، وبالنسبة للمهندسين يشير مصطلح التربة إلى المادة المفككة التي تقع بين سطح الأرض والصخر الصلب، ويصفها علماء الأراضي بأنها المادة المعدنية والعضوية المفككة عند سطح القشرة الأرضية، والتي حدث لها تغير بواسطة العمليات البيولوجية، وبالرغم من عدم وجود تعريف موحد لمصطلح التربة فمن الواضح أن وظائف التربة متعددة.

يعرفها بعض العلماء العلميين: "إنها النظرة الشمولية التي تتكامل في إطارها المجموعة الحية ومجموعة العناصر غير الحية، أي النظر إلى نظام بيئي مترابط عناصره"⁴¹. وتعرف الأرض كذلك بالكيان المادي من حيث معالمها الجغرافية المتنوعة، وهي دمج كل الموارد الطبيعية أي ما تتضمنه من: أنواع التربة والمعادن والمياه والنباتات والحيوانات. وتحدد هذه العناصر في نظم مثالية تؤدي مجموعة من الوظائف المتنوعة الضرورية، بغية الحفاظ على سلامة هذه النظم وتوازنها التي تكفل إستمرار الحياة والحفاظ على الطاقة الإنتاجية المتجددة⁴². حيث تستخدم موارد الأرض وفقاً لأساليب تسمح بالاستفادة من جميع خصائصها، والأرض مورد محدود في حين أن الموارد الطبيعية التي تحتوي عليها تتباين مع مرور الوقت وحسب شروط إدارتها وإستخدامها.

المطلب الثاني: التلوث البيئي

العالم بأسره يشكو من التلوث البيئي، حيث أصبح هذا المشكل الخطير يؤرق جميع الجهات حكومية كانت أو غير حكومية وحتى المجتمع المدني. فتعدى تأثير السلي الجانب البيئي ليصل إلى باقي الجوانب سواء كانت إقتصادية أو سياسية وحتى الثقافية والإجتماعية.

الفرع الأول: تعريف التلوث البيئي

التلوث البيئي وكباقي المفاهيم تعددت التعاريف الخاصة بيه على حسب تعدد الباحثين والجهات المقدمة للتعريف.

أولاً: التعريف اللغوي للتلوث البيئي

في مجمع اللغة العربية: لوث الشيء بالشيء خلطه به _ و _ الماء _ (أي لوث الماء) كدره... (وتلوث) ثوبه بالطين: تلوّخ به. و _ الماء أو الهواء ونحوه (أي وتلوّث الماء أو الهواء ونحوه): خالطته مواد غريبة وضارة. وبالنظر إلى قواميس اللغة الإنجليزية، نجد أنه ورد بقاموس (لونجمان) أن كلمة "يلوث" POLLUTE، تطلق

41 - محمد علي سيد إمبابي، الإقتصاد والبيئة- مدخل بيئي، مرجع سبق ذكره، ص57.

42 - عامر محمود طراف، إرهاب التلوث والنظام العالمي، ط1، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، 2002، ص17.

على الشيء (هواء أو ماء أو تربة...) غير نظيفة، أو خطر الإستعمال. كما أن كلمة تلوث تطلق على الضرر الحادث للبيئة بسبب النفايات والمواد الضارة⁴³.

ثانياً: المفهوم الإصطلاحي للتلوث البيئي

والمقصود بالمفهوم الإصطلاحي كل من التعريف العلمي والتعريف القانوني.

1- التعريف العلمي

أجمع بعض الباحثين في علم البيئة على تعريف التلوث بشكل عام على أنه الطارئ أو غير المناسب الذي أدخل في التركيبة الطبيعية أي الكيميائية والفيزيائية والبيولوجية للماء أو الأرض أو للهواء فأدى إلى تغيير أو فساد أو تديني نوعية تلك العناصر مما يلحق الضرر بحياة الإنسان أو بحمل الكائنات الحية ويتلف الموارد الطبيعية، ويؤدي تلوث الموارد الطبيعية (الهواء والماء والأرض) إلى مشاكل متعددة⁴⁴.

في عام 1965 قدمت الهيئة المعنية بتلوث البيئة التابعة للجنة الإستشارية لرئيس الولايات المتحدة للعلوم التعريف التالي للتلوث: " إن تلوث البيئة هو التغيير غير المستحب في محيطنا كليا، وعلى أوسع نطاق فهو ناتج عرضي عن الفعاليات الإنسانية، من خلال التأثير المباشر أو غير المباشر لتغيرات الطاقة في نماذجها ومستويات الإشعاع والقوام الكيميائي والفيزيائي ووفرة الكائنات الحية"⁴⁵.

2- التعريف القانوني

عرف القانون الجزائري تلوث المحيط الجوي في المادة 04 من القانون رقم 10/03 الصادر في 19 جويلية 2003 والمتعلق بحماية البيئة في ظل التنمية المستدامة على أنه: " عبارة عن إفراز الغازات والدخان أو جسيمات صلبة أو سائلة أو سامة أو ذات الروائح في المحيط الجوي، والتي من شأنها أن تزعج السكان وتعرض الضرر للصحة أو الأمن العام أو تضرر بالنبات والإنتاج الفلاحي والمنتجات الفلاحية الغذائية وبالحفاظ على البنيات والآثار أو بطابع المواقع"⁴⁶.

كما عرف قانون إنشاء الهيئة العامة للبيئة بدولة الكويت رقم 31 لسنة 1995 التلوث بأنه: " أن يتواجد في البيئة أي من المواد أو العوامل الملوثة بكميات أو صفات لمدة زمنية قد تؤدي بطريقة مباشرة أو غير

⁴³ - بيلي إبراهيم أحمد العليمي، مشكلة التلوث البيئي - حجمها - أسبابها - آثارها، نظرة إقتصادية إسلامية، مرجع سبق ذكره، ص5.

⁴⁴ - عامر محمود طراف، إرهاب التلوث والنظام العالمي، مرجع سبق ذكره، ص29.

⁴⁵ - نجم العزاوي، عبد الله حكمت، النصار، إدارة البيئة نظم ومتطلبات وتطبيقات ISO14000، ط1، دار المسيرة لنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2000، ص101.

⁴⁶ - منور أوسيرير، محمد هو، تقديم عبد المجيد قدي، الإقتصاد البيئي، ط1، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص70.

مباشرة، وحدها أو بالتفاعل مع غيرها إلى الإضرار بالصحة العامة، أو القيام بأعمال أو أنشطة قد تؤدي إلى تدهور النظام البيئي الطبيعي أو تعيق الإستمتاع بالحياة والإستفادة من الممتلكات الخاصة والعامة"⁴⁷.
أما تدهور البيئة فيقصد به: "التأثير على البيئة مما يقلل من قيمتها أو يغير من طبيعتها أو يستنزف مواردها أو يضر بالكائنات الحية"⁴⁸.

الفرع الثاني: أنواع التلوث البيئي

يمكن القول أن التلوث البيئي عبارة عن التغييرات التي تحدث نتيجة لمجموعة من العوامل، والتي تؤثر سلبا على عناصر الطبيعة. وتختلف أنواع التلوث باختلاف مصدره وأسبابه، وهناك أنواع أو صور عديدة للتلوث، نذكر منها⁴⁹:

- 1- التلوث البيولوجي؛
- 2- التلوث الكيميائي؛
- 3- التلوث الفيزيائي؛
- 4- التلوث الإشعاعي؛
- 5- التلوث بالضجيج؛
- 6- التلوث بالنفايات.

1- التلوث البيولوجي: تظهر آثار هذا النوع من التلوث عندما تصل إلى المياه، فتسبب أمراضا للإنسان نتيجة الجراثيم الطفيلية كالفيروسات المسببة لإلتهاب القلب والشلل وأمراض الكوليرا، وكذلك يسبب أمراض جلدية.

2- التلوث الكيميائي: هناك نوعان للتلوث الكيميائي العضوي وغير العضوي.

- **العضوي:** ويعود سببه إلى مياه المجاري، حيث أن النسبة الكبيرة من هذا النوع من التلوث تعود إلى المصانع التي تهتم بالأموال الغذائية، فينعكس ذلك على الهواء الذي يحظى بجزء كبير من فئة التلوث العضوي.

- **غير العضوي:** النفايات الناتجة عن الإنشاءات الصناعية والزراعية ووسائل النقل بأنواعها المختلفة، ينتقل عبر الهواء والمياه، ويتسرب إلى المياه الجوفية ويلوث الينابيع، ويهدد الإنتاج الغذائي وسلامة الصحة العامة.

⁴⁷ - منصور مجاجي، المدلول العلمي والمفهوم القانوني للتلوث البيئي، مجلة الفكر، العدد الخامس، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ص103.

⁴⁸ - صلاح الحجار، التوازن البيئي وتحديث الصناعة، ط1، دار الفكر العربي، 2003، ص9.

⁴⁹ - عامر محمود طراف، إرهاب التلوث والنظام العالمي، مرجع سبق ذكره، ص29.

- 3- **التلوث الفيزيائي:** يعود سبب هذا النوع من التلوث إلى التغير في تركيبة البيئة، وله عدة أنواع:
- **ذرات دقيقة:** إن الانجرافات الطبيعية وتسرب المزروعات المتلفة إلى الأنهار والبحار، يؤدي إلى تشكل ذرات دقيقة في المياه وهذا يؤدي إلى حجب الضوء عن الأعشاب المائية، وفقد المياه قدرتها على إنتاج الطاقة الغذائية، تهديد الثروة السمكية والحيوانية في سد منافذ هوائها، ويؤدي كذلك إلى تلوث مياه الشرب.
 - **ذرات بالهواء:** وتكون نتيجة للأدخنة المتصاعدة من المصانع والمحارق والسيارات بكل أنواعها والمقالع والكسارات وذرات الفحم والرماد المتطاير وكل نشاط يصدر منه الغبار.
 - **ملوثات الحرارة:** وتؤدي إلى تغير في البيئة، حيث ترتفع درجة الحرارة في الجو دون الوصول إلى الطبقات العليا، والسبب يعود إلى طبقة باردة من الهواء، وعندما تنحبس بين طبقتين باردتين تسبب إنقلاب مناخي مما يعرض السكان لكافة الإصابات كالوخز في العينين وصعوبة التنفس، سعال، ويوجد احتمال كبير أن يصاب الإنسان بأمراض القلب والرئتين. وهناك نوع آخر من التلوث الحراري الناتج عن مولدات إنتاج الطاقة، فالبهار والأبخار التي تقع بالقرب منها تزداد درجة الحرارة فيها، مما يؤدي إلى تدني نسبة الأوكسجين الموجود فيها كلما إرتفعت درجة حرارة هذه المياه، وبالتالي يؤدي إلى فقدان الكائنات الأصلية وإستبدالها بأنواع قادرة على تحمل التلوث محدثة مشاكل أكبر كالتلوث بالمواد العضوية.
 - **التلوث الإشعاعي:** عندما يصل الإشعاع إلى حد يسبب أذى خطير من الصعب معرفة الحد الأدنى لسلامة الإشعاعات، نتيجة موجات كهرومغناطيسية أو نوع مختلف من جزيئات الذرة تحدث ضررا في صحة الإنسان، وعند مرورها بالأعضاء الحية تستطيع إصابة خلية حيوية متسببة بحدوث تكاثر سرطاني.
 - **التلوث بالضجيج:** من الصعب وضع معايير موضوعية تحدد القدرة على تحمل كل الضجيج، إلا أن الإختبارات العلمية التي أجريت على الحيوانات، وجدت أنه كلما طال وقت الضجيج كلما زاد تعطل وظائف الدماغ والقلب والكبد، ويتصرفون بشراسة ويؤذون أنفسهم. لقد وجد الباحثون أن الإنسان يتحمل الحد الأقصى من الضجيج دون مضاعفات ونتائج سيئة لمدة ثماني ساعات. بالطبع هناك أصوات مألوفة لا يمكن العيش من دونها. ولكن عندما تصبح الأصوات ضجة تسبب في أعطال نفسية وجسدية للإنسان، غالبا لا تظهر على الفور مثل التغيرات الوظيفية التي تحدث للأذن فيحصل الطرش أو سرعة الإنفعال أو توتر الأعصاب أو القلق أو الخوف و قلة الإستيعاب أو الإدراك أو الجنون أو تدني الكفاءة والأداء، أو إرتفاع ضغط الدم أو القرحة، أو الميل إلى الإنتحار.
 - **التلوث بالنفايات:** تشكل النفايات أكبر ملوث للبيئة، ونجد: النفايات الصلبة، نفايات سامة خطيرة، النفايات الكيميائية الصناعية والنفايات المشعة. حيث تشمل النفايات الصلبة جميع الفضلات المنزلية والنفايات غير الخطرة، إلا أن أضرارها كبيرة على الإنتاج والإستهلاك، لذلك يقتضي التقليل منها وخاصة

في المؤسسات الصناعية. وتسبب هذه النفايات تلوث موارد المياه العذبة، وكذلك لها آثار على التنمية البشرية وخاصة صحة الإنسان. أما النفايات السامة الخطرة فهي تنتج عن المؤسسات الصناعية الكبيرة، حيث أنها تسبب تدهور كبير في البيئة وصحة الإنسان، وخطورة هذه النفايات سميت بالسامة الخطرة. أما بالنسبة للنفايات الكيميائية فإن معظم دول العالم تستخدم المواد الكيميائية من أجل تحقيق الأهداف الاجتماعية والإقتصادية للمجتمع العالمي. حيث تلحق هذه النفايات أضرار جسيمة في صحة الإنسان والتراكيب الوراثية والبيئية. وهناك النفايات المشعة حيث تنتج هذه النفايات من توليد الطاقة النووية، وينتج عن هذا التوليد نفايات منخفضة ومتوسطة وشديدة الإشعاع وكلها تشكل خطراً على البيئة والإنسان.

الفرع الثالث: آثار التلوث على البيئة

آثار التلوث كبيرة وخطيرة جدا على البيئة، أي على عناصر البيئة: الماء، الهواء، التربة.

أولاً: مستويات التلوث

قبل التطرق إلى الآثار السلبية للتلوث، يجب تحديد مستويات التلوث، والتمييز بين المدمر، الخطر والمقبول منه⁵⁰.

- 1- **التلوث المقبول:** يمكن القول أن التلوث مقبول عندما لا يتأثر به التوازن البيئي ولا يكون له تأثير على الصحة العامة.
- 2- **التلوث الخطر:** يمثل مرحلة متقدمة من مراحل التلوث، حيث أن كمية ونوعية الملوثات تتعدى حدود العتبة والذي يبدأ معه التأثير السلبي على عناصر البيئة. ويتم الوصول إلى هذا الحد من التلوث نتيجة لزيادة النشاط الصناعي وزيادة حركة السيارات ووسائل النقل في المناطق الحضرية.
- 3- **التلوث المدمر:** وهي الدرجة الثالثة من التلوث وتمثل المرحلة التي ينهار فيها التوازن البيئي وبالتالي عدم العطاء والإستمرار.

ثانياً: أقسام التلوث

يمكن تقسيم التلوث إلى قسمين أساسيين: تلوث مادي، وتلوث معنوي⁵¹.

- 1- **التلوث المادي:** ويقصد به التلوث الذي يحيط بالإنسان ويكون محسوساً، أي يشعر ويتأثر به، وفي غالب الأحيان يكون هو المتسبب فيه، فنتيجة لسعي الإنسان لإكتساب أحدث التكنولوجيات أدى إلى إحداث خلل في التوازن البيئي، من خلال تلويث كل من المياه التربة والهواء، وبالتالي تلوث في الغذاء؛

⁵⁰ - صلاح محمود الحجار، السحابة الدخانية المشكل - الحل، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة، 2003، ص22.

⁵¹ - خالد مصطفى قاسم، إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة، مرجع سبق ذكره، ص117.

2- **التلوث المعنوي:** وهو التلوث الذي يهمله الإنسان لأنه غير مرئي، نتيجة إعتقاده أن هذا التلوث لا يؤثر على نظام الحياة الطبيعية والاجتماعية، غير أن العكس صحيح حيث ينتج عن هذا التلوث أضرار عضوية وسيكولوجية، ومن أنواعه: التلوث السمعي، التلوث الأخلاقي، التلوث الثقافي، التلوث الفكري، وتلوث قيمي.

ثالثاً: آثار التلوث البيئي على عناصر البيئة

كما ذكرنا سابقاً فالتلوث هو كل ما يؤثر على البيئة سلباً، أي التأثير على كل أو أحد عناصرها، ونظراً إلى تجاهل الكثير لتلوث الهواء لأنه غير ملموس أو غير مرئي تبقى آثاره مجهولة، لذا يجب التركيز على التلوث الهوائي.

1- **تلوث الهواء:** يتكون الهواء من غازات النتروجين بنسبة تقدر بي حوالي 80% والأوكسجين حوالي 20% ونسبة ضئيلة من غازات أخرى أهمها ثاني أكسيد الكربون بنسبة أقل من 1%، وتمتص النباتات غاز ثاني أكسيد الكربون لتكون مع الماء المواد النشوية وغيرها وذلك في وجود أشعة الشمس والكلوروفيل، وفي نفس الوقت تتنفس الكائنات الحية جميعها الأوكسجين وتخرج ثاني أكسيد الكربون⁵².

تعتبر تركيبة الهواء بهذا الشكل مناسبة مع إحتياجات جميع الكائنات الحية، ويعتبر الأوكسجين أهم غاز في الهواء لأنه يلائم معظم إحتياجات الكائنات الحية. يمكن القول على الهواء أنه ملوث عندما تخلط به بعض الشوائب أو الغازات بقدر أو بنسب تحدث ضرر بالكائنات الحية، أو حدوث خلل في تركيبته الطبيعية. ومن خلال هذا يمكن تعريف تلوث الهواء على أنه: "وجود أي مواد صلبة أو سائلة أو غازية بالهواء بكميات تؤدي إلى أضرار فسيولوجية وإقتصادية وحيوية بالإنسان والحيوان والنبات وحتى الآلات والمعدات، أي تؤثر وتغير في طبيعة الأشياء. ويعتبر تلوث الهواء من أسوأ أنواع التلوث حيث تقدر الخسائر السنوية لهذا التلوث بحوالي 50 مليون دولار سنوياً، نتيجة لتأثيره على المحاصيل والنباتات الزراعية"⁵³.

مشكلة تلوث الهواء مشكل كبير، كون الهواء ليس ضروري لحياة الإنسان والحيوان والنبات فقط، بل يساهم كذلك في تسيير حركة الإنتاج، والتوزيع والإستهلاك... الخ، بشرط أن يبقى تركيب الهواء كما ذكرنا من قبل، فأى تغيير في المكونات الأصلية للهواء يؤدي إلى تعطيل وظائفه الأساسية وبالتالي إلحاق الضرر بالإنسان والحيوان وباقي الكائنات الحية والإنتاج والإستهلاك... الخ.

⁵² - عبد المنعم بليغ، عالم يحاصره التلوث، مرجع سبق ذكره، ص16.

⁵³ - خاد مصطفى قاسم، إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة، مرجع سبق ذكره، ص120.

- 2- **مسببات تلوث الهواء:** أغلب مسببات تلوث الهواء هي من صنع الإنسان، نتيجة لإستخدامه للتكنولوجيا والتي تعتبر سلاح ذو حدين، ولم تنشأ عوامل التلوث مرة واحدة بل كانت في تزايد مستمر بالتوازي مع التقدم العلمي والتكنولوجي. يمكن إبراز أهم مسببات تلوث الهواء في ما يلي⁵⁴:
- تلوث الهواء بأول أكسيد الكربون.
 - تلوث الهواء بثاني أكسيد الكربون.
 - تلوث الهواء بالهيدروكربونات.
 - تلوث الهواء بأكسيد النتروجين.
 - تلوث الهواء بمركبات الكبريت.
 - تلوث الهواء بالجزيئات.
 - تلوث الهواء بالمبيدات.
 - تلوث الهواء بالعناصر الطبيعية (البراكين، العواصف، عوامل أخرى).

⁵⁴ - خاد مصطفى قاسم، إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة، مرجع سبق ذكره، ص 121.

المبحث الثالث: أهداف التنمية المستدامة من أجل تحويل عالمنا (2015-2030)

"أهداف التنمية المستدامة" هي آخر مجموعة تم الإتفاق عليها دوليا من أجل تحويل عالمنا مع حلول سنة 2030، بما يضمن العيش الكريم لمختلف الشعوب دون إستثناء في ظل بيئة طبيعية صحية وسليمة.

المطلب الأول: الدليل الإرشادي إلى أهداف التنمية المستدامة

من خلال هذا المطلب سنتعرف على مصدر فكرة "أهداف التنمية المستدامة" بالإضافة إلى الجديد الذي جاءت به.

الفرع الأول: مصدر فكرة وضع الأهداف 17

تعتبر "أهداف التنمية المستدامة" مجموعة جديدة من الأهداف والتي حلت محل "الأهداف الإنمائية للألفية" التي أطلقت عام 2000 باعتبار عام 2015 العام المستهدف لتحقيق "الأهداف الإنمائية للألفية"، وإنحصرت في ثمانية أهداف وهي كالآتي⁵⁵:

- 1- القضاء على الفقر المدقع والجوع؛
- 2- تحقيق التعليم الابتدائي؛
- 3- تعزيز المساواة بين الجنسين؛
- 4- تخفيض معدل وفيات الأطفال؛
- 5- تحسين الصحة النفاسية؛
- 6- مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية؛
- 7- كفاءة الإستدامة البيئية؛
- 8- إقامة شراكة عالمية.

ونتيجة لنجاح هذه الأهداف وبالإضافة إلى الحاجة إلى خطة إنمائية جديدة لما بعد 2015، إتفقت البلدان في عام 2012 في مؤتمر ريو⁺ 20 (مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة)، على إنشاء فريق عام مفتوح العضوية لوضع مجموعة من أهداف التنمية المستدامة من أجل النظر فيها وإتخاذ الإجراء المناسب بشأنها. وفي 01 جانفي 2016 بدأ رسميا تنفيذ أهداف التنمية المستدامة الـ 17 لخطة التنمية المستدامة لسنة 2030، التي اعتمدها قادة العالم في سبتمبر 2015 في قمة أممية تاريخية، فقد اجتمع أكثر من 150 من قادة العالم في الفترة الممتدة ما بين 25-27 سبتمبر في مقر الأمم المتحدة في نيويورك، حيث تم اعتماد أهداف التنمية المستدامة الجديدة والتي تعتبر نقطة انطلاق للعمل من جانب المجتمع الدولي والحكومات الوطنية لتعزيز الرخاء والرفاهية المشترك للجميع⁵⁶.

⁵⁵ - <http://www.tadamun.co>

10/12/ 2017

⁵⁶ - نفس المرجع السابق.

الفرع الثاني: الجديد الذي قدمته الأهداف 17

توجد مجموعة من الاختلافات بين "أهداف التنمية المستدامة" و "الأهداف الإنمائية للألفية"، إلا أنه يمكن اعتبار "أهداف التنمية المستدامة" صيغة مطورة من "الأهداف الإنمائية للألفية". والجديد يكمن في أنه النقاشات التي تمت بخصوص "أهداف التنمية المستدامة" تشاركية على نحو لم يحدث من قبل، بالإضافة إلى عدد الأهداف التي ضمتها، فهي تحتوي على أكثر من ضعف أهداف "الأهداف الإنمائية للألفية"، وبالتالي فهي تعالج عدد أكبر من المواضيع. ف "الأهداف الإنمائية للألفية" كانت تسعى إلى تحقيق تحسن تدريجي وقابل للقياس مثل: تقليل نسبة السكان إلى النصف الذين يقل دخلهم اليومي عن واحد دولار، بينما تهدف "أهداف التنمية المستدامة" إلى التحقيق الكلي للأهداف في أغلب الأحوال. ومن بين النقاط التي إهتمت بها "أهداف التنمية المستدامة" القضايا العمرانية، فهناك هدف خاص بالمدن (الهدف 11)، بالإضافة إلى احتوائها على أهداف تتعلق بحماية البيئة أكثر تفصيلاً عما كانت عليه في "الأهداف الإنمائية للألفية".

المطلب الثاني: عرض أهداف التنمية المستدامة

تتكون "أهداف التنمية المستدامة" من 17 هدف وهي كالاتي⁵⁷:

1- الهدف الأول: القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان

لا يزال أكثر من 700 مليون شخص يعيشون حالة فقر مدقع، وأغلبية هذه الفئة تعيش في جنوب آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، ويمثلون حوالي 7% من مجموع من يعانون الفقر المدقع في العالم. والفقر لا يقتصر فقط على الدول المتخلفة أو الفقيرة فقط بل هناك 30 مليون طفل ينمون فقراء في أغنى بلدان العالم. وهناك مجموعة من الأسباب التي تجعل من القضاء على الفقر حتمية ضرورية بالنسبة لجميع الدول فقيرة كانت أو غنية يمكن إختصارها في: كوننا بشر فإن رفاهيتنا مرتبطة بعضها ببعض وذلك نتيجة الضرر الذي يحصل في النمو الإقتصادي الناتج عن عدم المساواة التي تؤدي إلى زعزعت الإستقرار ونشوب النزاعات.

2- الهدف الثاني: القضاء التام على الجوع

حوالي 800 مليون شخص يعانون الجوع في جميع أنحاء العالم، الأغلبية العظمى موجودة في الدول النامية. ويعتبر الجوع الشديد وسوء التغذية أحد المشاكل التي تقف عائق أمام التنمية المستدامة، لأنه يخلق أفراد أقل إنتاجية وأكثر عرضة للمرض، وبالتالي فهم غير قادرين على كسب المزيد وتحسين قدرتهم المعيشية. والجدول التالي يبين توزيع الجوع في العالم سنة 2015:

⁵⁷ - <http://www.un.org/sustainabledevelopment>.

الجدول رقم (III-03): توزيع الجوع (شخص جائع) في العالم سنة 2015

و.م.أ وأوروبا	أفريقيا	آسيا	أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	أوقيانوسيا
14,7 مليون	232,5 مليون	511,7 مليون	34,4 مليون	1,4 مليون

المصدر: الموقع الرسمي للأمم المتحدة <http://www.un.org/sustainabledevelopment> 10/11/2017

لقد ساهمت الممارسات السيئة في الزراعة بالإضافة إلى إهدار الطعام في ندرة الغذاء إضافة إلى مخلفات الحروب التي أدت إلى تدمير البيئة التي تعتبر أساس الزراعة لتوفير الطعام. وتكمن أهمية القضاء على الجوع في العالم في كونه يؤثر سلبا على إقتصاد الدول والتأثير في كل من مجال الصحة، التعليم، المساواة والتنمية الاجتماعية، بالإضافة إلى كون القضاء عليه عنصر رئيسي في بناء مستقبل أفضل للجميع. وللقضاء على الجوع نحتاج ما يقارب 267 بليون دولار إضافي سنويا للقضاء عليه نهائيا بحلول عام 2030، وستكون هناك حاجة لتشجيع وزيادة الإستثمارات في المناطق الريفية والحضرية.

3- الهدف الثالث: الصحة الجيدة والرفاه

تعتبر الصحة الجيدة والرفاهية في المجتمعات من العوامل المهمة لبناء مجتمعات مزدهرة، فالأشخاص الأصحاء هم أساس الإقتصاديات القوية. ورغم الإنجاز الكبير المحقق في هذا المجال إلا أنه لا يزال الطريق طويل. والتقدم الحقيقي في هذا المجال يعني التغطية الصحية الشاملة بما فيها توفير الأدوية واللقاحات الأساسية بتكلفة معقولة، ووضع نهاية لجميع حالات وفيات الأطفال التي يمكن تفاديها.

ويمكن إعطاء بعض الإحصائيات نشرتها الأمم المتحدة عبر موقعها الرسمي عن ما تم تحقيقه في هذا المجال بحلول نهاية 2014:

- إنخفض معدل الوفيات للنساء عند الولادة بنسبة 50% تقريبا بالمقارنة مع عام 1990.
- نجح اللقاحات الصحية في إنقاذ ما يقارب 15 مليون حالة من الوفاة منذ سنة 2000.
- تمكن 13 مليون شخص من الحصول على العلاج المضاد للفيروسات الرجعية.
- ويمكن تلخيص أهم النقاط التي يقوم عليها هذا الهدف في مايلي:
- خفض النسبة العالمية للوفيات للنساء عند الولادة إلى أقل من 70 حالة وفاة لكل 100000 مولود حي بحلول عام 2030؛
- وضع نهاية لوفيات المواليد والأطفال دون سن الخامسة التي يمكن تفاديها بحلول عام 2030، وذلك بسعي جميع البلدان إلى بلوغ هدف خفض وفيات المواليد على الأقل إلى 12 وفاة في كل 1000 مولود حي، وخفض وفيات الأطفال دون سن الخامسة على الأقل إلى 25 حالة وفات كل 1000 طفل؛

- وضع نهاية لأوبئة الإيدز والسل والملاريا ومكافحة الالتهاب الكبدي الوبائي والأمراض المنقولة بالمياه والأمراض المعدية الأخرى؛
- خفض عدد الوفيات والإصابات الناجمة عن حوادث المرور إلى النصف بحلول 2020.

4- الهدف الرابع: التعليم الجيد

يهدف إلى تعزيز فرص التعليم مدى الحياة للجميع مع ضمان التعليم المنصف والجيد والشامل. وتوجد النسبة الكبيرة في العالم من الأطفال الذين لم يلتحقوا بالمدارس في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. ورغم الجهود المبذولة والنتائج المحققة في مجال التعليم (بناء على ما نشرته الأمم المتحدة في موقعها الرسمي: انخفضت مابين 2000-2012 النسبة المئوية للأطفال غير المتحقين بالمدارس في سن التعليم الابتدائي من 40% إلى 22% في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ومن 20% إلى 6% في جنوب آسيا) إلا أنه يبقى التحدي قائما من أجل توفير التعليم الأساسي لـ 444 مليون طفل تتراوح أعمارهم بين 3-15 سنة في سنة 2030. وتعتبر فئة النساء والبنات الفئة الأكبر التي تواجه صعوبات في الحصول على التعليم، فحوالي ثلث البلدان في المناطق النامية لم تحقق المساواة بين الجنسين في التعليم الابتدائي.

5- الهدف الخامس: المساواة بين الجنسين

تمثل فئة النساء والفتيات نصف سكان العالم، وبالتالي نصف إمكانياته أيضا. إلا أن هذه الإمكانيات تعتبر إمكانيات مهدورة نتيجة لعدم المساواة بين الجنسين. وتشير الإحصائيات إلى أنه ابتداء من عام 2014 كان 143 بلدا قد ضمن المساواة بين الرجل والمرأة في دساتيره. وتتمثل أهم مقاصد هذا الهدف في النقاط التالية:

- القضاء على جميع أشكال التمييز ضد النساء والفتيات في كل مكان؛
- كفالة مشاركة المرأة مشاركة كاملة وفعالة وتكافؤ الفرص المتاحة لها للقيادة مع الرجل على جميع مستويات صنع القرار في الحياة السياسية والإقتصادية والعامه؛
- القيام بإصلاحات لتحويل المرأة حقوقا متساوية في الموارد الإقتصادية، وكذلك إمكانية حصولها على حق الملكية والتصرف في الأراضي وغيرها من الممتلكات وعلى خدمات مالية والميراث وفقا للقوانين الوطنية.

6- الهدف السادس: المياه النظيفة والنظافة الصحية

تشير الإحصائيات إلى أن نحو 1,7 بليون شخص حصلوا على مياه صالحة للشرب منذ سنة 1990، ولا يزال حوالي 884 مليون شخص على مستوى العالم لم يحصلوا على مياه صالحة للشرب، ويفتقر نحو 2,6 بليون شخص إلى خدمات الصرف الصحي الأساسية، ويموت كل يوم في متوسط 5000 طفل نتيجة لأمراض يمكن الوقاية منها وهي مرتبطة بالمياه والصرف الصحي. وهذا ما يوضح أهمية المياه وخدمات الصرف الصحي لسلامة صحة أفراد المجتمعات. بالإضافة إلى كون الطاقة المائية من أهم مصادر الطاقات المتجددة وأكثرها إستخداما في العالم، بحيث تمثل 19% من مجموع إنتاج الكهرباء في العالم. ومن أهم مقاصد هذا الهدف:

- تحقيق هدف حصول الجميع بشكل منصف على المياه الصالحة للشرب وبتكلفة معقولة وفي متناول الجميع بحلول عام 2030؛
- حماية وترميم النظم الإيكولوجية المتصلة بالمياه، بما في ذلك الجبال والغابات والأراضي الرطبة والأنهار ومستودعات المياه الجوفية والبحيرات بحلول عام 2020؛
- تعزيز نطاق التعاون الدولي ودعم بناء القدرات في البلدان النامية في مجال الأنشطة والبرامج المتعلقة بالمياه والصرف الصحي؛
- دعم وتعزيز مشاركة المجتمعات المحلية في تحسين إدارة المياه والصرف الصحي.

7- الهدف السابع: طاقة نظيفة وأسعار معقولة

ترتبط خدمات الطاقة بحياتنا اليومية وهي تدعم جميع القطاعات: الصناعة، التجارة، الزراعة، التعليم، البنية التحتية... إلخ، وصعوبة أو إنعدام القدرة على الحصول عليها يشكل عائق كبيراً أمام نشاط هذه القطاعات وبالتالي عائق أمام التنمية البشرية والإقتصادية، وباختصار يجب توفر الطاقة بشكل مستمر لكي تتمكن البلدان من إدارة إقتصادياتها. وبالرجوع إلى الزمن إلى الوراء نجد أن الوقود الأحفوري كان هو المصدر الرئيسي لإنتاج الكهرباء، وحرقت هذا الوقود يسبب الغازات الدفيئة المغيرة للمناخ وبالتالي فهي حتماً تؤثر سلباً على البيئة ورفاهية المجتمعات. وتشير الإحصائيات إلى أن 60% من انبعاث الغازات المسببة للإحتباس الحراري في العالم ناتجة من الطاقة. ومن هنا تظهر إلزامية التحول من المصادر القديمة للطاقة إلى مصادر جديدة مستدامة، ولتحقيق ذلك يحتاج العالم إلى مضاعفة إستثماراته في البنية التحتية للطاقة المستدامة ثلاث مرات سنوياً (من حوالي 400 بليون دولار إلى 1,25 تريليون دولار بحلول 2030). تعتبر دول إفريقيا جنوب الصحراء وجنوب آسيا الدول التي تعاني أكبر عجز في الطاقة وهي تحتاج إلى مساعدة باقي الدول لمعالجة هذا العجز. من مقاصد هذا الهدف:

- ضمان حصول الجميع وبتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة بحلول 2030؛
- تحقيق زيادة كبيرة في حصة الطاقة المتجددة من مجموع مصادر الطاقة العالمية بحلول 2030؛
- مضاعفة المعدل العالمي لتحسين كفاءة إستخدام الطاقة بحلول عام 2030؛
- تعزيز التعاون الدولي من أجل تيسير الوصول إلى بحوث وتكنولوجيات الطاقة النظيفة.

8- الهدف الثامن: العمل اللائق والنمو الإقتصادي

الهدف هنا هو تعزيز النمو الإقتصادي الشامل والمستدام وتوفير العمل اللائق للجميع، والسبب يعود إلى أنه لا يمكن تحقيق القضاء على الفقر من دون وظائف مستقرة وبأجر جيد، فالإحصائيات تشير إلى زيادة نسبة البطالة في العالم من 170 مليون عاطل في سنة 2007 إلى 202 مليون عاطل في سنة 2012، قرابة 75 مليون من هؤلاء العاطلين شباب (ذكور وإناث)، بالإضافة إلى كون أنه يعيش قرابة 900 مليون عامل - عامل واحد من بين كل ثلاث عمال - دون مستوى حد الفقر (دولاران يومياً). ووفقاً لمنظمة العمل الدولية: في سنة 2015

كان هناك أكثر من 204 مليون شخص عاطل عن العمل، ولمواكبة نمو السكان في سن العمل في العالم يجب توفير 470 وظيفة على مستوى العالم بين عامين 2016-2030 أي ما يعادل حوالي 30 مليون وظيفة سنويا. هذا لا يعني أن التحدي يقف عند هذا الحد بل يجب تحسين أوضاع 780 مليون عامل لا يكسبون من وظائفهم ما يكفي لإنتشال أنفسهم وأسرهم من الفقر. هنا يمكن أن يستفيد المجتمع ككل عندما يصبح المزيد من الأشخاص منتجين وبالتالي يساهمون في النمو الإقتصادي لبلدانهم. وفي مايلي أهم مقاصد الهدف:

- تحقيق مستويات أعلى من الإنتاجية الإقتصادية من خلال التنوع، والإرتقاء بمستوى التكنولوجيا، والإبتكار من خلال التركيز على القطاعات ذات القيمة المضافة العالية؛
- الحفاظ على النمو الإقتصادي الفردي وفقا للظروف الوطنية؛
- تحسين الكفاءة في إستخدام الموارد العالمية في مجال الإستهلاك والإنتاجية تدريجيا حتى عام 2030 والسعي إلى فصل النمو الإقتصادي عن التدهور البيئي؛
- تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق لجميع النساء والرجال، بما في ذلك الأشخاص المعاقين وتكافؤ الأجر لقاء العمل المتكافئ القيمة بحلول سنة 2030.

9- الهدف التاسع: الصناعة والإبتكار والهيكل الأساسية

الهدف هنا إقامة بني تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام وتشجيع الإبتكار. فرغم أنه يعتمد كل من النمو الإقتصادي والتنمية الإجتماعية وحماية البيئة على الإستثمار في البنية التحتية بالإضافة إلى التنمية الصناعية المستدامة والتقدم التكنولوجي إلا أنه لتزال البنية التحتية الأساسية مثل الطرق وتكنولوجيا المعلومات والصرف الصحي نادرة في كثير من البلدان النامية، فالإحصائيات تشير إلى أنه يوجد حوالي 1,15 بليون شخص في العالم لا تتوفر لهم إمكانية الحصول على خدمات الهاتف الموثوقة و2,5 بليون شخص لا تتوفر لديهم خدمات الصرف الصحي الأساسية، وحوالي 800 مليون شخص لا يحصلون على المياه.

- إقامة بني تحتية جيدة النوعية ومستدامة وقادرة على الصمود، بما في ذلك البنى التحتية الإقليمية والعبارة للحدود لدعم التنمية الاقتصادية ورفاه الإنسان؛
- تعزيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام، وتحقيق زيادة كبيرة بحلول عام 2030 في حصة الصناعة وفي الناتج المحلي الإجمالي، ومضاعفة حصتها في أقل البلدان نموا؛
- زيادة فرص حصول المشاريع الصناعية صغيرة الحجم ولاسيما في البلدان النامية على الخدمات المالية، بما في ذلك الإئتمانات ميسورة التكلفة؛
- تعزيز البحث العلمي وتحسين القدرات التكنولوجية في القطاعات الصناعية في جميع البلدان خاصة البلدان النامية بحلول عام 2030؛

- تحقيق زيادة كبيرة في فرص الحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والسعي إلى توفير فرص الوصول الشامل والميسور إلى شبكة الإنترنت في البلدان الأقل نموا بحلول عام 2020.

10- الهدف العاشر: الحد من أوجه عدم المساواة

لا تزال أوجه إنعدام المساواة القائم على الجنس والدخل أو الإعاقة والانتماء العرقي أو الديني موجود في جميع أنحاء العالم سواء داخل البلدان أو فيما بينها، وهذا يحدد التنمية الاقتصادية والاجتماعية على المدى البعيد، ويمكن أن يؤدي كذلك إلى تفشي الجريمة والأمراض والتدهور البيئي. والأهم من كل هذا أنه لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة وجعل الكوكب أفضل للجميع إذا إستبعدنا الناس من فرصة الحياة الأفضل. ومن أهم مقاصد هذا الهدف:

- تمكين وتعزيز الإدماج الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للجميع، بغض النظر عن السن أو الجنس أو الإعاقة أو العرق أو الأصل أو الدين وغيرها بحلول عام 2030؛
- ضمان تكافؤ الفرص والحد من أوجه إنعدام المساواة في النتائج، من خلال إزالة القوانين والسياسات والممارسات التمييزية، وتعزيز التشريعات والسياسات والإجراءات الملائمة في هذا الصدد؛
- إعتقاد سياسات ولا سيما السياسات المالية وسياسات الأجور والحماية الاجتماعية، وتحقيق قدر أكبر من المساواة تدريجيا؛
- ضمان تعزيز تمثيل البلدان النامية وإسماص صوتها في عملية صنع القرار في المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية العالمية، من أجل تحقيق المزيد من الفعالية والمصدقية والشرعية للمؤسسات.

11- الهدف الحادية عشر: المدن والمجتمعات المحلية المستدامة

يعتبر موضوع إنعدام المساواة مصدر قلق كبير، فتشير الإحصائيات إلى أنه هناك 827 مليون شخص يعيشون في الأحياء الفقيرة وهو في تزايد مستمر، كما أن مؤشرات التلوث وإستهلاك الطاقة في المناطق الحضرية يدعو إلى القلق رغم أن المدن لا تمثل سوى 3% من اليابس على كوكب الأرض وذلك بسبب تركز السكان فيها. وفي ما يلي أهم مقاصد هذا الهدف:

- ضمان حصول الجميع على مساكن وخدمات أساسية ملائمة وآمنة وميسورة التكلفة، ورفع مستوى الأحياء الفقيرة بحلول عام 2030؛
- الحد من الأثر البيئي السلبي الفردي للمدن، عن طريق الإهتمام بنوعية الهواء وإدارة نفايات البلديات وغيرها بحلول عام 2030؛
- توفير سبل إستفادة الجميع من مساحات خضراء وأماكن عامة آمنة ويمكن الوصول إليها؛
- دعم الروابط الإيجابية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بين المناطق الحضرية والمناطق المحيطة بالمناطق الحضرية والمناطق الريفية من خلال تعزيز تخطيط التنمية الوطنية والإقليمية.

12- الهدف الثاني عشر: أنماط الإستهلاك والإنتاج المسؤولة

ويتمثل هذا الهدف في تشجيع الكفاءة في الموارد والطاقة، وإستدامة البنية الأساسية وتوفير إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية وتوفير فرص العمل اللائق وغير المضر بالبيئة. ويساعد هذا الهدف على إنجاز خطط التنمية المستدامة وخفض التكاليف الإقتصادية والبيئية والإجتماعية مستقبلاً، أي إنتاج المزيد بتكلفة أقل. وتمثل أهم مقاصد هذا الهدف في:

- تحقيق الإدارة المستدامة والإستخدام الكفء للموارد الطبيعية بحلول 2030؛
- تخفيض نصيب الفرد من النفايات الغذائية العالمية على صعيد أماكن البيع بالتجزئة والمستهلكين بمقدار النصف، والحد من خسائر الأغذية في مراحل الإنتاج وسلاسل الإمداد بحلول 2030؛
- تحقيق الإدارة السليمة بيئياً للموارد الكيميائية والنفايات طوال دورة عمرها، وفقاً للأطر الدولية المتفق عليها، والحد بدرجة كبيرة من إطلاقها في الهواء والماء والتربة من أجل التقليل إلى أدنى حد من آثارها الضارة على صحة الإنسان والبيئة بحلول 2020.

13- الهدف الثالث عشر: العمل المناخي

تشير الإحصائيات إلى إرتفاع متوسط الحرارة في العالم بمقدار 0,85 درجة مئوية في الفترة الممتدة بين عامين 1880 و2012، وفي الفترة ما بين 1901 و2010 إرتفع متوسط مستوى سطح البحر عالمياً بمقدار 19 سنتيمتر نتيجة ذوبان الجليد، ولهذا يجب إتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغيير المناخ وآثاره السلبية. وفي مايلي أهم مقاصد هذا الهدف:

- إدماج التدابير المتعلقة بتغيير المناخ في السياسات والإستراتيجيات والتخطيط على الصعيد الوطني؛
- تحسين التعليم وزيادة الوعي والقدرات البشرية والمؤسسية للتخفيف من تغيير المناخ؛
- تنفيذ ما تعهدت به الدول المتقدمة في إتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيير المناخ من إلتزام بهدف التعبئة المشتركة لمبلغ قدره 100 بليون دولار سنوياً بحلول 2020 من جميع المصادر لتلبية إحتياجات البلدان النامية، في سياق إجراءات التخفيف الآثار السلبية على المناخ.

14- الهدف الرابع عشر: الحياة تحت الماء

ويتمثل هذا الهدف في حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية وإستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة. فالحقائق تشير إلى أنه يعتمد أكثر من 3 بلايين شخص على التنوع البيولوجي البحري والساحلي فيما يتعلق بسبل معيشتهم، وتقدر القيمة السوقية للموارد والصناعات البحرية والساحلية نحو 5% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي. وتشير الإحصائيات إلى 40% من محيطات العالم متضررة بشدة من الأنشطة البشرية مثل: التلوث وإستنزاف مصائد الأسماك. من أهم مقاصد هذا الهدف مايلي:

- منع التلوث البحري بجميع أنواعه والحد منه بدرجة كبيرة، ولاسيما من الأنشطة البرية بحلول عام 2025؛

- إدارة النظم الإيكولوجية البحرية والساحلية على نحو مستدام وحمائتها من أجل تجنب حدوث آثار سلبية كبيرة عن طريق تعزيز قدرتها على الصمود، وإتخاذ الإجراءات اللازمة من أجل تحقيق الصحة والإنتاجية للمحيطات بحلول عام 2020؛
- تقليل تحمض المحيطات إلى أدنى حد ومعالجة آثاره من خلال تعزيز التعاون على جميع المستويات؛
- تنظيم الصيد على نحو فعال وإنهاء الصيد غير القانوني وغير المنظم وممارسات الصيد المدمرة، وتنفيذ خطط إدارة قائمة على العلم من أجل إعادة الأرصد السمكية إلى ما كانت عليه في أقرب وقت ممكن، لتصل على الأقل إلى المستويات التي يمكن أن تتيح إنتاج أقصى غلة مستدامة وفقا لما تحدده خصائصها البيولوجية بحلول عام 2020.

15- الهدف الخامس عشر: الحياة في البر

- يتمثل هذا الهدف في حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها، وتعزيز إستخدامها على نحو مستدام، ومكافحة التصحر وإدارة الغابات على نحو مستدام، ووقف تدهور الأراضي ووقف فقدان التنوع البيولوجي، وتشير الإحصائيات إلى أنه يعتمد 2,6 بليون من الناس مباشرة على الزراعة، غير أن نسبة 52% من الأراضي المستعملة في الزراعة تتأثر سلبا - تأثير متفاوت الدرجة - من تدهور التربة، ويقدر زيادة فقدان الأراضي الصالحة للزراعة عن المعدل المعروف في القلم بما يتراوح بين 30 و35 مرة، وهناك 22% من السلالات الحيوانية معرضة للإنقراض. ويمكن تلخيص أهم مقاصد هذا الهدف في النقاط التالية:
- ضمان حفظ وترميم النظم الإيكولوجية البرية والمياه العذبة الداخلية وخدماتها، ولاسيما الغابات والأراضي الرطبة والجبال والأراضي الجافة وضمن إستخدامها على نحو مستدام، وذلك وفقا للإلتزامات بموجب الإتفاقيات الدولية بحلول عام 2020؛
 - تعزيز تنفيذ الإدارة المستدامة لجميع أنواع الغابات، ووقف إزالة الغابات، وترميم الغابات المتدهورة وتحقيق زيادة كبيرة في نسبة زرع الغابات وإعادة زرع الغابات على الصعيد العالمي بحلول عام 2020؛
 - مكافحة التصحر وترميم الأراضي المتدهورة، والسعي إلى تحقيق عالم خال من ظاهرة تدهور الأراضي بحلول عام 2030.

16- الهدف السادس عشر: السلامة والعدل والمؤسسات القانونية

- هذا الهدف مخصص لتشجيع الدول على إدراج الحرية والسلامة والأمن وإحترام حقوق الإنسان للجميع في إطار التنمية المستدامة وتوفير إمكانية اللجوء إلى القضاء أمام الجميع وعلى جميع المستويات. ومن أهم مقاصد هذا الهدف ما يلي:

- الحد بدرجة كبيرة من جميع أشكال العنف وما تصل به من معدلات الوفيات؛
- الحد والقضاء على المعاملات السيئة والإستغلال والتجارة بالبشر والعنف ضد الأطفال؛

- الحد من التدفقات غير المشروعة للأموال والأسلحة، وتعزيز إسترجاع الأصول المسروقة ومكافحة جميع أشكال الجريمة المنظمة بحلول عام 2030؛
- الحد من الفساد والرشوة بجميع أشكاله؛
- إنشاء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة على جميع المستويات.

17- الهدف السابع عشر: عقد الشراكة

وضع هذا الهدف من أجل تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية لتحقيق التنمية المستدامة. ويتطلب جدول تنمية مستدامة ناجح شراكات بين الحكومات والقطاعات الخاصة والمجتمع المدني، وهذه الشراكات تبنى على قواعد وقيم ورؤية وأهداف مشتركة وبذل جهود على جميع الأصعدة (العالمية، الإقليمية، المحلية). وأشار الأمين العام للأمم المتحدة في تقريره " الطريق إلى الكرامة بحلول عام 2030 " إلى أن نجاح جدول أعمال التنمية المستدامة يتوقف على مدى قدرته على حشد الفاعلين والشراكات الجديدة والجهات المؤيدة ومواطني العالم ككل.

المطلب الثالث: مؤشرات التنمية المستدامة

تعتبر مؤشرات التنمية المستدامة التي أقرتها لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة من أهم المؤشرات التي يمكن من خلالها تقييم مدى نجاعة البرامج التنموية التي تتبعها الدول من أجل زيادة معدلات النمو الإقتصادية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة في نفس الوقت.

الفرع الأول: المؤشرات الاجتماعية

ويتضمن ما يلي⁵⁸:

- النسبة المئوية للسكان دون خط الفقر؛
- مؤشر جيني القياسي لتفاوت الدخل؛
- معدل البطالة؛
- نسبة متوسط أجور الإناث إلى أجور الذكور؛
- معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة؛
- العمر المتوقع عند الولادة؛
- النسبة المئوية للسكان الذين تتوافر لهم مرافق كافية للصرف الصحي؛
- النسبة المئوية للسكان الذين تتوافر لهم مياه الشرب المأمونة؛
- التحصين ضد أمراض الطفولة المعدية؛
- معدل إنتشار وسائل منع الحمل؛

⁵⁸ United Nations. Commission on sustainable. Development, Indicators of sustainable development framework and methodologies(NEW YORK : UNITED Nations), 2001, p300-303.

- الأطفال الذين يصلون إلى الصف الخامس من المرحلة الابتدائية؛
- مستوى تحصيل البالغين في المرحلة الثانوية؛
- معدل الإلمام بالقراءة والكتابة للبالغين؛
- المساحة الأرضية للشخص الواحد؛
- عدد الجرائم المسجلة لكل 100 ألف نسمة من السكان؛
- سكان المستوطنات الحضرية النظامية وغير نظامية.

الفرع الثاني: المؤشرات الاقتصادية

ويتضمن هذا الفرع العناصر التالية⁵⁹:

- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي؛
- حصة الاستثمار من الناتج المحلي الإجمالي؛
- الميزان التجاري للسلع والخدمات؛
- نسبة الديون إلى الناتج المحلي الإجمالي؛
- نسبة المساعدات الإنمائية المقدمة إلى الناتج المحلي الإجمالي؛
- كثافة استخدام الموارد؛
- نصيب الفرد من الإستهلاك السنوي للطاقة؛
- حصة إستهلاك مصادر الطاقة المتجددة؛
- كثافة استخدام الطاقة؛
- توليد النفايات الصلبة؛
- توليد النفايات المشعة؛
- تدوير النفايات وإعادة استخدامها؛
- نصيب الفرد من المسافة المقطوعة بحسب وسيلة النقل.

الفرع الثالث: المؤشرات البيئية

ويتضمن هذا الفرع النقاط التالية:⁶⁰

- انبعاثات الغازات الدفيئة؛
- إستهلاك المواد المستنفذة للأوزون؛
- درجة تركيز ملوثات الهواء في البيئة الخارجية للمناطق الحضرية؛

⁵⁹ reference cited previously.

⁶⁰ - reference cited previously.

- مساحة الأرض القابلة للزراعة والمخصصة لزراعة المحاصيل الدائمة؛
- إستعمال الأسمدة؛
- إستعمال مبيدات الآفات الزراعية؛
- مساحة الغابات كنسبة مئوية إلى مساحة الأراضي؛
- كثافة حصد الأخشاب؛
- درجة تركز الطحالب في المياه الساحلية؛
- النسبة المئوية للسكان المقيمين في المناطق الساحلية؛
- الحصيعة السنوية للصيد بحسب الأنواع الرئيسية للأسماك؛
- السحب السنوي من المياه الجوفية والسطحية كنسبة مئوية من مجموع المياه المتاحة؛
- الطلب البيولوجي الكيميائي على الأكسجين في الكتل المائية؛
- تركز البكتيريا القولونية الغائطية في المياه العذبة؛
- مساحة النظم الإيكولوجية الرئيسية؛
- المساحة المحمية كنسبة مئوية إلى المساحة الإجمالية؛
- إنتشار بعض الأنواع الرئيسية من الأحياء.

الفرع الرابع: المؤشرات المؤسسية

ويتضمن هذا الفرع المؤشرات التالية⁶¹:

- الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة؛
- تنفيذ الإتفاقيات الدولية المصادق عليها؛
- عدد أجهزة الراديو لكل 1000 نسمة من السكان؛
- خطوط الهواتف الثابتة لكل 1000 نسمة من السكان؛
- خطوط الهواتف النقالة لكل 1000 نسمة من السكان؛
- خطوط الإنترنت لكل 1000 نسمة من السكان؛
- الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي؛
- الخسائر الإقتصادية والبشرية بفعل الكوارث الطبيعية.

⁶¹ - reference cited previously.

المبحث الرابع: واقع التنمية المستدامة في الجزائر في ظل البرامج المنتهجة من قبل الحكومة في الفترة الممتدة من (2001-2019)

الجزائر كباقي دول العالم تفتنت مؤخرا لأهمية تبني مفهوم جديد من التنمية والتخلص من المفهوم القديم الذي كان يعتمد بالدرجة الأولى على المحروقات، والتي يوشك على نفاذ الإحتياطي منها ناهيك على الآثار السلبية التي خلفها كل من إستخراجها وإستهلاكها، ولهذا تبنت الجزائر مفهوم التنمية المستدامة.

المطلب الأول: البرامج التنموية في الجزائر من 2001 إلى غاية 2019

شرعت الحكومة الجزائرية في تنفيذ سياسة تنموية جديدة منذ بداية القرن الحالي، إختلفت تماما عن ما كان يطبق سابقا، سميت هذه السياسة سياسة الإنعاش الإقتصادي من أجل النهوض بالإقتصاد الجزائري، وفي نفس الوقت تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وذلك من خلال مجموعة من البرامج الحماسية تمثلت في:

1. برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي للفترة (2001-2004)؛
2. البرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة (2005-2009)؛
3. برنامج توطيد النمو الإقتصادي للفترة (2010-2014)؛
4. البرنامج الحماسي لتوطيد النمو الإقتصادي للفترة (2015-2019).

الفرع الأول: برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي للفترة (2001-2004)

خصص لهذا البرنامج غلاف مالي أولي بمبلغ 525 مليار دينار قبل أن يصبح هذا الغلاف يقدر بمبلغ 1216 مليار دينار نتيجة إضافة مشاريع، بالإضافة إلى إجراء تقييم لمعظم المشاريع المبرجة سابقا⁶². وجه هذا البرنامج أساسا للمشاريع والعمليات الخاصة بدعم المؤسسات والنشاطات الإنتاجية الفلاحية، وتقوية الخدمات العمومية في مجالات كبرى مثل: الري، النقل، الهياكل القاعدية، تحسين الإطار المعيشي للسكان ودعم التنمية المحلية وتنمية الموارد البشرية. وقد تزامنت هذه العمليات مع سلسلة من الإجراءات الخاصة بالإصلاحات ودعم المؤسسات الإنتاجية الوطنية⁶³. وتم توزيع هذا البرنامج على أربع قطاعات رئيسية كما هو موضح في الجدول التالي:

⁶² - محمد مسعي، سياسة الانعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو، مجلة الباحث، العدد 10، جامعة ورقلة، الجزائر 2012، ص 147.

⁶³ - نبيل بوفليح، دراسة تقييم لسياسة الإنعاش الإقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة (200-2010)، مجلة الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والانسانية، العدد 9، جامعة الشلف، الجزائر، 2013، ص 46.

جدول رقم (04-III): التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الانعاش الاقتصادي (2001-2004)

الوحدة: مليار دينار جزائري

التعيين	2001	2002	2003	2004	المجموع	النسبة
الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية	100.7	70.2	37.6	2	210.5	40.1
التنمية المحلية والبشرية	71.8	72.8	53.1	6.5	204.2	38.8
دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12	65.4	12.4
دعم الإصلاحات	30	15	-	-	45	8.6
المجموع	205.4	185.9	113.9	20.5	525	100

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر خلال السداسي الثاني من 2001، ص 87.

من خلال الجدول نلاحظ أن كل من قطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية وقطاع التنمية المحلية والبشرية خصص لها أكبر نسبة من المبالغ المخصصة للبرنامج بما يفوق 40% بالنسبة لقطاع الأشغال الكبرى، وما يفوق 38% بالنسبة لقطاع التنمية المحلية والبشرية، ثم قطاع الفلاحة والصيد البحري بنسبة 12,4 % وفي الأخير دعم الإصلاحات بنسبة 8,6%. ولو تتبعنا كيفية توزيع المبالغ على حسب السنوات الخمسة، نجد أن التركيز كان على السنوات 2001-2002-2003 بقيمة 205,4 مليار دينار جزائري، 185,9 مليار دينار جزائري، 113,9 مليار دينار جزائري على التوالي، وهذا ما يدل على حزم الحكومة في تنفيذ النسبة الكبرى من العمليات والمشاريع الخاصة بهذا البرنامج في أقصر فترة زمنية ممكنة، وذلك من أجل تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الجزائري، والتي عرفت تدهور كبير نتيجة الأزمة الاقتصادية والأمنية التي عرفتها البلاد. ومن أجل نجاح تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي بأقل تكلفة والحصول على نتائج مرضية توجب تجنيد موارد هامة، وتطبيق مجموعة من التعديلات المؤسساتية والهيكلية التي تسمح بإنشاء محيط يضمن سهولة التطبيق. وفي هذا الإطار تم إتخاذ مجموعة من التدابير الجبائية والأحكام المالية، والتي يمكن تلخيصها في الجدول التالي:

جدول رقم (05-III): السياسات المرافقة لبرامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004

الوحدة: مليار دينار جزائري

التعيين	2001	2002	2003	2004	المجموع
عصرنة إدارة الضرائب	0.2	2.5	7.5	9.8	20
صندوق المساهمة والشراكة	5.5	7	5	5	22.5
تهيئة المناطق الصناعية	0.3	0.8	0.5	0.4	2

2	-	0.7	1	0.3	صندوق ترقية القدرة التنافسية الصناعية
0.08	-	-	0.05	0.03	نموذج التنبؤ على المدى المتوسط والطويل
46.58	15.2	13.7	11.35	6.33	المجموع

Source : Services du chef du gouvernement ; programme de soutien à la relance économique a court et moyen termes 2001/2004 ;appui aux reformes ;p : 3 .

يتضح من خلال الجدول أعلاه: أنه من أجل الوصول إلى الأهداف المسطرة في البرنامج، هناك عدة تغييرات وحب التطرق إليها لجعل المحيط الإقتصادي يتلاءم مع الإقتصاد العالمي. من أجل ذلك قامت الحكومة بتبني مجموعة من السياسات المصاحبة لبرامج دعم الإنعاش الإقتصادي، أي تخصيص موارد مالية بهدف تشجيع الإستثمار وتحسين بيئة الأعمال للمؤسسة، والإسراع في إجراءات الشراكة وفتح رأس المال، بالإضافة إلى التحضير للإندماج إلى المنظمة العالمية للتجارة والشراكة مع الإتحاد الأوربي⁶⁴.

الفرع الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو الإقتصادي (2005-2009)

جاء هذا البرنامج في إطار مواصلة وتيرة البرامج والمشاريع التي سبق إقرارها وتنفيذها في إطار مخطط دعم الإنعاش الإقتصادي 2001-2004، وذلك بعد تحسن الوضعية المالية للجزائر، نتيجة إرتفاع أسعار البترول، والذي وصل إلى حدود 38,5 دولار للبرميل سنة 2004⁶⁵. تعتمز الحكومة خلال هذا البرنامج مواصلة جهود إنعاش النمو وتكثيفه في جميع قطاعات النشاط، وستعمل كذلك على مرافقة أداة الإنتاج الوطنية الموجودة في تحولها الحتمي لتكون مستعدة للإنتتاح على الإقتصاد العالمي. ويهدف هذا البرنامج إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها⁶⁶:

1. إستكمال الإطار التحفيزي للإستثمار عن طريق إصدار نصوص تنظيمية من شأنها أن تحدد قانون الإستثمار وتطوير التدابير الكفيلة بتسهيل الإستثمار الخاص الوطني أو الأجنبي؛
2. مواصلة تكييف الأداة الإقتصادية والمالية الوطنية مع الإفتتاح العالمي سواء تعلق الأمر بتأهيل أداة الإنتاج أو الإصلاح المالي المصري؛
3. إنتهاج سياسة ترقية الشراكة والخصوصية، والحرص الشديد على تعزيز القدرات الوطنية في مجال خلق الثروات ومناصب الشغل وترقية التنافسية؛

⁶⁴ - كريم زرمان، التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الانعاش الاقتصادي (2001-2009)، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد7، جامعة بسكرة، الجزائر، جوان 2010، ص204.

⁶⁵ - بوعشة مبارك، الإقتصاد الجزائري: من تقييم مخططات التنمية إلى تقييم البرامج الاستثمارية- مقارنة نقدية- أبحاث المؤتمر الدولي حول: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف1، الجزائر، 12/11 مارس 2013.

⁶⁶ - مصالح رئيس الحكومة، مشروع برنامج الحكومة، الجزائر، ماي 2003، ص41.

4. تعزيز مهمة ضبط ومراقبة الدولة قصد محاربة الغش والمضاربة والمنافسة غير المشروعة، التي تخل بقواعد المنافسة والسوق على حساب المؤسسات الوطنية المنتجة⁶⁷.

وكان المبلغ المخصص للبرنامج التكميلي يقدر ب 4202,7 مليار دينار جزائري مع العلم أنه تم تقسيم هذا البرنامج على خمس برامج فرعية، تمثل خمس قطاعات رئيسية كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم (III-06): التوزيع القطاعي للميزانية الأولية للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2009-2005

النسبة %	المبالغ (مليار دج)	القطاعات
45.5	1908.5	تحسين ظروف معيشة السكان
40.5	1703.1	تطوير الهياكل القاعدية
8	337.2	دعم التنمية الاقتصادية
4.8	203.9	تطوير الخدمة العمومية
1.2	50	تطوير التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال
100	4202.7	المجموع

المصدر: رئاسة الحكومة، البرنامج التكميلي لدعم النمو بالنسبة للفترة 2005-2009،
أفريل 2005، ص 6-7.

في نهاية شهر جوان 2006 بلغت التكلفة الإجمالية للبرنامج التكميلي لدعم النمو حوالي 8705 مليار دينار جزائري⁶⁸.

الفرع الثالث: برنامج توطيد النمو الاقتصادي " برنامج التنمية الخماسي " (2010-2014)

أطلق على هذا البرنامج عنوان " برنامج الإستثمارات العمومية "، ويندرج هذا البرنامج ضمن سياسة الدولة لإعادة الأعمار الوطني، والتي كان قد تم إنطلاقها قبل 10 سنوات من خلال برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي سنة 2000، على حسب الإمكانيات المتوفرة آنذاك. وخصصت له الحكومة غلafa ماليا قدر بحوالي 21214 مليار دينار جزائري للإستثمارات العمومية، خاصة بالنسبة لمنشآت الطرق والنقل بالسكك الحديدية والصحة وإدخال الكهرباء الريفية والتزويد بالمياه الصالحة للشرب. أي أن الحكومة ركزت في هذا البرنامج على المشاريع الخاصة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وشمل هذا البرنامج قسمين أساسيين هما⁶⁹:

1. إستكمال المشاريع الجاري إنجازها ب 9700 مليار دينار جزائري؛

⁶⁷ - مصالح رئيس الحكومة، مشروع برنامج الحكومة، الجزائر، ماي 2003، ص 41.

⁶⁸ - World Bank , Algeria : A public Expenditure Review : Assuring High Quality public Investment, vol 1, world bank report, NO 36270-DZ, August 2007, p1 .

⁶⁹ - بيان إجتماع مجلس الوزراء، الصادر بتاريخ 24 ماي 2010، المتضمن الموافقة على برنامج التنمية الخماسي 2010-2014، ص 2.

2. إطلاق مجموعة جديدة من المشاريع بمبلغ 11534 مليار دينار جزائري.

و الجدول التالي يبين كيفية توزيع المبالغ على المحاور الرئيسية للبرنامج:

جدول رقم (III-07): مضمون برنامج التنمية الخماسي (2010-2014)

المحاور	المبالغ(مليار دج)	النسب
التنمية البشرية	10122	49.6
المنشآت الأساسية	6448	31.6
تحسين الخدمة العمومية	1666	8.1
التنمية الاقتصادية	1566	7.7
مكافحة البطالة	360	1.8
البحث العلمي والتكنولوجيا الجديدة للاتصال	250	1.2
المجموع	20412	100

المصدر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مصالح الوزير الأول، ملحق بيان السياسة العامة، أكتوبر 2010،
قوام برنامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالنسبة للفترة 2010-2014 .

الفرع الرابع: برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2015-2019)

يعتبر هذا البرنامج تكميل للبرامج السابقة، بدأ الشروع في تنفيذه سنة 2015 وتم فتح حساب 143-302 عنوانه صندوق تسيير عمليات الإستثمارات العمومية (المسجل بعنوان برنامج توطيد النمو 2015-2019⁷⁰، وتتمثل أهدافه في مايلي:

- الحفاظ على المكاسب الإجتماعية من خلال منح الأولوية لتحسين الظروف المعيشية للسكان في قطاع السكن، التربية، التكوين والصحة العمومية، وربط البيوت بشبكات الكهرباء والمياه والغاز وغيرها، وترشيد التحويلات الإجتماعية ودعم الطبقات المحرومة العاملة؛
- بلوغ نمو قوي لنتائج المحلي الخام، بمستوى نمو سنوي قدره 7% مع حلول سنة 2019؛
- إيلاء الإهتمام الأكثر بالتنوع الإقتصادي وتحقيق نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات، والإهتمام بالتنمية الفلاحية والريفية بسبب مساهمتها في تحقيق الأمن الغذائي وتنويعه؛
- إستحداث مناصب الشغل، ومواصلة مكافحة البطالة وتشجيع الإستثمار المنتج للثروة ومناصب العمل؛

⁷⁰ - مشري محمد الناصر، بقّة الشريف، تقييم حصيلة برنامج ومخططات التنمية في الجزائر: دراسة اقتصادية خلال الفترة 2005-2015، مجلة الاقتصاد الاسلامي العالمية، نوفمبر 2017.

- إيلاء عناية خاصة بالتكوين ونوعية الموارد البشرية من خلال تشجيع وترقية تكوين الأطر واليد العاملة المؤهلة.

ومع إستمرار إنخفاض أسعار البترول مع حلول سنة 2015، أدى بالسلطات الجزائرية تبني مجموعة من الإجراءات المهدف منها ترشيد النفقات العامة، من أجل تدارك الوضع الإقتصادي. وعلى هذا الأساس تم قفل حساب هذا البرنامج في تاريخ 31 ديسمبر 2016، وفتح حساب آخر بعنوان: "برامج الإستثمارات العمومية" قدر بمبلغ 300 مليار دج خلال الفترة (2017- 2019) وهي الفترة المتبقية، وهذا دليل على إنخفاض معدل تمويل برامج الإستثمارات العمومية، بالإضافة إلى تجميد جميع المشاريع التي لم يكن قد تم الإنطلاق في تنفيذها والحفاظ فقط على الإلتزام بالعمليات الضرورية، والتي تكتسي طابع الأولوية القصوى، وهذا سيؤدي بالضرورة إلى التأثير السلبي على الأهداف التي كان يطمح لها البرنامج، وخاصة المتعلقة بالنمو والتشغيل.

المطلب الثاني: تقييم مدى نجاعة البرامج التنموية في تحقيق التنمية المستدامة

لمعرفة مدى مساهمة البرامج التنموية التي تبنتها الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى يومنا هذا في تحقيق التنمية الإقتصادية المستدامة، يجب تقييم التغيير الحاصل في مؤشرات التنمية المستدامة.

الفرع الأول: المؤشرات الإقتصادية

من أجل تحديد وتقييم التغيير الحاصل في هذا المؤشر، نقوم بتتبع التغيير الحاصل في كل من معدل النمو السنوي للنتائج الإجمالي و متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

أولاً: معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي

المنحنى التالي يوضح تطور معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي للفترة الممتدة من منتصف 2009 إلى

أواخر 2017

شكل رقم (III-01): تطور معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي (2009-2017)



<https://ar.tradingeconomics.com>

المصدر: ديسمبر 18/12/2017

من خلال المنحنى نلاحظ أنه هناك تذبذب في تطور معدل النمو السنوي للنتائج المحلي الإجمالي من 2009 إلى غاية بداية 2016، حيث بدأ يعرف إنخفاض (باعتبار القيمة المسجلة في جانفي 2016 هي ناتجة من نهاية 2015) والسبب يعود إلى تأثير الإقتصاد الجزائري بإنخفاض أسعار البترول، حيث كان 99 دولار للبرميل في سنة 2014 ثم إنتقلت إلى 53 دولار في 2015 ليصل إلى 45 دولار في سنة 2016⁷¹، وهذا ما دفع السلطات الجزائرية إلى إنتهاج سياسة التقشف في نفقاتها في سنة 2016 بعد استمرار إنخفاض الأسعار الذي خلق عجز في الميزانية، كون إرادتها تعتمد بالدرجة الأولى على قطاع المحروقات.

ثانيا: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

المخطط التالي يوضح تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة الممتدة من 2008 إلى غاية 2016:

شكل رقم (III-02): تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر (بالدولار) 2016-2008



<https://ar.tradingeconomics.com>

المصدر: ديسمبر 18/12/2017

من خلال المخطط نلاحظ زيادة مستمرة كل سنة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي رغم التذبذبات التي عرفها هذا الأخير (تم التطرق إليه من قبل)، ورغم الزيادة المستمرة في نسبة السكان، وإن دل هذا على شيء فإنه يدل على المساهمة الإيجابية للبرامج التنموية التي تبنتها الجزائر منذ بداية 2000 على المستوى المعيشي للأفراد، وهذا ما تنص عليه أهداف التنمية المستدامة.

⁷¹ - www.elkhabar.com

الفرع الثاني: المؤشرات الاجتماعية

من أجل التأكد من مدى مساهمة البرامج التنموية في تحقيق البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة، يجب تقييم التغيير الحاصل في المؤشرات الاجتماعية نتيجة لتطبيق هذه البرامج، وذلك بتتبع التغيير الحاصل في كل من مؤشر التنمية البشرية و معدل البطالة.

أولاً: مؤشر التنمية البشرية

يشير مؤشر التنمية البشرية إلى مستوى رفاهية الشعوب بغرض تنمية الدول وتحسين أوضاع المواطنين في الدول المختلفة، ويتعلق بقياس متوسط العمر المتوقع للمواطن ومستوى التعليم والأمية والمستوى المعيشي في البلد. الجدول التالي يبين تطور مؤشر التنمية البشرية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى غاية 2015

جدول رقم (08-III): تطور مؤشر التنمية البشرية في الجزائر (2000-2015)

السنة	المؤشر	السنة	المؤشر
2000	0.63	2008	0.69
2001	0.65	2009	0.7
2002	0.66	2010	0.71
2003	0.67	2011	0.72
2004	0.68	2012	0.72
2005	0.67	2013	0.72
2006	0.68	2014	0.74
2007	0.68	2015	0.745

<https://ar.actualitix.com>

المصدر: (28 /02/2018)

من خلال الجدول نلاحظ خلال الفترة الزمنية الممتدة ما بين 2000 إلى غاية 2017 إرتفاع مستمر في مؤشر التنمية البشرية في الجزائر، والسبب يعود إلى زيادة الإنفاق الحكومي بالإضافة إلى البرامج التنموية الإقتصادية والإجتماعية التي إنتهجتها الجزائر خلال هذه الفترة من أجل إنعاش الإقتصاد الجزائري. ومن خلال التقرير الذي أعده برنامج الأمم المتحدة للتنمية حول التنمية البشرية لسنة 2015، الجزائر تواصل طريقها نحو النمو والتطور فيما يخص التنمية البشرية محرزة بذلك نتائج قوية وملائمة، السبب الذي أهلها لتحسين مرتبتها عالميا، حيث إنتقلت من المرتبة 93 (حسب تقرير 2014) إلى المرتبة 83 في 2015، معززة بذلك مكانتها في مجموعة البلدان ذات التنمية البشرية العالمية⁷². إلا أن الظروف الإقتصادية والإجتماعية خلال السداسي الأول من 2015 تميز بالتراجع المستمر لأسعار المحروقات، والذي كان له أثر كبير على أهم مؤشرات الإقتصاد الوطني والذي إستطاع الصمود أمام الأزمة خلال السداسي الثاني من سنة 2014 (حسب تقرير حول الظرف الإقتصادي والإجتماعي

⁷² - www.cnes.dz

28/02/2018.

لسداسي الأول من سنة 2015⁷³، مما دفع الحكومة إلى إنتهاج سياسة التقشف والتقليص من نفقاتها وهذا ما أثر بالضرورة على مؤشر التنمية البشرية في الجزائر.

ثانياً: معدل البطالة

تعتبر البطالة من أشد المخاطر التي تهدد إستقرار المجتمعات، ومن أهم أسباب تفشي الجريمة والآفات الإجتماعية داخل الدولة. وفي ما يلي تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين 2000 إلى غاية سبتمبر 2017.

جدول رقم (09-III): تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة الممتدة 2000-2017.

السنة	معدل البطالة	السنة	معدل البطالة
2000	28.89	2009	10.2
2001	27.30	2010	10
2002	-	2011	10
2003	17.65	2012	11
2004	17.65	2013	9.8
2005	15.26	2014	10.6
2006	12.3	2015	11.2
2007	-	2016	10.5
2008	11.3	2017	11.7

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات.

من خلال الجدول نلاحظ إنخفاض البطالة والسبب يعود إلى برامج الدولة وتدخلها في أسواق العمل، عن طريق عقود التوظيف وبرامج التشغيل في إطار الإنعاش الإقتصادي ودعم النمو خلال هذه الفترة. وتستخدم الجزائر 6 آليات مباشرة للتشغيل أهمها من حيث الإعتمادات المالية: وكالة تشغيل الشباب والقروض المصغرة وصندوق التأمين على البطالة وعقود الإدماج والشبكة الإجتماعية. وهناك آليات غير مباشرة مثل صندوق ضمان القروض الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والبرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات⁷⁴.

ثالثاً: المؤشرات البيئية والمؤسسية

إن النمو الذي عرفته الجزائر في الفترة الزمنية الأخيرة أثر سلبا على البيئة وخاصة الموارد المائية، لأنها لم تحظى بالإهتمام الكافي. يمكن القول أن التلوث هو العامل الرئيسي المسبب لندرة المياه خاصة في البلدان التي يمكن تصنيفها بالبلدان الشبه قاحلة مثل الجزائر. ولمعرفة مدى مساهمة البرامج التنموية في الجزائر في المحافظة على

⁷³ - www.cnes.dz

28/02/2018.

www.mtess.gov.dz

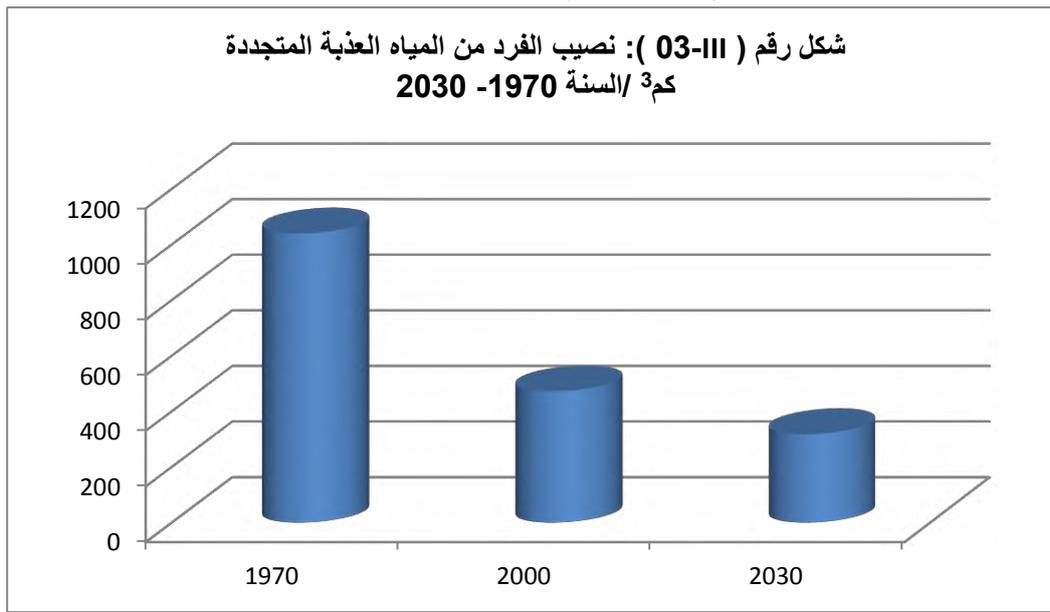
28 /02/2018

⁷⁴ - وزارة العمل والضمان الاجتماعي، ترقية الشباب

البيئة بصفة عامة وعلى الموارد المائية بصفة خاصة يمكن تتبع تطور كل من نصيب الفرد من المياه الصالحة للشرب، وتطور شبكة الصرف الصحي.

أ- **المؤشرات البيئية:** إن النمو الذي عرفته الجزائر في الفترة الزمنية الأخيرة أثر سلبا على البيئة وخاصة الموارد المائية، لأنها لم تحظى بالإهتمام الكافي. يمكن القول أن التلوث هو العامل الرئيسي المسبب لندرة المياه خاصة في البلدان التي يمكن تصنيفها بالبلدان الشبه قاحلة مثل الجزائر.

- **المياه الصالحة للشرب:** يمثل التزويد بالمياه الصالحة للشرب للسكان بكمية كافية والتنوعية المطلوبة جزاء أوليا لسياسة الوطنية للمياه طبقا للمادة 2 من القانون رقم 05-12 المؤرخ في 04 أوت 2005 والمتعلق بالمياه⁷⁵. وفي ما يلي مخطط يوضح تطور نصيب الفرد من المياه العذبة المتجددة:



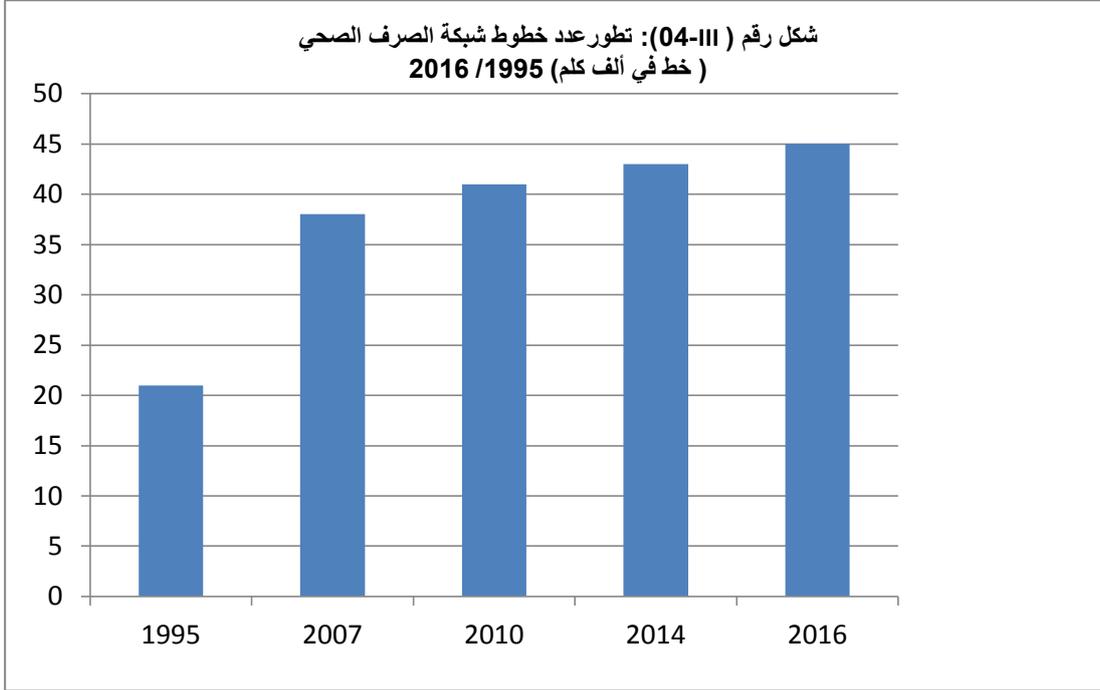
المصدر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الأسكوا)، ندرة المياه في الوطن العربي، تقرير السكان والتنمية، العدد الأول، نيويورك 2003، ص 7.

من خلال المخطط نلاحظ أن نصيب الفرد من المياه العذبة المتجددة قد تراجع بدرجة كبيرة بمقارنة الكمية في سنة 2000 والتي قدرت ب 472 كم³/السنة والتي كانت تقدر ب 1040 كم³/السنة في سنة 1970 - أي قبل تبني البرامج التنموية الاقتصادية - وهذا يعتبر تراجع كبير في نصيب الفرد، والسبب يعود إلى تراجع كمية الأمطار المتساقطة في الآونة الأخيرة وارتفاع درجات الحرارة غير الموسمية وتراجع نسبة تساقط الثلوج على المرتفعات، كل هذا يشكل تراجع النسبة الطبيعية لتجدد المياه.

إلا أن الجزائر حاولت تدارك هذه المشكلة من خلال العديد من المشاريع المهيكلة لتدعيم المياه الصالحة للشرب وذلك من خلال إنجاز أنظمة حشد وتحويل المياه السطحية والباطنية وتخليية مياه البحر لتزويد العديد من المدن الكبرى والصغرى بالمياه الصالحة للشرب مثل: الشلف، بجاية، مستغانم⁷⁶.

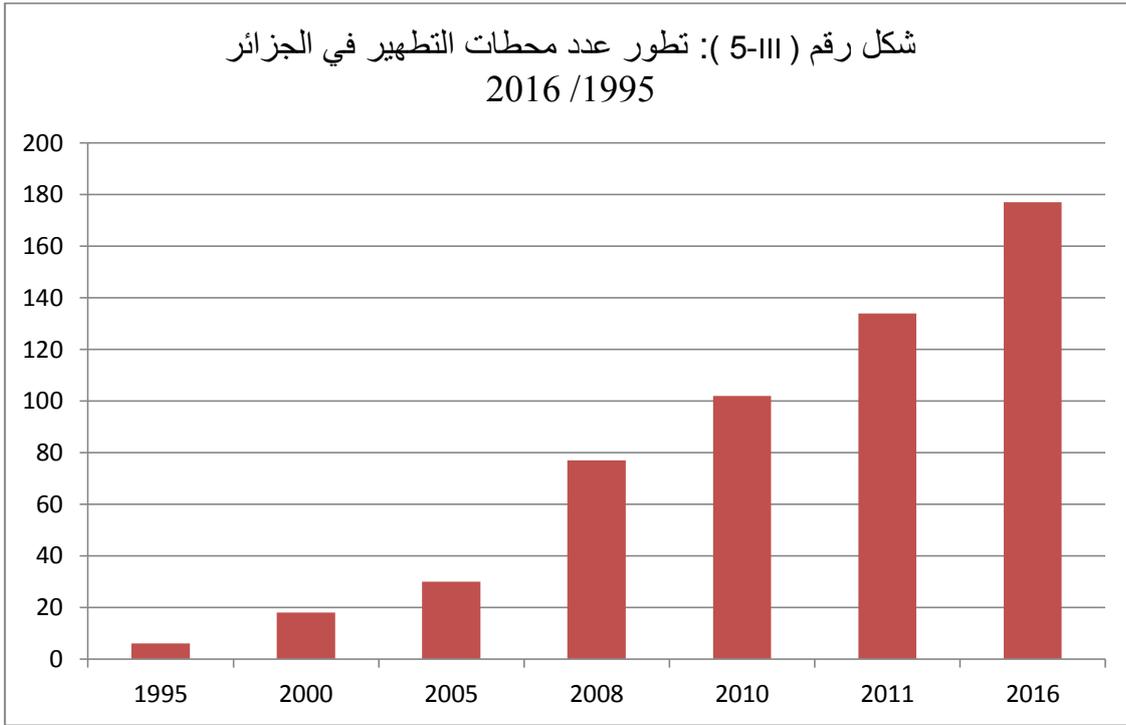
⁷⁵ - <http://www.mree.gov.dz> 28 /02/2018

- شبكة الصرف الصحي: إن إيجاد وتطوير شبكات الصرف الصحي أمر جد ضروري ولا مفر منه، فهو يحمي من مخاطر التلوث، وهي تعتمد بشكل خاص على الحفاظ على الموارد المائية الموجودة بالإضافة إلى تامين مياه الصرف الصحي المعالجة من أجل المحافظة على صحة المواطنين وإستمرار التنمية الإقتصادية. الشكل التالي يوضح تطور عدد خطوط شبكة الصرف الصحي:



المصدر: (03.2018) <http://www.mree.gov.dz>

ولقد شهد عدد شبكات تطهير الصرف الصحي المتواجدة في الجزائر إرتفاع كبيرا - بالمقارنة مع سنة 1995 والتي تعتبر سنة لا تنتمي للفترة الزمنية التي تم فيها تنفيذ البرامج التنموية (2001 إلى يومنا هذا) - منذ تحقيق برنامج تنفيذ شبكات الصرف الصحي في جميع أنحاء البلاد، المخطط التالي يوضح هذا التطور.



المصدر: (03.2018) <http://www.mree.gov.dz>

إن هذا التطور الحاصل في عدد شبكات التطهير مكن من إلغاء جزء كبير من تصريف مياه الصرف الصحي الملوثة خصوصا في المناطق الحضرية، والقضاء على عدد كبير من خنادق الصرف الصحي في جميع أنحاء البلاد، هذا ما يقلل من خطر الإصابة بالأمراض المنقولة عن طريق المياه. ومن خلال المخطط نلاحظ أن عدد هذه المحطات قد بلغ 177 محطة في سنة 2016 تقدر سعتها ب 13791687 مكافئة لعدد السكان أي 805 م³/السنة، منها 49 بسعة 6 ملايين مكافئة لعدد السكان الواقعة في المدن الساحلية الكبرى (الجزائر العاصمة، وهران... إلخ) والتي أزلت كل تصريفات مياه الصرف الصحي في البحر⁷⁷.

ب- المؤشرات المؤسسية: وتمثل في:

- إشتراكات الهاتف الثابت السكنية: يعد هذا المؤشر أهم مقياس لمعرفة درجة تطور الإتصالات السلكية واللاسلكية في أي بلد، والشكل التالي يوضح تطور عدد المشتركين في شبكة الهاتف الثابت في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى غاية 2016:

⁷⁷ - <http://www.mree.gov.dz> 03/03/2018

شكل رقم (III-6): تطور عدد المشتركين في شبكة الهاتف الثابت 2016/2010



المصدر: (03/2018) <https://www.mpttn.gov.dz>

من خلال الشكل نلاحظ زيادة مستمرة في عدد مشتركي الهاتف الثابت السكني في الجزائر، حيث فاق الثلاث ملايين مشترك في سنة 2016، كما عرف عدد مشتركي الهاتف الثابت اللاسلكي والذي خصص للمناطق الريفية إنخفاضاً مستمراً والسبب يعود إلى الإستراتيجية التي تبعتها الدولة من أجل تزويد هذه المناطق ببنية تحتية للإتصالات أكثر نجاعة⁷⁸.

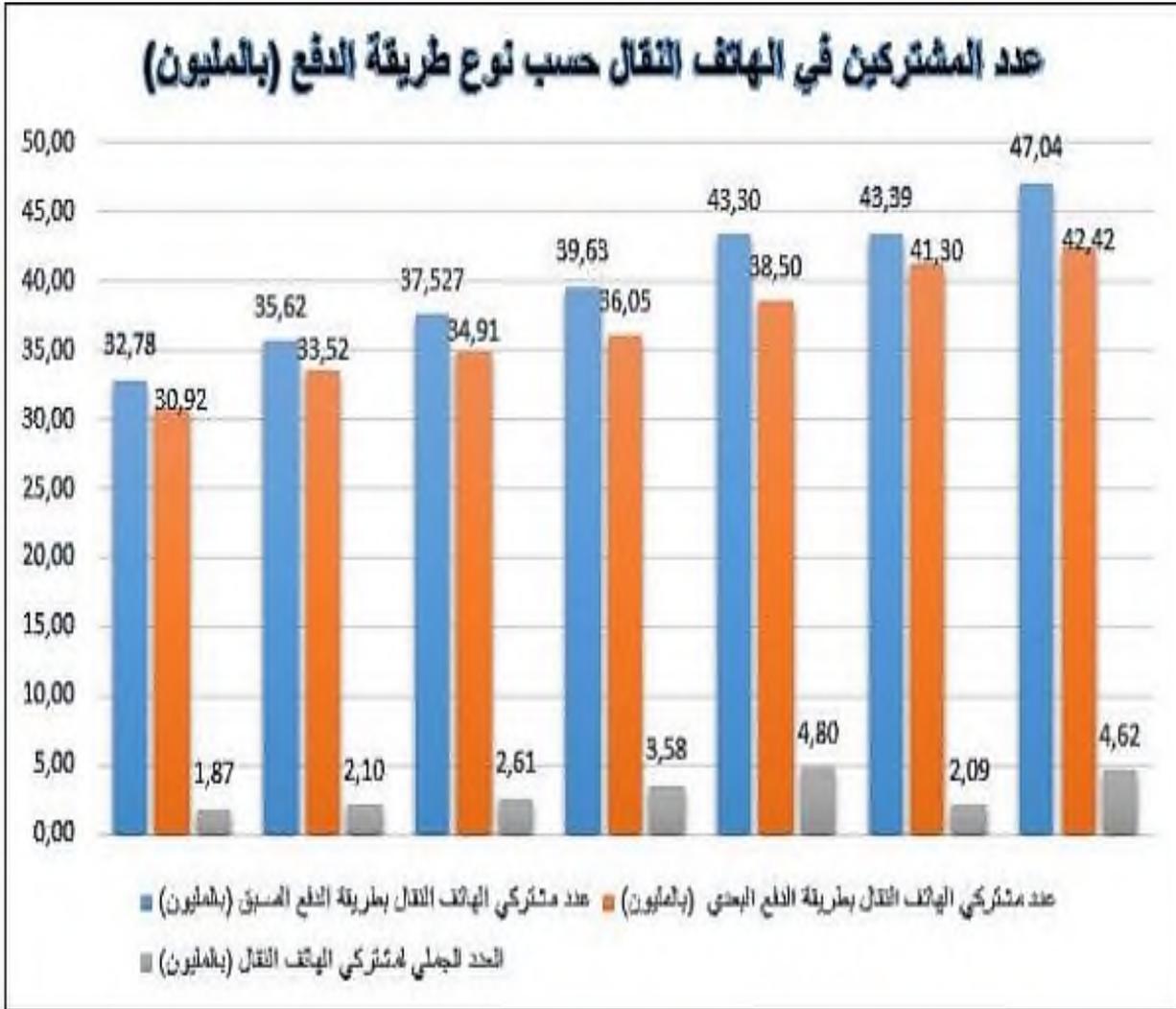
- مؤشرات الهاتف النقال: تم فتح سوق الهاتف النقال للمنافسة بالجزائر إثر إصدار القانون رقم 03-2000 المؤرخ في 05 أوت 2000 المحدد للقواعد العامة المتعلقة بالبريد والمواصلات، وينشط حالياً 03 متعاملين للهاتف النقال في الجزائر (جازي، موبيليس، أوريدو)⁷⁹.

⁷⁸ - <https://www.mpttn.gov.dz>

04/03/2018

⁷⁹ - نفس المرجع السابق.

شكل رقم (III-7) : عدد المشتركين في الهاتف النقال



المصدر: (03/2018) <https://www.mpttn.gov.dz>

من خلال المخطط نلاحظ عدد مشتركى الهاتف النقال في تزايد كبير في الجزائر، نتيجة للعروض التنافسية التي يقدمها المتعاملين في القطاع وتزايد الطلب على خدمات الهاتف النقال الأساسية.

- مؤشرات مشتركى الأنترنت: فيما يخص شبكة الأنترنت في الجزائر، فقد بلغ عدد المشتركين 29,54 مليون في أواخر 2016، من بينهم 26,68 مليون مشترك في الهاتف النقال⁸⁰، والجدول التالي يوضح تطور عدد المشتركين في انترنت:

⁸⁰ - <https://www.mpttn.gov.dz> 03/2018

جدول رقم (III-10): تطور عدد المشتركين في الأنترنت من 2013-2016

2016	2015	2014	2013	
2083114	1838492	1518629	1283241	مشترك آدي أس آل
775792	423280	80693	-	الجيل الرابع للهاتف الثابت
25214732	18021881	8509053	308019	مشتركي الجيل الثالث
1464811	-	-	-	مشتركي الجيل الرابع
661	233	216	179	ويماكس
2859567	2262005	1599538	1283420	مجموع مشتركى إنترنت الهاتف الثابت
26679543	18021881	8509053	308019	مجموع مشتركى انترنت الهاتف النقال
29539110	20283886	10108591	1591439	المجموع الكلي
35,80%	29%	24%	19,65%	نسبة السكنات المتوفرة على انترنت

المصدر: (03/2018) <https://www.mpttn.gov.dz>

من خلال الجدول نلاحظ أن العدد الإجمالي لمشتركي أنترنت في تزايد مستمر نتيجة الإستراتيجية المتبعة من قبل الدولة لتوسع وزيادة جودة هذه الخدمة لما لها أهمية كبرى في جميع المجالات في الوقت الراهن. وتشير الإحصائيات الصادرة عن الوزارة الوصية أن النسبة الأكبر من المشتركين يستفيدون من هذه الخدمة عن طريق الهاتف النقال نتيجة العروض المتنوعة التي يحصلون عليها من المتعاملين المتواجدين في السوق الجزائري.

الخلاصة

وفقاً لما تم التطرق إليه في هذا الفصل، لا يمكن القول أنه هناك تنمية ناجحة حققت جميع أهدافها دون إبراز أهمية هذه التنمية في حماية البيئة، وعلى هذا الأساس تغيرت جميع المفاهيم السابقة عن عمليات الإنتاج وطرق التعامل مع موارد البيئة الطبيعية والتي إتسمت بلاعقلانية، لتتحول إلى وعي كبير بأهمية المحافظة على البيئة من أجل سلامة وإستمرار الأجيال الحالية وضمان حق الأجيال المستقبلية في العيش الكريم في ظل وجود بيئة سليمة وغير مهتلك.

وفي ظل زيادة الوعي لدى الهيئات الحكومية وغير الحكومية، وفي مختلف شرائح المجتمعات، تضافرت الجهود من أجل البحث عن حلول للمشاكل البيئية التي قد تسبب فيها الإنسان كنتيجة لسعيه وبجته عن الرفاهية. تبلورة هذه الجهود في العديد من الإتفاقيات، وآخرها "أهداف التنمية المستدامة" التي يسعى من خلالها إلى تحقيق أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة (البعد الإقتصادي، البيئي، الإجتماعي) على مستوى جميع الدول دون وضع أي إمتيازات، كنتيجة لزيادة القناعة بحق العيش الكريم لأي إنسان على وجه الأرض مهما كان إنتماؤه وزمانه.

الفصل الرابع: دور

المسؤولية الاجتماعية في

حماية البيئة وتدعيم التنمية

المستدامة في المؤسسات

الصناعية

تمهيد

مؤخراً زاد إهتمام منظمات الأعمال بمفهوم المسؤولية الاجتماعية وخاصة المؤسسات الصناعية، والتي أصبحت تواجه معارضة شديدة من قبل المجتمع نتيجة للأضرار الكارثية التي تسبب فيها نشاطها والتي عادت بالضرر على صحة الإنسان والمحيط الذي يعيش فيه.

فمع زيادة درجة الوعي لدى أفراد المجتمع وسهولة حصولهم على جميع المعلومات التي تعرفهم بكل ما ينفعهم وما يضرهم ومعرفتهم لجميع حقوقهم وواجباتهم، أصبحوا يطالبون المؤسسات الصناعية المتواجدة في نفس الرقعة الجغرافية معهم بالتحسين أو التعديل في نشاطها إضافة إلى طلب التعويض، هذا ما دفع المؤسسات الصناعية ببذل أقصى جهد ممكن من أجل كسب رضى المجتمع. ومن هذا المنطلق زادت المؤسسات الصناعية من أنشطتها الاجتماعية، وهذا التوسع في الأنشطة ساهم في الحفاظ على البيئة وتحقيق التنمية المستدامة.

من خلال هذا الفصل سيتم توضيح الدور الذي تلعبه المسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة وحماية البيئة. وتم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث كالتالي:

- **المبحث الأول:** مجالات المسؤولية الاجتماعية ودورها في تحقيق الأهداف الرئيسية لتنمية المستدامة؛
- **المبحث الثاني:** متغيرات المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الصناعية وعلاقتها بأبعاد التنمية المستدامة؛
- **المبحث الثالث:** أنشطة المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الصناعية وعلاقتها بأبعاد التنمية المستدامة.

المبحث الأول: مجالات المسؤولية الاجتماعية ودورها في تحقيق الأهداف الرئيسية لتنمية المستدامة

هناك مجموعة من المجالات الدالة عن المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الصناعية، لهذه المجالات دور كبير في تحقيق الأهداف الرئيسية للتنمية المستدامة. وهذا ما سيتم توضيحه بشكل مفصل في هذا المبحث.

المطلب الأول: مجالات المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الصناعية

تتجلى المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الصناعية من خلال مجموعة من الممارسات تندرج تحت مجال أو مجموعة من المجالات، والتي تتمثل في ما يلي¹:

- المجال البيئي؛
- المجال الإقتصادي؛
- المجال القانوني؛
- المجال الاجتماعي؛
- المجال الثقافي.

الفرع الأول: المجال البيئي

المجال البيئي من المجالات التي تهتم كثيرا بها المؤسسات الصناعية، كدليل على تبنيها مفهوم المسؤولية الاجتماعية، وذلك من خلال تحملها لمسئوليتها البيئية. فكما هو معروف معظم الأنشطة الصناعية مصنفة على أنها أنشطة ملوثة للبيئة، كون أغلبها صناعات قدرة لا تأخذ بعين الإعتبار أهمية المحافظة على البيئة وعلى مختلف مكوناتها وعدم الإخلال بتوازنها. ومع تزايد الوعي وسن قوانين التي تعمل على الحد من الأنشطة القدرة وفرض العقوبات على كل مؤسسة صناعية لا تهتم بالبيئة لدرجة تصل إلى تهديد استمرار نشاطها، أصبحت مختلف المؤسسات الصناعية تتحمل مسؤوليتها البيئية إما طوعا أو إجبارا. وتعمل المؤسسات الصناعية على حماية البيئة من خلال الممارسات التالية²:

- تطوير آلياتها من أجل حماية البيئة: بما أن نشاط المؤسسة الصناعية نشاط ملوث للبيئة، يجب على المؤسسة بذل أقصى جهدها من أجل البحث عن الحلول المناسبة التي تمكنها من الاستمرار في نشاطها دون إلحاق الضرر بالبيئة، أو تقليص حجم هذه الأضرار قدر الإمكان.

¹ محمد سعيد العمري، زنده سلامة اليافي، أيمن عرابي عبد اللطيف، المسؤولية الاجتماعية للمنظمات الصناعية في المملكة العربية السعودية، مجلة الاقتصاد والمالية، المجلد 04، العدد 02، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، 2018، ص ص 144-147.

² نفس المرجع السابق، ص ص 144 - 147.

- تحافظ المؤسسة الصناعية على المصادر المائية والحيوانية والنباتية: هناك مجموعة من مخرجات العملية الإنتاجية للمؤسسات الصناعية يتم طرحها في البيئة، مثل المياه الدفيئة والتي تطرح في الوديان والبحار القريبة من مكان تواجد المؤسسة، والتي تؤدي إلى رفع درجة حرارة مياهها وتلويثها، وهذا يهدد حياة الحيوانات والنباتات المتواجدة في هذه المصادر المائية. كما تسبب الغازات المنبعثة من مداخن المصانع إلى الهواء تلويث الهواء الذي لا يختلف اثنين عن أهميته في إستمرار حياة كل من النباتات والحيوانات، كما أن الهواء الملوث هو سبب الأمطار الحمضية المتساقطة أي تلويث الهواء يؤدي كذلك إلى تلوث المياه والتربة. ولهذا فالمؤسسة الصناعية مطالبة بالحفاظ على هذه المصادر.

- تشارك المؤسسة الصناعية في الحد من مساهمتها في إحداث الكوارث: التدهور البيئي الذي يشهده العالم كان سببه الأساسي الثورة الصناعية، هذا التدهور أدى إلى كوارث طبيعية مثل: زيادة الفيضانات، ظاهرة الإحتباس الحراري، ثقب الأوزون. ومن أجل الحد من هذه الكوارث الطبيعية يجب أن تساهم كل مؤسسة صناعية في الحد من إسهامها في إحداث هذه الكوارث من خلال تقليص كل ما هو سبب في إحداث الكوارث، ولا تنظر لهذه الأسباب على أنها تساهم بنسب قليلة مقارنة بحجم الكارثة فتقوم بإهمالها، بل القضاء على هذه الكوارث يستوجب تضافر جهود كل المؤسسات الصناعية.

- تعمل المؤسسة الصناعية على الحد من إنبعاثاتها الغازية والتي تلحق الضرر بالمجتمع في مكان تواجدها: كما ذكرنا سابقا للمؤسسة الصناعية مجموعة من الإنبعاثات الغازية الناتجة عن مزاوله نشاطها تطرحها في الهواء مما يتسبب في تلويثه. الهواء يستنشقه كل إنسان من أجل ضمان بقائه وإستمرار حياته، وأثبتت مجموعة كبيرة من الدراسات أن إستنشاق الهواء الملوث يسبب للإنسان أمراض مزمنة وقاتلة مثل الربو وسرطان الرئة، ولهذا يتوجب على المؤسسة الصناعية أن تعمل على الحد من إنبعاثاتها الغازية التي تلحق الأضرار بأفراد المجتمع الذين يتواجدون مع المؤسسة في نفس المحيط.

- تساهم وتشارك المؤسسة الصناعية في نشر الوعي: تلعب المؤسسة دور كبير في نشر الوعي بين أفراد المجتمع وعما لها عن أهمية البيئة وضرورة حمايتها، فهي تملك جميع القدرات والإمكانات من أجل الرفع من مستوى وعي الأفراد، لذي لا يجب عليها إنتهاج حالة الحياد، بل يجب أن تأخذ دور المبادرة الفعالة في نشر الوعي والرفع من مستواه.

الفرع الثاني: المجال الإقتصادي

الهدف الرئيس لأي مؤسسة ومنذ البداية هو هدف إقتصادي، أي أن المؤسسة الصناعية تهدف من خلال نشاطها إلى تحقيق الأرباح التي تضمن لها البقاء والإستمرار والتوسع، ويتم ذلك من خلال تحقيق

وإشباع حاجات ورغبات زبائنها. وتحمل المؤسسة مسؤوليتها الاقتصادية من خلال مجموعة من الممارسات، والتي يمكن إختصار أهمها في النقاط التالية³:

- تقديم السلع التي يحتاجها ويطلبها أفراد المجتمع: أي مؤسسة تسعى إلى توفير منتج يقوم بإشباع حاجات ورغبات المستهلكين، فهي تقوم بمجموعة من الدراسات على هؤلاء المستهلكين يتم من خلالها تحديد مختلف إحتياجاتهم ورغباتهم، ماهي ميولهم الشرائية وعلى أي أساس يتم طلب المنتج. من خلال المعلومات التي تجمعها تقوم بإنتاج سلع تحتوي على جميع المواصفات المطلوبة.

- مساهمة المؤسسة الصناعية في الحد من البطالة: نشاط المؤسسة الصناعية يعتمد على العمال، وبالتالي أي مؤسسة صناعية بمجرد بداية نشاطها فهي تحتاج إلى توظيف مجموعة من العمال، وكلما توسع حجمها توسع نشاطها وبالتالي زاد طلبها على العمالة أي فتح مناصب عمل جديدة، أي تساهم في الحد والقضاء على البطالة.

- تعمل المؤسسات الصناعية على توطيد العلاقة مع زبائنها: المؤسسة تنجح وتستمر في نشاطها بسبب رضى زبائنها على منتجاتها وعلى أدائها، لذا لا يجب أن تقتصر العلاقة بين المؤسسة وزبائنها في علاقة تجارية فقط (طلب وعرض، بيع وشراء) بل يجب توطيد هذه العلاقة من أجل ضمان رضاهم وبالتالي تحقيق ولائهم.

- إستجابة المؤسسة الصناعية للسياسات الإقتصادية الشاملة للبلاد: المؤسسة الصناعية هي جزء من إقتصاد البلد التي تنتمي إليه، ونجاح المؤسسة يساهم في الرفع من المؤشرات الإقتصادية للبلد، وبالتالي لا يجب أن تكون الخطط والسياسات التي تتبناها المؤسسة الصناعية تتعارض مع السياسات الشاملة للبلاد بل يجب أن يكون هناك توافق بين السياستين، والمؤسسة هي التي يجب أن تضع خطط وسياسات تتماشى مع السياسات الشاملة للبلاد.

- توفر المؤسسات الصناعية منتجاتها في وقت طلبها وعدم تخزينها بغية الإستفادة من فرصة إرتفاع أسعارها في المستقبل: جميع المؤسسات الصناعية تقوم بدراسة الأسواق الخاصة بها وتحديد حجم الطب على منتجاتها وعلى هذا الأساس تقوم بطرح منتجاتها في السوق بالكميات المطلوبة، أي الكمية التي توافق وتغطي الطلب. في بعض الأحيان من خلال الدراسات التي تقوم بها المؤسسات تتوقع زيادة الطلب على منتجاتها في فترة زمنية مستقبلية، وهذه الزيادة تمنح لها فرصة الرفع من أسعارها أي تحقيق أرباح إضافية،

³ - محمد سعيد العمري، رندة سلامة الياني، أيمن عرابي عبد اللطيف، مرجع سبق ذكره، ص ص 144 - 147.

فتقوم المؤسسة بتخزين هذه المنتجات وعدم تغطية الطلب الحالي بغية حصول على أرباح إضافية في المستقبل، أما المؤسسة المسؤولة إتجاه زبائنها لا تقوم بمثل هذه الممارسات.

- تنظر المؤسسة الصناعية للمنافسة على أساس أنها آلية ناجعة من أجل الرفع من جودة منتجاتها بالإضافة إلى تحقيق الأرباح: المؤسسة الصناعية التي تتبنا مفهوم المسؤولية الاجتماعية تنظر للمنافسة من جانبها الشرعي، أي هي سبب للبحث عن التطوير والإبتكار في منتجاتها والرفع من جودتها، من أجل منحها ميزة تنافسية عن باقي المنتجات المنافسة، مما يعود عليها بتحقيق حصة سوقية أكبر وبالتالي زيادة في الأرباح.

الفرع الثالث: المجال القانوني

أي مؤسسة مهما كانت طبيعة نشاطها فهي تخضع لقانون يضبط وينظم نشاطها. والمؤسسة الصناعية تبدأ علاقتها مع القانون حتى قبل بداية نشاطها، من خلال إستخراج جميع الوثائق القانونية التي تسمح بفتح المؤسسة وبدئ مزاولة العمل فيها. فمن غير المنطقي أن تترك المؤسسات تنشيط بصفة عشوائية من دون وضع لها ضوابط قانونية تنظم نشاطها. ويتم تحديد العلاقة بين المؤسسة والقوانين والتشريعات الحكومية من خلال النقاط التالية⁴:

- تلتزم المؤسسة الصناعية بمختلف القوانين والتشريعات الحكومية: جميع المؤسسات الناشطة في القطاع الصناعي هي ملزمة بتطبيق واحترام جميع القوانين والتشريعات التي تصدرها الجهات الحكومية المختصة، ولا يجب عليها القيام بأعمال تخالف هذه التشريعات أو تشكل تجاوزات قانونية وخاصة الممارسات التي تعبر عن تجاوزات غير أخلاقية وغير مسؤولة، وتشكل تحايل عن القانون كإستغلال الثغرات الموجودة في نصوصه.

- تتميز المؤسسات الصناعية بالشفافية العالية: تواجد الشفافية في المؤسسات الصناعية يلعب دورا كبيرا كونها أحد متغيرات المسؤولية الاجتماعية (سيتم التطرق إليها لاحقا بالتفصيل)، لذي لا بد أن تتميز المؤسسات الصناعية بالشفافية العالية بما يضمن سهولة إنتقال المعلومات، إتخاذ القرارات الصائبة، معرفة الحقوق والواجبات من قبل جميع الأفراد الفاعلة في المؤسسة وباقي أفراد المجتمع.

- تعمل المؤسسة الصناعية على إحترام الجمعيات الناشطة في حماية المستهلك وأخذ كافة توجيهاتها بعين الإعتبار ودمجها في خططها وسياستها العامة: تعتبر الجمعيات الناشطة في حماية المستهلك مصدر موثوق منه لكم هائل من المعلومات المتعلقة بالمستهلكين، كما تشكل قوة ضغط على

⁴ - محمد سعيد العمري، رندة سلامة الياني، أيمن عرابي عبد اللطيف، مرجع سبق ذكره، ص ص 144 - 147.

المؤسسة بما يسبب عرقلة في نشاطها في حالة عدم رضى المستهلكين عن منتجات المؤسسة وأدائها. لذا يجب على المؤسسة إحترام هذه الجمعيات والأخذ بعين الإعتبار جميع توجيهاتها ودمجها في خططها وسياساتها العامة من خلال كسب رضاهم عن المؤسسة.

- **تضع المؤسسات الصناعية مجموعة من البرامج تتعلق بالصحة والسلامة المهنية:** طبيعة النشاط الصناعي يزيد من نسبة تعرض العمال إلى مجموعة من الحوادث أثناء العمل، تتراوح هذه الحوادث بين البسيطة والمتوسطة وحتى القاتلة، فهناك مجموعة من الحوادث التي تعرض لها العمال أثناء مزاولتهم لنشاطهم تسببت لهم بفقدان أحد أعضاء الجسم، وهذا يعود بالضرر الجسمي والنفسي الكبير على العامل، ولهذا من الواجب على المؤسسة الصناعية تحمل مسؤولية عمالها أثناء مزاوله أعمالهم، ويتم ذلك من خلال خلق مجموعة من البرامج التي تهتم بالصحة والسلامة المهنية.

- **تلتزم المؤسسة الصناعية بقوانين الضمان الإجتماعي:** يجب على المؤسسة الصناعية الإلتزام بدفع جميع مستحقات الضمان الإجتماعي الخاصة بعمالها بالقدر المطلوب وفي الوقت المحدد، فالعمال يحتاجون للخدمات التي يوفرها لهم صندوق الضمان الإجتماعي مثل منح التقاعد والعلاج، وتعتبر هذه الخدمات أساسية في حياة العمال من شأنها الضمان لهم العيش الكريم، لذا يجب أن تلتزم المؤسسة الصناعية بقوانين الضمان الإجتماعي من أجل تسهيل عملية حصول العمال على خدماته.

الفرع الرابع: المجال الاجتماعي

تعتبر المؤسسة الصناعية كيان يرتبط بأفراد المجتمع المتواجدين في المحيط الذي تنتمي إليه المؤسسة، يتأثر هذا الكيان بهم كما يؤثر بدوره فيهم. فدور المؤسسة لا ينحصر فقط في تقديم منتجات تلبية إحتياجات ورغبات هؤلاء الأفراد فقط، بل يتعدى ذلك إلى تحمل المؤسسة إلى مسؤوليتها الإجتماعية، ويتم ذلك من خلال ما يلي⁵:

- **تعمل المؤسسة الصناعية على تعزيز القيم الأخلاقية:** في المفاهيم الإقتصادية التقليدية المؤسسة الصناعية تسعى إلى تعظيم أرباحها، أو بعبارة أخرى يجب عليها بذل أقصى جهدها من أجل تعظيم أرباحها قدر الممكن، وكانت المؤسسات يتم تصنيفها والحكم على نجاحها أو فشلها من هذا المنطلق، مما أدى بوقوع العديد من المؤسسات في فخ الممارسات غير الأخلاقية والتي في الغالب تكون أرباحها كبيرة. ولكن تبني مفهوم المسؤولية الإجتماعية من قبل المؤسسات الصناعية يفرض عليها العمل على تعزيز القيم الأخلاقية.

⁵ - محمد سعيد العمري، رندة سلامة الياني، أيمن عرابي عبد اللطيف، مرجع سبق ذكره، ص 144 - 147.

- **تدعم المؤسسة مفهوم التكافل الإجتماعي بين الموظفين:** من المهم أن تعمل المؤسسة الصناعية على ترسيخ وتشجيع مفهوم التكافل الإجتماعي بين الموظفين، كأن تعمل على فتح صناديق يتم المساهمة فيها من قبل موظفيها الراغبين في الإشتراك في هذا الصندوق، وذلك بإقتطاع أو خصم مبلغ ضئيل من مرتباتهم، لتجمع هذه الأموال من أجل تقديم إعانات مالية لمن يحتاجها، وذلك بوضع بنود واضحة تحدد الشروط الواجب توفرها في الموظف الذي يطلبها، مثل إعانات الزواج، مولود جديد، مناسك الحج والعمرة، حدوث وفاة في أحد أفراد العائلة.

- **تعزز المؤسسة مبدأ التعاون المشترك بين موظفيها:** صحيح أنه كل موظف مكلف بمهام محددة هو ملزم بالقيام بها، ولكن لا يمكن القول أنه يمكنه القيام بمهامه منعزلاً عن باقي العمال، فالمؤسسة كيان يتكون من مجموعة من الأنشطة والمهام تتفاعل مع بعضها البعض من أجل ضمان نجاح أهداف هذا الكيان وإستمراره. لهذا يجب على المؤسسة الصناعية العمل على تعزيز مبدأ التعاون المشترك وروح الجماعة بين عمالها من أجل تحقيق أهدافها وسير الأمور داخل المؤسسة بكل سهولة وسلاسة.

- **تهتم المؤسسة بمفهوم العلاقات والروابط الإنسانية المشتركة بين موظفيها:** لا يجب النظر للموظف على أنه شخص مأمور بالقيام بمجموعة من الأعمال فقط، دون الأخذ بعين الإعتبار الجانب النفسي والإنساني له، فهو يأتى على أدائه وكفاءته في إنجاز مهامه. فعلى المؤسسة العمل على تعزيز العلاقات والروابط الإنسانية بينها وبين عمالها، ويجب أن لا يقتصر هذا التعزيز على علاقة المؤسسة بعمالها بل يجب أن يتعدا ذلك إلى تعزيز العلاقات الإنسانية ومد روابطها بين الموظفين أنفسهم لأنهم في إحتكاك دائم فيما بينهم، مما يرفع من مستوى أدائهم وفعاليتهم.

- **تعمل المؤسسات الصناعية على توفير مناصب عمل لذوي الإحتياجات الخاصة:** المجتمع يحتوي على مجموعة من الأفراد ذوي الإحتياجات الخاصة، ورغم إمتلاكهم لشهادات ومؤهلات تمكنهم من مزاولة مهن معينة إلا أننا نلاحظ قلت فرصهم في العمل. والمؤسسة الصناعية التي تتبنى مفهوم المسؤولية الإجتماعية من واجبها العمل على خلق فرص عمل تتناسب وإحتياجاتها مع إمكانيات هذه الفئة. فذوي الإحتياجات الخاصة من حقهم كباقي أفراد المجتمع الحصول على منصب عمل يضمن لهم تحقيق العيش الكريم.

الفرع الخامس: المجال الثقافي

ثقافة أي مجتمع تلعب دورا كبيرا في تحديد ورسم ملامح المؤسسات الصناعية وتحديد نوع نشاطها، ففي كثير من المرات تتلقى بعض المؤسسات الصناع الرفض من قبل أفراد المجتمع رغم أن طبيعة نشاطها غير مرفوض أو ممنوع قانونيا، ولكنه لا يتماشى أو يتعارض مع ثقافة سكان المنطقة. لهذا المؤسسة الصناعية تجتهد

نفسها مجبرة على الأخذ بعين الاعتبار المجال الثقافي والقيام بمجموعة من الأنشطة التي تعززه، ويمكن تلخيص ذلك في النقاط التالية⁶:

- تقدم المؤسسات الصناعية الدعم المادي للجمعيات الثقافية: كما هو معروف الجمعيات الناشطة في المجال الثقافي تساهم في الرفع من المستوى الثقافي والعلمي لأفراد المجتمع، كما تشجع المواهب وتنمي قدرات الشباب، تعمل كذلك على حماية التراث الثقافي في المناطق المحلية وحتى على مستوى الوطن، تساهم كذلك في القضاء على الآفات الإجتماعية ونشر الوعي. أي أن دور هذه الجمعيات الثقافية مهم جدا وفعال في المجتمع، إلا أنها تحتاج للدعم والتمويل بشكل مستمر، فأغلب الأموال التي تحصل عليها من قبل الحكومة تكون مبالغ رمزية لا تتماشى ومهامها، هنا يظهر دور المؤسسات الصناعية في إنجاح جهود هذه الجمعيات وضمان إستمرارها، من خلال تقديم الدعم المادي لها.

- تقدم المؤسسات الصناعية الدعم للأنشطة الشبابية والأندية الرياضية: فئة الشباب لها مجموعة من الميول للأنشطة الرياضية، وهذه الفئة تميل إلى مزاوله هذه الأنشطة الرياضية في أندية متخصصة. وتقدم المؤسسات الصناعية الدعم والرعاية لهذه الأندية من أجل خلق صورة إيجابية عن المؤسسة عند هذه الفئة وباقي أفراد المجتمع، وبالتالي تحسين صورتها الذهنية في المجتمع.

- تقدم المؤسسة المنح التعليمية مثل المنح التي تقدمها لأبناء العمال المتفوقين: المؤسسة المسؤولة إجتماعية يجب أن تكون نقطة بدايتها من عمالها ثم تنتقل إلى باقي أفراد المجتمع، فعلى المؤسسة تشجيع البحث العلمي والتعليم، وكأبسط صورة لهذا: السماح للعمال المتحصلين على شهادات جامعية في إنجاز دراسات عليا مثل الدكتوراه، ومثل تقديم منح لأبناء العمال المتفوقين في الدراسة مثل حصولهم على معدلات ممتازة في الشهادات الدراسية.

- تدعم المؤسسات الصناعية مراكز الأنشطة التعليمية مثل المدارس والجامعات: من واجب المؤسسات الصناعية تقديم الدعم لمراكز الأنشطة التعليمية من باب تحملها لمسئوليتها الإجتماعية، فمثلا تقوم بعقد إتفاق بينها وبين الجامعات من أجل السماح لطلابها بإنجاز تربصات داخل المؤسسة للقيام بأبحاث علمية، وذلك بتقديم جميع المعلومات المتعلقة بالمؤسسة التي يحتاجونها في أبحاثهم، مقابل الحصول على نسخة من هذه الأبحاث. في حقيقة الأمر المؤسسة هي المستفيد الأكبر، فهي تحصل على نتائج لأبحاث علمية تخدمها في وضع سياساتها وخططها بالبحان، وكما هو معروف تكلف الأبحاث والدراسات العلمية يكلف كثيرا.

⁶ - محمد سعيد العمري، رندة سلامة الياني، أيمن عرابي عبد اللطيف، مرجع سبق ذكره، ص ص 144 - 147.

- تحقق المؤسسات الصناعية التواصل الثقافي العالمي عن طريق دعم مراكز الترجمة: عندما تقدم المؤسسة الصناعية الدعم لمراكز الترجمة فهي تساهم بطريقة أخرى في إنجاح عملية التواصل الثقافي العالمي وتبادل الثقافات بين مختلف الشعوب، وبالتالي إزالة مشكل اللغة الذي يعرقل عملية التبادل الثقافي بين المجتمعات.

- تقديم الدعم لمراكز البحث العلمي: هناك مراكز بحث علمي تعمل مستقلة عن جهة علمية معينة، وهي تحتاج إلى الدعم المالي بشكل مستمر، بناء على مفهوم المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الصناعية فمن الواجب على المؤسسات تقديم الدعم والمساعدة لهذه المراكز حتى إذا لم تكن هي المستفيد من نتائجها، ولكن تعود بالفائدة على أفراد المجتمع مثل المراكز التي تبحث في مرض السرطان.

- إقامة المؤسسة ندوات ثقافية للموظفين: من واجب المؤسسة المسؤولة إجتماعيا أن تنظم ندوات ثقافية بمناسبة أحداث معينة، من شأنها الرفع من مستوى الوعي لدى موظفيها، وتحسيسهم بأهمية المجال الثقافي في حياتهم ودوره في الرفع من مستوى التفكير لدى الأفراد.

المطلب الثاني: علاقة مجالات المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الصناعية بحماية البيئة

وتحقيق الأهداف الرئيسية لتنمية المستدامة

يمكن دعم التنمية المستدامة وحماية البيئة في المؤسسات الصناعية من خلال مختلف مجالات المسؤولية الاجتماعية، وهذا ما سيتم توضيحه في هذا المطلب.

الفرع الأول: المجال البيئي ودوره في دعم الأهداف الرئيسية لتنمية المستدامة

المؤسسة من خلال إهتمامها بالمجال البيئي فهي تلعب دور كبير في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وهذا ما سيتم توضيحه في هذا الفرع.

أولاً: المجال البيئي ودوره في تحقيق الإستدامة الإقتصادية

تقوم الإستدامة الإقتصادية على مبدأ تحقيق معدلات نمو حقيقية في الوقت الحاضر والمستقبل، أي تلبية حاجات ورغبات الأفراد في الحاضر مع مراعات حق الأجيال القادمة في إشباع حاجاتهم ورغباتهم. وكما هو معروف أي مؤسسة صناعية تحتاج إلى مجموعة من الموارد الطبيعية من أجل عملياتها الإنتاجية، ومن أجل تحمل المؤسسة لمسؤوليتها الاجتماعية فهي تهتم بالمجال البيئي من خلال القيام بمجموعة من الممارسات- تم ذكرها سابقا-، أثناء قيامها بهذه الممارسات البيئية تساهم في تحقيق مبدأ الإستدامة الإقتصادية، فالمؤسسة عندما تقوم بتطوير آليات من أجل حماية البيئة فهي بالضرورة تساهم في الحفاظ على هذه البيئة سليمة ومتوازنة للأجيال القادمة، وعندما تعمل المؤسسة على الحفاظ على المصادر المائية والحيوانية والنباتية (والتي تعتبر مصدر الغذاء للإنسان) فهي تحافظ على مصدر الغذاء للأجيال القادمة من

جهة، ومن جهة أخرى تحافظ على المواد الأولية الطبيعية التي تدخل في العملية الإنتاجية لأغلب الصناعات. أي أن المؤسسة ومن خلال المجال البيئي للمسؤولية الاجتماعية تساهم في ضمان استمرار الإمداد الكافي بالمواد الطبيعية في الحاضر والمستقبل من أجل تلبية إحتياجات الأفراد والرفع من رفاهيتهم في الحاضر والمستقبل، أي أنها تعمل على تحقيق الإستدامة الإقتصادية من خلال الإهتمام بالمجال البيئي للمسؤولية الاجتماعية.

ثانيا: المجال البيئي ودوره في تحقيق الإستدامة الاجتماعية

تعمل المؤسسة الصناعية من خلال ممارساتها المختلفة المتعلقة بالبيئة في تحسين الظروف المعيشية لأفراد المجتمع، فمن خلال محفظتها على المصادر المائية والحيوانية والنباتية فهي تساهم في إمكانية حصول الجميع حتى الفئات الفقيرة على هذه الموارد مثلا: التزويد بالمياه، تحقيق الأمن الغذائي، ومن خلال مشاركتها في الحد من الكوارث الطبيعية فهي تساهم بالحفاظ على بيئة مستقرة توفر مستوى حياة أفضل للأفراد. ومع الحد من إنبعاثاتها الغازية والتي تلحق الضرر بالأفراد خاصة الذين يتواجدون مع المؤسسة في نفس الرقعة الجغرافية، فهي تضمن لهم هواء وماء وتربة نقية والتي يحتاجها الإنسان باستمرار في حياته اليومية من أجل ضمان بقائه بصحة جيدة وسليمة. بالإضافة إلى مساهمة المؤسسة في نشر الوعي بين عمالها وباقي أفراد المجتمع بأهمية حماية البيئة وعلاقتها بحياة الجميع، أي الرفع من مستوى الوعي لديهم، فهي تساهم بكل هذا في تحقيق إستدامة إجتماعية. أي تبني المؤسسة الصناعية للمسؤولية الاجتماعية من خلال القيام بمجموعة من الممارسات المتعلقة بالمجال البيئي تساهم في تحقيق أحد الأهداف الرئيسية لتنمية المستدامة ألا وهو الإستدامة الاجتماعية.

ثالثا: المجال البيئي ودوره في تحقيق الإستدامة البيئية

إهتمام المؤسسة بالمجال البيئي يعني الإهتمام بالبيئة، وأي عمل تقوم به يأخذ بعين الإعتبار البيئة وضرورة الحفاظ على مكوناتها وعدم إحداث أي خلل في توازنها، ومن خلال بحث المؤسسة عن آليات جديدة من أجل حماية البيئة والقيام بتبنيها، إضافة إلى مشاركتها في الحد من مساهمتها في إحداث الكوارث الطبيعية، ومن خلال عملها على الحد من إنبعاثاتها الغازية التي تلحق الضرر بمكونات البيئة وسعيها لنشر الوعي بين الأفراد، فهي تساهم بالضرورة في حماية مكونات البيئة (ماء، هواء، تربة)، والمساهمة في توفير الحماية الكافية للموارد البيولوجية والأنظمة الإيكولوجية والأنظمة الداعمة للحياة، مع ضمان الإستخدام الأمثل للموارد الطبيعية، خفض الآثار البيئية الناتجة عن إستخدام مصادر ملوثة مثل مصادر الطاقة القديمة (الوقود الأحفوري) وإستبداله بمصادر جديدة (الطاقات المتجددة). أي أن المؤسسة من خلال المجال البيئي للمسؤولية الاجتماعية تساهم في تحقيق هدف الإستدامة البيئية.

الفرع الثاني: المجال الاقتصادي ودوره في دعم الأهداف الرئيسية لتنمية المستدامة

من بين المجالات التي تلي لها المؤسسة الاهتمام الكبير هو المجال الاقتصادي، فسعيها لتحقيق الأرباح والتوسع يمكن أن يوقعها في فخ الاهتمام بالمدى القصير على حساب المدى الطويل، وبالتالي الاهتمام بالجانب الاقتصادي أكثر من اهتمامها بالجانب الاجتماعي والبيئي. ولكن بمجرد تبني المؤسسة مفهوم المسؤولية الاجتماعية فان نظرتها لباقي المجالات تتغير، وهذا ما يؤدي بالضرورة إلى تحقيق الأهداف الرئيسية لتنمية المستدامة. وهذا ما سيتم توضيحه بالتفصيل في هذا الفرع.

أولاً: المجال الاقتصادي ودوره في تحقيق الإستدامة الإقتصادية

النشاط الطبيعي والأساسي الذي تواجهت من أجله المؤسسة الصناعية منذ البداية هو نشاط إقتصادي، ومع تبنيتها لمفهوم المسؤولية الاجتماعية كان لا بد عليها توجيه نشاطها بما يخدم مبادئ هذا المفهوم. فمن خلال القيام بمجموعة من الممارسات المتعلقة بالمجال الإقتصادي كأحد مجالات المسؤولية الاجتماعية كتوفير السلع التي يطلبها الأفراد في الوقت المناسب وبالمواصفات المطلوبة، دون قيامها بممارسات غير أخلاقية كالغش أو تخزين السلع المطلوبة إلى وقت لاحق من أجل الإستفادة من إرتفاع أسعارها، مع العمل على توطيد العلاقة بينها وبين زبائنها، والعمل على خلق مناصب عمل جديدة من أجل المساهمة في الحد من البطالة، وتوجيه جهودها بما يخدم السياسات الإقتصادية الشاملة للبلاد، كل هذا من شأنه ضمان إستمرار توفير السلع التي تلي إحتياجات الأفراد في الحاضر والمستقبل، وبالتالي تحقيق معدلات نمو حقيقية، ورفع المستوى المعيشي للأفراد وتحسين ظروف الحياة. أي أن ممارسات المؤسسة الصناعية في المجال الإقتصادي تساهم في تحقيق الإستدامة الإقتصادية.

ثانياً: المجال الاقتصادي ودوره في تحقيق الإستدامة الاجتماعية

بما أن المؤسسة من خلال ممارساتها المتعلقة بالمجال الإقتصادي تساهم في الرفع من المؤشرات الإقتصادية، فهي تساهم في تحسين ظروف العيش لعمالها وباقي أفراد المجتمع، فمن خلال سعيها لتحقيق مؤشرات نمو حقيقية سينعكس بالضرورة ذلك على العمال كالرفع في الأجور أو تقديم خدمات جديدة مثل توفير سكنات وظيفية، تقديم خدمات صحية. وخلق مناصب عمل جديدة فهي تنقل مجموعة من الأفراد من حالة الفقر إلى حالة أحسن من خلال منحهم مصدر مالي يمكنهم من إشباع حاجاتهم ورغباتهم وتحسين مستواهم المادي والمعيشي، وهذا كله ينصب في مبادئ أو شروط تحقيق الإستدامة الاجتماعية. أي أن المؤسسة الصناعية ممارساتها الإقتصادية من باب تبنيتها لمسؤوليتها الاجتماعية تساهم في تحقيق هدف الإستدامة الاجتماعية.

ثالثا: المجال الإقتصادي ودوره في تحقيق الإستدامة البيئية

من خلال تحمل المؤسسة لمسئوليتها الاجتماعية فهي تسعى إلى مزاولة أنشطتها الإقتصادية بالأخذ بعين الإعتبار جميع النقاط التي تتعلق بالبيئة، أي يجب عليها تحقيق المعادة التالية والمتمثلة في القيام بتنمية إقتصادية مع الحفاظ على التوازن البيئي. أي أن المؤسسة الصناعية من خلال قيامها بأنشطتها الإقتصادية تعمل في نفس الوقت على حماية البيئة أي تعمل على تحقيق الإستدامة البيئية.

الفرع الثالث: المجال القانوني ودوره في دعم الأهداف الرئيسية لتنمية المستدامة

يلعب القانون دورا كبيرا في تحقيق التنمية المستدامة، فهو الذي يحدد ما يسمح به وما يمنع بما يضمن تحقيق أهداف التنمية المستدامة. والمؤسسة الصناعية ومن خلال المجال القانوني للمسؤولية الاجتماعية تساهم في دعم أهداف التنمية المستدامة، وهذا ما سيتم توضيحه في هذا الفرع.

أولا: المجال القانوني ودوره في تحقيق الاستدامة الاقتصادية

من خلال إلتزام المؤسسة الصناعية بمختلف القوانين والتشريعات الحكومية فهي تساهم في إنجاح السياسات الشاملة لتنمية الإقتصادية في البلاد، ومع تميزها بالشفافية العالية فهي تسهل عملية إحصاء النتائج وتقييم الأداء لهذه السياسات. كما تعمل المؤسسة الصناعية على إحترام الجمعيات الناشطة في مجال حماية المستهلك والأخذ بعين الإعتبار جميع التوجيهات والإقتراحات التي تقدمها، فهي تضمن التوفر المستمر للسلع بالكمية والجودة المطلوبة وفي الوقت المناسب، و تعمل كذلك على توفير مجموعة من البرامج التي تتعلق بالصحة والسلامة المهنية. كل هذا ينصب في أساسيات تحقيق الإستدامة الاقتصادية. أي أن المؤسسة الصناعية من خلال تبنيتها لمفهوم المسؤولية الاجتماعية وبالتحديد من خلال المجال القانوني تساهم في تحقيق الإستدامة الإقتصادية.

ثانيا: المجال القانوني ودوره في تحقيق الإستدامة الاجتماعية

من بين الممارسات القانونية للمؤسسة الصناعية الإلتزام بقوانين الضمان الإجتماعي، هذا الإلتزام يساهم في ضمان إستفادة العمال من الرعاية الصحية عند الحاجة إليها. ومع إحترام المؤسسة للجمعيات الناشطة في مجال حماية المستهلك ستحقق أولا منتجات تلبي إحتياجات المستهلك، أما ثانيا لا تقوم المؤسسة بأي تلاعبات في سلعها من شأنها أن تحدث ضرر بالمستهلك. وهذا ما يناشد به من أجل تحقيق الإستدامة الاجتماعية. أي أن المؤسسة الصناعية ومن خلال المجال القانوني تدعم تحقيق الإستدامة الاجتماعية.

ثالثاً: المجال القانوني ودوره في تحقيق الإستدامة البيئية

إلتزام المؤسسة الصناعية بجميع القوانين والتشريعات الحكومية المتعلقة بمزاولة نشاطها وخاصة التي تتعلق بالبيئة، والتي تعمل على حماية البيئة من أي ضرر قد يلحقه نشاط المؤسسة بها وسبل الحفاظ عليها، فالقانون يرافق المؤسسة منذ بداية نشأتها ويوجه ويحدد نشاطها بما يتماشى مع المعطيات البيئية في الحاضر والمستقبل، وهذا ما يساهم في تحقيق الإستدامة البيئية. أي أن المؤسسة الصناعية من خلال المجال القانوني تساهم في تحقيق الإستدامة البيئية.

الفرع الرابع: المجال الإجتماعي ودوره في دعم الأهداف الرئيسية للتنمية المستدامة

الإنسان هو أساس كل تنمية، يجب على المؤسسات الصناعية الإهتمام بالعنصر البشري. وعند تبني المؤسسة الصناعية مفهوم المسؤولية الإجتماعية يكون عليها إعطاء هذا العنصر البشري الأولوية في جميع ممارساتها. أي من خلال المجال الإجتماعي تساهم المؤسسة الصناعية في تحقيق الأهداف الرئيسية للتنمية المستدامة.

أولاً: المجال الإجتماعي ودوره في تحقيق الإستدامة الإقتصادية

من خلال إهتمام المؤسسة بالمجال الإجتماعي، وذلك بالقيام بمجموعة من الممارسات الإجتماعية، تساهم في تحقيق التنمية الإقتصادية. فكل من نشر القيم الأخلاقية وتعزيزها ودعم مفهوم التكافل الإجتماعي بين الموظفين تساهم في زيادة الإنتاجية لدى العمال. بالإضافة إلى خلق مناصب عمل لذوي الإحتياجات الخاصة مما يسمح لهم بتوفير دخل يلبي إحتياجاتهم، كلها نقاط تنصب مباشرة في مبادئ الإستدامة الإقتصادية. أي أن المؤسسة الإقتصادية ومن خلال المجال الإجتماعي تساهم في تحقيق ودعم الإستدامة الإقتصادية.

ثانياً: المجال الإجتماعي ودوره في تحقيق الإستدامة الإجتماعية

الممارسات الإجتماعية للمؤسسة الصناعية في ظل مفهوم المسؤولية الإجتماعية كثيرة ومتعددة، وهي كلها تعمل بشكل مباشر على تحسين المستوى الإجتماعي والرفع من مؤشرات العمال أولاً ومن ثم باقي أفراد المجتمع. فكل من نشر القيم الأخلاقية وروح التكافل الإجتماعي ودعم مبدأ التعاون المشترك بين العمال سينعكس بالضرورة على العمال، من خلال تبادل المعلومات فيما بينهم والذي يكسبهم خبرات جديدة. كما تساهم المناصب الجديدة التي تخلقها المؤسسة الصناعية لذوي الإحتياجات الخاصة والتي تمثل في أغلبها فئات فقيرة في الرفع من مستواهم الإجتماعي. أي أن المؤسسة من خلال تبنيها للمسؤولية الإجتماعية ومن خلال قيامها بمجموعة من الممارسات التي تنصب في المجال الإجتماعي تساهم في تحقيق الإستدامة الإجتماعية.

الفرع الخامس: المجال الثقافي ودوره في دعم أهداف التنمية المستدامة

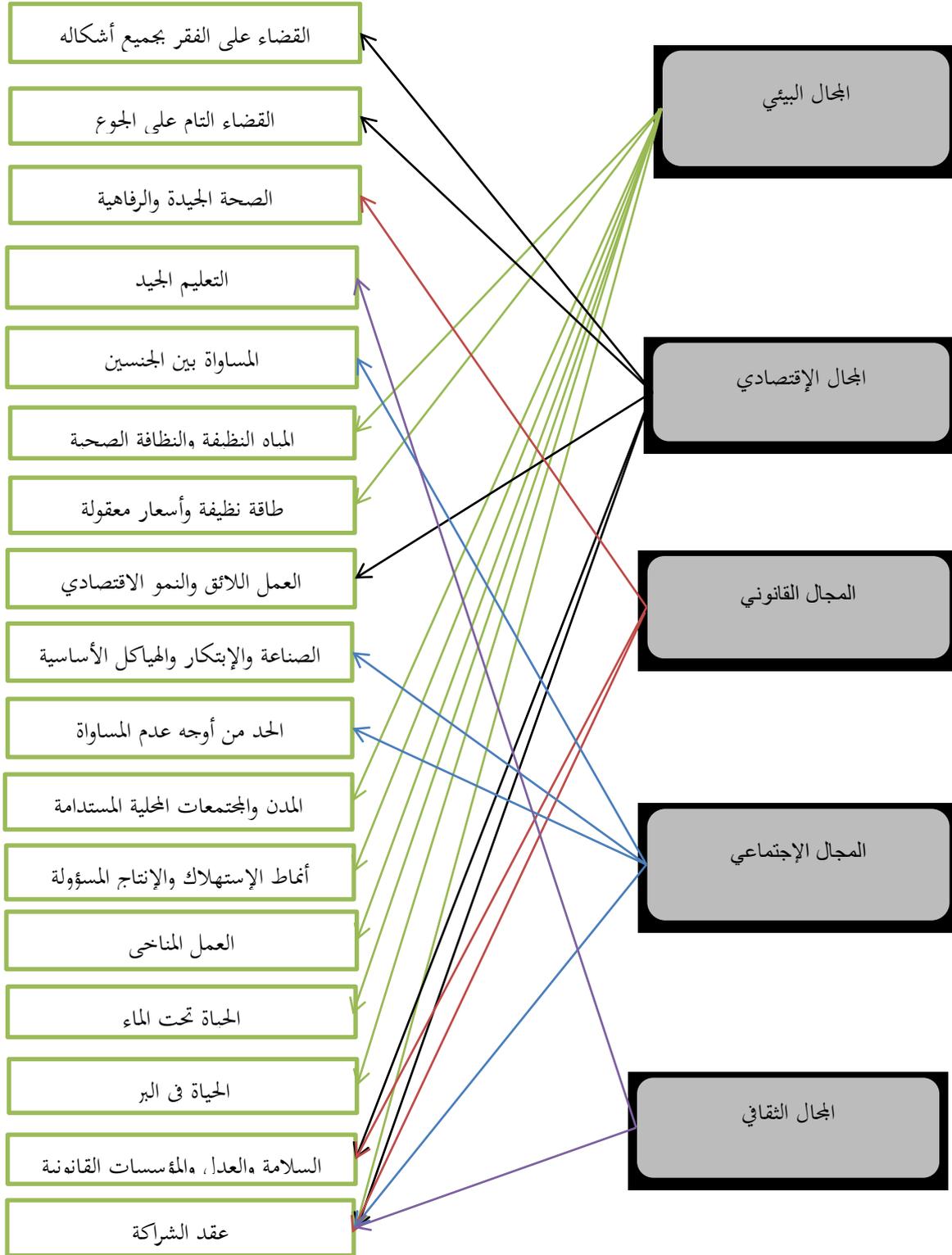
هناك عدد كبير من الممارسات التي تقوم بها المؤسسة الصناعية في المجال الثقافي كدليل على تبنيها لمفهوم المسؤولية الاجتماعية، فالتداخل الذي يحصل فيما بينها يساهم في تحقيق الأهداف الرئيسية للتنمية المستدامة (الإستدامة الإقتصادية، الإستدامة الإجتماعية، الإستدامة البيئية). فالجمعيات الثقافية لها دور كبير في نشر الوعي لدى مختلف شرائح المجتمع ومهما كان مستواهم التعليمي والثقافي، بمختلف القضايا خاصة التي تمس الجانب الإقتصادي والإجتماعي والبيئي للبلد، كنشر الوعي بأهمية التنمية الإقتصادية وأهمية إستدامتها، لأن الأجيال القادمة تعني كل فرد فهم أبنائه وأحفاده وهكذا، كما تقوم بالتوعية بخطور إنتشار الآفات الإجتماعية وإنعكاسها على التنمية الإقتصادية وإخلال الإستقرار الإجتماعي للمجتمع، كما تقوم بنشر الوعي بين الأفراد عن القضايا البيئية ودورها الفعال في تحديد الوضع الصحي لهم. وتدعيم هذه الجمعيات من قبل المؤسسة الصناعية سيساهم بالضرورة في إنجاح مهامها، أي بطريقة غير مباشرة الإسهام في تحقيق الأهداف الرئيسية لتنمية المستدامة.

وتقوم كذلك المؤسسات الصناعية في هذا المجال بتدعيم مراكز البحث العلمي والمؤسسات التعليمية، التي يمكن إعتبارها المصدر الأساسي لكل ما هو جديد في جميع المجالات، والجديد بالضرورة سيحدث حالة جديدة أحسن من الحالة السابقة في كل ما يخص الجانب الإقتصادي والإجتماعي والبيئي، بما يتماشى مع مبادئ التنمية المستدامة. أي يمكن القول أن المجال الثقافي يساهم بطريقة غير مباشرة في تحقيق الأهداف الرئيسية للتنمية المستدامة.

المطلب الثالث: مجالات المسؤولية الاجتماعية ودورها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة 17

على ضوء كل ما تم سرده يمكن القول أن مجالات المسؤولية الاجتماعية تساهم في تحقيق ودعم الأهداف الرئيسية للتنمية المستدامة. وقد تطرقنا سابقا لأهداف التنمية المستدامة 17، وبناء على المعلومات التي توصلنا إليها في هذا المبحث يمكن تلخيص العلاقة أو دور مجالات المسؤولية الاجتماعية في تحقيق ودعم هذه الأهداف في الشكل التالي:

الشكل رقم (IV، 01): العلاقة بين مجالات المسؤولية الاجتماعية وأهداف التنمية المستدامة 17



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على المعلومات السابق

الفرع الأول: دور المجال البيئي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة 17

من خلال تبني المؤسسة الصناعية لمسئوليتها البيئية فهي تقوم بحماية البيئة من خلال مجموعة الممارسات التي تم التطرق إليها بالتفصيل في المطلب الأول، ومن خلال هذه الممارسات البيئية فإن المؤسسة تساهم في تحقق جملة من الأهداف 17 المتعلقة بالتنمية المستدامة كما هو موضح في الشكل السابق، وهي كالتالي:

- **الهدف السادس (المياه النظيفة والنظافة الصحية)**: فالمؤسسة من خلال بذلها جهد من أجل الحفاظ على المصادر المائية والحيوانية والنباتية ومساهمتها في نشر الوعي بين أفراد المجتمع بأهمية البيئة وضرورة المحافظة عليها، فهي تساهم في الحفاظ على نظافة المياه كونها أحد مكونات البيئة الطبيعية. وعلى هذا الأساس يمكن القول أن المؤسسات الصناعية من خلال ممارساتها البيئية تساهم في تحقيق الهدف السادس من أهداف التنمية المستدامة 17 والمتمثل في " المياه النظيفة والنظافة الصحية".

- **الهدف السابع (طاقة نظيفة وأسعار معقولة)**: من بين الحلول التي تلجأ لها المؤسسة الصناعية من أجل حماية البيئة هو إستبدال مصادرها الطاقة القديمة بمصادر طاقة متجددة وصديقة للبيئة، وفي الغالب تكلف هذه المصادر المؤسسة مبالغ أقل على ما هي عليه في المصادر التقليدية، ومن هنا فإن المؤسسة من خلال ممارساتها البيئية فهي تحقق الهدف السابع من أهداف التنمية المستدامة 17 ألا وهو "طاقة نظيفة وبأسعار معقولة".

- **الهدف الحادية عشر (المدن والمجتمعات المحلية المستدامة)**: بما أن المؤسسة الصناعية تعمل على تطوير آليات من أجل حماية البيئة، كما تحافظ على المصادر المائية والحيوانية والنباتية، بالإضافة إلى مساهمتها في الحد من إحداث الكوارث، و العمل على الحد من الإنبعاثات الغازية والتي تلحق الضرر بالمجتمع الذي تتواجد معه في مكان واحد، فإن المؤسسة من خلال كل هذا تساهم في ضمان وجود مدن ومجتمعات محلية مستدامة. فكما هو معروف مؤخرًا وتزامننا مع التوسع العمراني الكبير الذي شهدته مختلف الدول، أصبح موقع المؤسسات الصناعية يتواجد في وسط رقع جغرافية آهلة بالسكان. أي المؤسسة الصناعية من خلال ممارساتها البيئية تساهم في تحقيق الهدف الحادية عشر من أهداف التنمية المستدامة 17 ألا وهو "المدن والمجتمعات المحلية المستدامة".

- **الهدف الثاني عشر (أنماط الإستهلاك والإنتاج المسؤولة)**: بعدما أصبحت المؤسسات الصناعية تتبنى المفاهيم الأساسية المتعلقة بالحفاظ على البيئة، تغيرت نظرتها إلى كل من طرق الإنتاج ومختلف أهدافها التي تسعى إلى تحقيقها وذلك من خلال مختلف الأنشطة والسياسات التي تنتهجها، فالمؤسسة أصبحت تأخذ بعين الإعتبار حق الأجيال القادمة في تحقيق حاجاتهم ورغباتهم وبالتالي أصبحت تنتهج

سياسات إنتاجية مستدامة من خلال الإستهلاك الرشيد للموارد الطبيعية. وبالتالي فالمؤسسة الصناعية من خلال ممارساتها البيئية تساهم في تحقيق الهدف الثاني عشر من أهداف التنمية المستدامة والمتمثل في "أنماط الإستهلاك والإنتاج المسؤولة".

– **الهدف الثالث عشر (العمل المناخي)**: تعتبر مخرجات النشاط الصناعي من أهم الأسباب التي أدت إلى تدهور البيئة، فكانت لها الحصة الأكبر من تلوث مكونات البيئة الطبيعية (ماء، هواء، تربة)، وذلك من خلال طرحه مخرجاتها في الطبيعة مباشرة دون إخضاعها لأي معالجة، هذا ما أدى إلى إحداث ثقب في الأوزون وارتفاع درجة حرارة الأرض التي سببت ذوبان الكتل الجليدية المتواجدة في القطبين، وبالتالي ارتفاع مستويات مياه البحار والمحيطات أي تراجع أو تقلص المساحة اليابسة من الكرة الأرضية. إلا أنه مع بداية تفطن المؤسسات الصناعية إلى الأضرار الوخيمة التي سببتها أنشطتها الصناعية على البيئة، تسارعت لإدماج المجال البيئي في مختلف سياساتها الإنتاجية من أجل المساهمة في التقليل من هذه الآثار السلبية على المناخ على الصعيد المحلي ثم الوطني وصولاً إلى العالمي. أي ان المؤسسات من خلال ممارساتها البيئية تساهم في تحقيق الهدف الثالث عشر من أهداف التنمية المستدامة 17 والمتمثل في "العمل المناخي".

– **الهدف الرابع عشر (الحياة تحت الماء)**: عملت المؤسسات الصناعية بعد تبنيتها للأبعاد البيئية على معالجة مخلفاتها الإنتاجية قبل طرحها في الطبيعة، وخاصة المياه الدفينة والزيوت والشحومات التي تخرج من آلات الإنتاج، والتي كانت تطرح مباشرة في مصادر المياه القريبة من المؤسسة والتي أدت إلى تغيير التركيبة الطبيعية للمياه بالإضافة إلى رفع مستوى درجة حرارتها، هذا ما أدى إلى نهاية حياة العديد من الكائنات الحية التي تعيش في هذه المياه (سواء كانت نباتات أو حيوانات وحتى كائنات دقيقة). المعالجة لهذه المخلفات تساهم في الحد من تلوث المياه وبالتالي تحافظ على استمرار الحياة تحت المياه. أي أن المؤسسة الصناعية من خلال ممارساتها البيئية فهي تساهم في تحقيق الهدف الرابع عشر من أهداف التنمية المستدامة 17 والمتمثل في "الحياة تحت الماء".

– **الهدف الخامس عشر (الحياة في البر)**: الأراضي الزراعية والغابات والأراضي الرطبة وحتى الجبال لم تسلم من التلوث الناتج عن المخرجات الصناعية، إلا أنه وبعد تحمل المؤسسات الصناعية لمسؤوليتها البيئية أصبحت تأخذ بعين الاعتبار هذه النتائج، فإتخذت جملة من الإجراءات للحد من هذه المخلفات السلبية على البر، وبالتالي فقد أصبحت تساهم في حماية الأراضي الزراعية والغابات والأراضي الرطبة والجبال التي تكون قريبة من الموقع الجغرافي للمؤسسة الصناعية. وعلى هذا الأساس يمكن القول أن المؤسسة الصناعية من خلال ممارساتها البيئية تساهم في تحقيق الهدف الخامس عشر ألا وهو "الحياة في البر".

- الهدف السابع عشر (عقد الشراكة): زيادة الوعي لدى المؤسسات الصناعية بحجم المشاكل البيئية على المستوى المحلي والوطني وحتى على المستوى العالمي، جعلها تتحول من فكرة تحقيق المصلحة الفردية (تعظيم الأرباح) إلى فكرة تحقيق المنفعة الجماعية، وأصبحت تعتبر نفسها جزء من السياسات البيئية الحكومية، أي تساهم في تحقيق الخطط والسياسيات البيئية المنتهجة على مستوى الوطن. أي أن المؤسسات الصناعية ومن خلال ممارساتها البيئية تساهم في تحقيق الهدف السابع عشر من أهداف التنمية المستدامة والذي يتمثل في " عقد الشراكة".

الفرع الثاني: دور المجال الإقتصادي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة 17

النشاط الإقتصادي هو أساس إنشاء أي مؤسسة صناعية، ولكن بمجرد تبني هذه المؤسسات مفهوم المسؤولية الاجتماعية فهي تخرج من الصورة التقليدية للنشاط الإقتصادي والتي تنحصر في تحقيق أو تعظيم الأرباح وبالتالي تحقيق النمو الإقتصادي دون مراعات جوانب أخرى مثل القدرة الشرائية لأفراد المجتمع، وعلى هذا الأساس فهي تنتقل إلى وضعية جديدة وتخرج من دائرة تحقيق الأهداف الخاصة فقط إلى دائرة تأخذ بعين الإعتبار إحتياجات المجتمع. من خلال هذه الممارسات الإقتصادية تساهم المؤسسة الصناعية في تحقيق بعض أهداف التنمية المستدامة 17.

- الهدف الأول (القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان): نشاط المؤسسة الصناعية منذ البداية هو نشاط إقتصادي هدفه الأساسي تعظيم الأرباح، ولكن مع تبني المؤسسات لمسئوليتها الاجتماعية ومن خلال المجال الإقتصادي أصبحت المؤسسات الصناعية تأخذ بعين الإعتبار إحتياجات المجتمع الذي تنشط فيه، وتدرك حقيقة الدور الذي تلعبه في تحقيق السياسات الشاملة للبلاد، كما أصبحت لديها فناعة بضرورة مساهمتها في القضاء على الفقر من خلال فتح مناصب عمل للسكان المحليين الذين تتواجد معهم في رقعة واحدة، وبالتالي توفير لهم أجر ثابت من شأنه الرفع من مستواهم المعيشي، أي أن المؤسسات الصناعية ومن خلال ممارسات الإقتصادية تساهم في تحقيق الهدف الأول من أهداف التنمية المستدامة 17 والذي يتمثل في " القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان".

- الهدف الثاني (القضاء التام على الجوع): يمكن القول أن الجوع هو مرحلة متقدمة أو متطورة من الفقر، وبما أن المؤسسات الصناعية ومن خلال المجال الإقتصادي للمسؤولية الاجتماعية تقوم بخلق مناصب عمل للسكان المحليين أي خلق قدرة شرائية، هذه القدرة الشرائية هي التي تقضي على الجوع. أي أن المؤسسات الصناعية ومن خلال المجال الإقتصادي تساهم في تحقيق الهدف الثاني لأهداف التنمية المستدامة 17 والمتمثل في "القضاء التام على الجوع".

الهدف الثامن (العمل اللائق والنمو الإقتصادي): يمكن تحقيق نمو إقتصادي حقيقي من خلال تحقيق مستويات أعلى من الإنتاجية على مستوى المؤسسة (أي المستوى الفردي) مع الأخذ بعين الإعتبار تحقيق نمو إقتصادي على المستوى الوطني (على المستوى الكلي)، وهذا ما تسعا المؤسسات الصناعية التي تتبنى مفهوم المسؤولية الاجتماعية من خلال مختلف ممارساتها التي تنتمي للمجال الإقتصادي إلى تحقيقه، ومن أجل ضمان ذلك فهي تعمل على توفير مختلفة الظروف الملائمة للعمل لتحقيق إنتاجية فعالة. وبالتالي فإن المؤسسات الصناعية ومن خلال ممارساتها المختلفة في المجال الإقتصادي تساهم في تحقيق الهدف الثامن من أهداف التنمية المستدامة 17 والذي يتمثل في " العمل اللائق والنمو الإقتصادي ".

الهدف السادس عشر (السلامة والعدل والمؤسسات القانونية): تحسين الظروف المعيشية للعمال وأهاليهم من شأنه خلق جو من الإستقرار النفسي والإجتماعي لهم، وبالتالي عدم توجههم لمختلف الآفات الإجتماعية الناتجة عن الفقر والجوع. مؤسسة واحدة لا يمكنها القضاء على هذه الفئات ولكن يمكنها المساهمة من خلال تضافر الجهود، فكل مؤسسة مسؤولة عن عمالها هؤلاء العمال مسؤولين عن أسرة وهكذا. أي أن المؤسسة من خلال المجال الإقتصادي تساهم إلى حد ما في تحقيق الهدف السادس عشر من أهداف التنمية المستدامة 17 وهو " السلامة والعدل والمؤسسات القانونية".

الهدف السابع عشر (عقد الشراكة): وعي المؤسسات الصناعية بأهمية تحملها لمسئوليتها الإجتماعية جعلها تتصرف وكأنها فرد من المجتمع وليس كنظام لجلب الأرباح، أي كل سياساتها وخططها تنصب وتتماشى مع السياسات والخطط الوطنية، وتدرك أهمية الدور الذي تلعبه من أجل إنجاحها وكأن المؤسسة تعقد شراكة بينها وبين الحكومة من أجل تحقيق جملة من الأهداف المشتركة. أي أن المؤسسات الصناعية ومن خلال المجال الإقتصادي للمسؤولية الاجتماعية تساهم في تحقيق الهدف السابع عشر من أهداف التنمية المستدامة 17 والمتمثل في " عقد الشراكة ".

الفرع الثالث: المجال القانوني ودوره في تحقيق أهداف التنمية المستدامة 17

أي نشاط مهما كانت طبيعته يجب أن يتم في أطر قانونية تحددتها الجهات الحكومية المختصة، والمؤسسة من خلال المجال القانوني تساهم في تحقيق جملة من أهداف التنمية المستدامة 17، وهذا ما سيتم توضيحه في ما يلي:

الهدف الثالث (الصحة الجيدة والرفاه): من خلال المجال القانوني تلتزم المؤسسات الصناعية بمجموعة من الإلتزامات إتجاه عمالها مثل إلتزامها بدفع جميع مستحقات الضمان الإجتماعي الخاصة بالعمال بالقدر المطلوب وفي الوقت المحدد، كما تلتزم المؤسسة بتوفير مجموعة من البرامج التي تتعلق بالصحة والسلامة المهنية، فالعمال الذين يتميزون بصحة جيدة تكون إنتاجيتهم عالية بالمقارنة مع العمال الذين

تكون لهم مشاكل صحية، فكلما زادت إنتاجية العمال زاد معها أداء المؤسسة التي تعتبر جزءاً من الإقتصاد الكلي للبلاد. وعليه فإن المجال القانوني للمسؤولية الاجتماعية يساهم في تحقيق الهدف الثالث من أهداف التنمية المستدامة 17 الذي يتمثل في "الصحة الجيدة والرفاه".

– **الهدف السادس عشر (السلامة والعدل والمؤسسات القانونية)**: من خلال المجال القانوني تلتزم المؤسسات الصناعية بمختلف القوانين والتشريعات الحكومية كما أنها تلتزم بالشفافية العالية بما يضمن سهولة إتخاذ القرارات الصائبة، مع ضمان إمكانية معرفة جميع الحقوق والواجبات من قبل جميع الأفراد الفاعلة في المؤسسة وحتى باقي أفراد المجتمع، هذا يساهم في خلق عمال ومجتمع سوي تكاد تنعدم فيه الجريمة. وعليه يمكن القول أن المجال القانوني للمسؤولية الاجتماعية يساهم في تحقيق الهدف السادس عشر من أهداف التنمية المستدامة 17 والذي يتمثل في " السلامة والعدل والمؤسسات القانونية".

– **الهدف السابع عشر (عقد الشراكة)**: بما أن المؤسسات الصناعية تلتزم بجميع القوانين والتشريعات الحكومية، فهي مجبرة بعدم القيام بأي عمل يخالف التشريعات والقوانين التي تصدرها الجهات الحكومية المختصة، أي أنها تمارس نشاطها الذي يحقق لها جل الأهداف المسطرة، وفي نفس الوقت فهي تساهم في تحقيق الأهداف الشاملة للبلاد، من خلال إحترامها وإلتزامها بالقوانين العامة للبلاد وكأن المؤسسة شريك في تنفيذ الخطط والسياسات الوطنية. وبالتالي يمكن القول أن المجال القانوني للمسؤولية الاجتماعية يساهم في تحقيق الهدف السابع عشر من أهداف التنمية المستدامة 17 ألا وهو " عقد الشراكة".

الفرع الرابع: المجال الاجتماعي ودوره في تحقيق أهداف التنمية المستدامة 17

المؤسسة الصناعية ومن خلال تحملها لمسؤوليتها الاجتماعية تغيرت نظرتها لأفراد المجتمع، فمن قبل كانت تنظر لهؤلاء الأفراد على أساس زبائن يجب عليها أن تقدم لهم منتجات تلي إحتياجاتهم ورغباتهم، ولكن بعد تبني مفهوم المسؤولية الاجتماعية أصبحت مسؤولة إجتماعيا أمام أفراد المجتمع، وعلى هذا الأساس أصبحت تقوم المؤسسة بمجموعة من الأنشطة الاجتماعية. ساهمت هذه الأنشطة في تحقيق جملة من أهداف التنمية المستدامة 17، وهذا ما سيتم التطرق إليه في ما يلي:

– **الهدف العاشر (الحد من أوجه عدم المساواة)**: المؤسسة الصناعية من خلال المجال الاجتماعي تلتزم بخلق فرص عمل لذوي الهمم (ذوي الإحتياجات الخاصة)، فكما هو معروف تعاني هذه الفئة من التهميش حتى وإن كانت حاملة لشهادات علمية أو مؤهل مهني، فهي لا تحصل على فرصة للتوظيف الذي يضمن لها دخل ثابت من شأنه خلق قدرة شرائية لهذه الشريحة، أي أن المؤسسة الصناعية من خلال إتخاذها هذا الإجراء تساهم في محو أحد أوجه التمييز بين البشر. أي أن المؤسسة الصناعية ومن خلال

المجال الإجماعي تساهم في تحقيق الهدف العاشر من أهداف التنمية المستدامة 17 والذي يتمثل في "الحد من أوجه عدم المساواة".

الفرع الخامس: المجال الثقافي ودوره في تحقيق أهداف التنمية المستدامة 17

لقد تطرقنا سابقا للدور الكبير الذي تلعبه ثقافة المجتمع في تحديد نشاط المؤسسات الصناعية، ومن هذا المنطلق أصبحت المؤسسات تهتم بالمجال الثقافي من خلال تقديمها مجموعة من النشاطات الثقافية وتقديم الدعم للتنظيمات الناشطة في هذا المجال. فمن خلال المجال الثقافي ساهمت المؤسسات الصناعية في تحقيق أحد أهداف التنمية المستدامة 17 ألا وهو "التعليم الجيد".

– الهدف الرابع (التعليم الجيد): من الأنشطة الثقافية التي تقوم بها المؤسسات الصناعية عند تبنيها لمفهوم المسؤولية الاجتماعية تقديم الدعم لكل من مراكز الأنشطة التعليمية ومراكز البحث العلمي، هذا الدعم يساهم في تحسين ورفع مستوى الأداء في هذه المراكز. أي أن من خلال المجال الثقافي تساهم المؤسسات الصناعية في تحقيق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة 17 والذي يتمثل في "التعليم الجيد".

وفي الأخير يجب الإشارة إلى أن المؤسسة لوحدها لا يمكنها تحقيق هذه الأهداف ولكن تبقى كأحد المساهمين، فتضافر جهود جميع المؤسسات الصناعية الوطنية من خلال إلتزامها بمسؤوليتها الاجتماعية من شأنه المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة 17، فالهدف الأخير ينص على عقد الشراكة من أجل الوصول إلى المرغوب.

المبحث الثاني: متغيرات المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الصناعية وعلاقتها بأبعاد التنمية المستدامة

تم التطرق فيما سبق لمفهوم المسؤولية الاجتماعية في المحيط الصناعي، وكانت النتيجة أنه مفهوم له بعض الخصوصية عن ما هو عليه في منظمات الأعمال عموماً. وعلى هذا الأساس فإن المتغيرات أو الأبعاد التي تكون المسؤولية الاجتماعية في المحيط الصناعي تكتسي نفس الخصوصية، وهي تلعب دوراً كبيراً في نجاح المؤسسات الصناعية في تبني هذا المفهوم. ويمكن حصرها في النقاط الثلاثة التالية⁷:

- الأعمال الخيرية أو التطوعية؛
- مساندة منظمات المجتمع المدني؛
- الشفافية.

المطلب الأول: الأعمال الخيرية أو التطوعية

نحن كمجتمع إسلامي مصطلح التطوع هو مصطلح نابع من مبادئنا وقيمنا الإسلامية، وبالرجوع إلى واقع المصطلح في باقي دول العالم، فنلاحظ أنه أصبح ينتشر بسرعة وب نطاق واسع خاصة بين المؤسسات الصناعية، وذلك تحت مسمى المسؤولية الاجتماعية.

الفرع الأول: مفهوم العمل التطوعي

من أجل توضيح مفهوم العمل التطوعي يجب التطرق إلى كل من المفهوم اللغوي والمفهوم الإصطلاحي للعمل التطوعي من أجل إعطاء تعريف شامل لهذا المفهوم.

أولاً: التطوع لغة

التطوع لغة فعل من الطاعة، وهو ما تبرع منه الإنسان من ذات نفسه مما يلزمه فرضه⁸. من خلال التعريف اللغوي نستنتج أن التطوع لغة هو كل ما يقدمه الإنسان من محض إرادته ليس فرضاً عليه من أجل المساعدة.

ثانياً: التطوع إصطلاحاً

يقصد بالتطوع: " هو المشاركة المباشرة بالجهد والوقت والمال من أجل المساعدة على رفع المعاناة وإزالة الضرر الطارئ أو المستديم على الآخرين"⁹.

⁷ أبو بكر بوسالم، زكريا مطلق الدوري، المسؤولية الاجتماعية والبيئية كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة " في عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية"، مجلة حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، العدد 14- أ -، بشار، 2014، ص23.

⁸ روضة جديدي، رحيمة بوسبيح صالح، المسؤولية الاجتماعية للشركات بين العمل التطوعي وتحقيق هدف الاستدامة، المؤتمر العلمي الدولي الثاني للعلوم الاجتماعية والتربوية (ريس) تحت شعار " نحو رؤية مكملة"، 26-27-28 أكتوبر 2018، محافظة أنطاليا، ص4.

⁹ نفس المرجع السابق، ص4.

من خلال هذا التعريف يمكن القول أن الهدف من العمل التطوعي ليس مادي وإنما الهدف منه يعود إلى إعتبرات إنسانية، أخلاقية، إجتماعية، يهدف إلى تحسين ظروف الآخرين من خلال التخلص من المشاكل التي تعرضوا لها هؤلاء الأشخاص، وسببت لهم أضرار سواء كانت هذه الأضرار طارئة أو مستمرة لفترة زمنية طويلة.

ويمكن تعريف العمل التطوعي كذلك بأنه: " قيام فرد أو منظمة بجهد إنساني في خدمة الآخرين بهدف مساعدتهم دون مقابل ودون إنتظار رد لهذا الجميل"¹⁰.

ركز هذا التعريف على الجانب الإنساني للتطوع، حيث إعتبر العمل التطوعي هو الجهد المبذول من قبل المتطوع، من أجل تقديم المساعدة للآخرين ولا يهم إن كان هذا المتطوع فرد أو منظمة، المهم أن يكون هذا العمل التطوعي أو هذه المساعدة المقدمة بدون مقابل مادي.

وبما أن المؤسسات الصناعية هي جزء من منظمات الأعمال يسقط عليها نفس التعريف، أي يمكن القول أن العمل التطوعي في المؤسسات الصناعية هو: " الجهد الذي تبذله المؤسسات الصناعية من أجل تقديم المساعدة للآخرين من أجل إزالة ضرر طارئ أو مستمر لفترة زمنية طويلة دون إنتظار مقابل مادي". وكما هو معروف فالمؤسسات الصناعية تقوم بمجموعة من الأعمال الخيرية والتي يقصد بها: " الأنشطة والأعمال الإنسانية التي تكسب المنظمة تعاطف المجتمع، وبالإمكان القيام بها من خلال الهيئات والمساعدات والمشاريع الخيرية، والمشاركة في الأعمال الخيرية، ورعاية أسر العاملين"¹¹.

من خلال هذا التعريف نلاحظ أن المؤسسات الصناعية تقوم بمجموعة من الأعمال والأنشطة التطوعية والتي تكون في شكل هبات ومساعدات و أعمال خيرية تقدمها إما لعمالها أو باقي أفراد المجتمع بهدف كسب تعاطفهم. فكسب التعاطف يمنح الحصانة للمؤسسة خاصة للمؤسسات الصناعية المعروفة على نشاطها أنها مضرّة بالبيئة وصحة الإنسان في المناطق التي تتواجد بها، فكلما زادت من أعمالها التطوعية كلما كسبت رضى العمال وكذلك أفراد المجتمع لأنهم بحاجة لهذه الأعمال التطوعية.

الفرع الثاني: علاقة المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الصناعية بالعمل التطوعي

¹⁰ - روضة حديدي، رحمة بوصبيح صالح، مرجع سبق ذكره، ص4.

¹¹ - أبو بكر بوسالم، زكريا مطلق الدوري، مرجع سبق ذكره، ص23.

يختلف مفهوم المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الصناعية في الدول النامية عن ما هو عليه في الدول المتقدمة، فهو يمثل مجموعة من المبادرات الطوعية التي تقوم بها المؤسسات الصناعية دون أي إلزام قانوني. ويمكن حصرها في بعض المساهمات والمساعدات الخيرية الإنسانية تقدم إما للأفراد مباشرة أو المنظمات الخيرية. إلا أن المسؤولية الاجتماعية في الدول المتقدمة لا تقتصر على التبرعات الخيرية فقط، بل تتعدى ذلك لتشمل مجالات مختلفة بالإضافة إلى مجموعة من المبادئ التي يجب الإلتزام بها، حيث تنعكس آثارها الإيجابية على العمال أولاً ثم المجتمع ككل، بالإضافة إلى تجنب العديد من المشاكل البيئية والاجتماعية والإقتصادية. وعلى هذا الأساس أنشئت "المبادرة العالمية لإعداد التقارير" التي تقوم بإصدار تقارير الإستدامة والتي تستخدمها المؤسسات عبر كل دول العالم، وهي عبارة عن تقارير تنظيمية تعطي معلومات عن الأداء الاجتماعي والبيئي والإقتصادي للمؤسسة، كما تعرف التقارير أيضاً باسم "تقارير البصمة البيئية"¹².

يرجع إختلاف المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الصناعية في الدول النامية على ماهي عليه في الدول المتقدمة إلى درجة الوعي لدى كل من المؤسسات والعمال وأفراد المجتمع كذلك. فكلما زاد الوعي لدى المؤسسات الصناعية بأهمية الأعمال التطوعية في تحسين صورة المؤسسة في أذهان العمال أولاً ومن ثم باقي أفراد المجتمع، فطبيعة نشاط المؤسسات الصناعية وما ينتج عنه من ضرر بيئي ينعكس سلباً على جميع مكونات البيئة الطبيعية مؤدياً إلى إحداث خلل في توازنها، بالإضافة للأضرار التي يتعرض لها كل من العمال والأفراد الذين يتواجدون في المناطق القريبة من المؤسسة وما ينعكس بالسلب على صحتهم، يجعلهم يطالبون أو يضغطون على المؤسسة الصناعية من أجل تعديل نشاطها وتقديم تعويضات، وفي الكثير من الأحيان تصبح أصواتهم كقوة ضغط على المؤسسة تهدد بقائها وإستمرارها.

الفرع الثالث: أشكال العمل التطوعي في المؤسسات الصناعية

يتم تبني مفهوم المسؤولية الاجتماعية من قبل المؤسسات الصناعية من خلال قيامها بمجموعة من الأعمال التطوعية، والتي تأخذ عدة أشكال من بينها¹³:

- يمكن أن يكون العمل التطوعي في شكل جهد مستقل بذاته، أي أن المؤسسة هي التي تقوم بهذا العمل التطوعي دون الإستعانة أو اللجوء إلى أي طرف آخر.
- يمكن أن يكون العمل التطوعي في إطار شراكة بين المؤسسة ومنظمة غير هادفة للربح: مثل عمل موظفي شركة Sheel (هي واحدة من أكبر الشركات الأمريكية المنتجة للنفط والغاز الطبيعي) مع

¹² - روضة حديدي، رحمة بوصيب صالح، مرجع سبق ذكره، ص6.

¹³ - نفس المرجع السابق، ص 05.

مؤسسة " ذي أو شن كونسير فانسي " في مشروع لتنظيف الشواطئ. أي أن العمل التطوعي في هذا الشكل يتم بالإتفاق بين المؤسسة الصناعية ومؤسسة أخرى تنشط في العمل الخيري من أجل تقديم عمل تطوعي لأشخاص آخرين.

- يمكن أن يتم تنظيم وإختيار الأنشطة التطوعية الخاصة بهم، ويتلقون الدعم من مؤسساتهم من خلال بعض الوسائل مثل الوقت المدفوع الأجر. في هذا الشكل العمال هم من يقومون بالعمل التطوعي، أي هم يخططون لهذا العمل التطوعي يحددون طبيعته ولمن يقدمونه، طريقة تقديمه وهكذا أي يحددون كل النقاط التي تخص هذا العمل التطوعي والتي تساهم في إنجاحه، ويكمن دور المسؤولين هنا في تقديم جميع التسهيلات والدعم الكافي للعمال على حسب المثال يستقطعون الوقت الذي يحتاجه القيام بالعمل التطوعي من الوقت المخصص للعمل دون إستقطاع قيمته من أجور العمال المتطوعين.

المطلب الثاني: مساندة المؤسسات الصناعية لمنظمات المجتمع المدني

شهدت الآونة الأخيرة تعاظم الدور الذي تلعبه منظمات المجتمع المدني، لما لها من أهمية كبيرة في تنمية المجتمع وتطويره، وذلك بتقديم مجموعة من الخدمات التي تساهم في رفع الوعي وتطوير الأفراد.

الفرع الأول: مفهوم منظمات المجتمع المدني

قبل التطرق لتعريف منظمات المجتمع المدني، يجب إعطاء تعريف أو توضيح لمفهوم المجتمع المدني، حتى يتم إزالة الغموض عن المفهومين ويمكن التفريق بينهما كذلك.

أولاً: تعريف المجتمع المدني

ويمكن تعريفه على أنه: "ذلك المجال الذي يخلو من الإستعمال الفردي للسلطة والهيمنة السلطوية الفوضوية، إنه ذلك الفضاء الذي في إطاره يتفاعل الرجال والنساء في سلسلة متنامية من العلاقات والروابط والمؤسسات المدنية والدينية والإقتصادية والثقافية العامة"¹⁴.

نلاحظ أن هذا التعريف ركز على عدم إنحصار السلطة لدى شخص واحد، بالإضافة إلى ضرورة عدم إستغلال السلطة وإتخاذ القرارات بشكل عشوائي وفوضوي، وإنما المجتمع المدني هو الفضاء أو المجال الذي تتفاعل فيه ومن خلاله جميع شرائح المجتمع، وبما يخلق مجموعة من الروابط والعلاقات بينهم.

ويمكن تعريفه كذلك: "المجتمع المدني هو مجال مستقل للحركة متروك للمواطنين يتمتعون في ظلها بالحرية في تنظيم حياتهم بعيدا عن تحكم الدولة أو سيطرتها"¹⁵.

¹⁴ - شاوش اخوان جهيدة، واقع المجتمع المدني في الجزائر- دراسة ميدانية لجمعيات مدنية بسكرة نموذجاً- أطروحة تحاية الدراسة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في علم الاجتماع، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 20014-2015، ص24.

¹⁵ - نفس المرجع السابق، ص28.

ركز هذا التعريف على إستقلالية المجتمع المدني عن أي هيئة حكومية رسمية، أي أن الأفراد لهم حرية تنظيم حياتهم بعيدا عن سيطرة الحكومة. ونلاحظ أن هذا التعريف لم يذكر أهمية القوانين والتشريعات التي تفرضها الدولة على الأفراد وحتى المؤسسات لتنظيم أعمالها وليس من أجل عرقلتها أو فرض السيطرة عليها.

ثانيا: تعريف منظمات الأعمال الخيرية

بعد ما تم التطرق إلى تعريف المجتمع المدني، يمكن تعريف منظمات الأعمال على أنها: "عبارة عن تشكيلات وتنظيمات تساهم في التغيير المجتمعي وصياغته، وتعد حالة من التنظيم في المجتمعات تحقق التعاون بين الأفراد ومختلف الجماعات الموجودة في المجتمع، في النواحي الاجتماعية والثقافية والإقتصادية لتحقيق مصالح تطوعية تقلص الفجوة بين الأفراد والدولة (مؤسسات الدولة)، وتؤدي إلى التوسع في الدور الخدمي. وهي آلية فاعلة في حث المواطنين على المشاركة الواعية والفعالة في العمل الإنمائي. وهي منظمات غير حكومية ومؤسسات متنوعة الإهتمامات وهي تطوعية ومستقلة كليا أو جزئيا عن الحكومة، تقدم خدمات في الجانب الإنساني والإنمائي والتعاون المتبادل"¹⁶.

من خلال هذا التعريف نستنتج أن منظمات الأعمال هي تشكيلات أو تنظيمات تساهم في تطوير وتنمية مجتمعاتها، أو تسعى إلى تحقيق التعاون بين الأفراد ومختلف الهيئات والجماعات الموجودة في المجتمع. ويكون ذلك في مختلف المجالات الاجتماعية، الإقتصادية، الثقافية سعيا منها إلى تقليص الفجوة بين الأفراد ومؤسسات الدولة، من خلال التوسع والتنوع في الخدمات التي تقدمها، وهذه المنظمات هي منظمات غير حكومية أي مستقلة تماما أو جزئيا عن الحكومة، وهي متنوعة الإهتمامات تعمل بشكل تطوعي لا إلزامي، تقدم خدمات في الجانب الإنساني والإنمائي وتعمل على تشجيع التعاون المتبادل. ومن خلال هذا التعريف نستنتج كذلك أن منظمات المجتمع المدني يمكن التعبير عنها على أساس أنها آلية فاعلة تحث الأفراد وتشجعهم على المشاركة الفعالة والواعية في العمل الإنمائي.

الفرع الثاني: أنواع منظمات المجتمع المدني

هناك مجموعة من أنواع منظمات المجتمع المدني وهي كالتالي¹⁷:

¹⁶ - ندى فتاح زيدان، سجي فتاح زيدان، دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة - مركز تنبؤي للاستشارات والبحوث نموذجاً، مؤتمر جامعة أربيل، مارس 2020، ص4.

¹⁷ - عبد الرحمان صوفي عثمان، محمود عوفان، دور منظمات المجتمع المدني في دعم خدمات الرعاية في المجتمع العماني (الضرورات والمستلزمات)، مجلة كلية الآداب والعلوم الاجتماعية، المجلد 2، العدد 5، جامعة السلطان قابوس، 2014، ص73.

- النقابات المهنية والعمالية.
- الحركات الإجتماعية.
- الجمعيات الأهلية والجمعيات التعاونية.
- نوادي هيئات التدريس بالجامعات.
- النوادي الرياضية والإجتماعية.
- مراكز الشباب والإتحادات الطلابية.
- الغرف التجارية والصناعية وجمعيات رجال الأعمال.
- المنظمات غير حكومية الدفاعية والتنموية كمراكز حقوق الإنسان والمرأة والتنمية والبيئة.
- الصحافة الحرة وأجهزة الإعلام والنشر.
- مراكز البحوث والدراسات والجمعيات الثقافية.

الفرع الثالث: أدوار منظمات المجتمع المدني

هناك مجموعة من الأدوار التي تلعبها منظمات المجتمع المدني، حيث يمكن الإشارة إلى هذه الأدوار على النحو التالي¹⁸:

1- توفير الخدمات: وهي تمثل المهام التقليدية التي إعتادت منظمات المجتمع المدني القيام بها، فمنظمات الأعمال المدني تمتلك قدرات عالية تمكنها من تقديم خدمات ذات نوعية مقبولة، بالإضافة إلى قدرتها للوصول إلى الفئات الأكثر حاجة خاصة في الأماكن المعزولة. ويمكن القول أن منظمات المجتمع المدني هي أكثر المنظمات الموجودة في أي دولة تتميز بالإتصال الكبير بإفراد المجتمع، ويمكنها الوصول إلى مختلف شرائحه، وبالتالي فإن مجمل الخدمات تقدمها هي شخصيا أو تقدمها منظمات أخرى من خلال الإستعانة بها. وتلقى هذه الخدمات صدى إيجابي وقبول كبير من قبل الفئات التي توجه إليها. فالإتصال المباشر والوطيد لمنظمات الأعمال بمختلف شرائح المجتمع يصنع القبول والثقة فيما تقدمه من خدمات.

2- المساهمة في العملية التنموية من خلال تقوية وتمكين المجتمع المحلي: فهي قادرة على تنمية مختلف المهارات، والتدريب في مختلف المجالات التنموية، فمنظمات الأعمال تلعب دورا كبير في تحسين وتطوير مختلف المهارات التي يمتلكها أفراد المجتمع، بالإضافة إلى العمل على تدريبهم وتكوينهم في مجالات مختلفة بما يضمن مساهمتهم الفعالة في العملية التنموية.

¹⁸ - عبد الرحمن صوفي عثمان، مرجع سبق ذكره، ص75.

3- المساهمة في رسم السياسات والخطط العامة على المستويين الوطني والمحلي: ويتم ذلك بالمشاركة في إقتراح البدائل والتفاوض عليها. كون منظمات الأعمال وطيدة الإتصال بمختلف شرائح المجتمع يسهل عليها معرفة مختلف آرائهم وتوجهاتهم في مختلف المجالات، بالإضافة إلى معرفة سقف توقعاتهم من الجهات المختصة في صناعة السياسات والخطط العامة على المستوى المحلي وكذلك على المستوى الوطني، وعلى هذا الأساس هي تساهم في رسم هذه السياسات والخطط عن طريق نقل جميع توقعات وإحتياجات أفراد المجتمع إلى الجهات المختصة مما يسهل عليهم مهامهم.

4- الرصد والمراقبة: تمتلك منظمات المجتمع المدني حق الإطلاع على السياسات التنموية المقترحة، وكيفية تنفيذها. أي أن دور منظمات المجتمع المدني لا يقتصر على المساهمة في عملية وضع الخطط والسياسات فقط، بل يتعدى ذلك إلى حق الإطلاع على النسخة النهائية للخطط والسياسات التنموية المقترحة قبل التنفيذ. بالإضافة إلى الإطلاع على السبل والطرق التي سيتم من خلالها تجسيد هذه السياسات على أرض الواقع.

5- تطوير الأطر القانونية: نجاح تنفيذ أي تنمية يحتاج إلى إصدار مجموعة من القوانين ذات الشأن. فالقوانين الموضوعة هي التي تقود عملية تنفيذ مختلف السياسات التنموية إلى الطريق الصحيح ، وهذا ما يضمن نجاحها وتحقيق أهدافها.

المطلب الثالث: الشفافية

الشفافية مصطلح شائع الإستعمال في مختلف المجالات السياسية، الإقتصادية، الثقافية والإجتماعية، وهو ليس حكراً على السلطات الحكومية أو الجهات الرسمية الممثلة للدولة فقط، بل تكمن أهميته حتى في مختلف منظمات الأعمال. ومصطلح الشفافية ضروري لنجاح وإستمرار أي مؤسسة صناعية.

الفرع الأول: مفهوم الشفافية

مصطلح الشفافية كباقي المصطلحات الأخرى له تعريفين، التعريف الأول تعريف لغوي أما الثاني فهو تعريف إصطلاحي.

أولاً: الشفافية لغة

تعني في جذرها الإشتقائي " شفف " بمعنى الرقة والخفة أو الشيء الرقيق الذي يسمح برؤية ما خلفه بوضوح وبجلاء، ويقول الكبيسي إن الشفافية مصطلح إداري معاصر إشتق معناه الإصطلاحي من معناه اللغوي، فهو مصدر إشتق من الفعل " شف ويشف وشفاف "، وهو الشيء الذي يستشف ما وراءه ويمكن رؤية ما خلفه بسبب رفته، فلا يمكن حجبه عن الأبصار. كما ذكر مسعود الشفافية من حيث اللغة يقال: شفاف من الزجاج أو الثياب أو غيرها، أي مارق حتى يظهر ما وراءه أو ما تحته. ويقول الراشدي:

الشفافية كلمة غير عربية وغير أصلية، حيث لم تشر اللغة إلى المعنى الصريح للشفافية، ولكنها أشارت إلى شف عليه ثوبه، يشف بالكسر (شفيفا) أي رق حتى يرى ما تحته وشفوفا أيضا، وثوب (شف) بفتح الشين وكسرهما أي رقيق¹⁹.

ثانيا: الشفافية إصطلاحا

وتعني الشفافية في المؤسسات الصناعية: " تقديم صورة حقيقية لكل ما يحدث ويجب أن تركز على المصدقية والوضوح والإفصاح والمشاركة"²⁰.

من خلال هذا التعريف نستنتج أن مصطلح الشفافية في المؤسسات الصناعية يتمثل في إمكانية الحصول على جميع المعلومات المتعلقة بالمؤسسة سواء من قبل العمال أو حتى أفراد المجتمع الذي تنشط به المؤسسة، ويشترط في هذه المعلومات أن تكون واضحة وذات مصداقية ويتم الإفصاح عليها بشكل مستمر مع مراعات تحديثها.

الفرع الثاني: أهمية الشفافية

تظهر أهمية الشفافية من خلال مساهمتها في ما يلي²¹:

- تحقيق المصلحة العامة في المؤسسة وخارجها، لأن الشفافية في قوانين وشروط عمل المؤسسة وطرق مزاوله نشاطها شرط ضروري، فحالة عدم وضوح قوانين العمل في المؤسسة يعتبر سببا رئيسيا لإجتهادات شخصية وبالتالي لا يتم الأخذ بعين الاعتبار المصلحة العامة.
- الشفافية تضمن للمؤسسة النجاح والإستمرارية، لأنه أي مؤسسة تسعى لمكافحة الفساد بكل أشكاله، فكما هو معروف كل مؤسسة لها نظام عمل خاص بها، وعدم وضوح هذا النظام يؤدي إلى ظهور بعض أشكال الفساد داخل المؤسسة، ولذلك ومن أجل مكافحة جميع أشكال الفساد لابد من وجود شفافية في النظام.

¹⁹ - محمد علي الراجحي، الشفافية وعلاقتها بالنفقه التنظيمية في المؤسسات الأكاديمية الأمنية السعودية من وجهة نظر العاملين فيها- دراسة مقارنة، أطروحة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة دكتوراه الفلسفة في العلوم الأمنية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، كلية العلوم الاجتماعية والإدارية، قسم العلوم الإدارية، الرياض، 2014، ص12.

²⁰ - لخديبي عبد الحميد، صديقي خضرة، المسؤولية الاجتماعية في ظل حوكمة الشركات، مجلة حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، العدد14- أ -، بشار، 2014، ص224.

²¹ - سعود بن شهاب عبد العالي الشلوي، الشفافية ودورها في الحد من الفساد الإداري- دراسة تطبيقية على وزارة العمل في مدينة الرياض، رسالة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم الاجتماعية والإدارية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، كلية العلوم الاجتماعية والإدارية، قسم العلوم الإدارية، 2016، ص15.

- تساعد الشفافية على إتخاذ القرارات المناسبة والصحيحة للمؤسسة، فهي تسهل عملية مراجعة قوانين ونظام المؤسسة وبالتالي تعديلها على حسب ما يتماشى مع المتغيرات الحاصلة في البيئة الداخلية والخارجية للمؤسسة، فعدم المراجعة يتسبب في إتخاذ قرارات غير صائبة ولا تتماشى مع المتغيرات الجديدة وهذا ما يعرقل عملية التنمية في المؤسسة.

- تساهم الشفافية في تحقيق التنمية الشاملة في المؤسسة الصناعية، فمن مبادئ التنمية الشاملة أن تمس كل المؤسسة وذلك من خلال إحصاء جميع مكامن القوة والضعف في المؤسسة، من أجل معالجة نقاط الضعف وتقوية وتطوير نقاط القوة، ولا يتحقق ذلك من دون وجود شفافية في هذه المؤسسة.

وتبرز كذلك أهمية الشفافية في المؤسسات الصناعية من كونها أصبحت مطلبا تسعى إليه مختلف المؤسسات لتحقيقه كمظهر من مظاهر الإفصاح والمصادقية، ويكمن ذلك من خلال²²:

- تقليل الغموض والضبابية عن نشاط المؤسسة.
- تلبية حقوق العمال في المعرفة من خلال مشاركتهم المعلومات التي تخص المؤسسة.
- تسهيل عملية تقييم أداء العمال والمؤسسة ككل.
- ترسيخ قيم التعاون والعمل الجماعي بين العمال.
- تحقيق العدالة بين العمال وضمان نجاح عملية المساءلة.

وكما هو معروف فإن مصطلح الشفافية يطلق على حرية تبادل المعلومات والإعلان عنها داخل المؤسسة وخارجها، فأهميتها تكمن في²³:

- تحقيق المصلحة العامة.
- المساعدة والمساهمة في إتخاذ القرارات الصحيحة.
- توفير النجاح والإستمرار لأي مؤسسة صناعية، مع ضمان مكافحة الفساد بكل أشكاله داخل المؤسسة.
- إزالة العوائق الروتينية والبيروقراطية والتخلص منها.
- التقليل من حالة الغموض وعدم الوضوح في المؤسسة.
- تسهيل عملية تقييم الأداء للمؤسسة الصناعية.

²² - سعود بن شباب عبد العالي الشلوي، الشفافية ودورها في الحد من الفساد الإداري- دراسة تطبيقية على وزارة العمل في مدينة الرياض، مرجع سبق ذكره، ص16.

²³ - نفس المرجع السابق، ص17.

الفرع الثالث: أهداف الشفافية

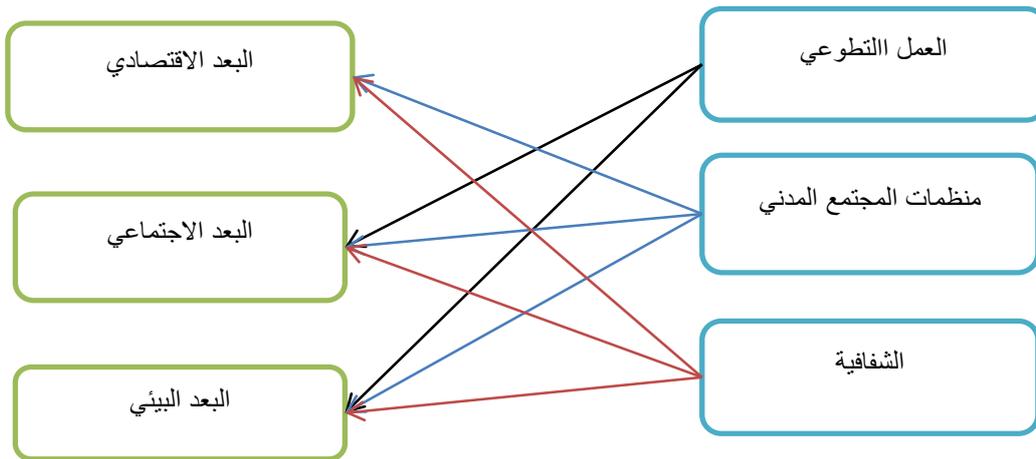
إنطلاقاً من الأهمية البالغة التي تلعبها الشفافية في المؤسسة الصناعية، ودورها في الحد من المشاكل داخل المؤسسة فإن من أهم أهدافها ما يلي²⁴:

- التقليل والحد من الفساد وفرص حدوثه على مستوى المؤسسة.
- الحد من مزاجية إتخاذ القرارات لدى المسؤولين في المؤسسة.
- تعزيز الثقة داخل المؤسسة وخارجها، أي بين المسؤولين والعمال وبين المؤسسة والمجتمع المحيط بها.
- إتخاذ قرارات منطقية، فمن خلال الشفافية يمكن إتخاذ قرارات منطقية وصائبة.
- رفع مستوى الوعي لدى العمال وكذلك المجتمع المحلي، وذلك من خلال معرفتهم بجميع حقوقهم وتحفيزهم على المطالبة بها، وهذا لا يتحقق في ظل غياب الشفافية.

المطلب الرابع: دور متغيرات المسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة في المؤسسات الصناعية

من خلال كل ما تم التطرق إليه سابقاً يمكن إستنتاج أو إستخلاص مخطط يوضح العلاقة أو دور متغيرات المسؤولية الاجتماعية في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة في المؤسسات الصناعية.

الشكل رقم (02،IV): العلاقة بين متغيرات المسؤولية الاجتماعية وأبعاد التنمية المستدامة



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على المعلومات السابقة

²⁴ - سعود بن شهاب عبد العالي الشلوي، الشفافية ودورها في الحد من الفساد الإداري - دراسة تطبيقية على وزارة العمل في مدينة الرياض، مرجع سبق ذكره، ص18.

من خلال هذا المخطط يمكن تحديد أو معرفة الطرق التي يساهم من خلالها كل متغير من متغيرات المسؤولية الاجتماعية في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة.

الفرع الأول: تحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة من خلال متغيرات المسؤولية الاجتماعية

أي مؤسسة صناعية تسعى إلى تحقيق الأرباح وتوسيع نشاطها الصناعي بما يضمن لها البقاء والإستمرار، وبهذا فهي تشارك في تنمية وإزدهار إقتصاد الدولة. عندما جاء مفهوم التنمية المستدامة لم يلغي الجانب الإقتصادي من أبعاده على أساس أنه هو السبب الرئيسي في تدمير البيئة خاصة الصناعة، ولكنه ركز على خلق توازن بين التنمية الإقتصادية والبيئة، أي كيفية تحقيق التنمية الإقتصادية دون إستنزاف الموارد الطبيعية أو خلق أضرار من شأنها الإخلال بالتوازن البيئي. ولكي تستطيع أي مؤسسة وخاصة المؤسسات الصناعية - كونها هي المستنزف الكبير للموارد الطبيعية على أساس أنها مواد أولية ضرورية في عملياتها الإنتاجية- أن تحقق التوازن المطلوب في التنمية المستدامة وهو تنمية إقتصادية مع إستغلال أمثل للموارد الطبيعية، والتي تعتبر أحد مقومات البعد الإقتصادي للتنمية المستدامة. فتبني المؤسسة الصناعية لمفهوم المسؤولية الاجتماعية يسهل عليها هذا الأمر، فكل من المتغيرين (متغيرات المسؤولية الاجتماعية) منظمات المجتمع المدني والشفافية تسهل عملية تحقيق البعد الإقتصادي للتنمية المستدامة، ويكون ذلك من خلال:

أولاً: تساهم المؤسسة الصناعية في دعم منظمات المجتمع المدني من أجل كسبهم، فكما هو معروف فهي منظمات تنشط على أساس المبالغ التي تقدمها المؤسسات لها فالميزانية المخصصة لها من الدولة عبارة عن مبالغ رمزية، فكما زاد دعم المؤسسة لهذه المنظمات كلما زاد ولاؤها للمؤسسة، فمثلا كلما دعمت المؤسسة النقابات المهنية والعمالية ضمنت ولائهم لها، لأنهم يعتبرون قوت ضغط لها. وبحكم أن منظمات المجتمع المدني هي الأقرب لأفراد المجتمع، فهي تملك كم هائل من المعلومات المتعلقة بمحاجات ورغبات الأفراد بالإضافة إلى ما يتوقعونه من المؤسسة الصناعية، وكما هو معروف فإنه أي مؤسسة تحتاج إلى المعلومات الدقيقة والكافية من أجل وضع خططها الإنتاجية بما يتماشى مع الطلب. فالمؤسسة من خلال هذا المتغير تضمن إمكانية حصولها على كل ما تحتاجه من المعلومات من أجل زيادة الأرباح، هذه الزيادة تضمن لها الإستمرار والتوسع وبالتالي تحقيق التنمية في المؤسسة.

ثانياً: الشفافية من المتغيرات التي تتبناها المؤسسة كدليل على تبني مفهوم المسؤولية الاجتماعية. وهي تلعب دورا كبيرا في تحقيق التنمية في المؤسسة، فالشفافية تسمح بتبادل المعلومات الصحيحة بين العمال وهذا ما يسهل عملية تنفيذ الخطط والبرامج التنموية المسطرة. وتعمل الشفافية كذلك على الحد من التفاوت في المداخليل بين العمال، ويعتبر هذا أحد مقومات البعد الإقتصادي للتنمية المستدامة. كما تعمل الشفافية

على خلق روح العمل الجماعي داخل المؤسسة، وتسهيل عملية إتخاذ القرارات الصائبة التي تلعب دور كبير في إنجاح العملية التنموية للمؤسسة، فأى قرار خاطئ ناتج عن غياب الشفافية يؤدي إلى حدوث حالة تضرب للمعلومات التي تعتبر الركيزة الأساسية لأي قرار مهما كان نوعه، وهذا قد يكلف المؤسسة خسائر كبيرة قد تهدد كيانها. فمن أجل ضمان سلامة القرارات التنموية في المؤسسة لا بد من وجود شفافية. وعلى مستوى الإقتصاد الكلي للدولة فإن وجود الشفافية في المؤسسات الصناعية يساهم في تحقيق البعد الإقتصادي للتنمية المستدامة من خلال إمكانية الحد من تبيد الموارد الطبيعية، مادامت كل المعلومات المتعلقة بموارد المؤسسة تجعلها شفافة بالنسبة للحكومة بما يضمن تسييرها بالشكل الجيد الذي يحقق المساواة في توزيع الموارد، وبالتالي المساهمة في تحقيق البعد الإقتصادي للتنمية المستدامة من خلال تحقيق مقوماته.

الفرع الثاني: تحقيق البعد البيئي للتنمية المستدامة من خلال متغيرات المسؤولية الاجتماعية

يمكن القول أن البيئة هي السبب الرئيسي لظهور مفهوم التنمية المستدامة. وتعتبر الثورة الصناعية من بين أهم الأسباب للإنتقال والتحول من المفهوم التقليدي للتنمية إلى مفهوم جديد ألا وهو مفهوم التنمية المستدامة. فمع زيادة النشاط الإقتصادي وتسابق المؤسسات لتحقيق معدلات نمو كبيرة، أثر سلبا على البيئة وخلق حالة من عدم التوازن على مستواها. وتعتبر المؤسسات الصناعية هي السبب الرئيسي لخلق هذا الإختلال في البيئة، فطبيعة النشاط الصناعي تجعله على صلة دائمة بالبيئة، فكل من مدخلات العملية الإنتاجية ومخرجاتها تكون على مستوى البيئة، فالموارد الأساسية التي تحتاجها أي مؤسسة صناعية يكون مصدرها الأول البيئة، وأغلب مخرجات هذه العملية الإنتاجية يطرح في البيئة مثلا: المياه الدفينة التي تطرح في المسطحات المائية القريبة من المؤسسة، بالإضافة إلى الغازات المنبعثة من فوهات المصانع والتي تتصاعد في الهواء.

فمن خلال متغيرات المسؤولية الاجتماعية يمكن للمؤسسة تحقيق البعد البيئي للتنمية المستدامة، ويكون ذلك على أساس ما يلي:

أولا: متغير العمل التطوعي ودوره في تحقيق البعد البيئي للتنمية المستدامة

المؤسسات الصناعية تقوم بمجموعة من الأعمال التطوعية والخيرية، تقوم بها بجهد مستقل أو ضمن منظمات أخرى. ويكون الهدف من هذه الأعمال التطوعية تحسين صورتها في المجتمع، خاصة إذا ما تعلق الأمر بالبيئة، فأغلب ممارساتها في البيئة ممارسات سلبية، ومع زيادة الوعي لدى أفراد المجتمع أصبح هذا يشكل تهديد لها على أساس أنه قوة ضغط على تعديل نشاطها أو تحسينه بما لا يضر بالبيئة. وتتمثل مجمل الأعمال التطوعية التي تقوم بها المؤسسة الصناعية في البيئة في نشاطات بسيطة ولكن لها صدى كبير لدى أفراد المجتمع، فعلى سبيل المثال تخصيص يوم من أيام العمل أو حتى في العطل يقوم العمال فيه بتنظيف

مناطق طبيعية كالشواطئ والغابات من جميع النفايات، غرس مجموعة من الأشجار أي المساهمة في تجديد أشجار الغابات التالفة وزيادة مساحتها، فمن المعروف أن الغابات السليمة والكثيفة تلعب دور كبير في سلامة الهواء وتزويد الأفراد بالأوكسجين الضروري للحياة، بالإضافة إلى العمل على منع إنجراف التربة. هذه الأعمال التطوعية تضمن من خلالها المؤسسة تعاطف المجتمع معها، وبالتالي التقليل من الضغوطات التي يمارسونها أفراد المجتمع على المؤسسة من جهة، ومن جهة أخرى فهي تساهم في الحفاظ على البيئة، حيث يعتبر كل نشاط يعمل على حماية وصيانة الموارد الطبيعية والحفاظ على التنوع البيولوجي من مقومات البعد البيئي للتنمية المستدامة. أي أن المؤسسة الصناعية التي تتبنى متغير العمل التطوعي للمسؤولية الاجتماعية تساهم من خلاله في تحقيق البعد البيئي للتنمية المستدامة.

ثانياً: متغير منظمات الأعمال ودوره في تحقيق البعد البيئي للتنمية المستدامة

من بين أهم أنواع المنظمات الناشطة في المجتمع ولها تأثير كبير على نشاط المؤسسة الصناعية هي: النقابات المهنية والعمالية والمنظمات غير الحكومية التي تدافع عن التنمية والبيئة ومراكز حقوق الإنسان. فالنقابات المهنية والعمالية - ناهيك عن دورها في الرفع من أجور العمال - فهي تطالب كذلك بتوفير شروط العمل الملائمة للعمال، فأغلبية العمال في المؤسسات الصناعية هم معرضون للإنبعاثات الغازية السامة الملوثة التي تطرح في الهواء خارج المؤسسة وخاصة الهواء الذي يتم إستنشاقه داخل المؤسسة من قبل العمال، فالنقابات تطالب بتغيير المعدات أو الإستعانة بمعدات وآلات حديثة ومتطورة تعمل على تنقية وتصفية هذه الإنبعاثات. وبالتالي فهي تساهم بطريقة أخرى في الحفاظ على أحد عناصر البيئة وهو عنصر الهواء. كما تعمل المنظمات غير الحكومية الناشطة في الدفاع عن حقوق الإنسان والبيئة بالضغط على المؤسسة من أجل إحداث تغييرات أو تحسينات على مستوى أنشطتها الملوثة للبيئة والمضرة بصحة الإنسان، وبالتالي فإن المؤسسة الصناعية تحقق البعد البيئي للتنمية المستدامة من خلال دعمها لمنظمات المجتمع المدني التي تمثل أحد متغيرات المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة.

ثالثاً: متغير الشفافية ودوره في تحقيق البعد البيئي للتنمية المستدامة

من المعروف أن معظم المعلومات المتعلقة بالبيئة تتميز بالغموض وحجبها من قبل المؤسسة خاصة المؤسسات الصناعية كون نشاطها يتعارض ومبادئ البيئة. إلا أنه مع زيادة الوعي لدى كل من المؤسسة والمجتمع أصبحت هذه المعلومات مطلوبة من قبل المجتمع والجهات الحكومية، وزيادة الوعي لدى المؤسسة مع ممارستها للشفافية - والتي تشترط أن تكون جميع المعلومات الخاصة بالمؤسسة متوفرة وواضحة - أدى إلى تداول المعلومات البيئية المتعلقة بالمؤسسة بشكل واضح. فالشفافية تضمن للمؤسسة تحمل مسؤوليتها البيئية قبل عملية الإنتاج من خلال الإستغلال الأمثل للموارد غير متجددة وإستبدالها بالمواد المتجددة، وبعد

عملية الإنتاج من خلال معالجة مخلفات العملية الإنتاجية قبل طرحها في البيئة. فالشفافية في المعلومات المتعلقة خاصة بالبيئة تضمن للمؤسسة الصناعية عدم خضوعها للعقوبات القانونية المتعلقة بالبيئة من جهة، ومن جهة أخرى تحسن صورتها لدى منظمات المجتمع المدني التي تدافع عن البيئة ولدى أفراد المجتمع. فشفافية المعلومات البيئية هي التي تسمح بالتمييز بين المؤسسات الصناعية التي تتحمل مسؤوليتها البيئية وبين المؤسسات غير المبالية بالبيئة. كل هذا ينصب في تحقيق البعد البيئي، أي أن متغير الشفافية للمسؤولية الاجتماعية يساهم في تحقيق وتعزيز البعد البيئي للتنمية المستدامة.

الفرع الثالث: تحقيق البعد الاجتماعي لتنمية المستدامة من خلال متغيرات المسؤولية الاجتماعية

أي مؤسسة صناعية إذا أرادة الاستمرار والبقاء يجب أن تساهم وتهتم بتطوير وتنمية الإنسان، فالإنسان هو جوهر البعد الاجتماعي وأساس أي تنمية. فمن أهم ركائز المؤسسة الصناعية المورد البشري، فلا توجد مؤسسة صناعية لا تحتوي على عمال مهما كانت تملك معدات وآلات حديثة التكنولوجيا. والمؤسسة من خلال متغيرات المسؤولية الاجتماعية يمكنها تنمية الإنسان، ويتم ذلك من خلال:

أولاً: متغير العمل التطوعي ودوره في تحقيق البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة

تقوم المؤسسات الصناعية بمجموعة من الأعمال الخيرية والتطوعية التي توجهها إما لعمالها أو لأفراد من خارج المؤسسة، من شأن هذه التبرعات إحداث تطور للمستفيدين منها. تتمثل هذه الأعمال الخيرية في:

- مساعدات مالية للعمال المحتاجين مما يساهم في تحسين ورفع مستواهم المعيشي، أو تقديم مثلًا منح دراسية لأبناء العمال المتفوقين؛
- مساعدات مالية تقدم لأفراد المجتمع، مثلًا إحصاء الفئات المعوزة في محيط المؤسسة والتكفل بهم؛
- من بين أهم الأعمال التطوعية التي تقوم بها المؤسسة يكون لها الأثر الكبير في تنمية المجتمع، تلك الأعمال التطوعية التي تساهم في تحسين مستوى الصحة والتعليم لدى الأفراد، كالمساهمة في إنجاز مستشفى أو مدرسة وحتى جامعة، وتشجيع البحث العلمي من خلال تقديم الدعم لمراكز البحث العلمي؛

- تقديم الدعم والمساعدات المالية للنادي الرياضية والثقافية.

تختلف أشكال العمل التطوعي وتنوع من مؤسسة إلى أخرى، إلا أنها كلها تنصب في شيء واحد وهو تنمية وتطوير العنصر البشري، من خلال مساندة ومساعدته في تحقيق وإشباع إحتياجاته خاصة الأساسية منها كالغذاء والصحة والتعليم، هذا كله يندرج تحت ركائز البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة.

وبالتالي فإن متغير العمل التطوعي للمسؤولية الاجتماعية يساهم ويدعم تحقيق البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة.

ثانيا: متغير منظمات المجتمع المدني ودوره في تحقيق البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة

تعتبر منظمات المجتمع المدني الداعم الأول للمجتمع، فهي تسعى إلى لرفع وتطوير المجتمع على جميع الأصعدة، وتعتبر حلقة الوصل بين المجتمع والحكومة وبين المجتمع والمؤسسة كذلك. لهذا نجد عند إهتمام المؤسسة الصناعية بالأمر الاجتماعي تتوجه في أغلب الأحيان لهذه المنظمات على حسب مجال الإهتمام، لأنها لها القدرة على الوصول لكل فئات المجتمع وخاصة المهمشة والمعوزة. فالمؤسسة من أجل ضمان الفعالية وتحقيق الأهداف المرجوة من تحملها لمسؤوليتها الاجتماعية تستعين بهذه المنظمات من خلال تقديم الدعم ومساندتها في مشوارها نحو تطوير الإنسان، فكل أنواع منظمات المجتمع المدني الموجهة تسعى إلى الرقي بالإنسان. أو تستعين بها كوسيط بينها وبين الفئات المحتاجة مثلا عندما ترغب في تقديم إعانات للمعوزين فالإحصائيات المضبوطة والحقيقية تكون موجودة لدى هذه المنظمات، وذلك من أجل فعالية العمل الخيري الذي تقدمه المؤسسة. ومن هنا فالمؤسسة تساهم في تطوير وتنمية المجتمع وإحداث التغيير الإيجابي من خلال الإستعانة بمنظمات المجتمع المدني، وهذا ما ينص عليه البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة. وبالتالي فإن متغير منظمات المجتمع المدني للمسؤولية الاجتماعية يساهم في تحقيق البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة.

ثالثا: متغير الشفافية ودوره في تحقيق البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة

الشفافية في المعلومات التي تتعلق بحياة كل إنسان هو أمر ضروري يطلبه الجميع، فكلما تميزت المؤسسة الصناعية بالشفافية كلما ساهمت في تسهيل عملية الحصول على المعلومات التي تسهل حياة الأفراد وتضمن لهم الإستقرار من جهة، ومن جهة أخرى تشجعهم على المطالبة بي حقوقهم الشرعية وتلبية إحتياجاتهم. والمؤسسة التي تتميز معلومتها بالشفافية لا تتعرض للمشاكل (كالضغوطات التي يطبقها المجتمع على المؤسسة)، فالأفراد بمجرد حصولهم على جميع المعلومات المتعلقة بنشاط المؤسسة يكونون صورة عنها وعن طبيعة نشاطها. وبالتالي فالشفافية في المؤسسة تعمل على تطوير وتنمية العنصر البشري سواء كان ينتمي للمؤسسة أي العمال أو خارجها أي باقي أفراد المجتمع خاصة الأفراد الذين يتواجدون في المحيط الذي تنشط فيه المؤسسة. أي أن متغير الشفافية للمسؤولية الاجتماعية يساهم في تحقيق البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة.

وكخلاصة يمكن القول أن متغيرات المسؤولية الاجتماعية تساهم بشكل كبير في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة، وبالتالي فإن المؤسسات الصناعية من خلال تبنيها لمسئوليتها الاجتماعية فهي تساهم في تحقيق أحد أو كل أبعاد التنمية المستدامة.

المبحث الثالث: أنشطة المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الصناعية وعلاقتها بأبعاد التنمية المستدامة

من خلال الدراسة التي قام بها « Peter Lund » ومجموعة من الباحثين الآخرين على مجموعة من المؤسسات الصناعية المتواجدة في الدول النامية، من أجل تحديد ملامح تبني هذه المؤسسات لمفهوم المسؤولية الاجتماعية، توصل إلى أن ممارسات المسؤولية الاجتماعية في الدول المتقدمة تختلف عن ماهي عليه في الدول النامية. وتقتصر المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الصناعية في الدول النامية على بعض الأنشطة²⁵.

المطلب الأول: تصنيف الأنشطة التي تقدمها المؤسسات الصناعية في مجال المسؤولية الاجتماعية

هناك مجموعة من الأنشطة التي تقوم بها المؤسسة الصناعية النامية في مجال المسؤولية الاجتماعية، ويمكن تصنيف هذه الأنشطة في أربعة مجموعات كما يلي²⁶:

- المجموعة الأولى: الأنشطة الاجتماعية للمؤسسات الصناعية إتجاه العاملين فيها.
- المجموعة الثانية: الأنشطة الخاصة بتحسين جودة التعامل مع المستهلكين.
- المجموعة الثالثة: الأنشطة الاجتماعية للمؤسسة الصناعية إتجاه المجتمع.
- المجموعة الرابعة: أنشطة المؤسسات الصناعية للحفاظ على البيئة.

الفرع الأول: الأنشطة الاجتماعية للمؤسسات الصناعية إتجاه العمال

العمال هم من يقومون بأغلب المهام والنشاطات المتعلقة بالمؤسسة، ولذا فالإستثمار في المورد البشري يلعب دورا كبيرا في نجاح المؤسسة في المدى القصير وحتى الطويل. ومن خلال تبني المؤسسة لمفهوم المسؤولية الاجتماعية فهي تلتزم بتوفير الخدمات اللازمة من أجل تحسين جودة حياة العاملين، ويتم ذلك من خلال²⁷:

- تنمية المهارات الإدارية والفنية للعاملين من خلال توفير البرامج التدريبية اللازمة بالداخل والخارج، والإنفاق على العمال الراغبين في إستكمال الدراسات العليا؛

²⁵ Devis, Peter Lund, Thomsen, Adam Lindgreen, Joelle Vanhamme, Industrial clusters and corporat social responsibility in developing countries, Op.Cit, P 07.

²⁶ عبده بدر الدين كمال، وآخرون، دور الشركات الصناعية في حماية البيئة في ضوء مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات - دراسة ميدانية مطبقة على بعض مناطق المملكة العربية السعودية، مجلة العلوم العربية والانسانية، المجلد 7، العدد 1، جامعة القصيم، 2013، ص 402.

²⁷ - نفس المرجع السابق، ص 402.

- المساهمة في التأمينات الإجتماعية للعاملين بنسبة من رواتبهم للحصول على مرتب تقاعد مناسب بعد إنتهاء خدمتهم؛
- وضع نظم للحوافز والمكافآت سواء في المناسبات الدينية أو غيرها؛
- توفير سكن للعمال أو على الأقل مساعدتهم ماديا في الحصول على سكن؛
- توفير وسائل الانتقال من مناطق السكن إلى مكان العمل وبالعكس؛
- المساعدة المادية في تأدية مناسك الحج والعمرة؛
- توفير وسائل الأمن الصناعي والعمل على تفادي الحوادث بالمؤسسة؛
- توزيع حصة من الأرباح السنوية على العاملين؛
- وضع نظم للرعاية الصحية والعلاج بالمستشفيات للعاملين وأسرهم؛
- إقامة مصايف للعاملين وأسرهم.

وتستهدف مثل هذه الأنشطة الإجتماعية إلى توفير مناخ مناسب يشجع على العطاء، ويغرس روح ولاء العمال للمؤسسة وهذا ما يعود عليها بالمنفعة.

الفرع الثاني: الأنشطة الخاصة بتحسين جودة التعامل مع المستهلكين

تهدف هذه الأنشطة إلى زيادة أرباح المؤسسة الصناعية، وتحسين سمعتها في الأوساط الصناعية مع زيادة قدرتها التنافسية ونسبة مبيعاتها في السوق المحلية مع سهولة إختراقها للأسواق الخارجية. فتحقيق رغبات المستهلكين من خلال التطوير والتحسين في سلع المؤسسة يؤدي إلى تحقيق رضا المستهلكين وإمكانية الحفاظ عليه. وفي ما يلي أهم الأنشطة التي تقدمها المؤسسة الصناعية للمستهلكين²⁸:

- الشفافية والنزاهة والصدق وعدم الخداع في التعامل مع المستهلكين؛
- توفير البيانات والإيضاحات اللازمة عن السلع مثل تواريخ الإنتاج وفترة الصلاحية والمكونات وغيرها؛
- توفير خدمات ما بعد البيع والإلتزام بتاريخ الضمان؛
- إصدار فواتير صحيحة بالمواصفات الحقيقية لسلعة؛
- الرد على الشكاوي المقدمة من المستهلكين والاستجابة المناسبة لها؛
- الإعلان والترويج الصادق والأمين عن سلع المؤسسة الصناعية.

²⁸ - عبده بدر الدين كمال، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص403.

الفرع الثالث: الأنشطة الاجتماعية للشركة إتجاه المجتمع

والمقصود بهذه الأنشطة كل ما يقدم من أجل النفع العام لأفراد المجتمع، ويتم ذلك كمشاركة مع الحكومة في تلك الأنشطة من أجل القضاء على المشاكل الاجتماعية، هذا يؤدي إلى خلق جو ملائم للإستثمار بالإضافة إلى خلق إستقرار إجتماعي بين مختلف شرائح المجتمع. ومن أهم هذه الأنشطة مايلي²⁹:

- أنشطة رياضية متمثلة في التبرع للأندية الرياضية والمساهمة في توفير البنية التحتية والمرافق كالملاعب الرياضية والمنتزهات لصالح الأطفال والنساء؛
- أنشطة بيئية مثل إقامة الحدائق الخضراء ونافورات المياه للحفاظ على البيئة ومقاومة التلوث؛
- التبرع للمؤسسات والجمعيات الخيرية والمنظمات غير الحكومية لتمويل وتوفير إحتياجات الأعضاء والأهالي المحتاجين؛
- في المجال التعليمي: إقامة معاهد تعليمية وفنية لرفع كفاءة الخرجين الجدد وإعدادهم للدخول في سوق العمل، وتقديم التبرعات للطلبة المحتاجين وتشجيعهم على مواصلة دراساتهم العليا؛
- في المجال الطبي: إقامة مستوصفات طبية وغرف عمليات كاملة في بعض المستشفيات، والمساهمة في إقامة مستشفيات للأمراض الخطرة والمتوطنة، والعلاج بالخارج؛
- في المجال الثقافي: إقامة المكتبات في بعض المناطق الفقيرة، وتمويل المعارض وإصدار مجلات علمية وثقافية توزع في المؤتمرات والندوات؛
- مساعدة أفراد المجتمع في حالات الكوارث الطبيعية والاجتماعية، كما هو الحال في حالة حدوث فيضانات في بعض المناطق.

الفرع الرابع: أنشطة المؤسسات الصناعية للحفاظ على البيئة

يقع على عاتق المؤسسة الصناعية جزء كبير من المسؤولية في هذا المجال، ويشمل العمل على منع التلوث والأضرار البيئية الناجمة عن الإشعاعات نتيجة عملياتها الإنتاجية أو تلوث المياه، لذا وجب على المؤسسات الصناعية مراعاة الحفاظ على البيئة وإحداث التوازن بين التكلفة الاجتماعية للإنتاج وتكاليف التحكم والرقابة وبين المنافع الاجتماعية له، وكذلك العمل على تدوير بعض المواد الضارة للإستفادة منها وتسويقها³⁰.

²⁹ - عبده بدر الدين كمال، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص404.

³⁰ - نفس المرجع السابق، ص405.

المطلب الثاني: دور أنشطة المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الصناعية في تحقيق الأهداف

الأساسية للتنمية المستدامة

تقوم المؤسسة الصناعية بمجموعة من الأنشطة الدالة عن تبنيتها لمفهوم المسؤولية الاجتماعية، منها أنشطة متعلقة بالعمال وأخرى تخص المستهلكين وهناك أنشطة موجهة لجميع أفراد المجتمع وأخرى متعلقة بالبيئة، التي تعود بالفائدة على الجميع. هذه الأنشطة تساهم بطريقة أو أخرى في تحقيق الأهداف الأساسية للتنمية المستدامة.

الفرع الأول: الأنشطة الاجتماعية للمؤسسة الصناعية إتجاه العاملين فيها ودورها في تحقيق

الإستدامة الإقتصادية

من خلال الأنشطة الاجتماعية التي تقوم بها المؤسسة الصناعية إتجاه عمالها تحقق مجموعة من النتائج المهمة، فهي تحقق إمكانية الرفع من إنتاجيتها من خلال تنمية المهارات الفنية للعمال وذلك بتوفير البرامج التدريبية اللازمة سواء كانت بالداخل أو الخارج، بالإضافة إلى الإنفاق على العمال الذين لديهم إمكانية إستكمال الدراسات العليا ويرغبون في ذلك، وهذا ما يمنحهم خبرات وإكتساب معلومات جديدة من شأنها الرفع من مستوى أدائهم وكفاءتهم، وبالتالي المساهمة في زيادة الإنتاج مع ضمان الجودة، ويعتبر هذا من مبادئ الإستدامة الإقتصادية.

عند إلزام المؤسسة الصناعية بتقديم أو توفير وسائل تضمن تفادي الحوادث التي يمكن أن يتعرض لها العمال أثناء أداء مهامهم مع توفير جميع الوسائل المتعلقة بالأمن الصناعي، فهي تسعى إلى المحافظة على صحة عمالها، وتدعم هذا بوضع نظم للرعاية الصحية بالتعاقد مع بعض المستشفيات من أجل تقديم جميع الخدمات الصحية التي يطلبها ويحتاج إليها العمال وجميع أفراد أسرهم، هذا دليل على إهتمام المؤسسة بالجانب الصحي لعمالها بما يضمن إمكانية مواولة نشاطاتهم بدون أي مشاكل صحية تعيق العملية الإنتاجية. وتعتبر الصحة من المبادئ الأساسية التي هتمي ويركز عليها هدف الإستدامة الإقتصادية للتنمية المستدامة.

وعند التكلم عن الخدمات التي تقدمها المؤسسة المتعلقة بتوفير النقل والسكن اللائق للعمال، كلها خدمات تنصب في مبادئ الإستدامة الإقتصادية. وعلى هذا الأساس يمكن القول أن أنشطة المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الصناعية إتجاه العمال تساهم بتحقيق الإستدامة الإقتصادية .

الفرع الثاني: الأنشطة الاجتماعية للمؤسسة الصناعية إتجاه العاملين فيها ودورها في تحقيق

الإستدامة الإجتماعية

لا يمكن للمؤسسة الصناعية النجاح والإستمرار بدون الإهتمام بالجانب الإنساني، فالعمال هم من يقومون بمختلف نشاطات المؤسسة، والسلع التي تنتجها موجه إلى باقي أفراد المجتمع. ومن خلال الأنشطة الإجتماعية التي تقدمها المؤسسة الصناعية لعمالها فهي تبدي إهتمامها بالجانب الإنساني. فعندما تسمح للعمال الذين لديهم الرغبة في القيام بدراسات عليا وتقديم لهم جميع التسهيلات، فهي بذلك تشجع وتساهم في نشر التعليم، وهذا من شروط تحقيق الإستدامة الإجتماعية.

كما ذكرنا سابقا تقوم المؤسسة الصناعية من خلال هذه الأنشطة الإجتماعية بتنمية المهارات الفنية والإجتماعية للعاملين وبالتالي زيادة في الإنتاج، أي توفير السلع التي يطلبها الأفراد من أجل تلبية حاجاتهم وإشباع رغباتهم. كما تسعى إلى توفير وسائل النقل لعمالها وبالتالي تخليصهم من عبئ التنقل خاصة العمال الذين لا يملكون سيارات أو دخلهم محدود ويشكل لهم تكلفة التنقل إلى العمل عبئ مادي. وكذلك بالنسبة للسكن فتوفير مساكن وظيفية أو تقديم مساعدات مادية للعمال من أجل حصولهم على مسكن لائق ينصب مباشرة في الممارسات الإنسانية للمؤسسة، فالسكن اللائق حق كل إنسان وهو حاجة ضرورية في حياة جميع أفراد المجتمع. كل هذا ينصب مباشرة في مبادئ الإستدامة الإجتماعية.

وعند التكلم عن توزيع الأرباح السنوية بين جميع العمال، هذا يمنحهم دخل إضافي يساعدهم على تحسين مستواهم المعيشي. أما بالنسبة لإقامة مصايف للعاملين وأسرهم خاصة للعمال ذوي الدخل المحدود والذين تشكل عليهم مصاريف قضاء عطل مع أفراد العائلة عبئ كبير في كثير من الحالات لا يمكن للعمال توفير هذه المبالغ، وكما أشارت إليه مختلف الدراسات النفسية إلى أهمية هذه العطلة بالنسبة للعمال ومدى إنعكاسها على الحالة النفسية وبالتالي على أدائهم الوظيفي. كل هذا يخدم مباشرة إمكانية تحقيق الإستدامة الإجتماعية، أي أنه يمكن القول أن الأنشطة الإجتماعية التي تقوم بها المؤسسة الصناعية إتجاه عمالها تساهم في تحقيق الإستدامة الإجتماعية.

الفرع الثالث: الأنشطة الخاصة بتحسين جودة التعامل مع المستهلكين ودورها في تحقيق الأهداف

الرئيسية للتنمية المستدامة

تزاوّل المؤسسة مختلف أنشطتها من أجل إنتاج سلع تلي حاجات ورغبات المستهلكين، فبناء على الدراسات التي تقوم بها على مستهلكيها والنتائج التي تستنتجها من هذه الدراسات تقوم بوضع خطط وسياسات إنتاجية تتماشى مع رغباتهم وميولهم. سعيها لتحمل مسؤوليتها إتجاه هؤلاء المستهلكين يساهم في تحقيق الأهداف الرئيسية للتنمية المستدامة، وهذا ما سيتم توضيحه في هذا الفرع.

أولاً: الأنشطة الخاصة بتحسين جودة التعامل مع المستهلكين ودورها في تحقيق الإستدامة

الاقتصادية

المستهلك هو من يطلب سلع المؤسسة وهو من يقوم بإستهلاكها، فالمؤسسة تقوم بالإنتاج بناء على الطلب، فمن أجل ضمان إستمرار هذا الطلب وإحداث الزيادة فيه لا بد من المؤسسة العمل على إرضاء هؤلاء المستهلكين. وإرضاءهم لا يتوقف عند تقديم السلع المطلوبة في الوقت المناسب فقط، بل هناك مجموعة من الخدمات التي يجب على المؤسسة تقديمها مع السلع المطلوبة مثل جميع المعلومات التي يحتاجها المستهلك والمتعلقة بالسلعة مثل تاريخ الصلاحية، خدمات ما بعد البيع، إصدار فواتير حقيقية تتوفر على جميع المعلومات الأساسية لأي فاتورة، الأخذ بعين الإعتبار جميع الشكاوي التي تصل المؤسسة من قبل المستهلكين وأخذها بعين الإعتبار وتصحيح كل ما وجب تصحيحه، كما يجب على المؤسسة الإلتزام بالمصداقية في جميع حملاتها الإعلانية والترويجية. فكلما إلتزمت المؤسسة بهذه الخدمات وقدمتها للمستهلكين بجودة أداء عالية كلما خلقت لديهم حالة من الرضى عن المؤسسة والسلع التي تقدمها، هذا الرضى يضمن إستمرار الطلب على منتجاتها بل في أغلب الأحيان يخلق طلب جديد أي حصة سوقية أكبر وبالتالي زيادة في الإنتاج، وهذا ما يحقق شروط الإستدامة الاقتصادية.

ثانياً: الأنشطة الخاصة بتحسين جودة التعامل مع المستهلكين ودورها في تحقيق الإستدامة

الاجتماعية

من خلال سعي المؤسسة لإرضاء المستهلكين بتقديم مجموعة من الأنشطة التي من شأنها تحسن أو تزيد في مستوى الجودة في التعامل مع المستهلكين، هي تعزز بذلك الجانب الإنساني في المؤسسة. صحيح أن رضى المستهلك على أداء السلعة والمؤسسة هو الذي يضمن لها الإستمرار في النشاط، وبالتالي إستمرار في تحقيق العائد المادي الذي يعتبر أساس وهدف من كل نشاط صناعي، أي أنها في الوقت الذي تسعى فيه المؤسسة من تحقيق الهدف المادي تغرس روح المسؤولية الإنسانية وتحسن من صورتها لدى مختلف أفراد المجتمع، فهي تبرهن من خلال هذه الأنشطة بأنها تعتبر المستهلك إنسان له جميع الحقوق في الحصول على سلع وخدمات تحسن من مستواه المعيشي، أي أنها تعزز القيم الإنسانية في أنشطتها. وهذا ما جاء في مبادئ الإستدامة الاجتماعية.

الفرع الرابع: الأنشطة الاجتماعية للمؤسسة الصناعية إتجاه المجتمع ودورها في تحقيق الأهداف

الرئيسية للتنمية المستدامة

يجب على المؤسسة الصناعية أخذ بعين الإعتبار جميع أفراد المجتمع، ولا توجه كل إهتمامها للعمال والمستهلكين فقط، فالمؤسسة تعتبر كيان تشترك نفس المحيط مع أفراد المجتمع الذين يتواجدون معها في رقعة

جغرافية واحدة، تؤثر فيهم المؤسسة وهم يؤثرون كذلك فيها. ومع تبنيها مفهوم المسؤولية الاجتماعية لا بد عليها من تقديم مجموعة من النشاطات الاجتماعية إتجاه المجتمع.

أولاً: الأنشطة الاجتماعية للمؤسسة الصناعية إتجاه المجتمع ودورها في تحقيق الإستدامة

الإقتصادية

المؤسسة الصناعية من خلال تبنيها لمفهوم المسؤولية الاجتماعية تقوم بمجموعة من الأنشطة التي تساهم من خلالها بتحسين المستوى المعيشي، فمن خلال سعيها لمقاومة التلوث والإهتمام بالبيئة فهي تساهم في تحقيق مبدأ حق الأجيال القادمة في إستغلال البيئة، فالبيئة المصدر الأول لمختلف الموارد الطبيعية التي تدخل في أغلب الصناعات، أي تلبية إحتياجات الحاضر مع الحفاظ على حق الأجيال المستقبلية في تلبية وإشباع حاجياتهم. وهذا ما تسعى التنمية الإقتصادية المستدامة إلى تحقيقه.

وبهتتمام المؤسسة بالجانب التعليم من خلال تقديمها لأنشطة تسهل على الأفراد عملية حصولهم على مناصب عمل، وإقامة المعاهد التعليمية والتكوينية التي من شأنها رفع كفاءة الخريجين الجدد وإعدادهم لدخول سوق العمل هو الذي يسهل عملية الحصول على وظيفة مرموقة، وبالتالي توفير مناصب عمل والدخل لمجموعة من الأفراد الذي يشكل المصدر الأساسي لتحسين المستوى المعيشي. وهذا ما جاء في مبادئ الإستدامة الإقتصادية.

كما تقدم المؤسسة الدعم لقطاع الصحة من خلال تقديم مساعدات مادية لبعض المستشفيات خاصة التي تقدم الرعاية الصحية المتعلقة بالأمراض المزمنة، أو كبناء مستوصفات في المناطق المنعزلة والفقيرة، أي أنها تساهم في رفع مستوى الأداء الصحي والزيادة من كفاءته، وهذا من شروط تحقيق الإستدامة الإقتصادية.

من خلال كل ما تم التطرق إليه يمكن القول أن الأنشطة الاجتماعية التي تقدمها المؤسسة الصناعية للمجتمع تساهم في تحقيق الإستدامة الإقتصادية.

ثانياً: الأنشطة الاجتماعية للمؤسسة الصناعية إتجاه المجتمع ودورها في تحقيق الإستدامة

الإجتماعية

جميع الأنشطة التي تمارسها المؤسسة إتجاه المجتمع من شأنها الرفع من جودة حياة الأفراد وتحسين مستواهم التفكير. فالتبرع للأندية الرياضية والمساهمة في توفير البنية التحتية والمرافق كالملاعب الرياضية وتوفير المنتزهات للأطفال والنساء، تقلل من نسبة إنتشار الآفات الاجتماعية التي تعتبر السبب الرئيسي في زيادة نسبة الجريمة في المجتمع والتي تضرب مباشرة أمن وإستقرار الحياة، فكلما وجد الشباب المرافق التي تشغل وقت فراغهم وتكون مصدر لإخراج جميع الطاقات الزائدة يجعلهم يتعدون بالضرورة عن جميع أشكال

الإحراف، وهذا ما يدعم زيادة نشاط الجمعيات والمنظمات غير حكومية والتي تعمل على زيادة الوعي لدى مختلف شرائح المجتمع، وبمحصولها على الدعم من المؤسسات الصناعية ستقوم هي بدورها بالتوسع والزيادة في عدد المهام والخدمات التي تقدمها. ويعتبر هذا من أساسيات تحقيق الإستدامة الإجتماعية. التعليم للجميع من المطالب الأساسية التي تطالب بها جميع الشعوب غنية كانت أم فقيرة، متقدمة أو متخلفة، فهو أساس لإزدهار الأمم. وبمجرد تبني المؤسسة الصناعية مفهوم المسؤولية الإجتماعية فهي مطالبة بتدعيم هذا المطلب الشرعي، من خلال تقديم مجموعة من الأنشطة الداعمة للتعليم محليا، كتقديم الدعم للمؤسسات التعليمية وتقديم المساعدات المادية للأفراد المحتاجين من عمال أو أحد أفراد أسرهم لأجل إتمام دراساتهم العليا كأدنى نشاط. كما تدعم المؤسسة الصناعية مجال الصحة فالرعاية الصحية يمكن تصنيفها قبل التعليم في سلم المطالب الشرعية للأفراد ولا يمكن الإستغناء أو التنازل عنها لأي سبب كان، وعلى هذا الأساس تقوم المؤسسة الصناعية بمجموعة من النشاطات الداعمة لهذا المجال كتقديم التبرعات والمساهمة في بناء المستشفيات التي من شأنها الرفع من جودة الخدمات الصحية. كلها مطالب شرعية يجب تلبيتها من أجل الوصول إلى إستدامة إجتماعية.

كل مجتمع له إهتمامات ثقافية يجب على المؤسسة الصناعية أخذها بعين الإعتبار، بل القيام بمجموعة من الأنشطة الداعمة لها مثل تمويل المعارض والمساهمة في اصدار المجلات العلمية والثقافية والمشاركة في الندوات العلمية، من شأن هذه الأنشطة تعزيز القيم الأخلاقية والثقافية في المجتمع. أي المساهمة في تحقيق الإستدامة الإجتماعية.

ومن هنا وبناء على ما تم التطرق إليه نقول أن الأنشطة الإجتماعية التي تقوم بها المؤسسة الصناعية إتجاه المجتمع لها دور كبير في تحقيق الإستدامة الإجتماعية.

ثالثا: الأنشطة الإجتماعية للمؤسسة الصناعية إتجاه المجتمع ودوره في تحقيق الإستدامة البيئية

كل إنسان يسعى للعيش في بيئة نظيفة ومتوازنة، لما لها من تأثير كبير على سلامة صحته النفسية والجسدية وإستمرار حياته. وعند تحمل المؤسسة الصناعية مسؤوليتها الإجتماعية يجب عليها تقديم مجموعة من الأنشطة المتعلقة بالبيئة والتي تعود بالفائدة على أفراد المجتمع، مثل السعي للحد من التلوث البيئي، إقامة الحدائق الخضراء، أي تساهم في خلق حالة نفسية وصحية متوازنة. والتركيز على البيئة يعني المساهمة في تحقيق الإستدامة البيئية. أي أن المؤسسة الصناعية ومن خلال أنشطتها الإجتماعية إتجاه المجتمع تساهم بتحقيق الإستدامة البيئية.

الفرع الخامس: أنشطة المؤسسات الصناعية للحفاظ على البيئة ودوره في تحقيق الأهداف الرئيسية للتنمية المستدامة

المؤسسات الصناعية هي المصدر الأول لمختلف المشاكل التي تعاني منها البيئة، والتي كانت سببا في إحلال توازنها. ومن خلال تبني هذه المؤسسات لمفهوم المسؤولية الاجتماعية فهي مجبر على المساهمة في الحفاظ على البيئة من خلال مجموعة من الأنشطة تقوم بها المؤسسة من أجل تحمل مسؤوليتها البيئية. والتي من خلالها يتم تحقيق الأهداف الرئيسية للتنمية المستدامة.

أولاً: دور أنشطة المؤسسة الصناعية للحفاظ على البيئة في تحقيق الإستدامة الاقتصادية

الإستدامة الاقتصادية تقوم على مبدأ ضمان حق الأجيال القادمة في إمكانية تحقيقهم لحاجاتهم ورغباتهم بما يضمن لهم تحقيق الرفاهية. وكما هو معروف الموارد الطبيعية التي تدخل في جل الصناعات تتواجد في الطبيعة بكميات محدودة، لذا يجب على المؤسسة الصناعية أن تستخدم هذه المواد بشكل رشيد بما يضمن حق الأجيال القادمة في هذه الموارد، مع إستمرار التلبية الحالية للإحتياجات.

ثانياً: دور أنشطة المؤسسة الصناعية للحفاظ على البيئة في تحقيق الإستدامة الاجتماعية

المؤسسة مسؤولة على البيئة التي تنشط فيها، بتحمل مسؤولية الحد والبحث عن الحلول لتقليل حجم الأضرار التي تحدثها مخرجاتها في البيئة، وبالتالي على صحة الإنسان. أي أن المؤسسة يجب عليها القيام بأنشطة من شأنها الحد من التلوث والحفاظ على التوازن البيئي، وبالتالي الصحة السليمة للأفراد، فكل شخص مني يحتاج للهواء كي يتنفس، ويحتاج للمياه فهو المكون الأكبر لجسم الإنسان ويحتاج للتربة كمصدر أساسي لتوفير الغذاء من أجل ضمان بقائه وإستمراره وخلق جودة في الحياة. أي أن المؤسسة من خلال أنشطتها المتعلقة بحماية البيئة تساهم في تحقيق الإستدامة الاجتماعية.

ثالثاً: دور أنشطة المؤسسة الصناعية للحفاظ على البيئة في تحقيق الاستدامة البيئية

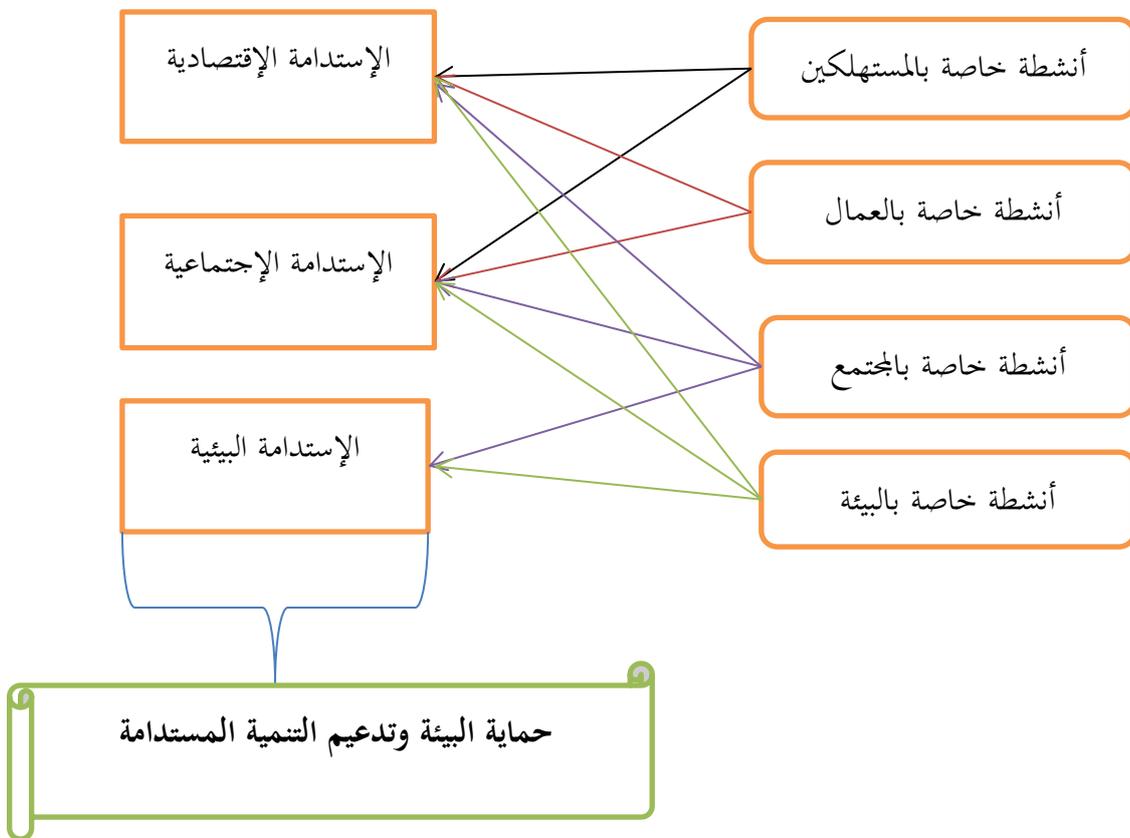
الإستدامة البيئية تقوم على مبدأ المحافظة على البيئة، من خلال العمل على التقليل من جميع العوامل التي من شأنها إحداث خلل في البيئة أو أحد مكوناتها. ويبدأ ذلك قبل عملية الإنتاج وبعدها وحتى بعد بيع السلع، فقبل بدأ أي عملية إنتاجية لابد من المؤسسة الصناعية التزود بالمواد الأولية ومصادر الطاقة التي تدخل في العملية الإنتاجية، ومن أجل المحافظة على البيئة في هذه المرحلة لا بد على المؤسسة أن تستخدم الموارد الطبيعية بدون إستنزافها حتى وأن كانت تملك مصادر الحصول عليها (مثل المقالع)، وإستبدال مصادر الطاقة التقليدية (الطاقات الأحفورية) بمصادر متعددة (مثل الكهرباء المولدة بإستخدام الهواء، الطاقة الشمسية أو المياه) غير ملوثة للبيئة هذه كمرحلة أولى، أما كمرحلة ثانية أثناء العملية الإنتاجية فلا يجب أن يكون هناك تبديد في الطاقة والمواد المستخدم في العملية الإنتاجية هذا من جهة، ومن جهة أخرى

لا بد من الحد أو التقليل من مخرجات العملية الإنتاجية المضرّة بالبيئة (الغازات المنبعثة من مداخن المصانع، المياه الدفينة التي تطرح في المسطحات المائية القريبة من المؤسسة، النفايات) والتي تسبب خلل في توازن مكونات البيئة الطبيعية. ولا يتوقف دور المؤسسة عند بيعها لسلعها، بل عليها خلق سلع يمكن إعادة تدوير مخلفاتها وبالتالي المساهمة في تقليل حجم النفايات الناتجة عن الإستهلاك. ومن هذا المنطلق المؤسسة الصناعية من خلال أنشطتها للحفاظ على البيئة تقوم بتحقيق الإستدامة البيئية.

وكخلاصة لهذا المبحث مهما تنوعت الأنشطة التي تقوم بها المؤسسات الصناعية كدليل أو كمؤشر على تحملها لمسئوليتها الاجتماعية فهي تساهم بطريقة أو أخرى في الحفاظ على البيئة والمساهمة في تحقيق مفهوم التنمية المستدامة . من خلال كل ما تم التطرق اليه يمكن إقتراح الشكل التالي:

الشكل رقم (IV، 03): الأنشطة الاجتماعية للمؤسسات الصناعية ودورها في تحقيق التنمية

المستدامة



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على المعلومات السابقة

يمكن القول أن هذا الشكل يلخص كل ما تم قوله في هذا المبحث، فهو يوضح مختلف التداخلات والأدوار التي تلعبها الأنشطة الاجتماعية التي تقوم بها المؤسسات الصناعية في حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة، فكل مجموعة من هذه الأنشطة تساهم بشكل أو آخر في تحقيق هدف على الأقل من

الأهداف الرئيسية للتنمية المستدامة، ولا يمكن القول تنمية مستدامة من دون تحقيق شرط المحافظة على البيئة.

الخلاصة:

من خلال كل ما تم التطرق إليه في هذا الفصل، يمكن القول أنه كل من مفهوم التنمية المستدامة والمسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الصناعية تتداخل أبعاده وتقترب. فبمجرد تبني المؤسسة الصناعية لمفهوم المسؤولية الاجتماعية وبدئها في تجسيد ملامح هذه المسؤولية والتي تختلف ممارستها من مؤسسة إلى أخرى على حسب مستوى الوعي ودرجة التقدم أو التخلف، تجد المؤسسة نفسها تساهم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في تجسيد مبدأ حماية البيئة وتدعيم مفهوم التنمية المستدامة.

وفي الأخير لا يمكن القول أن حماية البيئة أو تجسيد مفهوم التنمية المستدامة يقتصر على الدولة، بل الأصح القول أن كل مؤسسة خاصة بالصناعة منها لها دور كبير في تجسيد هذه المفاهيم وخاصة من خلال تبنيها مفهوم المسؤولية الاجتماعية والإلتزام بكل ما ينص عليه هذا المفهوم.

الفصل الخامس: واقع

المسؤولية الاجتماعية في

مصنع الإسمنت ومشتقاته

بولاية الشلف ودورها في

حماية البيئة وتحقيق التنمية

المستدامة ECDE

تمهيد

على ضوء ما تم التطرق إليه في الجانب النظري فيما يخص المفاهيم الأساسية المتعلقة بكل من المسؤولية الاجتماعية ومختلف أشكالها في المؤسسات الصناعية، ودورها في حماية البيئة وتدعيم التنمية المستدامة، سنحاول في هذا الفصل القيام بإسقاط هذه المعارف على الواقع الميداني.

هذا الفصل المتعلق بالدراسة الميدانية ستم بمصنع الإسمنت ومشتقاته بالشلف ECDE من أجل معرفة واقع تبني مفهوم المسؤولية الاجتماعية بالمصنع من جهة، ومن جهة أخرى تحديد دور هذه المسؤولية في حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة في المصنع.

لكي تتم هذه الدراسة الميدانية إرتأينا تقسيم هذا الفصل إلى أربعة مباحث، ألا وهي:

- **المبحث الأول:** تقديم عام لمؤسسة الإسمنت ومشتقاته بالشلف ECDE.
- **المبحث الثاني:** واقع دمج البعد البيئي في مختلف السياسات الإستراتيجية لمؤسسة الإسمنت ومشتقاته بالشلف ECDE.
- **المبحث الثالث:** منهجية الدراسة؛
- **المبحث الرابع:** عرض نتائج الدراسة وتحليلها.

المبحث الأول: تقديم مؤسسة الإسمنت ومشتقاته بالشلف ECDE

شهدت الجزائر بداية السبعينيات إنشاء مجموعة من المؤسسات الاقتصادية مختلفة باختلاف أنشطتها، فمنها الصناعية وأخرى خدمية. ومن بين أهم الصناعات التي أعطت لها أهمية من أجل النهوض بإقتصاد البلاد هي صناعة الإسمنت، والتي لا تزال تحتل الريادة في الجزائر.

المطلب الأول: نشأة صناعة الاسمنت ومراحل تطورها

صناعة الإسمنت من بين أهم الصناعات التي تلقى إهتمام كبير في مختلف الدول، كون منتجاتها تدخل كمادة أساسية في إنجاز العديد من المشاة والهياكل القاعدية، والطلب يكون عليها من فئات مختلفة أي يطلبها الأفراد فرادا من أجل إنجاز منزل مثلا أو تطلبها المؤسسات سواء، أي تطلب على المستوى الجزئي وعلى المستوى الكلي (البيع بالجملة أو مؤسسات المقاولاتية).

الفرع الأول: مراحل تطور صناعة الإسمنت عالميا

كلمة الإسمنت تعود إلى الرومان حيث أطلقوا تسمية (Opus Cementium) على تقنية البناء المأخوذة من الإغريق والتي تعرف جدران الصب (حجارة مع كلس كمادة رابطة)، وبقيت كلمة اسمنت حتى القرن التاسع عشر تدل على مسحوق الحجر والقرميد. وبدأ من عام 1796 سجل العالم الإنجليزي James Parker مادة رابطة مائية تحت اسم الاسمنت الروماني، وأصبحت كلمة الاسمنت تعني المادة الرابطة المائية وليس مسحوق الحجر والقرميد، وفي عام 1824 شبه الاسمنت البروتلاندي بالإسمنت الروماني لأنه لم يحرق إلى درجة التلبد. وقد أسس أول معمل لإنتاج الإسمنت البروتلاندي في بريطانيا وهو أفضل من الإسمنت الروماني ويرجع السبب إلى تلبد جزء كبير أثناء الحرق. واستخدمت كلمة الكلنكر للتعبير عن الخليط الخام المتلبد المحروق، ففي عام 1880 بدأت الشركات بإنتاج مستلزمات صناعة الإسمنت، وفي عام 1885 كان انعطاف في صناعة الإسمنت نتيجة لاكتشاف الفرن الدوار حيث أدى إلى إنتاج الإسمنت بشكل مستمر مع خفض تكاليف الإنتاج¹.

الفرع الثاني: مراحل تطور صناعة الإسمنت في الجزائر

بدأت صناعة الإسمنت في الجزائر في أواخر الأربعينيات، ويعتبر إنشاء مصنع رايس حميدو ومصنع إسمنت رهانة نقطة بداية صناعة الإسمنت في الجزائر، وشهدت هذه الصناعة تطورا متسارعا من أجل تلبية حاجيات السوق، حيث وصل عدد المصانع في الجزائر إلى 12 مصنع تعود ملكيتها إلى الدولة باستثناء شركة الإسمنت

¹ - بوزريع صليحة، ترشيد استهلاك الطاقة في المنشآت الصناعية وأثره على التنمية المستدامة - دراسة حالة مؤسسة الإسمنت ومشتقاته بالشلف ECDE، مرجع سبق ذكره، ص204.

الجزائرية التي تمتلكها مجموعة أوراسكوم. وتقسم مصانع الإسمنت في الجزائر إلى أربعة مؤسسات على النحو التالي²:

1. مجمع الإسمنت ومشتقاته للشرق الجزائري: ويضم مصانع حجار السود، عين الكبير، حامة بوزيان، عين التوتة، تبسة؛
 2. مجمع الإسمنت للوسط الجزائري: ويضم مصانع الرايس حميدو، مفتاح، سور الغزلان؛
 3. مجمع الإسمنت ومشتقاته للغرب: ويضم مصانع زهانة، بني صاف، سعيدة؛
 4. مؤسسة الإسمنت ومشتقاته بالشلف.
- مرت صناعة الإسمنت في الجزائر بالمراحل التالية³:

- **مرحلة ما قبل 1962**: شهدت هذه المرحلة إنشاء مجموعة من الشركات من قبل المستعمر، وكان عددها ثلاث شركات بطاقة إنتاجية إجمالية تقدر ب 1.1 مليون طن سنويا، وتشمل كل من شركة Rivet Lafarge والتي تسمى حاليا (مفتاح) بطاقة إنتاجية تقدر ب 500 ألف طن سنويا، بالإضافة إلى شركة Pointe Pescade Lafarge والتي يطلق عليها حاليا (رايس حميدو) بطاقة إنتاجية قدرة ب 200 ألف طن سنويا.
- **مرحلة ما بين الفترة 1962-1967**: تميزت هذه الفترة باستمرار الشركات الفرنسية Lafarge، والتي انتهت بتأميم وإنشاء الشركة الوطنية لمواد البناء SNMC* بالتكفل بإنشاء الصناعة. وتعتبر المؤسسة الوطنية للبناء ذاتية التسيير ومستقلة حيث هي قادرة على تغطية الاحتياجات المحلية الحالية والمستقبلية من مواد البناء بمختلف أنواعها.
- **المرحلة ما بين الفترة (1967-1983)**: في هذه المرحلة كانت الشركة الوطنية لمواد البناء هي التي تسيّر الشركات المصنعة للإسمنت، وبموجب القرار التنفيذي رقم 322/80 المؤرخ في 30 أكتوبر 1982 تم إعادة هيكلة الشركة الوطنية لمواد البناء نتيجة للبرامج التي وضعت في هذه الفترة من أجل إصلاح مخلفات الاستعمار، بالإضافة إلى القيام بالعديد من الاستثمارات من بينها إنشاء سبع وحدات: شركة حجر السود، مؤسسة الإسمنت ومشتقاته بالشلف، شركة سعيدة، شركة عين الكبيرة، شركة سور الغزلان، شركة بني صاف، وتم تقسيم هذه الشركات إلى ثلاث شركات جهوية عمومية كالتالي: المؤسسة الجهوية للشرق، المؤسسة الجهوية للوسط، المؤسسة الجهوية للغرب.

² - عالم الاسمنت ومواد البناء، مجلة تصدر عن الاتحاد العربي للإسمنت ومواد البناء، العدد رقم 29، سبتمبر 2007، ص23.

³ - بوزريع صليحة، ترشيد استهلاك الطاقة في المنشآت الصناعية وأثره على التنمية المستدامة - دراسة حالة مؤسسة الإسمنت ومشتقاته بالشلف ECDE، مرجع سبق ذكره، ص205.

*- SNMC : Société Nationale de Matériaux de Construction.

- المرحلة ما بين الفترة (1983 - 1995): في هذه المرحلة تم اضافة وحدتين جديدتين وفق الإطار العام للاستقلالية المالية هما: شركة عين توتة، شركة ماء لبيوض، وذلك طبقا للقانون رقم 88/01 الصادر في جانفي 1988، وفي 7 مارس 1990 أصبحت هذه الوحدتين شركات مساهمة.
- المرحلة ما بعد 1995: في هذه المرحلة أصبحت المؤسسات الجهوية تسمى "المجمعات"، وبعد انحلال رؤوس أموال المساهمين ظهرت شركات قابضة، وأصبحت شركات الإسمنت تسير من قبل شركات تسيير المساهمات لصناعة الإسمنت، وتميزت كذلك بفتح هذه الصناعات للخوارج ففي سنة 2003 تم ضم الشركة الجزائرية للإسمنت بالمسيلة التابعة للشركة المصرية اوراسكوم.
- قبل سنة 2010 كان القطاع العمومي في الجزائر لصناعة الإسمنت منظما على شكل مجمعات صناعية جهوية، وكلها تابع لشركة تسيير المساهمات اسمنت الجزائر SGP-GICA، وكل مجمع من هذه المجمعات الجهوية يتكون من مجموعة من المصانع كما هو موضح في الجدول التالي⁴:

الجدول رقم (1-V): المؤسسات الوطنية لصناعة الإسمنت في الجزائر

المجمع	الفروع
مجمع الاسمنت للشرق الجزائري ERCE	مؤسسة الاسمنت لعين الكبيرة بسطيف
	مؤسسة الاسمنت حامة بوزيان بقسنطينة
	مؤسسة الاسمنت حجار السود بسكيكدة
	مؤسسة الاسمنت عين توتة بيانة
مجمع الاسمنت للوسط الجزائري ERCC	مؤسسة اسمنت الجزائر-رايس حميدو
	مؤسسة اسمنت المتيجة بالبلدية
	مؤسسة اسمنت سور الغزلان
مجمع الإسمنت للغرب الجزائري ERCO	مؤسسة الاسمنت زهانة
	مؤسسة الاسمنت بني صاف
	مؤسسة الاسمنت سعيدة
المؤسسة الاقتصادية العمومية لصناعة الاسمنت ومشتقاته بالشلف ECDE	

المصدر: العايب عبد الرحمن، التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2008-2009، ص 209.

⁴ - العايب عبد الرحمن، التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2008-2009، ص 209.

المطلب الثاني: تقديم مؤسسة الإسمنت ومشتقاته بالشلف ECDE

إسم المؤسسة يدل على طبيعة نشاط المؤسسة، والمتمثل في صناعة الإسمنت ومشتقاته.

الفرع الأول: نشأة وتطور مؤسسة الإسمنت ومشتقاته بالشلف ECDE

مرت هذه المؤسسة بعدة مراحل قبل أن تصل إلى ماهي عليه الآن، ففي سنة 1967 وضعت الدراسة الأولى لمشروع إنشاء المصنع، ولكنه لم يلقى القبول إلى غاية 1975 حين تم قبول المشروع وتسليمه إلى ثلاث شركات يابانية (كوزاكي، هيفي، أندوستري) من أجل إتمام مهام الإنجاز.

في البداية بدأ المشروع على مستوى خطين، في سنة 1978 بدأ المشروع على مستوى الخط الأول، والذي شهد انقطاع بسبب الزلزال الذي شهدته ولاية الشلف في 10 أكتوبر 1980، ليتم استئناف الأعمال في الخطين معا في سنة 1981 تحت اسم المؤسسة الوطنية لمواد البناء (SNMC) وفي تلك الفترة كانت هي المؤسسة الوحيدة الموجودة في المنطقة. وعلى إثر المرسوم رقم 82-325 المؤرخ في 30-10-1982 تم انشاء مؤسسة الإسمنت ومشتقاته بالشلف ECDE، بعد ما تم هيكلتها الشركة الوطنية لمواد البناء (SNMC)

في سنة 1989 أصبحت مؤسسة عمومية مستقلة ذات طابع صناعي وتجاري، ونشاطها الأساسي هو تصنيع الإسمنت من نوع (EPA-350)، وتمثل هدفها الأساسي في استغلال وتسيير المنشآت الصناعية المنتجة للإسمنت العادي والإسمنت الخاص، مشتقات الإسمنت وكذلك الجير المائي. مؤخرا تم تطوير مادة الإسمنت ذو النوعية "بورتولند" والتي تحمل العبارة (CPJ45) لكي تحتل المرتبة الأولى على المستوى الوطني.

قدر رأس مال المؤسسة في سنة 1989 ب 80 مليون دينار جزائري بمشاركة صناديق المساهمة على النحو التالي⁵:

- صندوق المساهمة للكيمياء، بترو كيمياء، صيدلة: يساهم ب 40%

- صندوق مساهمة المناجم، المحروقات، المياه: يساهم ب 30%

- صندوق المساهمة للبناء: يساهم ب 30%

لتحل هذه الصناديق فيما بعد لتصبح الشركة القابضة والمالكة للمؤسسة بنسبة 100% هي شركة البناء ومواد البناء، ليتم رفع رأس مال المؤسسة في سنة 2000 إلى 20000000000 دينار جزائري، ثم إلى 50000000000 دج في سنة 2005، وفي سنة 2010 أصبح 6241000000 دج.

شهدت سنة 2009 دخول مؤسسة الإسمنت ومشتقاته بالشلف ECDE دخولها في مجموعة "الجمع الصناعي لإسمنت الجزائر" GICA. وتتكون هذه المجموعة من 12 مؤسسة لإنتاج مادة الإسمنت بأنواع مختلفة،

⁵ - مؤسسة الإسمنت ومشتقاته بالشلف ECDE، مديرية التنظيم والتخطيط والتطوير.

الفصل الخامس واقع المسؤولية الاجتماعية في مصنع الإسمنت ومشتقاته بولاية الشلف ودورها في حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة ECDE

تتموقع جهويا: غرب، وسط، الشرق. الجدول التالي يوضح جميع المؤسسات الفرعية التابعة للمجمع الصناعي لإسمنت الجزائر وأماكن تواجدها

الجدول رقم (V - 2): المؤسسات الفرعية التابعة لمجموعة المجمع الصناعي لإسمنت الجزائر GICA

إسم المؤسسة	SCAEK	SCIMAT	SCHB	SCHS	SCT	SCSEG
منطقة التواجد	سطيف	باتنة	قسنطينة	سكيكدة	تبسة	البويرة
اسم المؤسسة	SCMI	SCAL	SCIBS	SCIZ	SCIS	ECDE
منطقة التواجد	البليدة	الجزائر	عين تموشنت	معسكر	سعيدة	الشلف

المصدر: مؤسسة الإسمنت ومشتقاته بالشلف ECDE، مديرية التخطيط والتطوير.

الفرع الثاني: موقع مؤسسة الإسمنت ومشتقاته ECDE وممتلكاتها

من خلال هذا الفرع سيتم التعريف بمختلف ممتلكات المؤسسة كما سيتم تحديد موقعها الجغرافي.

أولا: الموقع

يقع مصنع مؤسسة الإسمنت ومشتقاته في المنطقة الصناعية بواد سلي، والتي تبعد على مركز الولاية بحوالي 7 كلم إلى الغرب، أما مقرها الاجتماعي فيبعد حوالي 1 كلم غربا عن مركز ولاية الشلف، وهي تقع بمحاذاة الطريق الوطني رقم 04 الرابط بين الجزائر العاصمة وولاية وهران، وكذلك تقع بمحاذاة خط السكة الحديدية الرابطة بين نفس الولايتين السابقتين.

ثانيا: الممتلكات

تمتلك مؤسسة الإسمنت ومشتقاته بالشلف ECDE بجملة من الإمكانيات يمكن تلخيصها في مايلي:

1- الموارد البشرية:

مؤسسة الإسمنت ومشتقاته بالشلف من المؤسسات القديمة النشأة، فهي تنشط في مجال الصناعة منذ أكثر من 36 سنة، وقد تجاوز عدد عمالها 1169 عامل في سنة 2021 - على حسب المعلومات المتحصل عليها من مصلحة الموارد البشرية- حيث تختلف رتبهم وتخصصاتهم. والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (V، 03): عدد العمال على حسب رتبهم ووضعتهم المهنية

المجموع	مؤقت	دائم	الرتبة الوظيفية
164	06	158	إطارات
235	24	211	أعوان تحكم
605	63	542	أعوان تنفيذ
1004	93	911	المجموع

المصدر: تم إعداده بناء على المعلومات المتحصل عليها من المؤسسة

2- الإمكانيات الإنتاجية: تتمثل الإمكانيات الإنتاجية لمؤسسة في ما يلي:

- يحتوي المصنع على خطي إنتاج تبلغ طاقة كل خط 1 مليون طن سنويا؛
- آتين لإستخراج المواد الأولية التي تدخل في صناعة الإسمنت؛
- غرفة خاصة بالتحكم والمراقبة مجهزة بأحدث الوسائل التكنولوجية؛
- ورشة لتصنيع الأجهزة الميكانيكية؛
- تمتلك أسطول من الشاحنات بمختلف الأحجام (25 شاحنة).

الفرع الثالث: الهيكل التنظيمي لمؤسسة الاسمنت ومشتقاته بالشلف ECDE

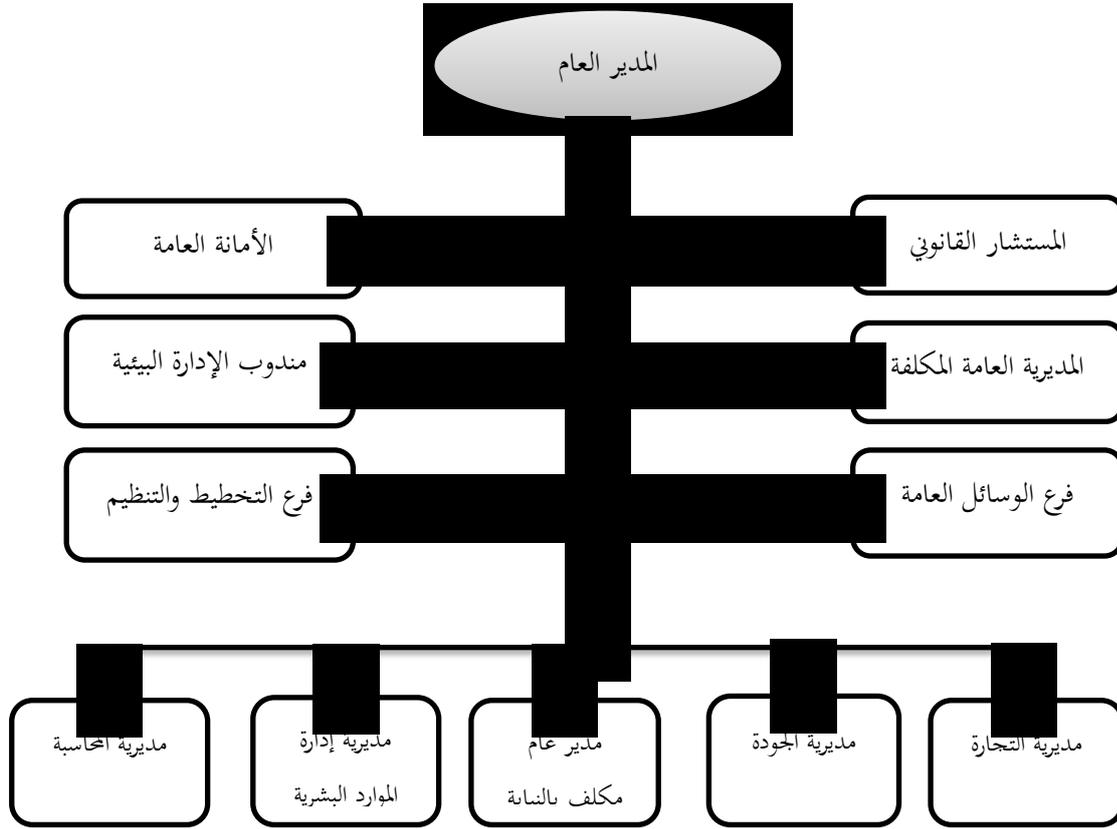
بما أن مؤسسة الإسمنت ومشتقاته لا تقع على نفس الرقعة الجغرافية (المصنع يقع في المنطقة الصناعية بواد سلي أما مقرها الاجتماعي يقع غرب مركز الولاية بجوالي 1 كلم) فسنتعرض هيكل تنظيمي عام خاص بالمديريات التي تتواجد في المقر الاجتماعي، وهيكل تنظيمي خاص بمديرية المصنع.

أولا: الهيكل التنظيمي العام لمؤسسة الإسمنت ومشتقاته بالشلف ECDE

الشكل التالي يوضح جميع المديريات التي تقع على مستوى المقر الاجتماعي لمؤسسة الإسمنت ومشتقاته

.ECDE

الشكل رقم (1 ، V) : الهيكل التنظيمي العام لمؤسسة الإسمنت ومشتقاته بالشلف ECDE

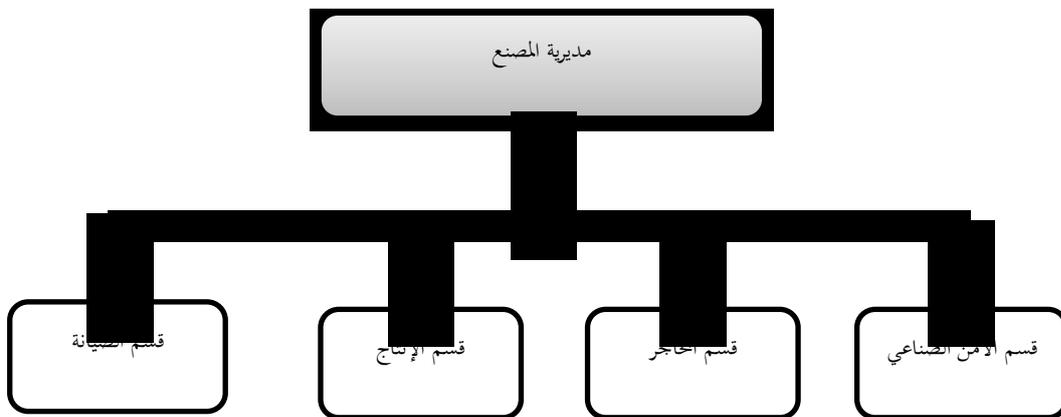


المصدر: قسم التخطيط والتنظيم

ثانيا: الهيكل التنظيمي لمديرية المصنع

الشكل التالي يوضح جميع الأقسام التابعة لمديرية المصنع

الشكل رقم (2 ، V) : الهيكل التنظيمي لمديرية المصنع



المصدر: قسم التخطيط والتنظيم

وفي مايلي تفصيل لهذه الاقسام:

- **قسم الأمن الصناعي:** من مسؤوليات هذا القسم توفير الأمن الداخلي للمؤسسة وسلامة العاملين من حوادث العمل والسهر على توفير المكان والظروف الملائمة للعمل من أجل التقليل من حوادث العمل والحرص على مراقبتها بشكل مستمر، ويمكن تلخيص أهم مهام هذا القسم في النقاط التالية:

- معاينة وسائل الإنتاج قبل وأثناء وبعد كل مرحلة من مراحل التشغيل لتفادي أي حادث؛
- تنسيق عملية المراقبة والإشراف والعمل على الحفاظ على البيئة؛
- تحسيس العمال بضرورة إتباع كل النصائح المقدمة والمتعلقة بالإنضباط وأخذ الحيطة والحذر على مستوى جميع مواقع العمل داخل المصنع؛
- إعداد إحصائيات دورية تتعلق بحوادث العمل وتحليل أسباب وقوعها.

- **قسم الإنتاج:** يتكون بدوره من دائرتين هما: دائرة تصنيع الكلنكر ودائرة تصنيع الإسمنت الإصطناعي. وتتمثل مهام هذا القسم في ما يلي:

- تحضير وإعداد البرنامج الشهري للإنتاج والسهر على تنفيذه بالشكل المطلوب من قبل مختلف المصالح؛
- المتابعة والمراقبة اليومية للعملية الإنتاجية والتأكد من جودة المنتجات وتدارك أي إنحرافات إن وجدت؛
- السهر على تجسيد المخطط السنوي للإنتاج.

- **قسم الصيانة:** يشرف على السير الحسن لدائرة الميكانيكية: دائرة طهو المادة الخام، دائرة الإسمنت والتوزيع، دائرة الورشات التقنية، دائرة المراقبة والضبط الكهربائي، دائرة المكتب التقني المركزي. تعمل هذه الدوائر على ضمان ما يلي:

- ضمان التشغيل الدائم للتجهيزات؛
- تنفيذ مختلف برامج الصيانة الوقائية المبرمجة؛
- سرعة تحديد الخلل بمساعدة وحدة القيادة ومنه ضمان سرعة ونجاعة التدخل لإعادة الإعتبار للتجهيزات؛
- توفير قطع الغيار اللازمة لإتمام عمليات الصيانة العلاجية؛
- تقديم إقتراحات من أجل الإستعانة بمعاملين خارجيين للإستفادة من خدمات الصيانة التي يقدمونها سواء كانت يد عاملة أو قطع غيار لتفادي التأخر في التشغيل.

- **قسم المحاجر:** تتمثل مهام هذا القسم في ضمان التموين الدائم بالموارد الأولية مع تأمين مستوى مخزون دائم لضمان العملية الإنتاجية. وتتمثل المواد الأولية في:

- الحجر الكلسي؛

- الصلصال؛

- الرمل والجبس.

المطلب الثالث: مراحل تصنيع الإسمنت

تمر عملية إنتاج الإسمنت بعدة مراحل، وهذا ما سيتم التطرق إليه في هذا المطلب.

الفرع الأول: مرحلة التكسير

تمثل هذه المرحلة مرحلة استخراج المادة الخام وسحقها، حيث يتم تكسير كل من الكلس calcaire والصلصال l'argile لأحجار صغيرة، بعدها يتم تخزين هذه المواد في حاوية أرضية كبيرة بغرض إستعمالها لاحقاً (المرحلة الثانية)، ويتكون المزيج الموجود في الحاوية من 80% كلس و 20% صلصال. علماً أن مادة الكلس تستخلص من محاجر الكلس التي تبعد عن مصنع بحوالي 2 كلم، ويتم ذلك بواسطة عمليات تفجير خاصة، ثم ينقل بواسطة شاحنات خاصة إلى كسارات حيث يتم تكسيرها إلى قطع صغيرة.

- التركيبة الكيميائية للكلس: كربونات الكالسيوم 98% + سيليكات 2%

- التركيبة الكيميائية للصلصال: سليكا 35-40%+الحديد 8%+ماغنسيوم 3%+الومينا 11%+أكسيد الكالسيوم 20%.

الفرع الثاني: مرحلة الطحن والمجانسة الأولية

في هذه المرحلة يتم إضافة حوالي 3 من مادة الرمل الذي يؤتى به من محجرة الرمل المتواجدة في سيدي عامر طريق بلدية الشطية، كما يتم إضافة نسبة من الحديد إلى المزيج الأول بحيث نتحصل على مزيج ثاني خام *Mélange cru*، والذي يتم نقله بواسطة سيور ناقلة إلى مطاحن عمودية تعمل على سحق المزيج بعد تخفيفه عن طريق الغاز المنبعث من الفرن، والذي تخفف درجة حرارته تدريجياً إلى أن تصل إلى 450°م. نتحصل في نهاية هذه المرحلة على مسحوق ناعم *Farine cru*، وفي هذه المرحلة يتم كذلك خلط ومجانسة المسحوق المتحصل عليه. ويتم تصفية الغبار المعلق في الغازات عن طريق مصافي كهروستاتيكية *Les filtre électrostatiques* حيث يتم إسترجاع نسبة عالية من الغبار الناتج عن النقل والطحن والتجانس، بينما يطرح الغاز كلياً عبر المدخنة.

الفرع الثالث: مرحلة الطهي

يتم سحب الكمية المطلوبة من خزانات المواد الأولية ويدفع بها إلى أفران الإسمنت التي تعمل بواسطة الغاز الطبيعي، والتي ترتفع درجة حرارتها تدريجياً من 950° عند المدخل لتصل إلى 1450° بعد الطهي. ويتشكل لدينا عجينة جلاتينية صلبة تسمى *كلنكر clinker*، وتنقل بعد عملية التبريد التي تتم بواسطة المبردات الهوائية هي

الأخرى تتسبب عند طرحها في الهواء عبر المصفاة filter إنبعاثات لكمية من الغبار عبر المدخنة حيث يتم نقل مادة كلنكر عبر سيور حديدية ناقلة إلى مخازن الكلنكر.

الفرع الرابع: مرحلة طحن الكلنكر (مرحلة تصنيع الإسمنت)

بعد تبريد مادة الكلنكر يتم طحنها مع مادة الجبس (97% كلنكر و 03% جبس) للحصول على المنتج النهائي وفي بعض الأحيان يتم إضافة 03 من مادة الكلس، ومن ثم يتم تخزينه في صوامع التخزين المجهزة لحين سحبه. وينتج عن هذه العملية كذلك إنبعاثات للغبار مرورا بالمصفاة المتواجدة في المدخنة. في جميع المراحل السابقة تكون هناك مراقبة مستمرة للخصائص الفيزيائية والكيميائية، يقوم بها مخبر التحاليل الفيزيائية والكيميائية التابع للمؤسسة.

الفرع الخامس: مرحلة التعبئة والتوزيع (الشحن)

يتم في هذه المرحلة تعبئة أكياس الإسمنت بالمنتج النهائي بغرض تسليمها للزبائن، ويتم شحنه عن طريق أحد الطرق التالية:

- الشاحنات المسطحة Sac.
 - الشاحنات الناقلة للحاويات Vrac.
 - عربات القطار المسطحة Sac.
 - حاويات القطار Vrac.
- وفي هذه المرحلة يتم أيضا انبعاث كمية من الغبار بالإضافة إلى الأكياس الممزقة.

المبحث الثاني: واقع دمج البعد البيئي في مختلف السياسات الإستراتيجية لمؤسسة الإسمنت ومشتقاته بالشلف ECDE.

من خلال هذا المبحث سنحاول معرفة مدى تبنى مؤسسة الإسمنت ومشتقاته بالشلف ECDE بدمج البعد البيئي في جل خططها وسياساتها الإستراتيجية.

المطلب الأول: الآليات المختلف للحد من التلوث الناتج عن العملية الإنتاجية في مؤسسة الإسمنت ومشتقاته بالشلف ECDE.

تبنت مؤسسة الإسمنت ومشتقاته بالشلف ECDE مجموعة من الإجراءات من أجل الحد من الآثار السلبية التي أحدثتها في البيئة، وهذا ما سيتم التطرق إليه في هذا المطلب.

الفرع الأول: الآثار الناتجة عن صناعة الإسمنت في مؤسسة الإسمنت ومشتقاته بالشلف ECDE

هناك مجموعة من الآثار الناتجة عن صناعة الإسمنت في المؤسسة وهذا ما سيتم توضيحه في مايلي.

أولا: الآثار أو المخلفات الغازية:

ينتج عن كل مرحلة من مراحل عملية إنتاج الإسمنت مجموعة من الغازات الملوثة التي تصدر من أفران الطهي بالإضافة إلى عملية التبريد والتهوية. تقوم مؤسسة الإسمنت ومشتقاته بالشلف ECDE بتصنيف هذه المخلفات الغازية وفق كل مرحلة كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (04،V): تصنيف المخلفات الغازية خلال كل مرحلة من مراحل الإنتاج

مراحل الإنتاج	المواد الأولية	المنتجات الرئيسية	المخلفات الغازية الناتجة
مرحلة التسخين مرحلة استخراج المادة الخام	- استخدام الديناميست لاستخراج المواد الأولية	- الحجر الكلسي - مادة الجبس	- الجسيمات - أكاسيد الكربون COX - أكاسيد الكبريت SOX
	- الحجر الكلسي - الصلصال	- مادة الصلصال - حجر كلسي مفتت - صلصال مفتت	- أكاسيد النيتروجين NOX - أتربة وجسيمات متطايرة
مرحلة الطحن	- الحجر الكلسي - الصلصال، الرمل والحديد - المياه الصناعية	- المسحوق الخام - عجينة الخلطة	- الأتربة المنبعثة من مصافي الطواحين
مرحلة الطهي	- المسحوق الناعم الخام - الغاز الطبيعي	- الكلنكر	- جسيمات الأتربة - الهيدروكربونات - أكاسيد الكبريت والنيتروجين والكربون

مرحلة طحن الكنكر	- الكلنكر - جبس + مواد أخرى	- الإسمنت	- غبار الإسمنت المنبعث من طواحين الإسمنت
مرحلة التعبئة والشحن	- الإسمنت بأنواعه	- إسمنت سائل ومعبأ	- الغبار الناتج عن عملية النقل والتعبئة

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على المعلومات المتحصل عليها من مؤسسة الإسمنت ومشتقاته بالشلف ECDE يتضح جليا من خلال الجدول السابق أن الإنبعاثات الغازية والغبار والأتربة المتطايرة تصاحب جميع مراحل العملية الإنتاجية، وهذا ما يسبب تلوث للهواء.

ثانيا: الآثار أو المخلفات السائلة

بالإضافة إلى المخلفات الغازية الناتجة عن عملية إنتاج الإسمنت هناك مخلفات أخرى سائلة، تكون هذه المخلفات السائلة كنتيجة مباشرة للعملية الإنتاجية أو كنتيجة عن ما يتبع هذه العملية وهي: الزيوت، الشحوم والمياه المستعملة. الجدول التالي يوضح أنواع المخلفات السائلة ومصادرها.

جدول رقم (05،V): أنواع المخلفات السائلة الناتجة عن العملية الإنتاجية في المؤسسة ومصادرها

المختلفة

المخلفات السائلة	مصدرها
- المياه المستعملة	- العملية الإنتاجية
- الزيوت المستعملة وزيوت التشحيم	- صيانة الأجهزة والمعدات

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على المعلومات المتحصل عليها من مؤسسة الإسمنت ومشتقاته بالشلف ECDE يتم طرح هذه المخلفات السائلة (المياه المستعملة) في قنوات الصرف الصحي للمنطقة الصناعية والتي بدورها يتم طرحها في واد الشلف، وهذا ما يسبب تلوث في الماء والتربة.

ثالثا: الآثار أو المخلفات الصلبة

تصنف النفايات الصلبة التي تنتج من العملية الإنتاجية في مؤسسة الإسمنت ومشتقاته بالشلف ECDE من أخطر المخلفات، والسبب يعود للفترة الزمنية الطويلة التي تحتاجها هذه المخلفات من أجل التحلل، مع ضرورة توفير المكان المناسب من أجل حفظها لتقليل أثارها على البيئة. ووفقا للقانون 19-01 الصادر في 12-12-2001 والمتعلق بتسيير ومراقبة المخلفات الصناعية يتم تصنيف هذه المخلفات إلى نوعين: مخلفات خاصة خطيرة ومخلفات خاصة. الجدول التالي يوضح مختلف المخلفات الناتجة عن العملية الإنتاجية في المؤسسة.

الفصل الخامس واقع المسؤولية الاجتماعية في مصنع الإسمنت ومشتقاته بولاية الشلف ودورها في حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة ECDE

جدول رقم (V، 06): أنواع المخلفات الصلبة الناتجة عن العملية الإنتاجية في مؤسسة الإسمنت ومشتقاته

بالشلف ECDE

نفايات خاصة DS	نفايات خاصة خطرة DSD
- مخلفات الغبار	- نفايات حبر طباعة تحتوي على مواد خطرة
- نفايات غير محددة	- الزيوت المعدنية القائمة على المعادن المحتوية على الهالوجينات (ليس في شكل مستحلبات أو محاليل)
- خردة وبقايا المعادن الحديدية	- الزيوت الهيدروليكيكية المكلورة ذات القاعدة المعدنية
- نفايات اللحام	- زيوت المحرك المعالج بالكلور وزيوت التشحيم
- إطارات خارج الاستخدام	- الزيوت العازلة وسوائل نقل الحرارة المكلورة المعتمدة على المعادن
- المعادن الحديدية	- مركبات غير مستعملة
- معدات مهجورة	- فلاتر الزيت
- البطاريات القلوية	- الفرامل التي تحتوي على الأسبستوس
- بطانة حرارية للفرن	- المحولات التي تحتوي على مركبات ثنائي الفينيل متعدد الكلور
	- المواد الكيميائية المخترية التي تحتوي على مواد خطرة، بما في ذلك مخاليط المواد الكيميائية المخترية
	- بطاريات الرصاص
	- بطاريات نيكل كادميوم Ni-Cd
	- المواد العازلة المحتوية على الأسبستوس
	- مواد البناء المحتوية على الأسبستوس
	- النفايات التي يخضع جميعها لمتطلبات خاصة تتعلق بمخاطر العدوى حتى عند التخلص منها

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على المعلومات المتحصل عليها من مؤسسة الإسمنت ومشتقاته بالشلف ECDE.

+

رابعا: الضوضاء

ترافق كل مرحلة من مراحل العملية الإنتاجية في مؤسسة الإسمنت ومشتقاته بالشلف ECDE ضوضاء وضجيج يلق الأذى للعمال والسكان المجاورين للمصنع، وخط الضوضاء على ينحصر فقط على الأذى الجسدي كارتفاع ضغط الدم، وإن أذاه النفسي قد يكون أكبر من الأذى الجسدي كخلق حالة من التوتر العصبي والسبب يعود إلى التأثير الكبير للضوضاء على الجهاز العصبي. وتكون هذه الضوضاء نتيجة لعمليات التحجير بالدرجة

الأولى بسبب عمليات التفجير وما تشكله من أصوات عالية وحادة، بالإضافة إلى أصوات الأفران والمدخن الموجودة في المصنع والتي يكون صوتها مرتفع أثناء تشغيلها، والتي قد تسبب أضرار حسية للعمال خاصة المتعلقة بحاسة السمع فهم معرضون على المدى الطويل لفقدان سمعهم.

الفرع الثاني: الآليات والإجراءات المتخذة من أجل الحد من آثار العملية الإنتاجية في المؤسسة

مؤسسة الإسمنت ومشتقاته بالشلف تخضع لجميع القوانين والتشريعات الخاصة بالبيئة، ومن هذا المنطلق قامت المؤسسة باتخاذ مجموعة من الإجراءات والتدابير من أجل الحد من هذه الآثار والمخلفات الناتجة عن مختلف مراحل العملية الإنتاجية والتي تسبب أضرار بيئية. سيتم توضيح هذه الإجراءات من خلال هذا الفرع.

أولاً: الإجراءات المتعلقة بالحد من تلوث الهواء

بناء على ما تنص عليه القوانين والتشريعات الحكومية المتعلقة بحماية الهواء من التلوث، قامت المؤسسة بالعمل على الحد من نسبة انبعاثاتها الغازية والغبار المتطاير. وفي ما يلي أهم هذه التشريعات والقوانين:

- المرسوم التنفيذي رقم 02-06 الصادر بتاريخ 07 جانفي 2006 الذي يحدد القيم الحدية وعتبات التنبيه بالإضافة إلى تحديد أهداف جودة الهواء في حالة تلوثه.

- المرسوم التنفيذي رقم 138-06 الصادر في 15 أفريل 2006 من شأنه تنظيم انبعاثات الغازات والجسيمات السائلة أو الصلبة في الغلاف الجوي وكيفية التعامل معها.

في ظل تطبيق هذه القوانين قامت المؤسسة بالتعاقد مع مركز الدراسات والخدمات التكنولوجية لصناعة مواد البناء CETIM من أجل قيام فريق دوري بزيارة المصنع والقيام بمجموعة من التحاليل والقياسات من شأنها التحكم في الانبعاثات الغازية والغبار، تتمثل هذه التحاليل والقياسات في ما يلي:

- قياس الغازات المنبعث من المدخن؛

- قياس الغبار المحيط؛

- قياس مستوى الصوت في الأماكن المخصصة.

كما عملت مؤسسة الإسمنت ومشتقاته بالشلف على مجموعة من الإستثمار المتعلقة بمعالجة الهواء، وفي ما يلي أهم هذه الإستثمارات:

- اقتناء أجهزة قياس الغبار Opacimètre CPM5003 بتكلفة 1181522.64 دج؛

- إستبدال المصافي الكهربائية بمصافي الأذرع filtre à manches بلغة تكلفتها 93900000 مليون دج والتي تساهم في تخفيض كمية الغبار وبالتالي الحد من نسبة تلوث الهواء وعددها 8، تم ذلك عن طريق إبرام عقد مع مؤسسة أجنبية " Redcam Italie " ومرت عملية الإستبدال بمراحل عدة، فكانت البداية في سنتي 2005 و 2006 ثم في سنة 2009 تم التركيب على مستوى منطقة طحن الإسمنت لتليها

في سنة 2010 التركيب على مستوى الفرن رقم 2 وفي سنة 2011 على مستوى الفرن رقم 1. كل مصفاة تحتوي على 5080 ذراع في الوقت الحاضر 30 % فقط من هذه الأذرع هي التي تعمل أي 70% خارج العمل بسبب إحتراق الأذرع المصنوعة من قماش خاص والتي يجب تجديدها، حيث يتم تجديد هذه الأذرع من خلال صفقة دولية ومع تزامن الوضع الصحي الراهن وإنتشار فيروس كورونا حال دون عقد هذه الصفقة؛

ثانيا: الإجراءات المتعلقة بالحد من تلوث المياه

هناك كذلك مجموعة من القوانين والتشريعات الحكومية المتعلقة بالحد من تلوث المياه، يمكن ذكر أهم هذه القوانين والتشريعات في ما يلي:

- المرسوم التنفيذي رقم 06-141 المؤرخ في 19 أبريل 2006 والذي يضبط القيم القصى للمصبات الصناعية السائلة.

وبناء على هذا المرسوم وحرص المؤسسة على تطبيقه، يقوم فريق CETIM بأخذ عينتين من تصريف المياه السائلة لكل من مكان مغادرة المصنع وعند الخروج من المختبر. كما قامت المؤسسة في سنة 2009 على إقتناء معدات لقياس الطلب الكيميائي على الأوكسيجين COD والطلب البيولوجي على الأوكسجين BOD، وذلك من أجل تحديد كمية الملوثات العضوية الموجودة في مياه الصرف الصحي من خلال التحليل التي تقوم بها المؤسسة، بالإضافة إلى الخدمات التي يقدمها المرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة ONEDD.

وتقوم مؤسسة الإسمنت ومشتقاته بجمع الزيوت والشحوم في حوضين تم تخصيصهم من أجل هذا والتي تبلغ سعتهم 1100 لتر، بالإضافة إلى تعاقدها مع مؤسسة نفضال من أجل القيام بتطهير الزيوت والشحوم التي تم جمعها في براميل.

ثالثا: اجراءات الحد من التلوث الناتج عن النفايات الصلبة

تطرقنا سابقا إلى أنواع المخلفات الصلبة التي تحدثها العملية الإنتاجية لمؤسسة الإسمنت ومشتقاته بالشلف ECDE، ومدى خطورتها على البيئة إذا ما تم تسربها في التربة. وعلى هذا الأساس قامت المؤسسة بإتخاذ مجموعة من الإجراءات من أجل التعامل مع هذه المخلفات الصلبة، ويتم ذلك إما عن طريق بيعها لمؤسسات متخصصة أو عن طريق المزاد العلني. كما تقوم بمجموعة من الإجراءات والمتمثلة في ما يلي:

- تخصيص مكان لتخزين أكثر من 600 بطارية مستعملة؛
- التخلص من 2500 مصفاة بالإستعانة بمؤسسة ENR في سنة 2017؛
- تخصيص مكان مغلق لتخزين أكثر من 360 إبطار مستعمل لتجنب أي حوادث؛
- في سنة 2017 تم الاتفاق مع شركة لإسترداد النفايات المتعلقة بالإطارات المستعملة؛

- الاتفاق مع شركة ERO western recovery company من أجل القيام بإسترداد النفايات المعدنية ووقود الزيت والأحزمة الناقلة؛
- الحرق الفوري للنفايات الطبية من أجل التخلص منها؛
- إعادة تدوير الطوب المستخدم بما في ذلك أكسيد المغنيسيوم على مستوى كسارة المحاجر؛
- في سنة 2018 تم بيع 106.94 طن من النفايات الحديدية إلى شركة الإسترداد الوطنية ENR بوهران، وفي سنة 2019 تم استرداد 403.62 طن خلال الفترة الممتدة من 2019-11-17 إلى غاية 2019-12-31.

بالنسبة للبطاريات المستعملة، العجلات المستعملة، الشريط الناقل المستعمل وكذلك الأكياس في الغالب يتم تجميعها في أماكن معينة ليتم بيعها عن طريق المزاد العلني. أما بالنسبة للنفايات الصحية التي تجمع تتكون في العيادة يتم جمعها في أكياس تزن 5 كلغ عند ملئها يتم حرقها في أحد أفران المصنع، نفس الشيء بالنسبة للنفايات التي تجمع من المكاتب (مثل الأوراق) ونفايات المطعم فيتم جمعها هي كذلك ثم حرقها في الفرن.

رابعاً: إجراءات ترشيد الطاقة والموارد

حماية البيئة لا يعني إيجاد الحلول لتخلص أو التقليل من النفايات فقط، بل يجب العمل على ترشيد إستخدامات الطاقة ومختلف الموارد، وعلى هذا الأساس قامت المؤسسة بمجموعة من الإجراءات التي من شأنها ترشيد استهلاك الماء والطاقة.

1- الإستثمارات والإجراءات المتعلقة بترشيد الطاقة (الغاز والكهرباء)

تعتمد مؤسسة الإسمنت ومشتقاته بالشلف ECDE على الطاقة الكهربائية بالدرجة الأولى في العملية الإنتاجية خاصة في الطواحن الخاصة بالمواد الأولية والكلنكر، إضافة إلى الغاز الطبيعي في الأفران. ومن أجل التزام المؤسسة بجميع القوانين والتشريعات التي تحمي البيئة قامت المؤسسة بجملة من الإستثمارات والإجراءات هدفها ترشيد الطاقة.

أ- الإستثمارات المتعلقة بترشيد الكهرباء: تمثلت مختلف الإستثمارات التي قامت بها المؤسسة من أجل ترشيد إستهلاك الطاقة في مايلي:

1- تركيب "بطاريات التكتيف" في كل من المستوى متوسط التوتر ومنخفض التوتر هدفها الحصول على عامل إستطاعة أكبر من 0.8925، فالطاقة الكهربائية التي تصل من مؤسسة سونلغاز تتمثل في الطاقة الظاهرية (Appraente) والتي بدورها تنقسم إلى نوعين من الطاقة: الطاقة الفاعلة (Active) والتي يرمز لها ب P وهناك الطاقة المفاعلة (Reactive) والتي ترمز لها ب Q. بالنسبة للطاقة الفاعلة يتم دفع تكلفة إستهلاكها على حسب الفاتورة التي ترسلها مؤسسة سونلغاز، أما بالنسبة للطاقة المفاعلة والتي تحدد نوعية طاقة المحركات فقد

تم تحديد معيار من قبل مؤسسة سونلغاز لإستهلاكها أي يجب أن تكون Q أكبر من 0.8925، فإذا كانت أقل من هذه القيمة فإن مؤسسة سونلغاز تفرض عقوبة تقدر ب 10 أضعاف التكلفة الحقيقية، وبعد تركيب بطاريات التكتيف " أصبحت المصنع يتحكم في هذه الطاقة وأصبح يوفر المبالغ التي كانت تدفع كغرامات مالية لمؤسسة سونلغاز هذا من جهة ومن جهة أخرى أصبحت مؤسسة الإسمنت ومشتقاته ECDE ترشد إستهلاك طاقتها الكهربائية.

وكلف هذا الاستثمار مبلغ قدر ب 1647651.02 دج، والبداية كانت في سنة 2006 بتركيب بطارية التكتيف على مستوى محرك كبير (أي يستهلك طاقة كبيرة) لتكرر العملية في سنة 2014. فأصبحت من خلال هذا الاستثمار تتحصل على إمتيازات كلما كانت الطاقة منخفضة بدلا من الغرامات التي كانت تتحملها سابقا. 2- إستبدال أو تجديد الإنارة القديمة وتعويضها بالإنارة LED: هذا الإستثمار لا يزال في طور الإنجاز حيث لم يتم تعميمه على كل المصنع. وتتمثل الفائدة من هذا الإستثمار في كون كل مصباح من نوع لاد " Une lampe LED تستهلك 10% فقط من الطاقة الكهربائية بالمقارنة مع المصابيح التقليدية، أي توفر 90%، كما أن هذه المصابيح لها مدة حياة طويلة تصل إلى 25 سنة بالإضافة إلى الإنارة الطبيعية التي توفرها هذه المصابيح ضوء أبيض طبيعي وبدون نشر حرارة).

ب- الإجراءات المتعلقة بترشيد إستهلاك الكهرباء: هناك مجموعة من الإجراءات تقوم بها مؤسسة الإسمنت ومشتقاته ECDE من أجل ترشيد إستهلاك الطاقة الكهربائية ويمكن تحديدها في النقاط التالية:

- كما هو معروف في الفترة المسائية الممتدة من الخامسة مساء حتى التاسعة ليلا ترتفع تكلفة الكهرباء المستهلكة، ومن أجل ترشيد إستهلاك الطاقة الكهربائية في هذه الفترة تقوم المؤسسة بالتوقيف الطوعي للمحركات ذات الإستهلاك الكبير (الطاحونات).

- وفقا لعقد المبرم بين مؤسسة الإسمنت ومشتقاته بالشلف ECDE و مؤسسة سونلغاز والمتعلق بالتمويل بالطاقة الكهربائية هناك ذروة لا يجب تجاوزها، ومن أجل تفادي تجاوز هذه الذروة عملت مؤسسة الإسمنت ومشتقاته ECDE على تفادي إقلاع محركات ذو إستطاعة كبيرة خلال نفس الفترة الزمنية بل يجب ترك فترة 10 دقائق على الأقل بين إقلاع المحرك الأول والمحرك الثاني، وذلك من خلال وضع برنامج آلي على مستوى النظام المركزي للقيادة عن بعد" من أجل تحقيق هذا الهدف.

يمكن القول أن مختلف هذه الإجراءات تستخدمها المؤسسة من أجل تقليل تكاليف إستهلاك الكهرباء وليست كإجراءات نابعة من الوعي بأهمية ترشيد إستهلاك الكهرباء.

ج- الإجراءات المتعلقة بترشيد إستهلاك الغاز: بالنسبة للغاز فقد قامت المؤسسة بالإجراءات التالية:

- غلق الثقوب الموجودة في الفرن، وتحدث العملية بشكل دوري؛

- في سنة 2012 تم تركيب جهاز مسؤول عن شعلة الفرن (الفرن رقم 1) من مزايه لا يستهلك الغاز مثل الذي كان موجود من قبل كما أنه يساهم في زيادة دورة حياة الأجور الموجود في الفرن من خلال المساهمة في عدم سقوطه؛
- تقليل الفترات التي يتوقف فيها الفرن أثناء العملية الإنتاجية.

2- الإجراءات المتعلقة بترشيد إستهلاك المياه

- من أجل تبريد غازات الفرن والكلنكر كانت تعتمد المؤسسة سابقا على التزود بالمياه من خلال الشبكة الحضرية، ومن بين الإجراءات التي قامت بها المؤسسة من أجل ترشيد استهلاك الماء ما يلي:
- في سنة 2008 قامت المؤسسة ب حفر بئرين داخل المؤسسة من أجل التزود الذاتي بالمياه، وبالتالي تقليل فواتير إستهلاك المياه؛
- في سنة 2010 قامت المؤسسة باستبدال المياه المستعملة في التبريد بأجهزة التهوية، وبالتالي التقليل من حجم المياه المستخدمة في هذه المرحلة من عملية الإنتاج.

المطلب الثاني: دور الإجراءات المتخذة من قبل مؤسسة الإسمنت ومشتقاته ECDE للحد من الآثار الصناعية في حماية البيئة

بعد ما قمنا باستعراض مختلف الإجراءات التي قامت بها مؤسسة الإسمنت ومشتقاته بالشلف ECDE من أجل الحد من آثارها الصناعية، سنتطرق في هذا الفرع إلى تحديد الدور الذي تلعبه هذه الإجراءات في حماية البيئة.

الفرع الأول: دور الإجراءات المتعلقة بالحد من الانبعاثات الغازية والغبار في حماية البيئة

من اجل تحديد الجيد لهذا الدور ومعرفة آثار الإجراءات المتخذة على البيئة يجب تتبع إحصائيات الانبعاثات قبل اتخاذ الإجراءات وبعد ذلك مع إجراء مقارنة لهذه القيم.

قامت المؤسسة منذ 2005 بتبني مجموعة من الاستثمارات المتعلقة بالبيئة، من بين هذه الاستثمارات بإستبدال تكنولوجيا تخفيض الغبار بتكنولوجيا قياس وتنفيذ الغبار (آمنة بيئيا) على مستوى الخمس مصادر للانبعاثات، وتمت عملية الإستبدال تدريجيا دون التأثير على العملية الإنتاجية.

أولا: نتائج قياس الانبعاثات قبل تنصيب أجهزة تنفيذ الغبار

في 01 سبتمبر 2005 تم تنصيب أجهزة قياس الانبعاثات، والتي سمحت لنا بالتحصيل القيم الانبعاثات للثلاثي الأخير من سنة 2005 أي قبل تنصيب أجهزة تنفيذ الغبار. والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (07،V): إنبعاثات الغبار للثلاثي الأخير من سنة 2005 قبل تنصيب أجهزة تنفيض الغبار

الوحدة: ملغ/م³

البيان	الفرن 1	الفرن 2	المبرد 1	المبرد 2	المطحنة 1	المطحنة 2	المطحنة 3
أكتوبر	86.44	74.58	107.39	152.89	145.96	158.32	196.00
نوفمبر	49.52	74.58	172.63	149.47	118.48	130.36	111.80
ديسمبر	87.77	74.58	164.95	99.70	24.01	32.20	103.63
العتبة المسموح بها	50	50	50	50	50	50	50
المتوسط الحسابي	74.58	74.58	148.32	134.02	96.15	106.96	137.14

المصدر: تم إعداده بناء على المعلومات المتحصل عليها من المؤسسة

من خلال الجدول نلاحظ أن القيم المسجلة في الفرن رقم 2 هي ثابتة والسبب يعود إلى أن جهاز قياس حجم الغبار المنبعث كان لا يعمل لأسباب تقنية. والمقصود بالعتبة المسموح به (50) القيمة القصوى المسموح بها للإنبعاثات الجوية وفقا لما جاء في المرسوم التنفيذي رقم 06-136 المؤرخ في 16 ربيع الأول 1427هـ الموافق ل 15 أبريل 2006

وتوضح النتائج المسجلة في كل من الفرن 1 و2 التجاوز الواضح والكبير للأرقام المسجلة لقيمة العتبة المسموح بها، وهذا ما يدل على حجم التلوث الذي ينتج عن الفرنين ويعود السبب إلى عدم وجود ميول بيئية للمؤسسة في هذه الفترة وكل ما سبقها، وهذا ما إنعكس سلبيا على الغلاف الجوي. أما بالنسبة للمبردين فنلاحظ أن القيم المسجلة هي مضاعف للقيم المسجلة في الفرنين، والسبب يعود إلى طبيعة العملية في حد ذاتها بالإضافة إلى نوع التكنولوجيا المستخدمة آنذاك في المؤسسة والتي لا تأخذ بعين الاعتبار الإعتبارات والأبعاد البيئية في العملية التصنيعية، هذه الإحصائيات المسجلة كان لها تأثير كبير على البيئة. ونفس الملاحظة تم تسجيلها بالنسبة لكل من المطحنة رقم 1 و2 و3، كل هذه الإحصائيات المسجلة في المصادر الخمسة للإنبعاثات سببت آثار وخيمة على الغلاف الجوي لأنها كميات لا يمكن إستيعابها في الغلاف الجوي نتيجة لطبيعة المكونات المنبعثة بالإضافة إلى الظروف المناخية المساعدة على سهولة تسريبها وإنتشارها في المناطق الحضرية والفلاحية المجاورة.

ثانيا: نتائج قياس الإنبعاثات بعد تنصيب أجهزة تنفيض الغبار

كما ذكرنا سابقا بدأت المؤسسة منذ سنة 2005 بالكما ذكرنا سابقا بدأت المؤسسة منذ سنة 2005 بالإهتمام بالبيئة من خلال دمج أبعادها في مختلف عمليات التصنيع، والجدول التالي يوضح النتائج المسجلة لقياس الإنبعاثات بعد تنصيب أجهزة تنفيض الغبار:

جدول رقم (08،V): نتائج قياس إنبعاثات الغبار لسنة 2006 بعد تنصيب أجهزة تنفيض الغبار

الوحدة: ملغ/م³

البيان الأشهر	الفرن 1	الفرن 2	المبرد 1	المبرد 2	المطحنة 1	المطحنة 2	المطحنة 3
جانفي	25.03	129.03	63.22	13.63	89.22	422.06	221.13
فيفري	59.12	129.03	54.39	3.49	167.78	175.59	259.14
مارس	87.00	129.03	80.91	3.39	114.62	113.58	114.81
أفريل	88.37	129.03	297.22	2.95	123.50	190.90	221.45
ماي	53.63	129.03	70.07	2.92	87.93	74.99	85.71
جوان	75.52	129.03	56.52	4.57	82.06	71.24	67.87
جويلية	23.47	129.03	51.23	3.32	66.78	105.56	44.93
أوت	39.75	129.03	4.32	4.43	86.99	129.03	44.61
سبتمبر	263.72	129.03	18.89	0.69	449.52	379.07	171.75
أكتوبر	196.03	129.03	21.05	0.55	400.61	446.10	260.58
نوفمبر	295.57	129.03	27.71	5.23	459.83	583.47	121.14
ديسمبر	341.12	129.03	30.08	5.03	216.73	192.17	149.66
المتوسط الحسابي	129.03	129.03	64.63	3.93	195.46	240.31	146.90
العتبة المسموح بها	50	50	50	50	50	50	50

المصدر: تم إعداده بناء على المعلومات المتحصل عليها من المؤسسة

بداية نقوم بتحليل الإحصائيات المسجلة في كل من الفرن رقم 1 و2، فالملاحظ من النتائج المسجلة في الجدول هناك قيم ثلاثة أقل من العتبة سجلت في الفرن 1 لكل من شهر جانفي وجويلية وأوت على عكس باقي الأشهر، وبالتالي فهي قيم غير دالة عن تحسن في الإنبعاثات بل تدل عن وجود أسباب تقنية أو التوقف من أجل عملية مبرمجة للصيانة أو لسبب فحائي، وبالتالي سيتم الإعتماد على الوسط الحسابي من أجل التحليل على أساس أنه قيمة أكثر دلالة على الوضع الحقيقي. أما بالنسبة للفرن رقم 2 نلاحظ تسجيل نفس القيمة للإنبعاثات طول السنة والسبب يعود للخلل التقني لجهاز القياس الخاص بي هذا الفرن، وعلى هذا الأساس سيتم

التركيز على الفرن رقم 1 في التحليل. قيمة المتوسط الحسابي الخاص بالفرن رقم 1 تتجاوز ضعف العتبة المسموح بها، فالفارق بين المتوسط الحسابي والعتبة المسموح بها 79.03 ملغ/م³ وهذه قيمة كبيرة لا يمكن للغلاف الجوي إستيعابها، وهذا يؤدي بالضرورة إلى زيادة الملوثات في الهواء وسرعة إنتشارها، والسبب يعود إلى نوعية التكنولوجيا القديمة التي تم إستخدامها من اجل تنفيذ الغبار والتي لا تعتبر تكنولوجيا بيئية وبالتالي فهي تساهم في إستمرار التأثير السليبي على البيئة.

وكخطوة ثانية سنقوم بتحليل القياسات المسجلة في كل من المبرد رقم 1 و2، نبدأ بالمبرد الثاني بإعتبار أن جميع القيم المسجلة للإنبعاثات كانت أقل بكثير من العتبة المسموح بها، بل في بعض الاشهر كانت تقول إلى الصفر خاصة في شهر أكتوبر حينما تم تسجيل 0.55 ملغ/م³، وإن دل هذا على شيء فإنما يدل على مدى نجاعة التكنولوجيا الحديثة والصديقة للبيئة التي تم إستخدامها، وهذا هو المطلوب وما تسعى إليه كل مؤسسة صناعية لتحقيقه والحفاظ عليه. وبالرجوع إلى المبرد رقم 1 نلاحظ أنه تم تسجيل قيم مرتفعة عن العتبة المسموح بها خلال السداسي الأول للسنة 2006 لتصل أقصاها 297.22 ملغ/م³ خلال شهر أفريل، إلا أنه تم تسجيل قيم مقاربة للعتبة في كل من شهر جوان وجويلية لتليها تسجيل إنخفاض ملحوظ في باقي القيم المسجلة للأشهر المتبقية من السداسي الثاني، والسبب يعود إلى تسجيل هذه القيم المشجعة بيئيا إلى الإستمرار في عملية تعويض التكنولوجيا القديمة بالتكنولوجيا النظيفة فقد شجعت النتائج المسجلة في المبرد رقم 1 على ذلك، وهذا ما يدل على نجاعة السياسات البيئية المتبناة من قبل المؤسسة.

أما بالنسبة لكل من المطحنة رقم 1 و2 و3 فنلاحظ أن أعلى النسب تم تسجيلها على مستواها بالمقارنة مع باقي مصادر الإنبعاثات في المؤسسة، فقد تم تسجيل قياسات تفوق العتبة بثلاثة أو أربعة أضعاف مثل 459.83 ملغ/م³ بالنسبة للمطحنة رقم 1 و583.47 ملغ/م³ بالنسبة للمطحنة رقم 2 و260.58 ملغ/م³ بالنسبة للمطحنة رقم 3، والسبب يعود أولا إلى حساسية هذه المرحلة بالذات من العملية الإنتاجية، حيث يتم سحق الكلنكر مع إضافة مادة الجبس وكلها عوامل من شأنها زيادة الملوثات المنبعثة، أما السبب الثاني يعود إلى ان التكنولوجيا المستخدمة على مستوى المصافي الموجودة في مداخن سحق الكلنكر هي تكنولوجيا غير نظيفة. هذه الإحصائيات تعكس نسبة الضرر البيئي الكبير الذي تحدثه مختلف الإنبعاثات المتصاعدة من مداخن مطاحن المؤسسة، وضرورة إستبدال التكنولوجيا المستخدمة القديمة بتكنولوجيا حديثة ونظيفة من أجل الحد من هذه الأضرار.

ثالثا: قياس الإنبعاثات بعد تركيب مصافي الأذرع

قلنا سابقا بان عملية تركيب أجهزة تنفيض الغبار كانت غير ناجعة مادام التكنولوجيا التي تم إستخدامها هي تكنولوجيا قديمة وغير نظيفة، وبما أن المؤسسة تداركت الوضع في سنة 2010 من خلال قيامها بتجهيز كل

الأقسام الإنتاجية للمؤسسة بمصافي ميكانيكية والتي تعمل على تخفيض نسب الإنبعاثات، يمكن إبراز دور السياسات المنتهجة من قبل المؤسسة من أجل الحد من تلوث الهواء أي المساهمة في حماية البيئة. والجدول التالي يوضح النتائج المتحصل عليها بعد تركيب المصافي الميكانيكية ونتائج سنة قبل التركيب من أجل إجراء المقارنة ومعرفة التغيرات الحاصلة:

جدول رقم (V، 09): قياس الإنبعاثات قبل وبعد تركيب مصافي الأذرع

الوحدة: ملغ/م³

البيان	المتوسط قيمة الإنبعاثات من الفرن 1	المتوسط قيمة الإنبعاثات من الفرن 2
قبل التركيب	500	500
بعد التركيب	28.82	30.28
العتبة المسموح بها	50	50

المصدر: تم إعداده بناء على المعلومات المتحصل عليها من المؤسسة.

رغم أن الإحصائيات المتحصل عليها من المؤسسة والمتعلقة بقيم قبل وبعد تركيب المصافي الميكانيكية قليلة جدا ولا تحتوي عن إحصائيات باقي المصادر إلا أنها قيم معبرة بشكل واضح عن التغيير الإيجابي الحاصل في قيم الإنبعاثات بعد تركيب المصافي الميكانيكية، فنلاحظ إنخفاض شديد في جميع قيم الإنبعاثات بعد التركيب حيث ان هذه القيم جميعها تحت خط العتبة المسموح بها، وهذا ما يدل على نجاعة وفعالية التكنولوجيا الحديثة والنظيفة في الحد من تلوث الهواء. تركيب هذه التكنولوجيا النظيفة لم يعد بالفائدة فقط على المؤسسة بل كان له أثر إيجابي على البيئة المحيطة بالمؤسسة، حيث أصبح هواء دائرة واد سلي أنظف من ذي قبل نتيجة إنخفاض كمية الغبار المنبعثة من المصنع وهذا ما أعطا نوع من الراحة لدى سكان المنطقة.

وبناء على مجموعة من الإحصائيات التي تحصلنا عليها من المؤسسة والتي تتعلق بالمتوسط السنوي للإنبعاثات

بعد تركيب المصافي ذات الأذرع للفترة الممتدة من 2012 إلى غاية 2019، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (V،10): تقدير إنبعاثات الغبار بعد تركيب مصافي الأذرع خلال الفترة الممتدة من 2012 إلى غاية 2019

الوحدة: ملغ/م³

العتبة المسموح بها	المتوسط السنوي	المطحنة 3	المطحنة 2	المطحنة 1	المبرد 2	المبرد 1	الفرن 2	الفرن 1	المصدر / السنوات
50	13.52	-	-	-	-	-	-	-	2012
50	16.27	11.80	14	13.17	1.18	1.40	29.40	40	2013
50	24.24	40.88	10.31	10.03	1.69	1.68	50.05	55.16	2014
50	21.60	18.44	16.30	11.77	3.30	3.37	41.80	57.4	2015
50	36.66	5.89	4.4	7.94	10.02	6.27	135.08	87.30	2016
50	9.24	1.89	3.55	3.95	11.44	4.70	24.25	15	2017
50	7.27	5.33	3.50	2.73	2.34	11.29	15.50	10.24	2018
50	9.75	2.37	4.56	3.58	5.06	4.98	15.17	32.54	2019

المصدر: تم إعداده بناء على المعلومات المتحصل عليها من المؤسسة

من خلال الجدول نلاحظ أن جميع القيم المسجلة كانت أقل بكثير من العتبة المسموح بها، وإن دل هذا على شيء فإنه يدل على نجاعة السياسات والإجراءات المنتهجة من قبل مؤسسة الإسمنت ومشتقاته بالشلف ECDE من أجل الحد من تلوث الهواء.

أما الجدول التالي يحتوي على الإحصائيات الشهرية التفصيلية لإنبعاثات الغبار لسنة 2020 كما هو موضح في مايلي:

جدول رقم (V،11): تقدير إنبعاثات الغبار بعد تركيب مصافي الأذرع خلال سنة 2020

الوحدة: ملغ/م³

المطحنة 3	المطحنة 2	المطحنة 1	المبرد 2	المبرد 1	الفرن 2	الفرن 1	القياس / الشهر
8.23	0.93	2.56	9.37	4.69	17.67	43.09	جانفي
7.26	1.73	2.74	1.07	2.38	23.33	23.45	فيفري
21.61	0.84	2.31	1.06	3.48	16.32	74.51	مارس
-	1.31	1.88	5.22	1.46	13.92	71.76	أفريل
-	0.85	2.79	11.72	1.32	15.90	91.08	ماي
-	-	1.93	0.67	1.27	-	117.47	جوان

جويلية	-	-	-	-	1.92	-	-
أوت	-	-	-	-	1.95	-	-
سبتمبر	-	-	-	-	2.31	-	-
أكتوبر	127.13	15.51	1.09	1.36	2.72	0.38	-
نوفمبر	76.15	16.7	1.64	7.40	2.31	2.18	-
ديسمبر	46	15.92	0.51	21.18	2.35	1.64	-
القيمة المسموح بها	30	30	30	30	30	30	30

المصدر: تم إعداده بناء على المعلومات المتحصل عليها من المؤسسة.

بناء على المعلومات المتحصل عليها من رئيس قسم الجودة والبيئة والمتعلقة بالقيمة المسموح بها لإنبعاثات الغبار قد أصبحت محددة ب 30 بدل 50 ملغ/م³، والملاحظ من الجدول تعدي هذه القيمة في الفرن رقم 1 فقد تم تسجيل قيم كبيرة قد تصل إلى ثلاث أضعاف أو أكثر من القيمة المسموح بها في بعض الأشهر بسبب تمزق جزئي لغللاف الأذرع، أما بالنسبة لغياب الإحصائيات في كل من شهر جويلية وأوت وسبتمبر يعود السبب إلى الإغلاق الطوعي للفرن بسبب نقص مساحة التخزين. أما بالنسبة للفرن رقم 2 نلاحظ أن القيم المسجلة على مستواه كلها قيم أقل من القيمة المسموح بها وهذا ما يدل على سلامة المصافي ذات الأذرع المتواجدة على مستوى مدخنة الفرن، وبالنسبة لغياب القيم المتعلقة بكل من شهر جويلية، أوت وسبتمبر فالسبب يعود كذلك للإغلاق الطوعي للفرن نتيجة لنقص مساحة التخزين.

أما بالنسبة لكل من المبرد رقم 1 والمبرد رقم 2 فنلاحظ أن جميع القيم المسجلة قيم أصغر بكثير من القيمة المسموح بها وبالتالي فهي قيم جد مرضية، أما بالنسبة للقيم الغير مسجلة لكل من شهر جويلية، أوت وسبتمبر فالسبب يعود إلى التوقيف الطوعي للمبردات نتيجة لنقص مساحة التخزين.

أما بالنسبة لمطحنة رقم 1 نلاحظ أن جميع القيم المسجلة على مستواها هي قيم أقل بكثير من القيمة المسموح بها طول السنة وهي قيم مرضية جدا، أما بالنسبة للمطحنة رقم 2 فالأرقام المسجلة تكاد تؤول إلى الصفر في بعض الأشهر وكلها أرقام أقل بكثير من القيمة المسموح بها، وقد شهدت هذه المطحنة توقف طوعي خلال الأشهر الثلاث: جويلية، أوت وسبتمبر بسبب نقص مساحة التخزين. أما بالنسبة للمطحنة رقم 3 فقد تم تسجيل القيم لثلاثة أشهر الأولى فقط وهي قيم أقل بكثير من القيمة المسموح بها، أما بالنسبة لباقي الأشهر فلم يتم تسجيل اي رقم والسبب يعود إلى تعطل مضخة النفخ.

يمكن القول أن الإستثمارات التي قامت بها مؤسسة الإسمنت ومشتقاته بالشلف ECDE من أجل الحد من تلوث الهواء هي إستثمارات جد ناجحة وفعالة، ومن أجل الحفاظ على هذه النتائج يجب على المؤسسة القيام بالصيانة الدورية لهذه الإستثمارات ومعالجة أي عطل يحصل في أسرع وقت ممكن.

الفرع الثاني: دور الإجراءات المتعلقة بالحد من تلوث المياه في حماية البيئة

ذكرنا سابقا بمجمل الإجراءات التي اتخذتها مؤسسة الإسمنت ومشتقاته بالشلف ECDE من أجل الحد من تلوث المياه، وكانت لهذه الإجراءات نتائج جد إيجابية فقد قامت مؤسسة نفضال بتطهير 5000 لتر من الزيوت في سنة 2017 و18000 لتر في سنة 2018، وتم تخزين 6000 لتر من الزيوت في مخزن محطة الصيانة المتواجد بمحجر سيدي العروسي، هذا ما مكن المؤسسة من الإستفادة القانونية من المبالغ التي كانت مخصصة للتخلص من هذه النفايات بالإضافة إلى المساهمة في الحفاظ على نظافة المياه التي كانت تطرح فيها هذه الزيوت وبالتالي الحفاظ على البيئة.

أولا: دور الإجراءات المتعلقة بترشيد استهلاك الطاقة في حماية البيئة

ذكرنا سابقا جل الإجراءات التي اتخذتها المؤسسة من أجل ترشيدها للطاقة التي تستخدمها في مختلف مراحل العملية الإنتاجية، والتي عادة بالفائدة على المؤسسة. والجدول التالي يوضح كمية الطاقة المستهلك (الكهرباء والغاز) بعد تطبيق هذه الإجراءات:

دول رقم (V،12): كمية الطاقة المستهلكة خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى غاية 2020

السنوات	نوع الطاقة	كمية الكهرباء المستهلكة (ك و ساعي)	كمية الغاز المستهلكة (thermie)
2010		213 161 592	1 771 431 346
2011		207 755 538	1 637 642 461
2012		182 451 704	1 433 582 515
2013		204 117 836	1 621 694 050
2014		197 461 150	1 489 174 178
2015		221 729 707	1 645 122 260
2016		221 582 874	1 646 346 270
2017		224 705 282	1 664 261 352
2018		216 549 938	1 848 469 716
2019		189 119 236	1 591 467 363

المصدر: تم إعداده بناء على المعلومات المتحصل عليها من المؤسسة.

ثانيا: دور الإجراءات المتعلقة بترشيد إستهلاك المياه في حماية البيئة

تحتاج مؤسسة الإسمنت ومشتقاته بالشلف ECDE كمية معتبرة من المياه من أجل تبريد غازات الفرن والكلنكر، وتماشيا مع المتطلبات البيئية إتخذت المؤسسة مجموع من الإجراءات من أجل ترشيد إستهلاك الماء كم أشرنا سابقا. والجدول التالي يوضح كمية المياه المستخدمة من قبل المؤسسة خلال الفترة الزمنية الممتدة من 2010 إلى غاية 2020:

جدول رقم (V،13): كمية المياه المستهلكة خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى غاية 2019

السنة	البيان	كمية المياه المستهلكة (الوحد: م ³)	نسبة إستهلاك المياه في الطن الواحد من الإسمنت (م ³ /طن)
2010		253 057	0.114
2011		242 999	0.116
2012		205 185	0.118
2013		177 216	0.086
2014		191 619	0.094
2015		200 000	0.092
2016		262 056	0.123
2017		322 099	0.150
2018		385 981	0.180
2019		403 506	0.243

المصدر: تم إعداده بناء على المعلومات المتحصل عليها من المؤسسة.

من خلال الجدول نلاحظ أن المؤسسة تستهلك كميات معتبر من المياه والتي تدخل في أغلب مراحل العملية الإنتاجية للإسمنت ومشتقاته.

وفي ما يلي جدول يوضح كمية المياه المستهلكة في سنة 2020 وسنة 2021:

الفصل الخامس واقع المسؤولية الاجتماعية في مصنع الإسمنت ومشتقاته بولاية الشلف ودورها في حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة ECDE

جدول رقم (V، 14): كمية المياه المستهلكة لكل من سنة 2020 و 2021

(الوحدة: م³)

2021		2020		القياس الفترة
نقطة الجنوب	نقطة الشمال	نقطة الجنوب	نقطة الشمال	
2734	37500	6617	85037	الثلاثي الأول
-	-	5248	75800	الثلاثي الثاني
-	-	9230	89099	الثلاثي الثالث
-	-	3458	89099	الثلاثي الرابع
-	-	24553	339035	المجموع

المصدر: تم إعداده بناء على المعلومات المتحصل عليها من المؤسسة

بناء على المعلومات المتحصل عليها من المؤسسة فإن جميع الإجراءات المتعلقة بترشيد إستهلاك المياه كان هدفها الأساسي تقليص التكاليف المياه وليس من أجل الحفاظ عليها، وكما ذكرنا سابقا فقد قامت المؤسسة بحفر بئر في المنطقة الجنوبية وأخر في المنطقة الشمالية من أجل تزويد المصنع بالمياه، أي الإعتماد على التزويد الذاتي بالمياه.

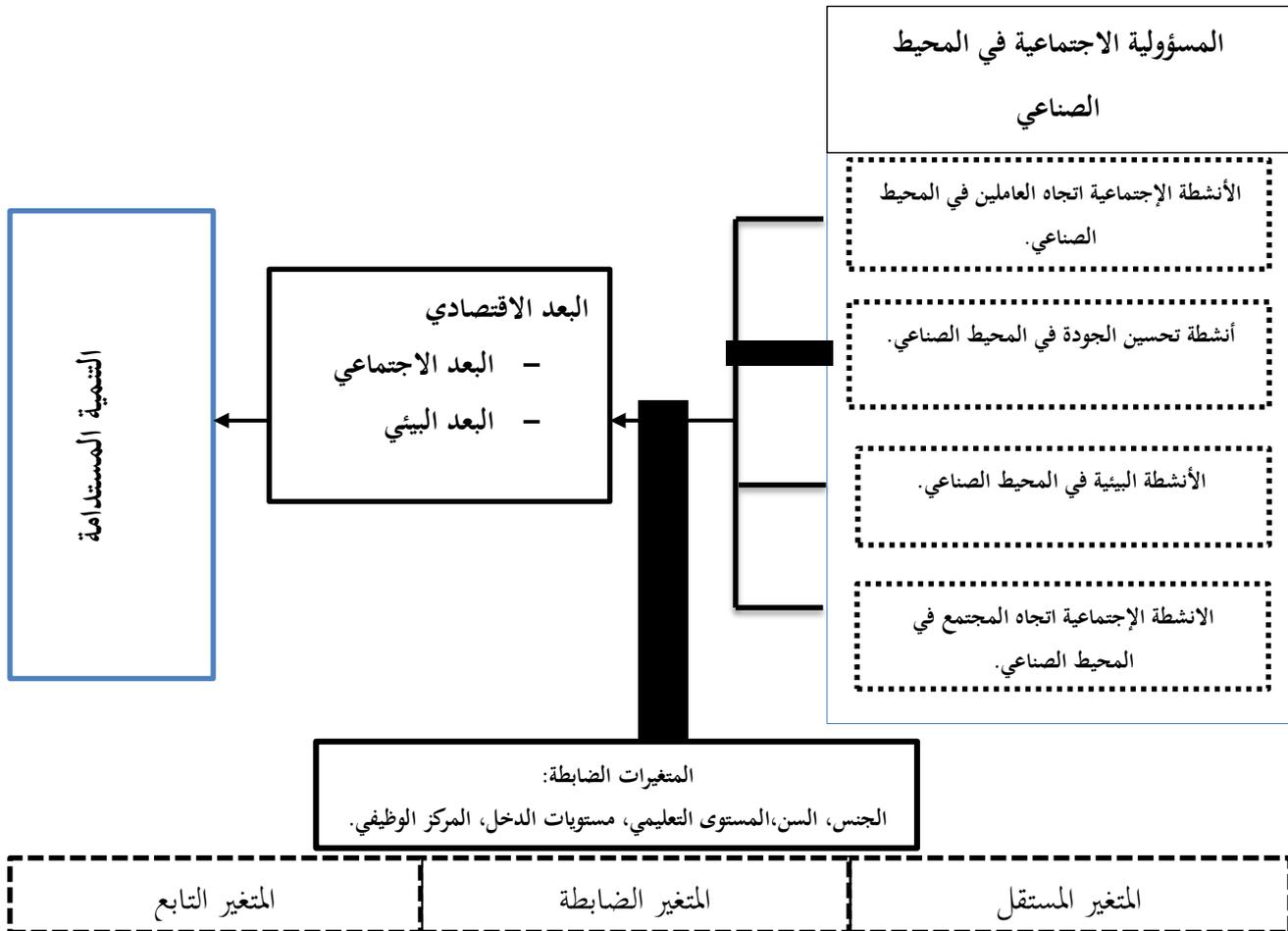
المبحث الثالث: التصميم المنهجي للدراسة الميدانية

يتضمن المبحث الطريقة والاجراءات الذي ستقوم الدراسة إستنادا للدراسة النظرية والدراسات السابقة المتعلقة بهذا الموضوع، وكذا توضيح مفاهيمي وإجرائي للمتغيرات المتعلقة بمحاور الدراسة وكيفية قياسها والعلاقة بينها بما يتوافق وخصوصيات المؤسسة ومجال نشاطها وطبيعة أهداف الدراسة .

المطلب الأول: نموذج الدراسة

وفقا لما تمّ توضيحه في مشكلة الدراسة وأهدافها تقوم هذه الدراسة على أساس تحديد أو معرفة مدى مشاهدة المسؤولية الاجتماعية في المحيط الصناعي في حماية البيئة وتدعيم التنمية المستدامة بالإسقاط على مؤسسة الإسمنت ومشتقاته بالشلف ECDE، ومن خلال التعرض للدراسات السابقة يمكن تلخيص النموذج المستخلص منها والمقترح للدراسة في الشكل رقم (3-207) والذي من خلاله يلاحظ بأن إطار هذه الدراسة يتلخص في الأجزاء أساسية وهي:

شكل رقم (3-V): نموذج الدراسة المقترح



المصدر: إعداد الطالبة

بحيث تشمل الدراسة على المتغيرات التالية أحدهما مستقل والآخر تابع وأخرى ضابطة وهي كالآتي:

➤ **المتغير المستقل:** المسؤولية الاجتماعية في المحيط الصناعي وينقسم إلى: الأنشطة الاجتماعية إتجاه العاملين في المحيط الصناعي، أنشطة تحسين الجودة في المحيط الصناعي، الأنشطة البيئية في المحيط الصناعي، الأنشطة الاجتماعية إتجاه المجتمع في المحيط الصناعي.

➤ **المتغير التابع:** التنمية المستدامة وتنقسم إلى: البعد الإقتصادي، البعد البيئي، البعد الاجتماعي.

➤ **المتغيرات الضابطة:** وتمثلت في:

- الخصائص الديمغرافية: وتمثلت في الجنس، السن، المستوى التعليمي، مستويات الدخل والمركز الوظيفي.

المطلب الثاني: مجتمع وعينة الدراسة

إذا لم تكن هنالك بيانات خاصة بدراسات سابقة *Secondary Data* يمكن الإعتماد عليها لإجراء البحث فعلى الطالب أن يقوم بجمع البيانات أو المعلومات الخاصة بدراسته، وعندئذ يطلق على البيانات إسم البيانات الأولية *Prime Data*، وأحد الطرق لجمع تلك البيانات هو المسح الشامل والتي تعني جمع البيانات أو المعلومات من جميع مفردات المجتمع، والتي عادة ما تكون كبيرة أي أن حجم المجتمع N يكون كبيراً، فإن الوصل إليها يتطلب وقتاً وجهداً وممكن جداً أموالاً، لذلك فإن الطرق البديلة للمسح الشامل هي إما المعاينة *Sampling* أو التصميم *Experimentation*، وبصورة عامة المعاينة أكثر سهولة وأكثر إستخداماً من الطريقة الأخرى وهذا بإجماع الباحثين في مختلف الإختصاصات، ويتم التطرق في هذا المطلب لمجتمع الدراسة *Population* من خلال التعرض لمفهوم هذا الأخير بالإضافة إلى مفهوم العينة *Sample* وتحديد نوع العينة المستخدمة في الدراسة الحالية، وفي الأخير سيتم التعرض لعنصر تحديد حجم العينة والعوامل المساعدة لذلك.

الفرع الأول: مجتمع الدراسة

أولاً: مفهوم مجتمع البحث

ويطلق عليه أيضاً إسم المجتمع الإحصائي *Statistical Population* والذي يعرف على أنه جميع المفردات *Elements* التي لها صفة أو صفات مشتركة وجميع هذه المفردات خاضعة للدراسة أو للبحث من قبل

الطالب، ونعني بذلك تحديد المفردات التي سيتم إعداد البحث لهم أو الدراسة عنهم⁶، وهو يمثل كذلك جميع الأفراد أو الأشياء أو الأشخاص الذين يشكلون موضوع مشكلة البحث، بمعنى هو جميع العناصر ذات العلاقة بمشكلة الدراسة التي يسعى الطالب إلى أن يعمم عليها نتائج الدراسة⁷. وعليه يقصد بمجتمع الدراسة بأنه كافة المشاهدات أو كافة أفراد الدراسة، والذي يمثل في هذه الحالة جميع عمال مؤسسة الإسمنت ومشتقاته بالشلف ECDE.

ومن أجل تحديد العلاقة بين متغيرات الدراسة (التابع والمستقل) أي معرفة مدى مساهمة المسؤولية الاجتماعية في المحيط الصناعي في حماية البيئة وتدعيم التنمية المستدامة بالإسقاط على مؤسسة ECDE تم استخدام أسلوب المقابلة، وأسلوب الإستقصاء من خلال تصميم إستبانة موجهة للعاملين بالمؤسسة محل الدراسة، ويتمثل مجتمع الدراسة في جميع عمال مؤسسة الإسمنت ومشتقاته بالشلف ECDE. وللوصول إليهم تم الإعتماد على التوزيع المباشر بالتنقل إلى المؤسسة (10 مرات على الأقل).

الفرع الثاني: عينة الدراسة

من مبررات اللجوء إلى أسلوب العينات في البحث العلمي هي: الإقتصاد في الجهد و التكاليف بضوء إقتصار البحث على نموذج من المجتمع الأصلي، إمكانية الحصول على معلومات وفيرة لسهولة متابعة الردود الوافية والمتكاملة والدقيقة، دقة أكبر في التعامل مع البيانات وتجميعها وتوزيعها وتفسيرها، إمكانية توفير في وقت الطالب الموزع والمحدد لإنجاز بحثه بخطواته المختلفة الأخرى، وفرة في البيانات بضوء الإقتصار على عدد محدد من أفراد مجتمع الدراسة، صعوبة وأحياناً إستحالة الوصول إلى كل وحدات المجتمع⁸، ولأسباب السابقة الذكر يلجأ الطالب إلى أسلوب العينات، وتعرف العينة *Sample* بأنها "نموذجاً يشمل جانباً أو جزءاً من وحدات المجتمع الأصلي المعني بالبحث تكون ممثلة له بحيث تحمل صفاته المشتركة، وهذا النموذج أو الجزء يغني الطالب عن دراسته كل وحدات ومفردات المجتمع الأصل، خاصة في حالة صعوبة أو إستحالة دراسة كل تلك الوحدات"⁹.

⁶ _ دلال القاضي، محمود البياتي، منهجية وأساليب البحث العلمي وتحليل البيانات باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS، ط1، دار الحامد، عمان، 2008، ص 148.

⁷ _ مهدي محمد جواد أبو العال، مجتمع البحث وعينته، رابط الإطلاع:

<http://basiceducation.uobabylon.edu.iq/lecture.aspx?fid=11&lcid=78857>

⁸ _ علي فلاح الزغي، مناهج وأساليب البحث العلمي في ميدان التسويق، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان- الأردن، 2016، ص 254.

⁹ _ عامر قنديلجي، البحث العلمي و استخدام مصادر المعلومات التقليدية و الإلكترونية، ط1، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2002، ص 157.

كما تم إختيار عينة عشوائية نظراً لكبر حجم مجتمع الدراسة (911)، وإستنادا لقاعدة إختيار العينة العشوائية (30%) تم توزيع (274) إستبانة من خلال التوزيع المباشر بالتنقل إلى المؤسسة. وبعد عملية إسترجاع الإستبيانات الموزعة والتي كان عددها (200) إستبانة، وبعد الفحص تم إستبعاد (57) إستبانة نظرا لعدم إستيفائها للشروط.

أما مبررات إختيار هذه المؤسسة فترجع للأسباب التالية:

- قرب الموقع الجغرافي لمؤسسة بمكان الإقامة؛
- الدور التنموي الذي تلعبه المؤسسة بولاية الشلف على الخصوص؛
- إتباع المؤسسة لمواصفات الجودة وحصولها على إيزو 9001، كما تقوم حاليا بالسعي من أجل الحصول على إيزو 14000؛
- كون المؤسسة تنشط ضمن المجال الصناعي؛
- كون قطاع الصناعة الذي تنشط فيه المؤسسة من أكثر القطاعات التي يجب عليها إعطاء أهمية للمسؤولية الاجتماعية خاصة في مجال التلوث البيئي بكافة أشكاله سواء الهواء أو المياه أو اترية أو الضوضاء .

المطلب الثالث: أسلوب جمع البيانات

نظرا لكون إختيار المنهج المناسب للدراسة متوقفا على الغرض منها وكذا كيفية صياغة أسئلتها، فإنه تم الإعتماد على الأساليب التالية في جمع البيانات والمعلومات التي تخدم أهداف الدراسة على النحو التالي:

- **الجانب النظري:** وذلك بالإطلاع على بعض المصادر العربية والأجنبية التي تخص المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة وكذا الدراسات السابقة .
- **الملاحظة:** الملاحظة البسيطة الخارجية من خلال الحرص على التواجد في المصنع بمقره بواد سلي بالشلف، وقد تم إجراء أكثر من زيارة لها (10 زيارات على الأقل) وتم إجراء لقاءات مع العاملين وكذا المسيرين أثناء توزيع وجمع الإستبيان، أين كنا نلاحظ العمل اليومي للعمال بمختلف الفئات وكذا علاقاتهم ومعاملاتهم، مما مكنا من الحصول على بعض المعلومات .
- **المقابلة:** وشملت المقابلة التي أجريت مع بعض الإطارات والمسؤولين في المؤسسة وعلى رأسهم رئيس مصلحة الجودة والبيئة، وطرح مجموعة من الأسئلة عليهم فيما يخص برامج المسؤولية الاجتماعية و الإجراءات التي تقوم بها في إطار حماية البيئة وتدعيم التنمية المستدامة (أنظر الملحق رقم: 3) ..

● الإستمارة: من خلال إستبيان يضم مجموعة الأسئلة حول موضوع المسؤولية الاجتماعية في المحيط الصناعي كأداة لحماية البيئة وتدعيم التنمية المستدامة، وقد تم إعتداد الإستمارة في هذه الدراسة كونها الأداة المناسبة لجمع البيانات المطلوبة عن موضوع البحث (الملحق رقم: 1). وتضمن الاستبيان الأقسام التالية:

- دياجة الإستبانة: طمانة المستجوب.
- القسم الأول: البيانات الشخصية (الجنس، السن، المستوى التعليمي، مستويات الدخل، المركز الوظيفي).
- القسم الثاني: المسؤولية الاجتماعية في المحيط الصناعي (أشتمل على أربعة أبعاد)
- القسم الثالث: التنمية المستدامة (إشتمل على ثلاث أبعاد)

تجدر الإشارة إلى أنه تم إستخدام مقياس ليكرت الخماسي كونه يعد الأنسب لمثل هذه الدراسة نظراً لسهولة وشيوع إستخدامه، ومقياس ليكرت الخماسي سلم متدرج من (1 غير موافق وبشدة إلى 5 والتي تعبر عن موافق بشدة) أما بالنسبة للمتغيرات الديمغرافية فلقد تم إستخدام المقياس الإسمي لأنه مقياس يساهم في تصنيف وتمييز المستجوبين عن بعضهم البعض دون أن يكون للأرقام المستخدمة فيه أي دلالة، مع التأكيد على المستجوبين أهمية إختيار إجابة واحدة أمام كل عبارة .

وإنطلاقاً من هذه الأوزان الموضحة في الجدول ولحساب طول خلايا مقياس ليكرت الخماسي تم حساب المدى من خلال العلاقة التالية (5-1=4) تم تقسيمه على عدد فئات المقياس للحصول على طول الفئة (4÷5=0.8)، وتم بعدها إضافة هذا العدد إلى أدنى قيمة وهي 1 إلى 5، وكانت نتائج الأوزان المعطاة لخيارات الإجابة المعتمدة كالتالي:

الجدول رقم (V-15): درجات توزيع قيم المتوسط الحسابي

خيارات الاجابة	الوزن	المتوسط المرجح	درجة التقدير
موافق وبشدة	5	(5-4.21)	مرتفع جدا
موافق	4	(4.20-3.41)	مرتفع
موافق نوعا ما	3	(3.40-2.61)	متوسط
غير موافق	2	(2.60-1.81)	منخفض
غير موافق وبشدة	1	(1.80-1)	منخفض جدا

المصدر: من إعداد الطالبة

المطلب الرابع: الأساليب الاحصائية

إعتمدت الدراسة لتحقيق أهداف سابقة الذكر على برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS: V24) (Statistical Package for Social Sciences) إصدار 24.

1. النسب والتكرارات المئوية: وهذا لمعرفة تكرار فئات المتغيرات و توصيف الخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة .
2. المتوسط الحسابي: بغية إستعماله كمؤشر لتقديم البيانات المجمعة من قبل العينة عن تقييماتهم لمتغيرات نموذج الدراسة لمعرفة مستويات قوتها وترتيبها بعد مقارنتها.
3. الإنحراف المعياري: وذلك من أجل التعرف على مدى إنحراف إستجابات أفراد الدراسة إتجاه كل فقرة أو بعد، والتأكد من صلاحية النموذج لإختبار الفرضيات.
4. إختبار الصدق و الثبات: بالإستعانة بمعامل ألفا كرونباخ لقياس الثبات .
5. إختبار **test-student**: ويستخدم هذا الإختبار للكشف عن الفروق بين متوسطي عينتين مستقلتين والتأكد من مدى وجود دلالة إحصائية في إجابات المستقضي منهم .
6. تحليل الإنحدار البسيط: يقوم بتوضيح كيف يؤثر المتغير المستقل في المتغير التابع، ومن خلاله يتم الحكم على قبول الفرضية أو رفضها.
7. معامل التحديد **R²**: يقيس مدى مساهمة المتغير التابع في المتغير المستقل.
8. تحليل الإنحدار المتعدد: يعمل على تفسير تأثير كل متغير مستقل في المتغير التابع، مع تحديد أي جزء من المتغير المستقل يؤثر بشدة في المتغير التابع.
9. تحليل التباين الأحادي **one way ANOVA**: يسمح هذا الإختبار بمقارنة مجموعة من المتوسطات بهدف دراسة الفوارق بين عدة معالجات .
10. معامل الارتباط بيرسون: يعنى بدراسة العلاقة بين المتغيرين، والهدف منه قياس قوة الارتباط الخطي بين المتغيرين.

المطلب الخامس: إختبارات الصدق والثبات لأداة الدراسة

المعلوم أنه كلما توفرت الدقة في تصميم الإستبيان إنعكس ذلك على جودة البيانات، وبغرض التأكد من درجة صدق المقياس المستخدم ينبغي أن يتم ذلك على مستويين أولهما يتمثل في مستوى الصدق الظاهري أو ما يعرف بصدق المحتوى وثانيهما يشير إلى مستوى صدق البناء، وتم ذلك على النحو التالي:

الفرع الأول: الصدق الظاهري

لقد تم عرض الإستبيان على مجموعة من المحكمين من ذوي الخبرة والإختصاص من جامعة الشلف وخارجها بداية بالأستاذ المشرف، وبعد موافقته المبدئية تم إختيار مجموعة من الأساتذة المهتمين بمجال المسؤولية الاجتماعية (أنظر الملحق رقم 2) لأخذ وجهات نظرهم والإستفادة من آرائهم في تعديله. كما حرصت الطالبة على أخذ التعديلات والملاحظات المقدمة بعين الإعتبار.

الفرع الثاني: الصدق البنائي للإستبيان

قامت الطالبة بتطبيق أداة الدراسة بعد التأكد من صدقها الظاهري على عينة عشوائية تمثل فئات مجتمع الدراسة بلغ عدد أفرادها (28)، وذلك لتحديد مدى التجانس الداخلي لأداة الدراسة وذلك بحساب معامل الارتباط بين كل فقرة والدرجة الكلية للبعد التابعة له، مع العلم أنه إذا كانت r المحسوبة أكبر من r الجدولية، فإنه يوجد إرتباط معنوي أو إذا كانت قيمة الإحتمال الخطأ (Sig. or P-value) أقل من أو تساوي مستوى الدلالة (0.05).

1. صدق الإتساق الداخلي للعبارة المتعلقة بأبعاد المسؤولية الاجتماعية في المحيط الصناعي:

وهو موضح في الجدول أدناه:

الجدول رقم (V، 16): الإتساق الداخلي لعبارة أبعاد المسؤولية الاجتماعية باستخدام معامل الإرتباط

بيرون

الأنشطة الاجتماعية إتجاه العاملين في المحيط الصناعي		الأنشطة البيئية في المحيط الصناعي		أنشطة تحسين الجودة في المحيط الصناعي		الأنشطة الاجتماعية إتجاه العاملين في المحيط الصناعي	
العبارة	الإرتباط	العبارة	الإرتباط	العبارة	الإرتباط	العبارة	الإرتباط
01	0.617**	13	0.823**	09	0.775**	17	0.442**
02	0.341**	14	0.779**	10	0.886**	18	0.695**
03	0.697**	15	0.647**	11	0.820**	19	0.717**
04	0.639**	16	0.830**	12	0.796**	20	0.568**
05	0.531**					21	0.655**
06	0.592**					22	0.664**
07	0.744**						
08	0.782**						

دال عند (0.000) Sig

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن معاملات الإرتباط بين كل فقرة من فقرات أبعاد المسؤولية الاجتماعية في المحيط الصناعي والمعدل الكلي لعبارة دالة إحصائيا، حيث أن قيمة SIG (مستوى المعنوية) أقل من مستوى دلالة (0.05) ومنه تعتبر فقرات صادقة ومتسقة داخليا لما وضعت لقياسه.

و يتبين أنّ جميع المعاملات كانت موجبة أي أن هناك علاقة طردية بين جميع فقرات أبعاد المتغير المستقل مع الدرجة الكلية للبعد التي تنتمي اليه.

2. - صدق الإتساق الداخلي للعبارات المتعلقة بأبعاد حماية البيئة والتنمية المستدامة

الجدول التالي يوضح صدق الإتساق الداخلي للعبارات المتعلقة بأبعاد حماية البيئة وتدعيم التنمية المستدامة:

الجدول رقم (17،V): الإتساق الداخلي لعبارات أبعاد حماية البيئة والتنمية المستدامة باستخدام معامل

الإرتباط بيرسون

البعد البيئي		البعد الإجتماعي		البعد الإقتصادي	
الإرتباط	العبرة	الإرتباط	العبرة	الإرتباط	العبرة
0.851**	32	0.866**	27	0.897**	23
0.845**	33	0.904**	28	0.722**	24
0.870**	34	0.864**	29	0.772**	25
0.782**	35	0.630**	30	0.725**	26
0.838**	36	0.709**	31		
دال عند (0.000) Sig					

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن معاملات الإرتباط بين كل فقرة من فقرات أبعاد حماية البيئة وتدعيم التنمية المستدامة والمعدل الكلي لعباراته دالة إحصائية، حيث أن قيمة SIG (مستوى المعنوية) أقل من مستوى دلالة (0.05) ومنه تعتبر فقرات صادقة ومنتسقة داخليا لما وضعت لقياسه. ويتبين أن جميع المعاملات كانت موجبة أي أن هناك علاقة طردية بين جميع فقرات أبعاد المتغير التابع مع الدرجة الكلية للبعد التي تنتمي إليه. كما يبين الجدول التالي صدق الإتساق البنائي للإستبيان، أي مدى إرتباط كل محور من محاور أداة الدراسة بالدرجة الكلية لعبارات الإستبيان مجتمعة، والجدول التالي يوضح صدق الإتساق البنائي لأداة الدراسة:

الجدول رقم (18،V): صدق الإتساق البنائي لأداة الدراسة

النتيجة	Sig	معامل الارتباط	محاور الاستبيان
دال	00.000	0.909**	1 البعد الأول
دال	0.0000	0.831**	2 البعد الثاني
دال	0.0000	0.661**	3 البعد الثالث

دال	0.0000	0.809**	البعد الرابع	4	حماية البيئة وتدعيم التنمية المستدامة
دال	0.0000	0.757**	البعد الاقتصادي	1	
دال	0.0000	0.901**	البعد الاجتماعي	2	
دال	0.0000	0.860**	البعد البيئي	0 3	
دال		0.936**			المسؤولية الاجتماعية في المحيط الصناعي
دال		0.954**			حماية البيئة وتدعيم التنمية المستدامة

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

ويتضح من الجدول رقم (18،V) أن جميع معاملات الارتباط محاور الدراسة بأبعادها دالة إحصائية، ويشير ذلك إلى أن أداة الدراسة تتمتع بالصدق البنائي، وصلاحيّة كبيرة للتطبيق الميداني بسبب قوة الارتباط الداخلي بين جميع فقراتها ومحاور إنتمائها.

الفرع الثالث: تحليل ثبات أداة الدراسة

يقصد بثبات الاستبيان أنها تعطي نفس النتيجة لو تم إعادة توزيع الاستبيان أكثر من مرة، تحت نفس الظروف والشروط، وقد تم التحقق من ثبات إستبيان الدراسة، من خلال معامل ألفا كرونباخ، و الذي تكون نتيجة المقياس مقبولة إحصائيا إذا كانت قيمة ألفا كرونباخ أكبر من (0.60) . وكانت نتائج التحليل كما هو مبين في الجدول الموالي:

الجدول رقم (19،V): معاملات الثبات (Cronbach Alpha) لأداة الدراسة

المحور	البعد	عدد العبارات	الفا كرونباخ
المسؤولية الاجتماعية	الأنشطة الاجتماعية اتجاه العاملين في المحيط الصناعي.	08	0.776

0.833	04	أنشطة تحسين الجودة في المحيط الصناعي.	في المحيط الصناعي
0.770	04	الأنشطة البيئية في المحيط الصناعي.	
0.673	06	الأنشطة الاجتماعية اتجاه المجتمع في المحيط الصناعي.	
0.785	04	البعد الاقتصادي	حماية البيئة وتدعيم التنمية المستدامة
0.856	05	البعد الاجتماعي	
0.888	05	البعد البيئي	
0.941	36	الإستبيان ككل	

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن معامل الثبات ألفا كرومباخ (تتراوح بين 0.673 و 0.941) وأن معامل ألفا كرومباخ لجميع عبارات الاستبيان بلغ 0.89 وهو أكبر من الحد الأدنى (0.60) في جميع محاور الإستبيان مما يدل على ثبات أداة الدراسة وهي جاهزة للتطبيق على عينة الدراسة.

المبحث الرابع: عرض ومناقشة نتائج التحليل وإختبار الفرضيات

بعد إدخال البيانات و ترميزها، خضعت هذه البيانات إلى العمليات التحليلية الإحصائية، و خلال هذا المبحث ستم الإشارة إلى النتائج التي أفرزتها عملية المعالجة الإحصائية للبيانات التي تم الحصول عليها من خلال أداة الدراسة بعد إستخدام برنامج (spss)، الذي يساعد في إعطاء كافة المؤشرات الإحصائية ذات الدلالة العلمية في الإجابة على كافة أسئلة الدراسة ومتغيراتها ومدى إرتباطها والعلاقات فيما بينها.

المطلب الأول: نتائج التحليل الوصفي لخصائص العينة

تمثلت بيانات أفراد عينة الدراسة حسب (الجنس، السن، المستوى التعليمي، مستويات الدخل، المركز الوظيفي) على النحو التالي :

الفرع الأول: توزع أفراد العينة حسب الجنس

الجدول التالي يوضح توزيع أفراد العينة حسب الجنس:

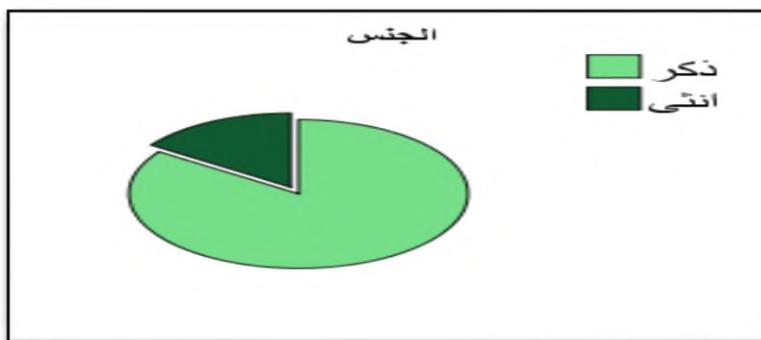
الجدول رقم (V،20): توزع أفراد العينة حسب متغير الجنس

الجنس	التكرار	النسبة المئوية%
ذكر	121	84.6
أنثى	22	15.4
المجموع	143	% 100

المصدر: من إعداد الطالبة إعتقادا على مخرجات برنامج SPSS

من خلال نتائج الجدول يلاحظ أن الفئة السائدة في عينة الدراسة هي فئة الذكور (121 ذكر)، وبنسبة مئوية 86,6 % في حين قدرت فئة الإناث بنسبة 15,4 % (22 أنثى). وهذا يعود الى طبيعة العمل بالمؤسسة حيث يتطلب بذل جهد عضلي بدرجة أكبر وتحكم الذكور في الأعمال المتخصصة بالآلات والكهرباء والأنشطة المتعلقة بإنتاج الإسمنت أكثر من الإناث.

الشكل رقم (V،4): توزع أفراد العينة حسب متغير الجنس



المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS

الفرع الثاني: توزيع أفراد العينة حسب السن

إستنادا إلى نتائج الجدول الآتي يلاحظ أن الفئة العمرية السائدة هي:

فئة (أكبر من 40 الى 50 سنة) بتكرار 67 ونسبة مئوية 46,9 %، تليها الفئة العمرية (من 30 سنة إلى 40 سنة) بتكرار 63 ونسبة مئوية 44 %، وبدرجة أقل الفئة العمرية (أقل من 30 سنة) بتكرار 03 بنسبة مئوية 2,1 % فقط، وهذا راجع إلى حرص المؤسسة على توظيف فئة الشباب على إعتبار أنها الفئة الأكثر قدرة على أداء العمل وتحمل المسؤولية وما تتميز به من (سرعة وتركيز)، كما أن المؤسسة تحرص على المساهمة في الحد من البطالة بين أوساط الشباب .

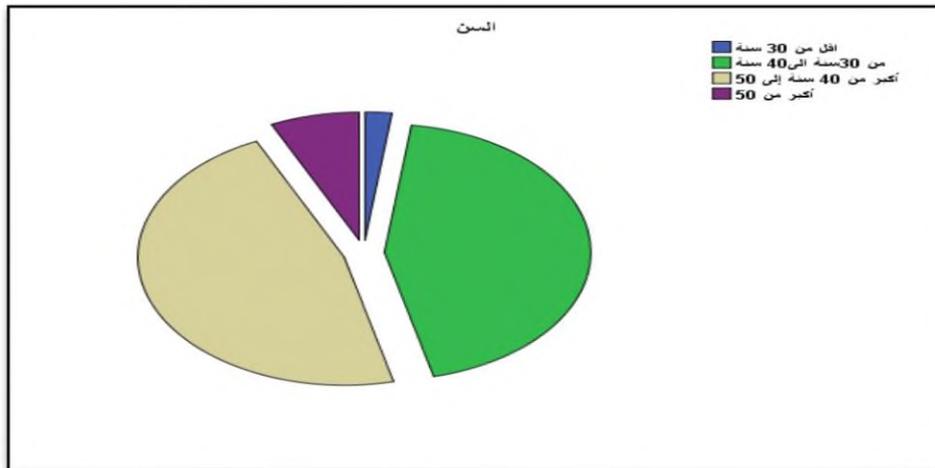
الجدول رقم (V،21): توزيع أفراد العينة حسب متغير السن

النسبة المئوية %	التكرار	الفئة العمرية
2.1	03	أقل من 30 سنة
44	63	من 30 سنة إلى 40 سنة
46.9	67	أكبر من 40 الى 50 سنة
7	10	أكبر من 50 سنة
% 100	143	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS

كما يمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (V،5): توزيع أفراد العينة حسب متغير الفئة العمرية



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS

الفرع الثالث: توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي

من خلال نتائج الجدول الآتي نجد أن الفئة السائدة هي:

الفئة الجامعية ذوو المؤهل العلمي (جامعي) بتكرار 93 ونسبة مئوية، 65 % وهذا يعود إلى تركيز المؤسسة على الفئة الجامعية وهو مؤشر إيجابي بالنسبة للمؤسسة أنها توظف ذوي الكفاءات العلمية (فني الغالب تشترط الشهادة الجامعية في مناصب التوظيف التي تعلن عنها) القادرين على فهم واستيعاب العمل والمتغيرات الحاصلة بالمؤسسة أولاً، ومن ناحية ثانية المستوى العلمي يمكنهم من فهم واستيعاب متغيرات هذه الدراسة. تليها فئة دون الجامعي بتكرار 43 ونسبة مئوية 30.1 % ، حيث يتمركزون في أماكن الحراسة والمراقبة، الصيانة، التنقيب والتي لا تتطلب مستوى تعليمي في الغالب، ومن الملاحظ فالمؤسسة تعطي الفرصة لكافة المستويات التعليمية.

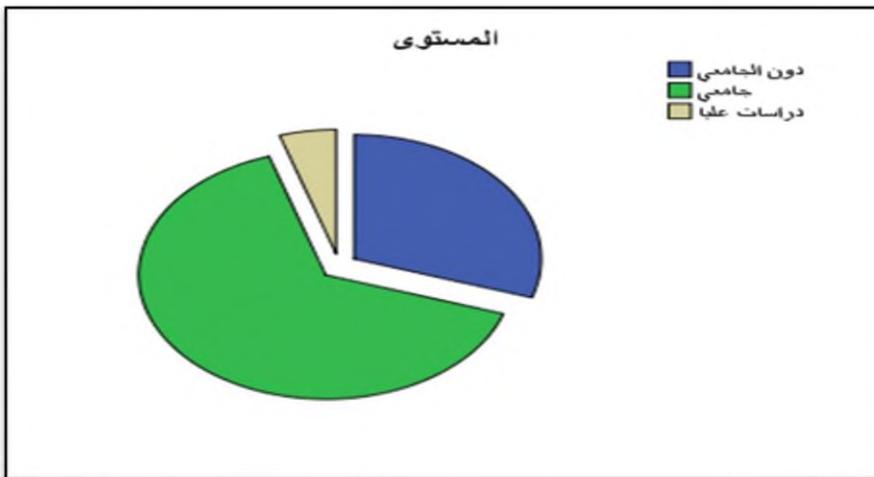
الجدول رقم (22،V): توزيع أفراد العينة حسب متغير المستوى التعليمي

النسبة المئوية %	التكرار	المستوى العلمي
4.9	07	دراسات عليا
65.0	93	جامعي
30.1	43	دون الجامعي
%100	143	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS

كما يمكن تمثيل هذا في الشكل التالي:

الشكل رقم (6،V): توزيع أفراد العينة حسب متغير المستوى العلمي



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS

الفرع الرابع: توزيع أفراد العينة حسب مستويات الدخل

بالنظر إلى نتائج الجدول التالي يلاحظ أن الفئة السائدة هي ذوو الدخل (أكثر من 45000 إلى 60000 دج) بتكرار 82، بنسبة مئوية 57.3% (وهو دخل يفوق الأجر القاعدي في الجزائر)، في حين كانت شريحة الدخل (من 32000 دج إلى 45000) في الرتبة الثانية بتكرار 43 بنسبة مئوية 30.1%، أما شريحة الدخل (أكثر من 60000 دج) بتكرار 18 بنسبة مئوية 12.6% . مما يعطي لمحة حول طبيعة الأهمية التي توليها المؤسسة للأجور رغبة منها في الإحتفاظ بمواردها البشرية، وإستيعابها لأهمية الأجر في تحسين أداء العمل. فالإختلاف في الأجور يعود الى الإختلاف في الميادين والوظائف.

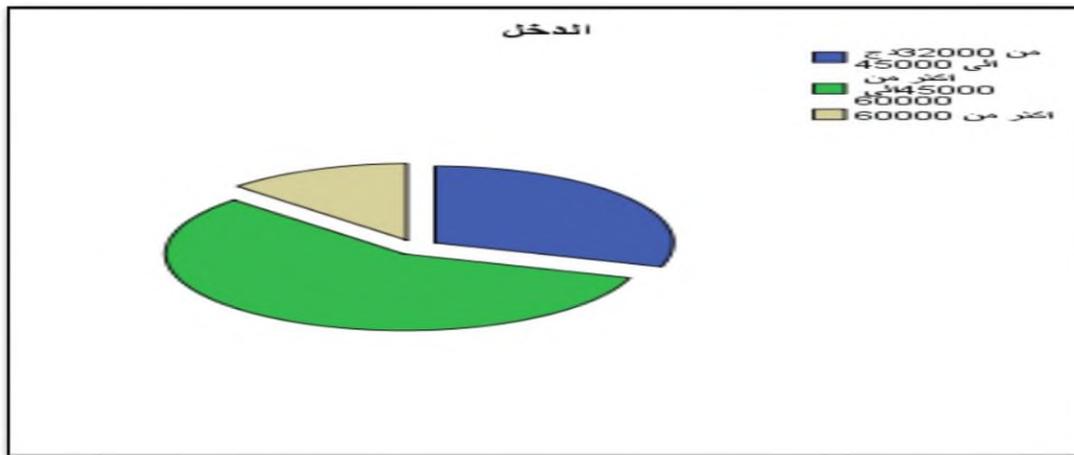
الجدول رقم (23،V): توزيع أفراد العينة حسب متغير مستويات الدخل

مستويات الدخل	التكرار	النسبة المئوية %
من 32000 دج إلى 45000 دج	43	30.1
أكثر من 45000 إلى 60000 دج	82	57.3
أكثر من 60000 دج	18	12.6
المجموع	143	100%

المصدر: من إعداد الطالبة إعتقادا على مخرجات برنامج SPSS

ويمكن تمثيل ذلك في الشكل التالي:

الشكل رقم (7،V): توزيع أفراد العينة حسب متغير مستويات الدخل



المصدر: من إعداد الطالبة إعتقادا على مخرجات برنامج SPSS

الفرع الخامس: توزيع أفراد العينة حسب المركز الوظيفي

إستنادا إلى نتائج الجدول الآتي يلاحظ أن 80.4 % يشغلون منصب (115 موظف) في حين هناك ما نسبته 19.6 % من العينة (28 رئيس قسم) هم رؤساء أقسام من ذوي الخبرة العالية ومستواهم الإداري يمكنهم من إستيعاب متغيرات هذه الدراسة.

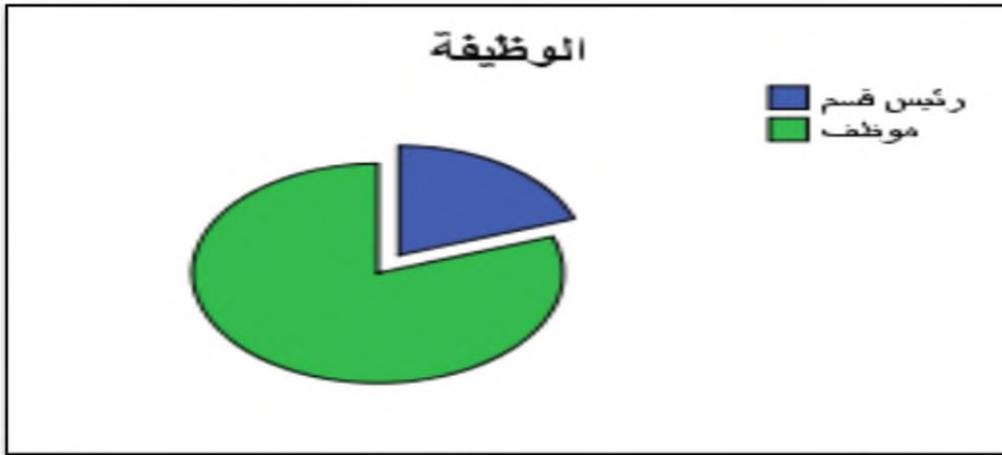
الجدول رقم (V،24): توزيع أفراد العينة حسب متغير المركز الوظيفي

النسبة المئوية %	التكرار	المركز الوظيفي
19.6	28	رئيس قسم
80.4	115	موظف
%100	143	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS

ويمكن تمثيل ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (V،8): توزيع أفراد العينة حسب متغير المركز الوظيفي



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS

من خلال عرض و تحليل الخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة المتعلقة بالمستقيمين بمؤسسة الإسمنت ومشتقاته بالشلف ECDE، نستخلص بأنه غالبية تلك العينة يمثلها الذكور ومن أصحاب الدخل المرتفع، و التي تتراوح أعمارهم بين (30 سنة - 50 سنة) بمستوى تعليمي جامعي ودون الجامعي، حيث تعتبر هذه الفئة الأكثر قدرة على أداء العمل الذي يتطلب مجهود عضلي وذلك لخصوصية هذه الفئة العمرية، مما يمكنهم من الإجابة على أسئلة البحث بوضوح وبدقة وبمهنية وخبرة عالية، مما يعطي نتائج أقرب للواقع.

المطلب الثاني: نتائج إجابات أفراد عينة الدراسة نحو أبعاد المسؤولية الاجتماعية في المحيط الصناعي

يهدف هذا التحليل إلى دراسة إستجابة أفراد العينة المدروسة حول عبارات محاور المتغير المستقل للدراسة ويتعلق الأمر بالمسؤولية الاجتماعية في المحيط الصناعي وأبعاده المتمثلة في الأنشطة الاجتماعية إتجاه العاملين في المحيط الصناعي، أنشطة تحسين الجودة في المحيط الصناعي، الأنشطة البيئية في المحيط الصناعي، الأنشطة الاجتماعية إتجاه المجتمع في المحيط الصناعي، مع تحديد درجة الموافقة اعتمادا على المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية .

الفرع الأول: تحليل إستجابة عينة الدراسة حول الأنشطة الاجتماعية إتجاه العاملين في المحيط الصناعي.

الجدول التالي يوضح نتائج إجابات أفراد العينة على العبارات بعد الأنشطة الاجتماعية إتجاه العاملين في المحيط الصناعي:

الجدول رقم (V، 25): نتائج تحليل إجابات أفراد العينة على عبارات بعد الأنشطة الاجتماعية إتجاه العاملين في المحيط الصناعي.

العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب أهمية العبارة	درجة التقدير
تعمل مؤسستكم على تنمية مهاراتكم وتدريبكم	3.11	1.14	4	متوسطة
تساهم مؤسستكم في التأمينات الاجتماعية على أساس أنكم أحد عمالها.	3.97	0.843	1	مرتفعة
تقدم لكم مؤسستكم. حوافز ومكافآت في المناسبات الدينية والوطنية	2.94	1.11	5	متوسطة
توفر لكم مؤسستكم سكن إجتماعية	1.52	0.837	8	منخفضة جدا

متوسطة	3	0.992	3.38	تقدم لكم مؤسساتكم المساعدات المادية في تأدية مناسك الحج والعمرة.
مرتفعة	2	0.835	3.79	توفر لكم مؤسساتكم وسائل الأمن الصناعي لتفادي الحوادث المهنية
متوسطة	6	1.137	2.79	توفر مؤسساتكم المخيمات الصيفية لكم ولأسركم
متوسطة	7	1.180	2.16	تتعاهد مؤسساتكم مع المستشفيات لمعالجتكم ومعالجة أفراد أسركم
متوسطة		0.636	2.96	بعد الأنشطة الاجتماعية إتجاه العاملين في المحيط الصناعي

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS . V 24)

من خلال الجدول السابق نلاحظ أنه:

1. وقعت العبارة " تساهم مؤسساتكم في التأمينات الاجتماعية على أساس أنكم أحد عمالها." في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.97) وبانحراف معياري (0.843) وبدرجة تبني مرتفعة، حيث أن أفراد العينة وافقت على أن مؤسساتهم تساهم في التأمينات وأنهم يستفيدون من برامج التأمين وهذا يعود إلى إحترام المؤسسة لقوانين العمل التي تنص على ضرورة تأمين العمال أيا كان طبيعة نشاط المؤسسة.
2. وقعت العبارة " توفر لكم مؤسساتكم وسائل الأمن الصناعي لتفادي الحوادث المهنية " في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (3.79) وبانحراف معياري (0.835) وبدرجة تبني مرتفعة، حيث أن من أفراد العينة أكدوا على توفر المؤسسة لوسائل الأمن الصناعي لتفادي الحوادث المهنية، على إعتبار أن طبيعة العمل تتطلب ذلك، وهذا مؤشر جيد لتوفر السلامة المهنية مما يسمح بقيام العمال بالمهام المنوطة إليهم بأكثر أرياحية وبالتالي زيادة الإنتاجية.
3. وقعت العبارة " تقدم لكم مؤسساتكم المساعدات المادية في تأدية مناسك الحج والعمرة " في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي (3.38) وبانحراف معياري (0.992) وبدرجة تبني متوسطة، حيث أن المؤسسة تقدم في المناسبات الدينية بإختيار مجموعة من العاملين تدفع لهم المساعدات على تأدية مناسك الحج والعمرة .
4. وقعت العبارة " توفر لكم مؤسساتكم سكن إجتماعية" في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (1.52) وبانحراف معياري (0.83) وبدرجة تبني منخفضة جدا، حيث تشير هذه النتيجة إلى أن المؤسسة لا تقدم

سكنات إجتماعية لعمالها، رغم أن ما نسبته (6.30%) أكدت على إستفادتها من سكنات إجتماعية قدمتها المؤسسة في اطار سكنات وظيفية.

بلغت قيمة المتوسط الحسابي لدرجات الموافقة على عبارات هذا البعد ب (2.96) وبإختراف معياري (0.63) مما يدل على أن إستجابة أفراد العينة حول الأنشطة الإجتماعية إتجاه العاملين في المحيط الصناعي بدرجة متوسطة.

إجمالاً يشير بعد الأنشطة الإجتماعية إتجاه العاملين في المحيط الصناعي إلى أنه يجب على المؤسسة الصناعية الإلتزام بتوفير الخدمات اللازمة من أجل تحسين جودة حياة العاملين، ويتم ذلك من خلال مجموعة من الإجراءات التي تقوم بها المؤسسة (تم توضيحه بالتفصيل في الفصل الرابع)، فقد كانت أهمية هذا البعد لأفراد عينة الدراسة بدرجة متوسطة، مما تساعد أنشطة المسؤولية الإجتماعية المقدمة للعاملين بشكل كبير في زيادة ثقتهم بالمؤسسة وشعورهم بمدى إهتمامها بهم مما ينعكس إيجاباً على أدائهم وإلتزامهم التنظيمي. كما تشير النتيجة أيضاً إلى ضرورة إهتمام المؤسسة أكثر بالمسؤولية الإجتماعية وإعتبارها أحد قيمها لتصبح مسؤولية كل عامل في المؤسسة بإختلاف مركزه الوظيفي.

الفرع الثاني: تحليل إستجابة عينة الدراسة حول بعد أنشطة تحسين الجودة في المحيط الصناعي

الجدول التالي يوضح نتائج تحليل إجابات أفراد العينة على العبارات حول بعد أنشطة تحسين الجودة في المحيط الصناعي:

الجدول رقم (26،V): نتائج تحليل إجابات أفراد العينة على عبارات حول بعد أنشطة تحسين الجودة في المحيط الصناعي.

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الإختراف المعياري	الترتيب أهمية العبارة	درجة التقدير
1	تميز مؤسستكم بالشفافية	2.73	1.10	4	متوسطة
2	توفر مؤسستكم جميع البيانات المتعلقة بسلعها	3.53	1.026	3	مرتفعة
3	تصدر مؤسستكم فواتير صحيحة بالمواصفات الحقيقية بالسلعة	3.82	0.936	1	مرتفعة
4	ترد مؤسستكم على الشكاوي المقدمة إليها	3.55	0.885	2	مرتفعة
بعد أنشطة تحسين الجودة في المحيط الصناعي		3.41	0.80		مرتفعة

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS .V 24)

من خلال الجدول السابق يمكن القول:

1. وقعت العبارة " تصدر مؤسستكم فواتير صحيحة بالموصفات الحقيقية بالسلعة " في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.82) وبانحراف معياري (0.936) وبدرجة تبني مرتفعة، حيث أن أفراد العينة أقرروا أنّ مؤسسة الإسمنت ومشتقاته بالشلف ECDE الشلف تقوم بإنتاج سلع بمواصفات حقيقية ذات جودة خاصة في ظل السمعة الجيدة التي تتميز بها على إعتبار أن المؤسسة سبق لها وأن تحصلت على شهادة الإيزو 9001.

2. وقعت العبارة " ترد مؤسستكم على الشكاوي المقدمة إليه" في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (3.55) وبانحراف معياري (0.885) وبدرجة تبني مرتفعة، حيث أن النتيجة تشير إلى أن المؤسسة ترد على الشكاوي التي يقدمها المتعاملين مع المؤسسة، وهذا من شأنه أن يزيل أي خلاف أو سوء فهم بينهما والذي قد ينعكس سلبا على العلاقة بينهما.

3. وقعت العبارة " تتميز مؤسستكم بالشفافية" في الرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (2.73) وبانحراف معياري (1.01) وبدرجة تبني متوسطة. حيث تشير هذه النتيجة إلى أفراد العينة يتحفظون على مستوى الشفافية التي تتميز بها مؤسستهم، فمجموعة من العمال يرون بأن مؤسستهم توفر لهم إمكانية الإطلاع على أي معلومة تهمهم، بينما يرى الآخرون أن الشفافية مصطلح معقد ولا يهمهم المهم أنهم يقومون بروتينهم اليومي في العمل بالشكل المعتاد.

إجمالا فقد بلغت قيمة المتوسط الحسابي لدرجات الموافقة على عبارات هذا المحور (3.41) وبانحراف معياري (0.80) مما يدل على أن إستجابة أفراد العينة حول أنشطة تحسين الجودة في المحيط الصناعي كانت بدرجة مرتفعة.

ويشير بعد أنشطة تحسين الجودة في المحيط الصناعي والذي يهدف إلى زيادة أرباح المؤسسة الصناعية، وتحسين سمعتها في الأوساط الصناعية مع زيادة قدرتها التنافسية ونسبة مبيعاتها في السوق المحلية مع سهولة إختراقها للأسواق الخارجية، فتحقيق رغبات المستهلكين من خلال التطوير والتحسين في سلع المؤسسة يؤدي إلى تحقيق رضا المستهلكين وإمكانية الحفاظ عليه. حيث أن ما يميز منتجات مؤسسة الإسمنت ومشتقاته بالشلف ECDE أنها ذات جودة وللإشارة فقد تحصلت المؤسسة على الإيزو 9001 الخاص بالجودة، مما يعني تطبيقها للمواصفات المتعلقة به، مع العمل على التخفيف من الإسراف في إستخدام الموارد، والإعتماد على التدقيق الداخلي وبالتالي التأثير الإيجابي على ربحية المؤسسة وزيادة حصتها السوقية. مع ذلك وحسب آراء أفراد العينة فإن المؤسسة مطالبة بزيادة جهودها في إطار تطبيق الجودة للوصول إلى إدارة الجودة الشاملة.

الفرع الثالث: تحليل إستجابة عينة الدراسة حول بعد الأنشطة البيئية في المحيط الصناعي

- الجدول التالي يوضح نتائج تحليل إجابات أفراد العينة على عبارات بعد الأنشطة البيئية في المحيط الصناعي
1. وقعت العبارة " تحترم مؤسستكم القوانين والتشريعات الحكومية المتعلقة بالبيئة." في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.56) وبانحراف معياري (0.931) وبدرجة تبني مرتفعة، لأن المؤسسة واجهت مشاكل كبيرة مع مديرية البيئة بولاية الشلف، حيث رفعت هذه الأخيرة مجموعة من القضايا على المؤسسة لدى محكمة الشلف، وهذا ما دفعها إلى العمل على تبني مجموعة من الإجراءات والمشاريع من أجل تخفيض نسب إنبعاثاتها الغازية الملوثة للهواء إلى دون القيمة المسموح بها قانونيا، وترشيد إستهلاك الطاقة (تم التطرق إليها بالتفصيل في المبحث الثاني من هذا الفصل).
 2. وقعت العبارة " تعمل مؤسستكم. على الإستخدام الأمثل للموارد الأولية" في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (3.52) وبانحراف معياري (0.886) وبدرجة تبني مرتفعة. فالمؤسسة حسب النتيجة تولي أهمية لنوع وطبيعة الموارد الأولية إدراكا منها لأهمية المدخلات التي تؤثر على جودة مخرجاتها، علما بأن المؤسسة تعتمد بالدرجة الكبيرة على المواد الأولية التي تستخرجها من المواقع التي تمتلكها (تم التطرق في المبحث الأول من هذا الفصل إلى ممتلكات المؤسسة).
 3. وقعت العبارة " تقوم مؤسستكم على تصفية المياه المستخدمة في العملية الإنتاجية قبل طرحها " في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (2.90) وبانحراف معياري (0.933) وبدرجة تبني متوسطة، حيث أن المؤسسة تطرح المياه المستعملة في مجاري الصرف الصحي مباشرة دون أي تصفية (الطريقة التقليدية). وبلغت قيمة المتوسط الحسابي المرجح لدرجات الموافقة على عبارات هذا البعد (2.69) وبانحراف معياري (0.711) ما يدل على أن إستجابة أفراد العينة حول بعد الأنشطة البيئية في المحيط الصناعي كانت بدرجة متوسطة.

الجدول رقم (27،V): نتائج تحليل إجابات أفراد العينة على عبارات بعد الأنشطة البيئية في المحيط

الصناعي

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	انحراف المعياري	الترتيب أهمية العبارة	درجة التقدير
1	تحد مؤسستكم من إنبعاثاتها الغازية	3.47	0.948	3	مرتفعة
2	تعمل مؤسستكم. على الاستخدام الأمثل للموارد الأولية	3.52	0.886	2	مرتفعة
3	تقوم مؤسستكم على تصفية المياه المستخدمة في العملية الإنتاجية قبل طرحها.	2.90	0.933	4	متوسطة

مرتفعة	1	0.931	3.56	تحتزم مؤسستكم القوانين والتشريعات الحكومية المتعلقة بالبيئة..	4
متوسطة		0.711	2.69	بعد الأنشطة البيئية في المحيط الصناعي	

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS .V 24).

ويشير بعد الأنشطة البيئية في المحيط الصناعي إلى ممارسات المؤسسة للمسؤولية الاجتماعية إتجاه البيئة من خلال الأنشطة والفعاليات والبرامج التي تهدف بها للمحافظة على البيئة والحد من مخلفاتها السلبية على الإنسان والطبيعة في إطار نشاطها التصنيعي، والمشاركة في الحملات التوعوية للمحافظة عليها، فقد قامت المؤسسة ب مجموعة من الإستثمارات والإجراءات التي من شأنها الحد من تلوث البيئة (هذا ما تم توضيحه في المبحث الثاني من هذا الفصل)

الفرع الرابع: تحليل إستجابة عينة الدراسة حول بعد الأنشطة الاجتماعية إتجاه المجتمع في المحيط الصناعي

الجدول التالي يوضح نتائج تحليل إجابات أفراد العينة على العبارات بعد الأنشطة الاجتماعية إتجاه المجتمع في المحيط الصناعي:

الجدول رقم (V، 28): نتائج تحليل إجابات أفراد العينة على العبارات بعد الأنشطة الاجتماعية إتجاه المجتمع في المحيط الصناعي

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	انحراف المعياري	الترتيب أهمية العبارة	درجة التقدير
1	تقدم مؤسستكم تبرعات للأندية الرياضية	3.65	1.273	2	مرتفعة
2	أنشأت مؤسستكم حدائق خضراء ونافورات مياه.	2.76	1.123	4	متوسطة
3	تتبرع مؤسستكم للمؤسسات وجمعيات الخيرية	3.62	0.991	3	مرتفعة
4	تقدم مؤسستكم تسهيلات للطلبة	3.81	1.052	1	مرتفعة

				من أجل البحث العلمي	
منخفضة	6	1.140	2.35	تساهم مؤسستكم في إنشاء المستوصفات الطبية	5
منخفضة	5	1.114	2.60	تمول مؤسستكم المعارض الثقافية	6
متوسطة		0.689	3.13	الانشطة الاجتماعية اتجاه المجتمع في المحيط الصناعي	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS .V 24).
من خلال الجدول السابق نلاحظ:

1. وقعت العبارة " تقدم مؤسستكم تسهيلات للطلبة من أجل البحث العلمي " في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.81) وبإنحراف معياري (1.052) وبدرجة تبني مرتفعة، وما يؤكد هذه النتيجة التسهيلات التي قدمت للطالبة في إطار إعداد هذه الدراسة، فقد تحصلنا على كامل المعلومات التي نحتاجها وتم إستقبالنا في كل مرة كنا نتوجه فيها للمؤسسة، إضافة إلى حجم المذكرات والأطروحات التي تتوفر عليها المؤسسة التي إستهدفتها كدراسة حالة.

2. وقعت العبارة " تقدم مؤسستكم تبرعات للأندية الرياضية " في الرتبة الثانية بمتوسط حسابي (3.65) وبإنحراف معياري (1.273) وبدرجة تبني مرتفعة. فالمؤسسة كانت في الكثير من المرات الراعي الرسمي لفريقي أولمي الشلف ضمن مفهوم الرعاية حيث تقوم المؤسسة بتقديم الدعم المالي والمادي للفريق.

3. وقعت العبارة " تساهم مؤسستكم في إنشاء المستوصفات الطبية " في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (2.35) وبإنحراف معياري (1.140) وبدرجة تبني منخفضة. وهذا لعدم مساهمة المؤسسة في هذا النوع من الخدمات المقدمة للمجتمع.

وبلغت قيمة المتوسط الحسابي المرجح لدرجات الموافقة على عبارات هذا البعد (3.13) وبإنحراف معياري (0.689) مما يدل على أن إستجابة أفراد العينة حول البعد كانت بدرجة متوسطة.

يشير بعد الأنشطة الاجتماعية إتجاه المجتمع في المحيط الصناعي إلى الخدمات التي تساهم بها المؤسسة وتقدمها للمجتمع الذي تنشط فيه، وقد كانت قيمة المتوسط الحسابي (3.13) مما يعني أنه حقق مستوى موافقة أفراد العينة حوله بدرجة متوسطة، وهو إشارة إلى وجود جانب من المسؤولية الاجتماعية إتجاه

المجتمع تتحمله المؤسسة، من خلال دعم الأنشطة الرياضية والبنى التحتية والأعمال الخيرية التي تخدم المجتمع الذي تنشط فيه.

إجمالاً فقد جاء البعد المتعلق "بأنشطة تحسين الجودة في المحيط الصناعي" في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.41)، وفي المرتبة الثانية بعد "الأنشطة الاجتماعية إتجاه المجتمع في المحيط الصناعي" بمتوسط حسابي (3.13)، أما ثالثاً فحل بعد "الأنشطة الاجتماعية إتجاه العاملين في المحيط الصناعي" بمتوسط حسابي (2.96)، والمرتبة الرابعة والأخيرة بعد "الأنشطة البيئية في المحيط الصناعي" بمتوسط حسابي (2.69). وتشير النتائج إلى وجود قيمة للمسؤولية الاجتماعية بالمؤسسة ولكن بتفاوت وقد يرجع هذا إلى غياب إستراتيجيات واضحة للمسؤولية الاجتماعية داخل المؤسسة من جهة، وغياب الوعي بأهمية تبني المسؤولية الاجتماعية من جهة أخرى.

المطلب الثالث: نتائج إجابات أفراد عينة الدراسة نحو محور تدعيم التنمية المستدامة

يستخدم نفس الأسلوب المعتمد في المطلب السابق سيتم في هذا المطلب تحليل النتائج المتوصل إليها بخصوص إتجاهات مفردات العينة المدروسة نحو المتغير التابع وهو التنمية المستدامة، حيث سيتم إستعراض إتجاهات هذه المفردات نحوها، ليتم في الأخير ترتيبها حسب الأهمية وتفسير هذه النتائج.

الفرع الأول: تحليل إستجابة عينة الدراسة حول البعد الإقتصادي

الجدول التالي يوضح نتائج تحليل إجابات أفراد العينة على عبارات البعد الإقتصادي:

الجدول رقم (V، 29): نتائج تحليل إجابات أفراد العينة على عبارات البعد الإقتصادي

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب أهمية العبارة	درجة التقدير
1	تعمل مؤسستكم على خلق فرص عمل جديدة.	3.15	1.036	3	متوسطة
2	تعمل مؤسستكم على إستبدال الطاقات القديمة بالطاقات المتجددة.	2.88	1.010	4	متوسطة
3	تقدم مؤسستكم الكمية المطلوبة من السلع التي يحتاجها المجتمع.	3.86	1.025	1	مرتفعة
4	تشارك مؤسستكم في الحد من البطالة	3.41	0.882	2	مرتفعة

متوسطة	0.772	3.32	البعد الإقتصادي
--------	-------	------	-----------------

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على مخرجات برنامج (SPSS .V 24).

من خلال الجدول السابق نلاحظ أنه:

1. وقعت العبارة " تقدم مؤسستكم الكمية المطلوبة من السلع التي يحتاجها المجتمع " في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.86) وبانحراف معياري (1.025) وبدرجة تبني مرتفعة. على إعتبار أن المؤسسة تسيطر على حصة سوقية معتبرة، وهي تمتلك قدرة إنتاجية كبيرة (تم التطرق إليها في المبحث الأول من هذا الفصل)
2. وقعت العبارة " تشارك مؤسستكم في الحد من البطالة." في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (3.41) وبانحراف معياري (0.882) وبدرجة تبني مرتفعة، حيث تقوم المؤسسة بإجراء العديد من مسابقات التوظيف لفئة الشباب وفي كل التخصصات.
3. وقعت العبارة " تعمل مؤسستكم على إستبدال الطاقات القديمة بالطاقات المتجددة" في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (2.88) وبانحراف معياري (1.01) وبدرجة تبني متوسطة. وقد يعود هذا إلى التكاليف المرتفعة للمشاريع المتعلقة بالطاقات البديلة وضرورة الإستعانة بشركات أجنبية من أجل التركيب والصيانة في أغلب الأحيان، ولقد تم التطرق في المبحث الثاني من هذا الفصل كيف أن المؤسسة تعاني من مشكلة تبديل أذرع المصافي المحروقة (المصنوعة من قماش خاص) لأن عملية الإستبدال تحتاج إلى سفقة دولية التي يصعب القيام بها في ظل إنتشار الوباء (كورونا) وفي ظل التدابير الصحية المعمول بها في جميع الدول. وبلغت قيمة المتوسط الحسابي لدرجات الموافقة على عبارات هذا المحور (3.32) وبانحراف معياري (0.772) مما يدل على أن إستجابة الأفراد كانت بدرجة متوسطة.

ويشير البعد الإقتصادي للتنمية المستدامة بأن المؤسسة المستدام إقتصاديا هي المؤسسة التي تتمكن من إنتاج السلع بشكل مستمر من أجل تلبية إحتياجا الأفراد وبالتالي تحقيق الأرباح دون أن تؤثر في حق الأجيال القادمة في تلبية إحتياجاتهم، أي أن الإلتزامات الاجتماعية المفروضة بحكم مبادئ التنمية المستدامة لا تؤدي إلى الإضرار بها وبإمكانياتها في الحصول على عوائد مناسبة.

الفرع الثاني: تحليل إستجابة عينة الدراسة حول البعد الإجتماعي

الجدول التالي يوضح نتائج تحليل إجابات أفراد العينة على عبارات البعد الإجتماعي:

الجدول رقم (30،V): نتائج تحليل إجابات أفراد العينة على عبارات البعد الاجتماعي

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب أهمية العبارة	درجة التقدير
1	تعمل مؤسستكم على تعزيز القيم الأخلاقية في المحيط المهني	2.90	1.203	3	متوسطة
2	تدعم مؤسستكم مفهوم التكافل الاجتماعي بين موظفيها.	2.77	1.064	4	متوسطة
3	تهتم مؤسستكم بتعزيز مفهوم العلاقات والروابط الإنسانية بين موظفيها.	2.74	0.983	5	متوسطة
4	توفر مؤسستكم فرص عمل لأصحاب ذوي الهمم.	2.95	0.944	1	متوسطة
5	تأخذ بعين الاعتبار مؤسستكم المطالب الشرعية للعمال.	2.93	1.029	2	متوسطة
البعد الاجتماعي		2.86	0.835	متوسطة	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS .V 24)

من خلال الجدول السابق نلاحظ أنه:

1. وقعت العبارة " توفر مؤسستكم فرص عمل لأصحاب ذوي الهمم." في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (2.95) وانحراف معياري (0.994) وبدرجة تبني متوسطة، وهذا ما تم ملاحظته من خلال الزيارة الميدانية فمثلا العامل المتواجد في مكتب الاستقبال ينتمي إلى فئة ذوي الهمم.
2. وقعت العبارة "تأخذ بعين الاعتبار مؤسستكم المطالب الشرعية للعمال" في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (2.93) وانحراف معياري (1.029) وبدرجة تبني متوسطة، حيث هناك نقابة للعمال بالمؤسسة تعمل على المطالبة بحقوق العمال.

3. وقعت العبارة "تهتم مؤسستكم بتعزيز مفهوم العلاقات والروابط الإنسانية بين موظفيها" في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (2.74) وبانحراف معياري (0.983) وبدرجة تبني متوسطة. وبلغت قيمة المتوسط الحسابي لدرجات الموافقة على عبارات هذا المحور (2.86) بانحراف معياري كانت قيمته (0.835) مما يدل على أن إستجابة أفراد العينة كانت بدرجة متوسطة. ويشير البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة إلى أن الإنسان هو جوهر التنمية، ولهذا يجب الإهتمام بالعدالة الاجتماعية بالإضافة إلى حق المشاركة في إتخاذ القرارات، وهذا ما يساهم في خلق ولاء العمال للمؤسسة.

الفرع الثالث: تحليل إستجابة عينة الدراسة حول البعد البيئي

الجدول التالي يوضح نتائج تحليل إجابات أفراد العينة على عبارات البعد البيئي:

الجدول رقم (31، V): نتائج تحليل إجابات أفراد العينة على عبارات البعد البيئي

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب أهمية العبارة	درجة التقدير
1	تعمل مؤسستكم على حماية البيئة من التلوث الصناعي.	3.60	0.848	1	مرتفعة
2	تقوم مؤسستكم بتطوير آليات لحماية البيئة من التلوث الصناعي.	3.51	0.871	2	مرتفعة
3	تحافظ مؤسستكم على الموارد المائية، الحيوانية والنباتية من التلوث الصناعي.	3.34	0.864	4	متوسط
4	تخفض مؤسستكم من استخدام المواد الكيميائية المضرة بالصحة.	3.43	0.868	3	مرتفعة
5	تشجع مؤسستكم على نشر الوعي البيئي بين أفراد المؤسسة والمجتمع.	3.12	1.131	5	متوسطة
البعد البيئي		3.40	0.767	متوسطة	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS . V 24)

من خلال الجدول السابق نلاحظ:

1. وقعت العبارة "تعمل مؤسساتكم على حماية البيئة من التلوث الصناعي" في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.60) وبانحراف معياري (0.848) وبدرجة تبني مرتفعة، حيث أن المؤسسة تساهم في حماية البيئة على اعتبار أن نشاطها يسبب تلوث البيئة نتيجة للغازات المنبعثة والمياه المستعملة غير الصحية، وبالتالي يجب عليها أن تساهم في الحد من هذا التلوث إضافة إلى كونها تسعى للحصول على شهادة الإيزو 14000 والتي تتطلب مجموعة إجراءات تخص مسؤوليتها تجاه البيئة.

2. وقعت العبارة "تقوم مؤسساتكم بتطوير آليات لحماية البيئة من التلوث" في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (3.51) وبانحراف معياري (0.871) وبدرجة تبني مرتفعة، حيث قامت المؤسسة بمجموعة من الاستثمارات وإنتهاج جملة من الإجراءات من شأنها الحد من التلوث الناتج عن عملياتها التصنيعية.

3. وقعت العبارة "تخفض مؤسساتكم من استخدام المواد الكيماوية المضرة بالصحة" في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي (3.43) وبانحراف معياري (0.868) وبدرجة تبني متوسطة. وفي هذا الإطار فقد قامت المؤسسة بإتخاذ مجموعة من الإجراءات المتعلقة بهذا والتي من شأنها الحد من استخدام المواد الكيماوية المضرة بالصحة.

4. وقعت العبارة "تشجع مؤسساتكم على نشر الوعي البيئي بين أفراد المؤسسة والمجتمع" في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (3.12) وبانحراف معياري (1.131) وبدرجة تبني متوسطة، وهذا دليل على أن المؤسسة تهتم بالبعد البيئي كإلزام قانوني وليس نابع من درجة وعيها بأهمية الحفاظ على البيئة.

وبلغت قيمة المتوسط الحسابي المرجح لدرجات الموافقة على عبارات هذا المحور (3.40) بانحراف معياري (0.767) مما يدل على أن إستجابة أفراد العينة لهذا البعد كانت بدرجة متوسطة، والسبب يعود إلى تفاوت إهتمام المؤسسة بجميع الجوانب التي تخص البيئة.

ويشير البعد البيئي للتنمية المستدامة إلى المحافظة على البيئة للأجيال القادمة من خلال الإستغلال الأمثل لجميع مواردها، والسعي نحو التكنولوجيات الصديقة للبيئة. ويتم دمج الإهتمامات البيئية من خلال المسؤولية الاجتماعية عن طريق وضع مجموعة من الأنشطة البيئية التي يكون لها وجود من خلال نظم للمحافظة على البيئة وكذا نشر الثقافة البيئية لدى الموظفين و العاملين في المؤسسة.

ومحمل القول كان ترتيب أبعاد المتغير التابع على النحو التالي: "البعد البيئي" بمتوسط حسابي (3.40)، يليه "البعد الإقتصادي" بمتوسط حسابي (3.32)، وفي الأخير "البعد الإجتماعي" بمتوسط حسابي (2.86)، التي يمكن إعتبارها كمؤشرات لمدى تبني مفهوم التنمية المستدامة، وتسمح كذلك بقياس الأداء الإجتماعي للمؤسسة والذي يهدف أساسا إلى الرفع من مسؤوليتها الإجتماعية. وتشير النتائج إلى إهتمام المؤسسة بأبعاد التنمية

المستدامة وحماية البيئة على الرغم من وجود آراء تعارض وجود هذا الإهتمام، مما يشكل نقطة ضعف بالنسبة للمؤسسة، والتي يجب عليها تداركها من خلال تبني أكثر لنشاطات وبرامج خاصة بالمسؤولية الاجتماعية وحماية البيئة في ظل تحقيق تنمية مستدامة.

المطلب الرابع: إختبار فرضيات الدراسة وتحليل نتائجها

يتضمن هذا المطلب عرضاً لنتائج التحليل الإحصائي الخاص بإختبار الفرضيات المعتمدة وتوضيح مقدار التأثير والإرتباط بين المتغير المستقل (المسؤولية الاجتماعية في المحيط الصناعي) بأبعاده الأربعة، والمتغير التابع (التنمية المستدامة) بأبعاده الثلاث حسب الترتيب الذي وردت به وشملته مقدمة الدراسة، و للتأكد من صحة الفرضيات تمت الإستعانة بالأساليب الإحصائية المناسبة.

الفرع الأول: شرح بعض المفاهيم والأدوات المستخدمة في إختبار الفرضيات

في ما يلي شرح لبعض المفاهيم والأدوات المستخدمة من أجل إختبار الفرضيات:

❖ **المعالجة الإحصائية في إختبار الفرضيات:** ترتبط بمفاهيم إحصائية علمية عدة ومهمة، لذا تستوجب

ضرورة توظيفها في بحثنا وتحديد ما قصد الكشف عن المطلوب ومن أهم تلك المفاهيم:

1- فرضية البحث: هي حل مؤقت لمشكلة الدراسة ويمكن أن تصاغ فرضية البحث إنطلاقاً من الإطار النظري، أو على أساس ملاحظات سابقة و أنه لا يمكن إختبار فرضيات البحث مباشرة بل يجب تحويلها إلى فرضيات إحصائية قابلة للإختبار المباشر¹⁰.

– **الفرضية الإحصائية:** تضع الفرضية الإحصائية توقعاً لقيم بعض الإحصاءات المتعلقة بالمجتمع وهي ترتبط مباشرة بفرضيات البحث بحيث يسمح قبولها أو رفضها تأكيد فرضية البحث أو التخلي عنها. تأخذ الفرضيات الإحصائية شكلين وهما: الفرضية الصفرية (H_0)، الفرضية البديلة (H_1).¹¹ والفرضيات الإحصائية شكلين وهما¹²:

الفرضية الصفرية ويرمز لها بالرمز (H_0): وتنص على عدم وجود أثر للمعالجة التجريبية –المتغير المستقل على المتغير التابع–، وتكون بصياغة النفي حول معلومة من معالم مجتمع الدراسة، وهي التي تخضع للإختبار الإحصائي.

¹⁰ _عبد الكريم بوحفص، الأساليب الإحصائية وتطبيقاتها يدويًا وباستخدام برنامج SPSS، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013، ص 22.

¹¹ _نفس المرجع، ص 22.

¹² _نفس المرجع، ص 58.

الفرضية البديلة ويرمز لها بالرمز (H_1): وتنص على أثر للمعالجة التجريبية - المتغير المستقل على المتغير التابع -، وتكون بصياغة الإيجاب حول معلمة من معالم مجتمع الدراسة، وتقبل كبديل للفرضية الصفرية.

2- **مستوى الدلالة:** يتم إختبار الفرضية على مستوى دلالة محدد ومستوى الدلالة الشائع الإستخدام في دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية هو (0.05) وهو ما يعرف بقيمة ألفا، أي أنه يتم إختبار الفرضية الصفرية على مستوى الدلالة ألفا تساوي (0.05) ويعني ذلك أن الإحتمال المقبول للحصول على نتائج مماثلة لما تم الحصول عليه بالصدفة أو بالخطأ في المعاينة، يجب ألا يزيد عن (0.05) أو بمعنى آخر يقبل مقدار خطأ في صحة النتائج لا يزيد عن (0.05).

3- **مستوى المعنوية (Sig)، (احتمال الخطأ) (P-value):** يظهر في مخرجات البرامج الإحصائية مثل Spss، وعلى أساسه يتم إختبار دلالة النتائج وهو يعبر أيضا عن قيمة المقارنة بين القيمة المحسوبة للإختبار (والتي تعبر عن ما هو كائن من خلال البيانات الميدانية) والقيمة المحدولة (التي تعبر عن ما يجب عليه أن تكون النتائج) وهذه الأخيرة يتم تحديدها من خلال مستوى الدلالة المعتمد من طرف الطالبة وكذا درجات الحرية.

❖ **إختيار الأسلوب الإحصائي المناسب:** توجد عدة عوامل تحدد الأسلوب الإحصائي المناسب وهي: حجم العينة، طبيعة المتغيرات وعددها، مستوى قياس المتغيرات، نوع التوزيع البيانات. طبيعة صياغة الفرضيات حيث تتمحور فرضيات في:

- **الفرضيات الفروق:** حيث نقوم بتقدير الفروق في إجابات الباحثين حول متغيرات الدراسة تعزى إلى خصائصهم الديمغرافية وغالباً تتمثل في (الجنس، السن، الدخل الشهري والمستوى التعليمي). وهذا من خلال الأدوات الإحصائية المعلمية التالية:

▪ **إختبار (T_Test) للفرق بين متوسطي مجموعتين (Independent Samples Test):**

ويسمح هذا الإختبار بتقدير الفرق بين متوسط مجموعتين مستقلتين مثل متغير الجنس فهو مقسم إلى فئة الذكور وفئة الإناث.

▪ **إختبار تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA):** للفرق بين متوسطات أكثر من

مجموعتين مثل: متغير السن فهو مقسم إلى أربعة فئات أو مجموعة: مجموعة (01) تتراوح أعمارهم أقل من 30 سنة، مجموعة (02) تتراوح أعمارهم من 30 إلى 40 سنة، مجموعة (03) تتراوح أعمارهم أكبر من 40 إلى 50 سنة، مجموعة (04) تتكون أعمارهم أكبر من

50 سنة.

– الفرضيات الارتباطية والأثر: حيث نقوم بدراسة العلاقة والأثر بين متغيرات المستقلة ومتغير التابع وهذا من خلال: إستخدامنا نموذج الانحدار الخطي المتعدد لكشف على وجود علاقة بين المتغيرين وكذلك عن مدى تأثير ومساهمة المتغيرات المستقل في التغيرات التي تحدث في المتغير التابع وأيها له تأثير معنوي في المتغير التابع وأيها ليس له أي تأثير في وجود باقي المتغيرات المستقلة الأخرى، وهذا من خلال التركيز على تفسير قيم الإحصائيات المستخدمة وهي:

▪ معامل الارتباط بيرسون (Correlation de Pearson)، ويستخدم لقياس إتجاه وقوة العلاقة الخطية بين المتغيرين وتقع قيمة معامل الارتباط بين (-1) إلى (+1) وهذه القيمة تدل على قوة أو ضعف العلاقة بين المتغيرين، فإذا كانت القيمة كبيرة كافية بغض النظر عن الإشارة فإن العلاقة بين المتغيرين قوية، أما إشارة معامل الارتباط فإنها تدل على إتجاه العلاقة بين المتغيرين فإذا كانت الإشارة موجبة فإن زيادة قيم أحد المتغيرات ترافقها زيادة في المتغير الأخر أي العلاقة بينهما طردية والعكس صحيح، ويمكن تقسيم مجالات قيمة معامل الارتباط: أقل أو يساوي (0.30) مستوى ضعيف، من (0.3) الى (0.7) مستوى متوسط، أكبر من (0.7) مستوى عالي.

▪ إختبار F (F-test): من أجل إختبار معنوية العلاقة بين متغير مستقل والمتغير التابع للعلاقة المدروسة يمكن معرفة المعنوية أو الدلالة الإحصائية للعلاقة المدروسة من خلال قيمة Sig المرافقة للإختبار (F-test) فإذا كانت قيمة Sig أقل من (0.05) فإن العلاقة المدروسة بين متغيرين ذات دلالة إحصائية:

قاعدة معنوية العلاقة بين المتغيرين باستخدام نموذج الانحدار من خلال إختبار تحليل التباين	تحليل التباين ANOVA إختبار F (F-test)	
فإذا كانت قيمة Sig أقل من (0.05) يستلزم توجد علاقة دالة احصائيا بين المتغيرين	قيمة F المحسوبة	مستوى المعنوية (Sig)

▪ معامل الانحدار B_n و b_0 : حيث b_0 يمثل مقدر الثابت ذلك أن الثابت b_0 ومعامل B_n فهو قيمة التي يزيد بها المتغير التابع عند زيادة وحدة واحد في المتغير المستقل.

▪ إختبار T (T-Test) من أجل معنوية التأثير بين المتغيرين، ويستخدم لإختبار معنوية تأثير المستقل في التابع، بكلمة أخرى يستخدم لتحقيق من معنوية معاملات (b_0, b_n) للنموذج الانحدار وهذا من مقارنة قيمة Sig المرافقة للإختبار (T-Test) مع مستوى الدلالة (0.05) حيث إذا كانت قيمة Sig أقل من (0.05) فإن معامل الانحدار (b_0, b_n) يختلف عن الصفر ومنه له تأثير معنوي ويضم في نموذج الانحدار الممثل للعلاقة المدروسة.

▪ معامل التفسير (Correlation of determination): ويرمز له بالرمز R^2 ويعتبر مقياس لجودة العلاقة المدروسة وهو مربع معامل الارتباط بيرسون وكلما إقتربت قيمة معامل التفسير من 100% دل ذلك على جودة توفيق النموذج (جودة العلاقة المدروسة) وهو يمثل أيضا النسبة المئوية للتباين (المساهمة) التي يمكن تفسيرها بواسطة المتغير المستقل في التغيرات التي تؤدي إلى تحسين المتغير التابع. وتقع قيمة R^2 بين:

$$0 \leq R^2 \leq 1$$

ويمكن تعبير عن مجالات التفسير بين المتغيرين بناءً على إحصائية R^2 وفق معيار كوهن (Cohen) (1988):

مجال معامل التفسير R^2	$0.01 \leq R^2 \leq 0.29$	$0.30 \leq R^2 \leq 0.49$	$0.5 \leq R^2$ فأكثر
درجة التفسير (التباين)	ضعيفة	متوسطة	مرتفعة
النسبة المئوية للتفسير	اقل من أو يساوي 29.00%	من 30.0% الى 49.0%	أكبر أو يساوي من 50.00%

هدفنا من وضع هذه المجالات هو تفسير التغيرات التي يحدثها المتغير المستقل في تحسين المتغير التابع بناءً على إحصائية R^2 وهل هناك مساهمة ضعيفة أم متوسطة، مرتفعة.

الفرع الثاني: إختبار فرضيات الدراسة وتحليل نتائجها

وفي هذا الفرع سيتم إختبار فرضيات الدراسة ومن ثم تحليل نتائجها.

1- الفرضية الرئيسية الأولى: نصت الفرضية على أنه:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين آراء عينة من موظفي مصنع الإسمنت ومشتقاته بالشلف ECDE حول المسؤولية الاجتماعية في المحيط الصناعي تعزى للخصائص الديمغرافية.

ولإختبار هذه الفرضية تم تقسيمها إلى خمس فرضيات فرعية كالتالي:

❖ إختبار الفرضية الفرعية الأولى

• نص الفرضية الإحصائية

يتم إختبار فرضية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) وعليه نقوم بإعادة صياغتها إلى فرضية صفرية (العدم) وفرضية بديلة كما يلي:

- الفرضية الصفرية (H_0): لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين آراء عينة

من موظفي مصنع الإسمنت ومشتقاته بالشلف ECDE حول المسؤولية الاجتماعية في المحيط الصناعي تعزى لمتغير الجنس.

الفرضية البديلة (H_1): توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين آراء عينة من موظفي مصنع الإسمنت ومشتقاته حول المسؤولية الاجتماعية في المحيط الصناعي تعزى لمتغير الجنس.

• الأدوات الإحصائية لإختبار الفرضية: لإختبار الفرضية المذكورة أعلاه تم استخدام إختبار 'ت' (T-TEST) لعينتين مستقلتين للدلالة على الفروق بين المتوسطات لفتتين فقط وهما لمتغير الجنس (ذكور والإناث).

• قاعدة إتخاذ القرار: نقارن بين قيمة مستوى المعنوية (Sig) المحسوب بإستخدام برنامج SPSS مع المستوى الدلالة المعتمد من طرفنا (0.05) فإذا كانت قيمة الإحتمال الخطأ (P-value أو Sig) أقل من أو تساوي مستوى الدلالة (0.05) فإننا نرفض الفرضية الصفرية (H_0) ونقبل الفرضية البديلة (H_1). والجدول التالي هو ملخص للجدول نتائج إختبار (T-TEST) لعينتين مستقلتين (فئات الجنس).

جدول رقم (32-V): يوضح نتائج إختبار فروق في آراء عينة من موظفي مصنع الإسمنت بالشلف ومشتقاته ECDE إتجاه متغير المسؤولية الاجتماعية في المحيط الصناعي تبعاً لمتغير الجنس

إتجاه العينة المستجوبة نحو المسؤولية الاجتماعية في المحيط الصناعي	الجنس	حجم العينة N	المتوسط الحسابي Mean	الانحراف المعياري Std. Deviation	إختبار 'ت' (T-TEST)	درجة الحرية	Sig	القرار
	ذكر	121	3.1589	0.59530	-0.360	141	0.720	لا توجد فروق
	إناث	22	3.2066	0.41559				

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.V 24

من خلال الجدول رقم (32-V) تبين لنا: أن قيمة (T) المحسوبة بلغت ($T_{cal} = -0.360$) وقيمة (Sig = 0.720) وهي قيمة أكبر من مستوى الدلالة (0.05) ومنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية، أي لا توجد إختلافات في آراء وإتجاهات عينة من موظفي مصنع الإسمنت ومشتقاته بالشلف بين الجنسين إتجاه إدراكهم للمسؤولية الاجتماعية في المحيط الصناعي.

• إتخاذ القرار: نرفض الفرضية البديلة (H_1) ونقبل الفرضية الصفرية (H_0): لا توجد إختلافات ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين آراء عينة من موظفي مصنع الإسمنت ومشتقاته إتجاه إدراكهم للمسؤولية الاجتماعية في المحيط الصناعي تعزى لمتغير الجنس.

❖ إختبار الفرضية الفرعية الثانية

• نص الفرضية الإحصائية

يتم إختبار فرضية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) وعليه نقوم بإعادة صياغتها إلى فرضية صفرية (العدم) وفرضية بديلة كما يلي:

الفرضية الصفرية (H_0): لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين آراء عينة من موظفي مصنع الإسمنت ومشتقاته بالشلف ECDE حول المسؤولية الاجتماعية في المحيط الصناعي تعزى لمتغير السن.

الفرضية البديلة (H_1): توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين آراء عينة من موظفي مصنع الإسمنت ومشتقاته بالشلف ECDE حول المسؤولية الاجتماعية في المحيط الصناعي تعزى لمتغير السن.

• الأدوات الإحصائية لإختبار الفرضية: لإختبار الفرضية المذكورة أعلاه تم إستخدام إختبار 'تحليل التباين الأحادي' (ANOVA one-way) لأكثر من عيتين مستقلتين للدلالة على الفروق بين المتوسطات لفتتين فقط وهما لمتغير السن.

• قاعدة إتخاذ القرار: نقارن بين قيمة مستوى المعنوية (Sig) المحسوب بإستخدام برنامج SPSS مع المستوى الدلالة المعتمد من طرفنا (0.05) فإذا كانت قيمة الإحتمال الخطأ (P-value أو Sig) أقل من أو تساوي مستوى الدلالة 0.05 فإننا نرفض الفرضية الصفرية (H_0) ونقبل الفرضية البديلة (H_1). والجدول التالي هو ملخص للجدول نتائج إختبار (ANOVA one-way) لـ لأكثر من ثلاث مجموعات (فئات السن) أنظر ملحق مخرجات برنامج SPSS.

جدول رقم (33-V): يوضح نتائج إختبار فروق في آراء عينة من موظفي مصنع الإسمنت ومشتقاته بالشلف

ECDE إتجاه متغير المسؤولية الاجتماعية في المحيط الصناعي تبعا لمتغير السن

النتيجة	Sig	قيمة F	متوسط المربعات Mean Square	درجة الحرية df	مجموع المربعات Sum of Squares	مصدر التباين
غير دالة	0.957	0.105	0.035	3	0.104	Between Groups بين المجموعات
			0.332	139	46.090	Within Groups داخل المجموعات
				142	46.195	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.V 25

من خلال الجدول أعلاه تبين لنا: أن قيمة (F) المحسوبة بلغت (F_{cal}=0.105) وقيمة (Sig =0.957) أكبر من مستوى الدلالة (0.05) ومنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية، أي ليس هناك إختلافات في آراء وإتجاهات عينة من موظفي مصنع الإسمنت ومشتقاته بالشلف إتجاه متغير المسؤولية الاجتماعية في المحيط الصناعي تبعاً لمتغير السن.

- إتخاذ القرار: نقبل الفرضية الصفرية (H₀) ونرفض الفرضية البديلة (H₁): لا توجد إختلافات ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α≤0.05) بين آراء عينة من موظفي مصنع الإسمنت ومشتقاته بالشلف تعزى إلى متغير السن نحو إدراكهم للمسؤولية الاجتماعية في المحيط الصناعي.

❖ إختبار الفرضية الفرعية الثالثة

● نص الفرضية الإحصائية

يتم إختبار الفرضية عند مستوى الدلالة (α≤0.05) وعليه نقوم بإعادة صياغتها إلى فرضية صفرية (العدم) وفرضية بديلة كما يلي:

الفرضية الصفرية (H₀): لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (α≤0.05) بين آراء عينة من موظفي مصنع الإسمنت ومشتقاته بالشلف ECDE حول المسؤولية الاجتماعية في المحيط الصناعي تعزى لمتغير المستوى التعليمي.

الفرضية البديلة (H₁): توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α≤0.05) بين آراء عينة من موظفي مصنع الإسمنت ومشتقاته بالشلف ECDE حول المسؤولية الاجتماعية في المحيط الصناعي تعزى لمتغير المستوى التعليمي.

- الأدوات الإحصائية لإختبار الفرضية: لإختبار الفرضية المذكورة أعلاه تم إستخدام إختبار 'تحليل التباين الأحادي' (ANOVA one-way) لأكثر من عيتين مستقلتين للدلالة على الفروق بين المتوسطات لفتتين فقط وهما لمتغير المستوى التعليمي.

- قاعدة إتخاذ القرار: نقارن بين قيمة مستوى المعنوية (Sig) المحسوب بإستخدام برنامج SPSS مع مستوى الدلالة المعتمد من طرفنا (0.05) فإذا كانت قيمة الإحتمال الخطأ (P-value أو Sig) أقل من أو تساوي مستوى الدلالة (0.05) فإننا نرفض الفرضية الصفرية (H₀) ونقبل الفرضية البديلة (H₁).

والجدول التالي هو ملخص للجدول نتائج إختبار (ANOVA one-way) لـ لأكثر من ثلاث مجموعات (فئات المستوى التعليمي).

جدول رقم (34-V): يوضح نتائج إختبار فروق في آراء عينة من موظفي مصنع الإسمنت ومشتقاته إتجاه متغير المسؤولية الاجتماعية في المحيط الصناعي تبعا لمتغير المستوى التعليمي

النتيجة	Sig	قيمة F	متوسط المربعات Mean Square	درجة الحرية df	مجموع المربعات Sum of Squares	مصدر التباين
غير دالة	0.295	1.232	0.399	2	0.799	Between Groups بين المجموعات
			0.324	140	45,396	Within Groups داخل المجموعات
				142	45.396	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.V 24

من خلال الجدول أعلاه تبين لنا: أن قيمة (F) المحسوبة بلغت (F_{cal}=1.232) وقيمة (Sig=0.295) أكبر من مستوى الدلالة (0.05) ومنه لا توجد فروق ذات دالة إحصائية، أي ليس هناك إختلافات في آراء وإتجاهات عينة من موظفي مصنع الإسمنت ومشتقاته بالشلف إتجاه متغير المسؤولية الاجتماعية في المحيط الصناعي تبعا لمتغير المستوى التعليمي.

- إتخاذ القرار: نقبل الفرضية الصفرية (H₀) ونرفض الفرضية البديلة (H₁): لا توجد إختلافات ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α≤0.05) بين آراء عينة من موظفي مصنع الإسمنت ومشتقاته بالشلف تعزى إلى متغير المستوى التعليمي نحو إدراكهم للمسؤولية الاجتماعية في المحيط الصناعي.

❖ إختبار الفرضية الفرعية الرابعة

- نص الفرضية الإحصائية

يتم إختبار فرضية عند مستوى الدلالة (α≤0.05) وعليه نقوم بإعادة صياغتها إلى فرضية صفرية (العدم) وفرضية بديلة كما يلي:

الفرضية الصفرية (H₀): لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (α≤0.05) بين آراء عينة من موظفي مصنع الإسمنت ومشتقاته بالشلف ECDE حول المسؤولية الاجتماعية في المحيط الصناعي تعزى لمتغير مستويات الدخل.

الفرضية البديلة (H₁): توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α≤0.05) بين آراء عينة من موظفي مصنع الإسمنت ومشتقاته بالشلف ECDE حول المسؤولية الاجتماعية في المحيط الصناعي تعزى لمتغير مستويات الدخل.

- الأدوات الإحصائية لاختبار الفرضية: لإختبار الفرضية المذكورة أعلاه تم استخدام إختبار 'تحليل التباين الأحادي' (ANOVA one-way) لأكثر من عینتين مستقلتين للدلالة على الفروق بين المتوسطات وهي لمتغير مستويات الدخل.
 - قاعدة إتخاذ القرار: نقارن بين قيمة مستوى المعنوية (Sig) المحسوب بإستخدام برنامج SPSS مع المستوى الدلالة المعتمد من طرفنا (0.05) فإذا كانت قيمة الإحتمال الخطأ (P-value أو Sig) أقل من أو تساوي مستوى الدلالة (0.05) فإننا نرفض الفرضية الصفرية (H0) ونقبل الفرضية البديلة (H1).
- والجدول التالي هو ملخص لجدول نتائج إختبار (ANOVA one-way) لأكثر من ثلاث مجموعات (فئات مستويات الدخل).

جدول رقم (35-V): يوضح نتائج إختبار فروق في آراء عينة من موظفي مصنع الإسمنت ومشتقاته بالشلف ECDE إتجاه متغير المسؤولية الاجتماعية في المحيط الصناعي تبعاً لمتغير مستويات الدخل

النتيجة	Sig	قيمة F	متوسط المربعات Mean Square	درجة الحرية df	مجموع المربعات Sum of Squares	مصدر التباين
دالة	0.033	3.492	1.098	2	2.195	Between Groups بين المجموعات
			0.314	140	44.000	Within Groups داخل المجموعات
				142	46.195	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.V 24

من خلال الجدول أعلاه تبين لنا: أن قيمة (F) المحسوبة بلغت (F_{cal}=3.492) وقيمة (Sig=0.033) أقل من مستوى الدلالة (0.05) ومنه توجد فروق ذات دالة إحصائية، أي هناك إختلافات في آراء وإتجاهات عينة من موظفي مصنع الإسمنت ومشتقاته بالشلف إتجاه متغير المسؤولية الاجتماعية في المحيط الصناعي تبعاً لمتغير مستويات الدخل.

- إتخاذ القرار: نرفض الفرضية الصفرية (H₀) ونقبل الفرضية البديلة (H₁): توجد إختلافات ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α≤0.05) بين آراء عينة من موظفي مصنع الإسمنت ومشتقاته بالشلف تعزى إلى متغير مستويات الدخل نحو إدراكهم للمسؤولية الاجتماعية في المحيط الصناعي.

❖ اختبار الفرضية الفرعية الخامسة

● نص الفرضية الإحصائية

يتم اختبار الفرضية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) وعليه نقوم بإعادة صياغتها إلى فرضية صفرية (العدم) وفرضية بديلة كما يلي:

الفرضية الصفرية (H_0): لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين آراء عينة من موظفي مصنع الإسمنت ومشتقاته بالشلف ECDE حول المسؤولية الاجتماعية في المحيط الصناعي تعزى لمتغير المركز الوظيفي.

الفرضية البديلة (H_1): توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين آراء عينة من موظفي مصنع الإسمنت ومشتقاته بالشلف ECDE حول المسؤولية الاجتماعية في المحيط الصناعي تعزى لمتغير المركز الوظيفي.

● الأدوات الإحصائية لإختبار الفرضية: لإختبار الفرضية المذكورة أعلاه تم إستخدام إختبار 'ت' (T-TEST) لعينتين مستقلتين للدلالة على الفروق بين المتوسطات لفتتين فقط وهما لمتغير المركز الوظيفي (رئيس قسم، موظف).

● قاعدة اتخاذ القرار: نقارن بين قيمة مستوى المعنوية (Sig) المحسوب بإستخدام برنامج SPSS مع المستوى الدلالة المعتمد من طرفنا (0.05) فإذا كانت قيمة الإحتمال الخطأ (P-value أو Sig) أقل من أو تساوي مستوى الدلالة (0.05) فإننا نرفض الفرضية الصفرية (H_0) ونقبل الفرضية البديلة (H_1).

والجدول التالي هو ملخص للجدول نتائج إختبار (T-TEST) ل عينتين مستقلتين (فتتي المركز الوظيفي).

جدول رقم (36-V): يوضح نتائج إختبار فروق في آراء عينة من موظفي مصنع الإسمنت ومشتقاته بالشلف ECDE إتجاه متغير المسؤولية الاجتماعية في المحيط الصناعي تبعاً لمتغير المركز الوظيفي

القرار	Sig	درجة الحرية	إختبار 'ت' (T-TEST)	الانحراف المعياري Std. Deviation	المتوسط الحسابي Mean	حجم العينة N	الجنس	إتجاه العينة المستجوبة نحو المسؤولية الاجتماعية في المحيط الصناعي
لا توجد فروق	0.06	141	2.91	0.570	3.44	28	رئيس قسم	
				0.555	3.09	115	موظف	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.V 24

من خلال الجدول رقم (36-V) تبين لنا: أن قيمة (T) المحسوبة بلغت (2.91) وقيمة (Sig=0.06) وهي قيمة أكبر من مستوى الدلالة (0.05) ومنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية أي لا توجد إختلافات في آراء وإتجاهات عينة من موظفي مصنع الإسمنت ومشتقاته بالشلف بين فئتي المركز الوظيفي إتجاه إدراكهم للمسؤولية الاجتماعية في المحيط الصناعي.

• إتخاذ القرار: نرفض الفرضية البديلة (H_1) ونقبل الفرضية الصفرية (H_0): لا توجد إختلافات ذات

دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين آراء عينة من موظفي مصنع الإسمنت ومشتقاته بالشلف إتجاه إدراكهم للمسؤولية الاجتماعية في المحيط الصناعي تعزى لمتغير المركز الوظيفي.

وعليه أظهرت نتائج إختبار الفرضيات الفرعية الخاصة بالفرضية الرئيسية الأولى و التي تنص على أنه : لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين آراء عينة من موظفي مصنع الإسمنت ومشتقاته بالشلف حول المسؤولية الاجتماعية في المحيط الصناعي تعزى للخصائص الديمغرافية إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين آراء عينة من موظفي مصنع الإسمنت ومشتقاته بالشلف حول المسؤولية الاجتماعية في المحيط الصناعي تعزى للمتغيرات الديمغرافية، وبالتالي يمكن قبول هذه الفرضية نسبياً لأنها تحققت مع أغلب الخصائص الديمغرافية والتي تمثلت في (الجنس، السن، المستوى التعليمي والمركز الوظيفي) ولكن لم تتحقق مع متغير مستويات الدخل. وترجع أسباب ذلك إلى:

- الإعتقادات الشخصية المتعلقة بالضمير، حيث نجد في غالب الأحيان يسود الواقع إعتقاد خاطئ عن المسؤولية الاجتماعية، حيث ينظر لها على أساس أنها مبادرة تطوعية فقط لا أقل ولا أكثر، أي العامل المادي والمالي هو الغالب، وفي غالب الأحيان يقومون العمال بتقييم الدخل وهل هو كافي لتلبية حاجاتهم وإشباع رغباتهم قبل القيام بأي عمل تطوعي.

2- الفرضية الرئيسية الثانية: والتي نصت على أنه:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين آراء عينة من موظفي مصنع

الإسمنت ومشتقاته بالشلف ECDE حول متغير التنمية المستدامة تعزى للخصائص الديمغرافية.

ولإختبار هذه الفرضية تم تقسيمها إلى خمس فرضيات فرعية كالتالي:

❖ إختبار الفرضية الفرعية الأولى

• نص الفرضية الإحصائية

يتم إختبار الفرضية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) وعليه نقوم بإعادة صياغتها إلى فرضية صفرية (العدم) وفرضية بديلة كما يلي:

الفرضية الصفرية (H_0): لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين آراء عينة من موظفي مصنع الإسمنت ومشتقاته بالشلف ECDE حول متغير التنمية المستدامة تعزى لمتغير الجنس.

الفرضية البديلة (H_1): توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين آراء عينة من موظفي مصنع الإسمنت ومشتقاته بالشلف ECDE حول متغير التنمية المستدامة تعزى لمتغير الجنس.

• الأدوات الإحصائية لإختبار الفرضية: لإختبار الفرضية المذكورة أعلاه تم إستخدام إختبار 'ت' (T-TEST) لعينتين مستقلتين للدلالة على الفروق بين المتوسطات لفئتين فقط وهما لمتغير الجنس (ذكور والإناث).

• قاعدة اتخاذ القرار: نقارن بين قيمة مستوى المعنوية (Sig) المحسوب بإستخدام برنامج SPSS مع المستوى الدلالة المعتمد من طرفنا (0.05) فإذا كانت قيمة الإحتمال الخطأ (P-value أو Sig) أقل من أو تساوي مستوى الدلالة (0.05) فإننا نرفض الفرضية الصفرية (H_0) ونقبل الفرضية البديلة (H_1). والجدول التالي هو ملخص للجدول نتائج إختبار (T-TEST) لعينتين مستقلتين (فئات الجنس) أنظر ملحق مخرجات برنامج SPSS.

جدول رقم (37-V): يوضح نتائج إختبار فروق في آراء عينة من موظفي مصنع الإسمنت ومشتقاته بالشلف ECDE إتجاه متغير التنمية المستدامة تبعاً لمتغير الجنس

القرار	Sig	درجة الحرية	إختبار 'ت' (T-TEST)	الانحراف المعياري Std. Deviation	المتوسط الحسابي Mean	حجم العينة N	الجنس	إتجاه العينة المستجوبة نحو التنمية المستدامة
لا توجد فروق	0.769	141	0.295	0.67868	3.1954	121	ذكر	
				0.64640	3.1494	22	إناث	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.V 24

من خلال الجدول رقم (37-V) تبين لنا: أن قيمة (T) المحسوبة بلغت ($T_{cal} = 0.295$) وقيمة (Sig=0.769) وهي قيمة أكبر من مستوى الدلالة (0.05) ومنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية أي لا توجد إختلافات في آراء وإتجاهات عينة من موظفي مصنع الإسمنت ومشتقاته بالشلف بين الجنسين إتجاه إدراكهم للتنمية المستدامة.

- إتخاذ القرار: نرفض الفرضية البديلة (H_1) ونقبل الفرضية الصفرية (H_0): لا توجد إختلافات ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين آراء عينة من موظفي مصنع الإسمنت ومشتقاته بالشلف إتجاه إدراكهم للتنمية المستدامة تعزى لمتغير الجنس.

❖ إختبار الفرضية الفرعية الثانية

● نص الفرضية الإحصائية

يتم إختبار فرضية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) وعليه نقوم بإعادة صياغتها إلى فرضية صفرية (العدم) وفرضية بديلة كما يلي:

الفرضية الصفرية (H_0): لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين آراء عينة من موظفي مصنع الإسمنت ومشتقاته بالشلف ECDE حول متغير التنمية المستدامة تعزى لمتغير السن.

الفرضية البديلة (H_1): توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين آراء عينة من موظفي مصنع الإسمنت ومشتقاته بالشلف ECDE حول متغير التنمية المستدامة تعزى لمتغير السن.

- الأدوات الإحصائية لاختبار الفرضية: لإختبار الفرضية المذكورة أعلاه تم إستخدام إختبار 'تحليل التباين الأحادي' (ANOVA one-way) لأكثر من عيتين مستقلتين للدلالة على الفروق بين المتوسطات وهي لمتغير السن.

- قاعدة إتخاذ القرار: نقارن بين قيمة مستوى المعنوية (Sig) المحسوب بإستخدام برنامج SPSS مع المستوى الدلالة المعتمد من طرفنا (0.05) فإذا كانت قيمة الإحتمال الخطأ (P-value أو Sig) أقل من أو تساوي مستوى الدلالة (0.05) فإننا نرفض الفرضية الصفرية (H_0) ونقبل الفرضية البديلة (H_1). والجدول التالي هو ملخص للجدول نتائج إختبار (ANOVA one-way) لـ لأكثر من ثلاث مجموعات (فئات السن).

جدول رقم (38-V): يوضح نتائج إختبار فروق في آراء عينة من موظفي مصنع الإسمنت ومشتقاته بالشلف ECDE إتجاه متغير المسؤولية الاجتماعية في المحيط الصناعي تبعا لمتغير السن

النتيجة	Sig	قيمة F	متوسط المربعات Mean Square	درجة الحرية df	مجموع المربعات Sum of Squares	مصدر التباين
غير			0.448	3	1.344	Between Groups بين المجموعات

دالة	0.398	0.993	0.451	139	62.743	Within Groups داخل المجموعات
				142	64.087	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.V 25

من خلال الجدول أعلاه تبين لنا: أن قيمة (F) المحسوبة بلغت (F_{cal}=0.993) وقيمة (Sig=0.398) أكبر من مستوى الدلالة (0.05) ومنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية، أي ليس هناك إختلافات في آراء وإتجاهات عينة من موظفي مصنع الإسمنت ومشتقاته بالشلف إتجاه التنمية المستدامة تبعاً لمتغير السن.

- إتخاذ القرار: نقبل الفرضية الصفرية (H₀) ونرفض الفرضية البديلة (H₁): لا توجد إختلافات ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α≤0.05) بين آراء عينة من موظفي مصنع الإسمنت ومشتقاته بالشلف تعزى إلى متغير السن نحو إدراكهم لتنمية المستدامة.

❖ إختبار الفرضية الفرعية الثالثة

- نص الفرضية الإحصائية

يتم إختبار فرضية عند مستوى الدلالة (α≤0.05) وعليه نقوم بإعادة صياغتها إلى فرضية صفرية (العدم) وفرضية بديلة كما يلي:

الفرضية الصفرية (H₀): لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (α≤0.05) بين آراء عينة من موظفي مصنع الإسمنت ومشتقاته بالشلف ECDE حول التنمية المستدامة تعزى لمتغير المستوى التعليمي.

الفرضية البديلة (H₁): توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α≤0.05) بين آراء عينة من موظفي مصنع الإسمنت ومشتقاته بالشلف ECDE حول التنمية المستدامة تعزى لمتغير المستوى التعليمي.

- الأدوات الإحصائية لإختبار الفرضية: لإختبار الفرضية المذكورة أعلاه تم إستخدام إختبار 'تحليل التباين الأحادي' (ANOVA one-way) لأكثر من عینتين مستقلتين للدلالة على الفروق بين المتوسطات وهي لمتغير المستوى التعليمي.

- قاعدة إتخاذ القرار: نقارن بين قيمة مستوى المعنوية (Sig) المحسوب بإستخدام برنامج SPSS مع المستوى الدلالة المعتمد من طرفنا (0.05) فإذا كانت قيمة الإحتمال الخطأ (P-value أو Sig) أقل من أو تساوي مستوى الدلالة (0.05) فإننا نرفض الفرضية الصفرية (H₀) ونقبل الفرضية البديلة (H₁).

والجدول التالي هو ملخص للجدول نتائج إختبار (ANOVA one-way) لـ لأكثر من ثلاث مجموعات (فئات المستوى التعليمي).

جدول رقم (V-39): يوضح نتائج إختبار فروق في آراء عينة من موظفي مصنع الإسمنت بالشلف ECDE ومشتقاته إتجاه متغير التنمية المستدامة تبعاً لمتغير المستوى التعليمي

النتيجة	Sig	قيمة F	متوسط المربعات Mean Square	درجة الحرية df	مجموع المربعات Sum of Squares	مصدر التباين
غير دالة	0.559	0.584	0.265	2	0.531	Between Groups بين المجموعات
			0.454	140	63.557	Within Groups داخل المجموعات
				142	64.087	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.V 24

من خلال الجدول أعلاه تبين لنا: أن قيمة (F) المحسوبة بلغت (F_{cal}=0.584) وقيمة (Sig=0.559) أكبر من مستوى الدلالة (0.05) ومنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية، أي ليس هناك إختلافات في آراء وإتجاهات عينة من موظفي مصنع الإسمنت ومشتقاته بالشلف ECDE إتجاه متغير التنمية المستدامة تبعاً لمتغير المستوى التعليمي.

● إتخاذ القرار: نقبل الفرضية الصفرية (H₀) ونرفض الفرضية البديلة (H₁): لا توجد إختلافات ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α≤0.05) بين آراء عينة من موظفي مصنع الإسمنت ومشتقاته بالشلف تعزى إلى متغير المستوى التعليمي نحو إدراكهم للتنمية المستدامة.

❖ إختبار الفرضية الفرعية الرابعة

● نص الفرضية الإحصائية:

يتم إختبار فرضية عند مستوى الدلالة (α≤0.05) وعليه نقوم بإعادة صياغتها إلى فرضية صفرية (العدم) وفرضية بديلة كما يلي:

الفرضية الصفرية (H₀): لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (α≤0.05) بين آراء عينة من موظفي مصنع الإسمنت ومشتقاته بالشلف حول التنمية المستدامة تعزى لمتغير مستويات الدخل.

الفرضية البديلة (H_1): توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين آراء عينة من موظفي مصنع الإسمنت ومشتقاته بالشلف حول التنمية المستدامة تعزى لمتغير مستويات الدخل.

• الأدوات الإحصائية لاختبار الفرضية: لإختبار الفرضية المذكورة أعلاه تم استخدام إختبار 'تحليل التباين الأحادي' (ANOVA one-way) لأكثر من عینتين مستقلتين للدلالة على الفروق بين المتوسطات وهي لمتغير مستويات الدخل.

• قاعدة إتخاذ القرار: نقارن بين قيمة مستوى المعنوية (Sig) المحسوب بإستخدام برنامج SPSS مع المستوى الدلالة المعتمد من طرفنا (0.05) فإذا كانت قيمة الإحتمال الخطأ (P-value أو Sig) أقل من أو تساوي مستوى الدلالة (0.05) فإننا نرفض الفرضية الصفرية (H_0) ونقبل الفرضية البديلة (H_1).

والجدول التالي هو ملخص لجداول نتائج إختبار (ANOVA one-way) لأكثر من ثلاث مجموعات (فئات مستويات الدخل).

جدول رقم (40-V): يوضح نتائج إختبار فروق في آراء عينة من موظفي مصنع الإسمنت ومشتقاته

بالشلف ECDE إتجاه متغير التنمية المستدامة تبعاً لمتغير مستويات الدخل

النتيجة	Sig	قيمة F	متوسط المربعات Mean Square	درجة الحرية df	مجموع المربعات Sum of Squares	مصدر التباين
غير دالة	0.421	0.869	0.393	2	0.786	Between Groups بين المجموعات
			0.452	140	63.301	Within Groups داخل المجموعات
				142	64.087	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.V 24

من خلال الجدول أعلاه تبين لنا: أن قيمة (F) المحسوبة بلغت ($F_{cal}=0.869$) وقيمة (Sig =0.421) أكبر من مستوى الدلالة (0.05) ومنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية، أي ليس هناك إختلافات في آراء وإتجاهات عينة من موظفي مصنع الإسمنت ومشتقاته بالشلف إتجاه متغير التنمية المستدامة تبعاً لمتغير مستويات الدخل.

- إتخاذ القرار: نرفض الفرضية الصفرية (H_0) ونقبل الفرضية البديلة (H_1): توجد إختلافات ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين آراء عينة من موظفي مصنع الإسمنت ومشتقاته بالشلف تعزى إلى متغير مستويات الدخل نحو إدراكهم لتنمية المستدامة.

❖ إختبار الفرضية الفرعية الخامسة

● نص الفرضية الإحصائية

يتم إختبار فرضية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) وعليه نقوم بإعادة صياغتها إلى فرضية صفرية (العدم) وفرضية بديلة كما يلي:

الفرضية الصفرية (H_0): لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين آراء عينة من موظفي مصنع الإسمنت ومشتقاته بالشلف حول التنمية المستدامة تعزى لمتغير المركز الوظيفي.

الفرضية البديلة (H_1): توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين آراء عينة من موظفي مصنع الإسمنت ومشتقاته بالشلف لتنمية المستدامة تعزى لمتغير المركز الوظيفي.

- الأدوات الإحصائية لإختبار الفرضية: لإختبار الفرضية المذكورة أعلاه تم إستخدام إختبار 'ت' (T-TEST) لعينتين مستقلتين للدلالة على الفروق بين المتوسطات لفتتين فقط وهما لمتغير المركز الوظيفي (رئيس قسم، موظف).

- قاعدة اتخاذ القرار: نقارن بين قيمة مستوى المعنوية (Sig) المحسوب بإستخدام برنامج SPSS مع المستوى الدلالة المعتمد من طرفنا (0.05) فإذا كانت قيمة الإحتمال الخطأ (P-value أو Sig) أقل من أو تساوي مستوى الدلالة (0.05) فإننا نرفض الفرضية الصفرية (H_0) ونقبل الفرضية البديلة (H_1). والجدول التالي هو ملخص لجدول نتائج إختبار (T-TEST) لعينتين مستقلتين (فتي المركز الوظيفي). جدول رقم (41-V): يوضح نتائج إختبار فروق في آراء عينة من موظفي مصنع الإسمنت ومشتقاته بالشلف ECDE إتجاه متغير التنمية المستدامة تبعاً لمتغير المركز الوظيفي

القرار	Sig	درجة الحرية	إختبار 'ت' (T-TEST)	الإنحراف المعياري Std. Deviation	المتوسط الحسابي Mean	حجم العينة N	الجنس	إتجاه العينة المستجوبة نحو التنمية المستدامة
لا توجد فروق	0.08	141	2.76	0.666	3.50	28	رئيس قسم	

				0.653	3.11	115	موظف
--	--	--	--	-------	------	-----	------

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.V 24

من خلال الجدول رقم (41-V) تبين لنا: أن قيمة (T) المحسوبة بلغت (T_{cal}= 2.76) وقيمة (Sig =0.08) وهي قيمة أكبر من مستوى الدلالة (0.05) ومنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية أي لا توجد إختلافات في آراء وإتجاهات عينة من موظفي مصنع الإسمنت ومشتقاته بالشلف بين فئتي المركز الوظيفي إتجاه إدراكهم للتنمية المستدامة.

• إتخاذ القرار: نرفض الفرضية البديلة (H₁) ونقبل الفرضية الصفرية (H₀): لا توجد إختلافات ذات

دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α ≤ 0.05) بين آراء عينة من موظفي مصنع الإسمنت ومشتقاته بالشلف إتجاه إدراكهم للتنمية المستدامة تعزى لمتغير المركز الوظيفي.

وعليه أظهرت نتائج إختبار الفرضيات الفرعية الخاصة بالفرضية الرئيسية الثانية و التي تنص على أنه: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (α ≤ 0.05) بين آراء عينة من موظفي مصنع الإسمنت ومشتقاته بالشلف ECDE حول متغير التنمية المستدامة تعزى للخصائص الديمغرافية.

إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α ≤ 0.05) بين آراء عينة من موظفي مصنع الإسمنت ومشتقاته بالشلف حول مدى إدراك موظفي هذه الأخيرة لمتغير التنمية المستدامة تعزى للمتغيرات الديمغرافية، وبالتالي يمكن قبول هذه الفرضية لأنها تحققت مع جميع الخصائص الديمغرافية والتي تمثلت في (الجنس، السن، المستوى التعليمي، مستويات الدخل والمركز الوظيفي) ويرجع ذلك إلى أن درجة الوعي لدى عمال المؤسسة في ما يخص مفهوم التنمية المستدامة متساوي تقريبا، أي هناك تشابه كبير في جميع المعلومات التي تخص التنمية المستدامة لدى عمال مؤسسة الإسمنت ومشتقاته بالشلف ECDE.

3- الفرضية الرئيسية الثالثة: والتي نصت على أنه:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α ≤ 0.05) بين المسؤولية الاجتماعية في المحيط

الصناعي وأبعاد التنمية المستدامة

ولإختبار هذه الفرضية تم إستخدام إختبار تحليل الإندثار المتعدد بإستخدام برنامج (spss.v24) وفق طريقة Entée التي مفادها إدخال كل المتغيرات دفعة واحدة للتحقق من وجود تأثير ذي دلالة إحصائية بين المتغير المستقل (المسؤولية الاجتماعية في المحيط الصناعي) وأبعاد المتغير التابع (التنمية المستدامة).

مع العلم أن قاعدة الرفض أو القبول تنص على:

• قبول الفرضية الصفرية: إذا كانت قيمة F المحسوبة أصغر من قيمة F الجدولة عند مستوى الدلالة (0.05) أو قيمة مستوى دلالة sig أكبر من (0.05).

- قبول الفرضية البديلة: إذا كانت قيمة F المحسوبة أكبر من قيمة F الجدولة عند مستوى الدلالة (0.05) أو قيمة مستوى دلالة sig أصغر من (0.05).
- ولمعالجة هذه الفرضية تم تجزئتها إلى ثلاث فرضيات فرعية وهي كالآتي:

❖ الفرضية الفرعية الأولى

• نص الفرضية الإحصائية

يتم إختبار فرضية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) وعليه نقوم بإعادة صياغتها إلى فرضية صفرية (العدم) وفرضية بديلة كما يلي:

الفرضية الصفرية (H_0): لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في ممارسة المسؤولية الاجتماعية في المحيط الصناعي لتدعيم البعد الإقتصادي للتنمية المستدامة.

الفرضية البديلة (H_1): توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في ممارسة المسؤولية الاجتماعية في المحيط الصناعي لتدعيم البعد الإقتصادي للتنمية المستدامة.

وهذا ما يوضحه الجدول أدناه:

الجدول رقم (42،V): نتائج تحليل الانحدار المتعدد لتأثير البعد الإقتصادي لتنمية المستدامة في ممارسة المسؤولية الاجتماعية في المحيط الصناعي

مستوى الدلالة	قيمة (T)	قيمة (Beta)	الخطأ المعياري	B	المتغير المستقل: المسؤولية الاجتماعية في المحيط الصناعي
0.418	-0.813	-0.089	0.133	-0.108	الأنشطة الاجتماعية إتجاه العاملين في المحيط الصناعي
0.002	3.174	0.325	0.098	0.310	أنشطة تحسين الجودة في المحيط الصناع
0.003	2.991	0.264	0.096	0.286	الأنشطة البيئية في المحيط الصناعي
0.33	2.148	0.211	0.110	0.237	الأنشطة الاجتماعية إتجاه المجتمع في المحيط الصناعي
		0.589			قيمة R

	0.346		قيمة R^2
	18.286		قيمة (F)

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS

من خلال نتائج الجدول أعلاه يتبين أن معامل ارتباط بيرسون بين المسؤولية الاجتماعية في المحيط الصناعي و البعد الإقتصادي بلغ ($R=0.589$) وهو يتراوح بين المجال (0.3 إلى غاية 0.7) وهنا على العلاقة متوسطة وهو معنوي عند مستوى الدلالة (0.05) وأن قيمة معامل التفسير R^2 بلغ ($R^2=0.346$) وهذا يعني أن المسؤولية الاجتماعية قد فسرت (34.60%) من التغير الذي يحدث في البعد الإقتصادي لتنمية المستدامة.

- و بالنسبة لمعنوية معامل البعد الأول قيمة إحتمال الخطأ SIG بلغت (0.418) وهي أكبر من (0.05).

- بالنسبة لمعنوية معامل البعد الثاني قيمة إحتمال الخطأ SIG بلغت (0.002) وهي أقل من (0.05).

- بالنسبة لمعنوية معامل البعد الثالث قيمة إحتمال الخطأ SIG بلغت (0.003) وهي أقل من (0.05).

- بالنسبة لمعنوية معامل البعد الرابع قيمة إحتمال الخطأ SIG بلغت (0.33) وهي أكبر من (0.05).

وبناءً على النتائج نقبل الفرضية الصفرية (H_0) عند البعدين (الأول والرابع) ونقبل الفرضية البديلة (H_1) عند البعدين (الثاني والثالث).

❖ الفرضية الفرعية الثانية

• نص الفرضية الإحصائية

يتم إختبار فرضية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) وعليه نقوم بإعادة صياغتها إلى فرضية صفرية (العدم) وفرضية بديلة كما يلي:

الفرضية الصفرية (H_0): لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في ممارسة المسؤولية الاجتماعية في المحيط الصناعي لتدعيم البعد الإقتصادي لتنمية المستدامة.

الفرضية البديلة (H_1): توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في ممارسة المسؤولية الاجتماعية في المحيط الصناعي لتدعيم البعد الإقتصادي لتنمية المستدامة.

وهذا ما يوضحه الجدول أدناه:

الجدول رقم (43،V): نتائج تحليل الإنحدار المتعدد لتأثير البعد الإقتصادي لتنمية المستدامة في ممارسة المسؤولية الاجتماعية في المحيط الصناعي

المتغير المستقل: المسؤولية الاجتماعية في المحيط الصناعي	B	الخطأ المعياري	قيمة (Beta)	قيمة (T)	مستوى الدلالة
---	---	----------------	-------------	----------	---------------

0.000	4.635	0.410	0.116	0.539	الأنشطة الاجتماعية إتجاه العاملين في المحيط الصناعي
0.092	1.696	0.140	0.085	0.144	أنشطة تحسين الجودة في المحيط الصناعي
0.045	2.019	0.144	0.084	0.169	الأنشطة البيئية في المحيط الصناعي
0.009	2.661	0.211	0.096	0.256	الأنشطة الاجتماعية إتجاه المجتمع في المحيط الصناعي
0.758					قيمة R
0.575					قيمة R ²
46.673					قيمة (F)

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS

من خلال النتائج الجدول أعلاه يتبين أن معامل إرتباط بيرسون بين المسؤولية الاجتماعية في المحيط الصناعي و البعد الاجتماعي بلغ ($R=0.758$) وهي درجة إرتباط قوية. وهو معنوي عند مستوى الدلالة (0.05) وأن قيمة معامل التفسير R^2 بلغ ($R^2=0.575$) وهذا يعني أن المسؤولية الاجتماعية قد فسرت (57.50%) من التغير الذي يحدث في البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة.

- وبالنسبة لمعنوية معامل البعد الأول قيمة إحتمال الخطأ SIG بلغت (0.000) وهي أقل من (0.05).
 - بالنسبة لمعنوية معامل البعد الثاني قيمة إحتمال الخطأ SIG بلغت (0.092) وهي أكبر من (0.05).
 - بالنسبة لمعنوية معامل البعد الثالث قيمة إحتمال الخطأ SIG بلغت (0.045) وهي أكبر من (0.05).
 - بالنسبة لمعنوية معامل البعد الرابع قيمة إحتمال الخطأ SIG بلغت (0.009) وهي أقل من (0.05).
- وبناءً على النتائج نقبل الفرضية الصفرية (H_0) عند البعدين (الثاني والثالث) ونقبل الفرضية البديلة (H_1) عند البعدين (البعد الأول والرابع).

❖ الفرضية الفرعية الثالثة

• نص الفرضية الإحصائية

يتم إختبار الفرضية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) وعليه نقوم بإعادة صياغتها إلى فرضية صفرية (العدم) وفرضية بديلة كما يلي:

الفرضية الصفرية (H_0): لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في ممارسة المسؤولية الاجتماعية في المحيط الصناعي لتدعيم البعد البيئي للتنمية المستدامة.

الفصل الخامس واقع المسؤولية الاجتماعية في مصنع الإسمنت ومشتقاته بولاية الشلف ودورها في حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة ECDE

الفرضية البديلة (H_1): توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في ممارسة المسؤولية الاجتماعية في المحيط الصناعي لتدعيم البعد البيئي للتنمية المستدامة.

وهذا ما يوضحه الجدول أدناه:

الجدول رقم (44،V): نتائج تحليل الانحدار المتعدد لتأثير البعد البيئي لحماية البيئة وتدعيم التنمية المستدامة في ممارسة المسؤولية الاجتماعية في المحيط الصناعي

المتغير المستقل: المسؤولية الاجتماعية في المحيط الصناعي	B	الخطأ المعياري	قيمة (Beta)	قيمة (T)	مستوى الدلالة
الأنشطة الاجتماعية باتجاه العاملين في المحيط الصناعي	0.303	0.105	0.251	2.880	0.005
أنشطة تحسين الجودة في المحيط الصناعي	-0.023	0.077	-0.025	-0.304	0.761
الأنشطة البيئية في المحيط الصناعي	0.620	0.076	0.575	8.205	0.000
الأنشطة الاجتماعية اتجاه المجتمع في المحيط الصناعي	0.124	0.087	0.111	1.420	0.158
			0.767		
			0.588		
			49.237		
					قيمة R
					قيمة R ²
					قيمة (F)

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS

من خلال نتائج الجدول أعلاه يتبين أن معامل ارتباط بيرسون بين المسؤولية الاجتماعية في المحيط الصناعي و البعد البيئي بلغ ($R = 0.767$) وهي درجة ارتباط قوية. وهو معنوي عند مستوى الدلالة (0.05) وأن قيمة معامل التفسير R^2 بلغ ($R^2 = 0.588$) وهذا يعني أن المسؤولية الاجتماعية قد فسرت (58.80%) من التغير الذي يحدث في البعد البيئي للتنمية المستدامة.

- و بالنسبة لمعنوية معامل البعد الأول قيمة احتمال الخطأ SIG بلغت (0.005) وهي أقل من (0.05).
- بالنسبة لمعنوية معامل البعد الثاني قيمة احتمال الخطأ SIG بلغت (0.761) وهي أكبر من (0.05).
- بالنسبة لمعنوية معامل البعد الثالث قيمة احتمال الخطأ SIG بلغت (0.000) وهي أقل من (0.05).
- بالنسبة لمعنوية معامل البعد الرابع قيمة احتمال الخطأ SIG بلغت (0.158) وهي أكبر من (0.05).

وبناءً على النتائج نقبل الفرضية الصفرية (H_0) عند البعدين (الثاني والرابع) ونقبل الفرضية البديلة عند البعدين (H_1) (البعد الأول والثالث).

- كما تم استخدام معامل الارتباط بيرسون لإختبار هذه الفرضية من خلال إختبار العلاقة بين أبعاد المسؤولية الاجتماعية في المحيط الصناعي والتنمية المستدامة وذلك باستخدام برنامج (spss.v24).

الجدول رقم (45-V): علاقة إرتباط بيرسون بين متغيرات الدراسة

المتغير المستقل	الأنشطة الاجتماعية اتجاه المجتمع في المحيط الصناعي	الأنشطة البيئية في المحيط الصناعي	أنشطة تحسين الجودة في المحيط الصناعي	الأنشطة الاجتماعية اتجاه العاملين في المحيط الصناعي	المسؤولية الاجتماعية في المحيط الصناعي	أبعاد التنمية المستدامة
0.534**	0.392**	0.471**	0.537**	0.392	Pearson correlation	البعد الاقتصادي
0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	Sig	
143	143	143	143	143	N	
0.755**	0.608**	0.478**	0.603**	0.715**	Pearson correlation	البعد الاجتماعي
0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	Sig	
143	143	143	143	143	N	
0.677**	0.423**	0.709**	0.538**	0.585**	Pearson correlation	البعد البيئي
0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	Sig	
143	143	143	143	143	N	
0.787**	0.572**	0.656**	0.664**	0.685**	Pearson correlation	المتغير التابع
0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	Sig	
143	143	143	143	143	N	
	04	02	03	01		الترتيب

المصدر: من إعداد الطالبة إعتقاداً على مخرجات برنامج (spss.v24)

يتضح من نتائج الجدول أعلاه أنه:

• هنالك علاقة إرتباط ذات دلالة إحصائية معنوية موجبة بين المسؤولية الاجتماعية في المحيط الصناعي وتدعيم التنمية المستدامة ضمن مستوى معنوية (0.05) أي بدرجة ثقة (95 %) حيث بلغ معامل ارتباط بيرسون (0.787^{**}) وهي علاقة إرتباط قوية. وعليه يمكن القول أنه توجد علاقة إرتباط ذات دلالة احصائية بين المسؤولية الاجتماعية في المحيط الصناعي و التنمية المستدامة بمؤسسة ECDE بالشلف عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$). وجاءت بقية النتائج على النحو التالي:

☞ وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية معنوية موجبة بين المسؤولية الاجتماعية في المحيط الصناعي والبعد الاقتصادي للتنمية المستدامة ضمن مستوى معنوية (0.05) أي بدرجة ثقة (95 %) ، حيث بلغ معامل إرتباط بيرسون (0.534^*) وهي علاقة إرتباط متوسطة وتفسر هذه النتيجة؛
☞ وجود علاقة إرتباط ذات دلالة إحصائية معنوية موجبة بين المسؤولية الاجتماعية في المحيط الصناعي والبعد الاجتماعي للتنمية المستدامة ضمن مستوى معنوية (0.05) أي بدرجة ثقة (95 %) حيث بلغ معامل إرتباط بيرسون (0.755) وهي علاقة إرتباط قوية وتفسر هذه النتيجة؛
☞ وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية معنوية موجبة بين المسؤولية الاجتماعية في المحيط الصناعي والبعد البيئي للتنمية المستدامة ضمن مستوى معنوية (0.05) أي بدرجة ثقة (95 %) حيث بلغ معامل ارتباط بيرسون (0.677) وهي علاقة ارتباط متوسطة وتفسر هذه النتيجة .

4- الفرضية الرئيسية الرابعة: والتي نصت على أنه:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للمسؤولية الاجتماعية في المحيط الصناعي في تدعيم التنمية المستدامة

• نص الفرضية الإحصائية

يتم إختبار فرضية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) وعليه نقوم بإعادة صياغتها إلى فرضية صفرية (العدم) وفرضية بديلة كما يلي:

الفرضية الصفرية (H_0): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للمسؤولية الاجتماعية في المحيط الصناعي في تدعيم التنمية المستدامة.

الفرضية البديلة (H_1): يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للمسؤولية الاجتماعية في المحيط الصناعي في تدعيم التنمية المستدامة.

سيتم إختبار هذه الفرضية على مرحلتين؛ في المرحلة الأولى سيتم إختبار وجود الأثر من عدمه بين المسؤولية الاجتماعية في المحيط الصناعي بأبعادها مجتمعة والتنمية المستدامة، من خلال إستخدام أسلوب الإنحدار الخطي البسيط، والجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (V-46): نموذج الإنحدار الخطي البسيط لقياس أثر المسؤولية الاجتماعية في المحيط الصناعي في

تدعيم التنمية المستدامة

مستوى الدلالة	قيمة F	قيمة R ²	قيمة R	قيمة Beta	الخطأ المعياري	المسؤولية الاجتماعية في المحيط الصناعي (x)		المستقل
						B	الثابت A	
0.000	229.834	0.620	0.787	0.787	0.061	0.927	0.252	التنمية المستدامة (Y)

المصدر: من إعداد الطالبة اعتماداً على مخرجات برنامج (spss.v24)

تشير نتائج الجدول إلى:

- بلغت قيمة معامل إرتباط بيرسون بين بعد المسؤولية الاجتماعية في المحيط الصناعي والتنمية المستدامة ($R=0.787$) وهو معنوي عند مستوى الدلالة (0.05)، وأن قيمة معامل التفسير (R^2) بلغت ($R^2=0.620$) وهذا يعني أن المسؤولية الاجتماعية في المحيط الصناعي قد فسرت (62%) من التغير الذي يحدث في التنمية المستدامة، أما النسبة الباقية (38%) فتعود إلى تأثيرات أخرى خارج النموذج؛
- ويشير الجدول إلى أن قيمة (F) المحسوبة لنموذج الإنحدار الخطي البسيط ($y=a+bX$) بلغت (229,834)، عند مستوى معنوية (0.05)، وبلغت قيمة الميل الحدي لزاوية الإنحدار ($B=0.927$) وهذا يدل على أن تغيير مقداره (1) في المسؤولية الاجتماعية في المحيط الصناعي يؤثر بمقدار (92.7%) في تدعيم التنمية المستدامة في مؤسسة الإسمنت ومشتقاته بالشلف ECDE، وهذا ما يعني ثبوت معنوية نموذج الإنحدار الخطي البسيط، وبناءً عليه يوجد تأثير المسؤولية الاجتماعية في المحيط الصناعي على تدعيم التنمية المستدامة. أي قبول الفرضية البديلة. وعليه يكون نموذج الإنحدار الخطي البسيط لقياس أثر المسؤولية الاجتماعية في المحيط الصناعي (X) على التنمية المستدامة (Y)، وبالتالي تصبح معادلة النموذج على النحو التالي: $Y=0.252+0.927X$

- وفي المرحلة الثانية تم إختبار أثر المسؤولية الاجتماعية في المحيط الصناعي بأبعادها الأربعة في تدعيم التنمية المستدامة من خلال استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط على النحو التالي:

❖ الفرضية الفرعية الأولى

• نص الفرضية الإحصائية

يتم إختبار فرضية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) وعليه نقوم بإعادة صياغتها إلى فرضية صفرية (العدم) وفرضية بديلة كما يلي:

الفرضية الصفرية (H_0): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للأنشطة الاجتماعية إتجاه العاملين في المحيط الصناعي في تدعيم التنمية المستدامة.

الفرضية البديلة (H_1): يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للأنشطة الاجتماعية إتجاه العاملين في المحيط الصناعي في تدعيم التنمية المستدامة.

وقد تمت معالجة هذه الفرضية بإستخدام أسلوب الانحدار البسيط، للتحقق من وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية الدراسة، وهذا ما يوضحه الجدول أدناه:

جدول رقم (47-V): نتائج إختبار الانحدار البسيط لأثر الأنشطة الاجتماعية إتجاه العاملين في المحيط الصناعي في تدعيم التنمية المستدامة

مستوى الدلالة	قيمة F	قيمة R ²	قيمة R	قيمة Beta	الخطأ المعياري	أنشطة الاجتماعية إتجاه العاملين في المحيط الصناعي		المتغير
						B	الثابت a	
0.000	124.970	0.470	0.685	0.685	0.065	0.723	1.045	التنمية المستدامة

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS

تشير نتائج الجدول أعلاه أنه:

- بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون بين بعد الأنشطة الاجتماعية إتجاه العاملين في المحيط الصناعي والتنمية المستدامة ($R = 0.685$) وهو معنوي عند مستوى الدلالة (0.05)، وأن قيمة معامل التفسير (R^2) بلغت ($R^2 = 0.470$) وهذا يعني أن بعد الأنشطة الاجتماعية إتجاه العاملين في المحيط الصناعي قد فسر

(47%) من التغير الذي يحدث في التنمية المستدامة، أما النسبة الباقية (53%) فتعود إلى تأثيرات أخرى خارج النموذج؛

• ويشير الجدول إلى أن قيمة (F) المحسوبة لنموذج الانحدار الخطي البسيط ($Y=a+bX$) بلغت (124.970) عند مستوى معنوية (0.05)، وبلغت قيمة الميل الحدي لزاوية الانحدار ($B=0.723$) وهذا يدل على أن تغيير مقداره (1) في بعد الأنشطة الاجتماعية إتجاه العاملين في المحيط الصناعي يؤثر بمقدار (72.2%) في التنمية المستدامة في مؤسسة الإسمنت ومشتقاته بالشلف ECDE، وهذا ما يعني ثبوت معنوية نموذج الانحدار الخطي البسيط وبناءً عليه يوجد تأثير للأنشطة الاجتماعية إتجاه العاملين في المحيط الصناعي في دعم التنمية المستدامة. أي قبول الفرضية البديلة . وعليه يكون نموذج الانحدار الخطي البسيط لقياس أثر الأنشطة الاجتماعية إتجاه العاملين في المحيط الصناعي (X_1) على حماية البيئة ودعم التنمية المستدامة (Y)، وجاءت معادلة النموذج على النحو التالي:

$$Y=1.045+0.723X_1$$

❖ الفرضية الفرعية الثانية

• نص الفرضية الإحصائية

يتم إختبار فرضية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) وعليه نقوم بإعادة صياغتها إلى فرضية صفرية (العدم) وفرضية بديلة كما يلي:

الفرضية الصفرية (H_0): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لأنشطة تحسين الجودة في المحيط الصناعي في تدعيم التنمية المستدامة.

الفرضية البديلة (H_1): يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لأنشطة تحسين الجودة في المحيط الصناعي في تدعيم التنمية المستدامة.

وقد تمت معالجة هذه الفرضية بإستخدام أسلوب الانحدار البسيط للتحقق من وجود أثر ذو دلالة إحصائية، وهذا ما يوضحه الجدول أدناه.

جدول رقم (47-V): نتائج إختبار الانحدار البس لأثر أنشطة تحسين الجودة في المحيط الصناعي في تدعيم التنمية

المستدامة

المتغير	أنشطة تحسين الجودة في المحيط الصناعي		الخطأ المعياري	قيمة Beta	قيمة R	قيمة R ²	قيمة F	مستوى الدلالة
	الثابت a	B						

0.000	111.151	0.441	0.664	0.664	0.052	0.551	1.309	التنمية المستدامة
-------	---------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	----------------------

المصدر: من إعداد الطالبة إيمتداداً على مخرجات برنامج SPSS

تشير نتائج الجدول أعلاه إلى أنه:

- بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون بين بعد أنشطة تحسين الجودة في المحيط الصناعي والتنمية المستدامة ($R = 0.664$) وهو معنوي عند مستوى الدلالة (0.05)، وأن قيمة معامل التفسير (R^2) بلغت ($R^2 = 0.441$) وهذا يعني أن بعد أنشطة تحسين الجودة في المحيط الصناعي قد فسّر (44.1%) من التغير الذي يحدث في التنمية المستدامة، أما النسبة الباقية (55.9%) فتعود إلى تأثيرات أخرى خارج النموذج؛

- ويشير الجدول إلى أن قيمة F المحسوبة لنموذج الإنحدار الخطي البسيط ($y = a + bX$) بلغت (111.151)، عند مستوى معنوية (0.05)، وبلغت قيمة الميل الحدي لزاوية الإنحدار ($B = 0.551$) وهذا يدل على أن تغيير مقداره (1) في بعد أنشطة تحسين الجودة في المحيط الصناعي يؤثر بمقدار (55.1%) في التنمية المستدامة في مؤسسة الإسمنت ومشتقاته بالشلف ECDE، وهذا ما يعني ثبوت معنوية نموذج الإنحدار الخطي البسيط

- وبناءً عليه يوجد تأثير أنشطة تحسين الجودة في المحيط الصناعي في تدعيم التنمية المستدامة. أي قبول الفرضية البديلة. وعليه يكون نموذج الإنحدار الخطي البسيط لقياس أثر أنشطة تحسين الجودة في المحيط الصناعي (X_2) على حماية البيئة ودعم التنمية المستدامة (Y)، وجاءت معادلة النموذج على النحو التالي: $Y = 1.309 + 0.551X_2$

❖ الفرضية الفرعية الثالثة

• نص الفرضية الإحصائية

يتم اختبار فرضية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) وعليه نقوم بإعادة صياغتها إلى فرضية صفرية (العدم) وفرضية بديلة كما يلي:

الفرضية الصفرية (H_0): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لأنشطة البيئة في المحيط الصناعي في تدعيم التنمية المستدامة.

الفرضية البديلة (H_1): يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لأنشطة البيئة في المحيط الصناعي في تدعيم التنمية المستدامة.

وقد تمت معالجة هذه الفرضية باستخدام أسلوب الإنحدار البسيط للتحقق من وجود أثر ذو دلالة إحصائية، وهذا ما يوضحه الجدول أدناه:

جدول رقم (V-48): نتائج إختبار الإنحدار البسيط لأثر أنشطة البيئة في المحيط الصناعي في تدعيم التنمية

المستدامة

مستوى الدلالة	قيمة F	قيمة R ²	قيمة R	قيمة Beta	الخطأ المعياري	الأنشطة البيئية في المحيط الصناعي		المتغير المستقل
						B	الثابت a	
0.000	106.615	0.431	0.656	0.656	0.060	0.619	1.102	التنمية المستدامة

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS

تشير نتائج الجدول إلى أنه:

- بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون بين بعد الأنشطة البيئية في المحيط الصناعي في تدعيم التنمية المستدامة ($R = 0.656$) وهو معنوي عند مستوى الدلالة (0.05)، وأن قيمة معامل التفسير (R^2) بلغت ($R^2 = 0.431$) وهذا يعني أن بعد الأنشطة البيئية في المحيط الصناعي قد فسر (43.1%) من التغير الذي يحدث التنمية المستدامة، أما النسبة الباقية (56.9%) فتعود إلى تأثيرات أخرى خارج النموذج.

- ويشير الجدول إلى أن قيمة (F) المحسوبة لنموذج الإنحدار الخطي البسيط ($Y=a+bX$) بلغت (106.615)، عند مستوى معنوية (0.05)، وبلغت قيمة الميل الحدي لزاوية الإنحدار ($B=0.619$) وهذا يدل على أن تغيير مقداره (1) في بعد الأنشطة البيئية في المحيط الصناعي يؤثر بمقدار (61.9%) في تدعيم التنمية المستدامة في مؤسسة الإسمنت ومشتقاته بالشلف ECDE، وهذا ما يعني ثبوت معنوية نموذج الإنحدار الخطي البسيط. وبناءً عليه يوجد تأثير لبعدها الأنشطة البيئية في المحيط الصناعي في تدعيم التنمية المستدامة أي قبول الفرضية البديلة. وعليه يكون نموذج الإنحدار الخطي البسيط لقياس أثر الأنشطة البيئية في المحيط الصناعي (X_3) في تدعيم التنمية المستدامة (Y)، وجاءت معادلة النموذج

$$Y=1.102+0.619X_3$$

على النحو التالي:

❖ الفرضية الفرعية الرابعة

● نص الفرضية الإحصائية

يتم إختبار فرضية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) وعليه نقوم بإعادة صياغتها إلى فرضية صفرية (العدم) وفرضية بديلة كما يلي:

الفرضية الصفرية (H_0): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لبعده الأنشطة الاجتماعية إتجاه المجتمع في المحيط الصناعي في تدعيم التنمية المستدامة.

الفرضية البديلة (H_1): يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لبعده الأنشطة الاجتماعية إتجاه المجتمع في المحيط الصناعي في تدعيم التنمية المستدامة.

وقد تمت معالجة هذه الفرضية باستخدام أسلوب الإنحدار البسيط لتحقيق من وجود أثر ذو دلالة إحصائية، وهذا ما يوضحه الجدول أدناه:

جدول رقم (49-V): نتائج إختبار الإنحدار البسيط لأثر الأنشطة الاجتماعية إتجاه المجتمع في المحيط الصناعي في

تدعيم التنمية المستدامة

مستوى الدلالة	قيمة F	قيمة R ²	قيمة R	قيمة Beta	الخطأ المعياري	الأنشطة البيئية في المحيط الصناعي		المتغير المستقل
						B	الثابت a	
0.000	68.568	0.327	0.572	0.572	0.067	0.557	1.441	تدعيم التنمية المستدامة

المصدر: من إعداد الطالبة إعماداً على مخرجات برنامج SPSS

تشير نتائج الجدول أعلاه إلى أنه:

- بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون بين بعد الأنشطة الاجتماعية إتجاه المجتمع في المحيط الصناعي وتدعيم التنمية المستدامة ($R = 0.572$) وهو معنوي عند مستوى الدلالة (0.05) وأن قيمة معامل التفسير (R^2) بلغت ($R^2 = 0.327$) وهذا يعني أن بعد الأنشطة الاجتماعية إتجاه المجتمع في المحيط الصناعي قد فسر (32.7%) من التغير الذي يحدث في تدعيم التنمية المستدامة، أما النسبة الباقية (67.3%) فتعود إلى تأثيرات أخرى خارج النموذج.
- ويشير الجدول إلى أن قيمة (F) المحسوبة لنموذج الإنحدار الخطي البسيط ($Y = a + bX$) بلغت (68.568) عند مستوى معنوية (0.05)، وبلغت قيمة الميل الحدي لزاوية الإنحدار ($B = 0.557$)

وهذا يدل على أن تغيير مقداره (1) في بعد الانشطة الاجتماعية اتجاه المجتمع في المحيط الصناعي يؤثر بمقدار (55.7%) في تدعيم التنمية المستدامة في مؤسسة الإسمنت ومشتقاته بالشلف ECDE، وهذا ما يعني ثبوت معنوية نموذج الإنحدار الخطي البسيط. وبناءً عليه يوجد تأثير لبعده الأنشطة الاجتماعية اتجاه المجتمع في المحيط الصناعي في تدعيم التنمية المستدامة. أي قبول الفرضية البديلة. وعليه يكون نموذج الإنحدار الخطي البسيط لقياس أثر الانشطة الاجتماعية اتجاه المجتمع في المحيط الصناعي (X₄) في تدعيم التنمية المستدامة (Y) كما يلي:

$$Y=1.441+0.557X_4$$

وعليه بناءً على نتائج تحليل الفرضيات الفرعية للفرضية الرئيسية الرابعة والتي تحققت مع جميع الأبعاد والتي تمثلت في (الأنشطة الاجتماعية اتجاه العاملين، أنشطة تحسين الجودة، أنشطة البيئة والأنشطة الاجتماعية اتجاه المجتمع) فإنه يمكن قبول الفرضية البديلة (H₁) ورفض الفرضية الصفرية (H₀) ومنه يمكن القول بأن هنالك تأثير للمسؤولية الاجتماعية على كيفية تنمية وتدعيم التنمية المستدامة.

الفرع الثالث: مناقشة نتائج اختبار الفرضيات

بينت نتائج اختبار الفرضيات وجود علاقة طردية بين المسؤولية الاجتماعية في المحيد الصناعي للبيئة وتدعيم التنمية المستدامة لا سيما على البعد البيئي، فالإنفاق على برامج المسؤولية الاجتماعية من شأنه أن يؤدي إلى حماية البيئة من التلوث الذي يكون نتيجة نشاطها والذي يؤدي إلى تنمية مستدامة.

وتشير النتائج أيضا إلى غياب رؤية إستراتيجية واضحة لتبني مؤسسة الإسمنت ومشتقاته بالشلف ECDE للمسؤولية الاجتماعية وإنما ممارسات تكون أحيانا عشوائية. كما أن تحقيق التنمية المستدامة يتطلب أن تقوم المؤسسة بتطوير أساليب إدارة متكاملة يتم بواسطتها التعامل مع المجتمع على أنه نظام متكامل ويشتمل مجموعة من النظم كالنظام الإقتصادي والإجتماعي والطبيعي على سبيل المثال، التي تؤثر وتتأثر ببعضها بعضاً بشكل مستمر للحد من السلبيات وتعظيم الإيجابيات.

الفرع الرابع: مقارنة أجوبة المسؤولين بأجوبة العمال

تم إجراء مقابلة مع بعض المسؤولين بالمصنع من خلال طرح مجموعة من الأسئلة عليهم (أنظر الملحق 3) من أجل مقارنتها مع أجوبة العمال، وتحديد درجة التوافق بين العمال والمسؤولين في المصنع. وسيتم ذلك من خلال إستعراض جواب كل سؤال ومن ثم تحليله من أجل المقارنة.

السؤال الأول: والذي نص على: ماهي أنواع البرامج التدريبية التي تعتمد عليها المؤسسة من أجل تنمية مهارات العمال؟ جميع الأجوبة نصت على أن المؤسسة تقوم بإجراء دورات تكوينية للعمال من أجل تطوير وتنمية

مهاراتهم، بالإضافة إلى إجراء تمارين المحاكات في حالة الملح (نشوب حريق، حدوث إنفجار أو كوارث طبيعية) يمكن القول على هذا الأخير أنه متعلق بجانب السلامة المهنية وليس من أجل تطوير مهارات العمال، وهذا ما يدل على وجود خلط بين المفهومين لدى المسؤولين، وهذا ما يعطي إنطباع أولي عن مستوى الضعيف للإهتمام بالرفع وتنمية مهارات العمال. وما أكد وجهت نظر الطالبة فيما يخص هذه النقطة الإنطباعات السلبية التي تحصلت عليها من العمال أثناء مختلف الزيارات للمصنع. وهذا ما يفسر وقوع عبارة " تعمل مؤسستكم على تنمية مهارتكم وتدريبكم " في المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي (3.11) و بإنحراف معياري (1.14) وبدرجة تقدير متوسطة، أي هناك تناقض بين تصريحات المسؤولين وتصريحات العمال فيما يخص تنمية المهارات.

السؤال الثاني: والذي نص على: " على أي أساس تقوم المؤسسة بتقديم الحوافز والمكافآت للعمال وما هي أشكالها؟" جل الأجوبة نصت على: المؤسسة تقوم فعليا بتقديم حوافز ومكافآت لعمالها والتي تتمثل في أحد الأشكال التالية:

- منحة المردود الجماعي ضمن الراتب الشهري؛
- منحة النجاعة في حالة تحقيق الأهداف المسطرة؛
- منحة الربح السنوية؛
- منحة التشجيع.

وهذه المنح تقدم إلى جميع العمال على حسب الوضعية المالية للمؤسسة خلال السنة (حسب الأرباح المحققة في السنة) وهذا ما يعتبر تشجيع جماعي للعمال، أي لا يفرق أو بالأحرى لا يميز بين العمال المبدعين والعمال العاديين. وهذا ما تم ملاحظته خلال الزيارات الميدانية للمصنع، فالعديد من العمال يرون أنه هناك ظلم في هذا الجانب على أساس أنهم يقدمون أكثر من غيرهم ولكنهم لا يحصلون على أي إمتياز خاص. ويدل هذا على وجود تناقض بين أجوبة العمال والمسؤولين، وقد تم تدعيم هذا من خلال وقوع عبارة " تقدم لكم مؤسستكم حوافز ومكافآت في المناسبات الدينية والوطنية " في المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي (2.94) و بإنحراف معياري (1.11) وبدرجة تقدير متوسطة، فالعديد من العمال يرى بأن هذا النوع من الحوافز هو شيء ضروري يجب على المؤسسة تقديمه لعمالها.

السؤال الثالث: والذي نص على: " ماهي السبل والإجراءات التي تنتهجها المؤسسة من أجل تفادي الحوادث المهنية؟" كل الأجوبة تمحورت حول الوسائل التالية:

- حملات التحسيس من الأخطار الصناعية؛
- إجراء دورات تكوينية؛
- الصيانة الدورية.

فطبيعة العملية الإنتاجية في المصنع تجعل العمال في عرضة دائمة لخطر الإصابة بحوادث خطيرة أثناء مزاوله أعمالهم.

السؤال الرابع: والذي نص على: "من هي المؤسسات الصحية التي تتعاقد معها المؤسسة من أجل تقديم الرعاية الصحية للعمال وأفراد أسرهم؟" بما أن صحة أي عامل تلعب دور كبير على مستوى أدائه تم طرح هذا السؤال، والذي على أساسه يمكن تحديد درجة إهتمام المؤسسة بصحة عمالها. تمحورت جميع الأجوبة في: تتعاقد المؤسسة مع مخبر التحاليل الطبية " ميهوي " الموجود بمركز الولاية- الشلف- فقط، هذا ما يعكس واقع عدم إهتمام المؤسسة بصحة عمالها (وهذا ما أكده العديد من العمال أثناء الزيارة الميدانية). وما تم ملاحظته أثناء الجواب على هذا السؤال من أكثر من مسؤول في المؤسسة أنهم يقيمون تعاقدهم مع مخبر التحاليل بالشيء الكبير، إلا أن هذا غير صحيح بل يعكس عدم إهتمام المؤسسة أو بالأحرى فهو يعكس تقصيرها في موضوع مهم جدا لدى العمال، وهذا ما يؤكد إحتلال عبارة " تتعاقد مؤسستكم مع المستشفيات لمعالجتكم ومعالجة أفراد أسركم " في المرتبة ما قبل الأخيرة.

السؤال الخامس: والذي نص على: "إلى أي مستوى وصلت إليه المؤسسة في دعم الأندية الرياضية وفي ماذا تكمن فكرة تدعيم هذه الأندية؟" وكان الجواب بأن المؤسسة تخصص مبلغ مالي من ميزانيتها للرعاية تصل إلى 115000 مليون موزعة على النحو التالي:

- رعاية أولمي الشلف لموسم 2019-2020 بمبلغ 110000 مليون؛
- رعاية الجمعيات الرياضية والثقافية الأخرى بمبلغ 500 مليون.
- من خلال المعطيات نلاحظ أن الأرقام أو الرعاية تخص موسم واحد فقط، وهذا ما يدل على أن المؤسسة لا تولي الإهتمام الكبير بهذا الجانب.
- السؤال السادس:** والذي نص على: " ماهي أشكال الأنشطة الخيرية الجوارية التي قامت بها المؤسسة والتي خلقت منفعة عامة وذات قيمة مضافة بشكل دائم ومستديم؟" وكان الجواب على النحو التالي:
- 21 مارس 2021 نظمت المؤسسة حملة تشجير على مستوى محجرة تابعة لها.
- في 23 مارس 2021 تم تنظيم حملة تبرع بالدم من قبل المؤسسة بالتعاون مع بنك الدم لولاية الشلف، وتم ذلك على مستوى المصنع؛
- في 08 أبريل 2021 تم تنظيم مبادرة تضامنية من قبل المؤسسة لصالح دار المسنين المتواجد ببلدية واد الفضة بالشلف، وتم ذلك بحضور السيد رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي والمديرين التنفيذيين للمؤسسة.
- في 13 أبريل 2021 تم توفير القماش المشمع لشاحنات الإسمنت المعبأ في أكياس لعملاء المؤسسة، بحضور رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي والمديرين التنفيذيين للمؤسسة.

لا يمكن القول أن هذه الأعمال التطوعية القليلة ذات قيمة مستدامة بإستثناء حملة التشجير. ونتيجة لأهمية هذه الأعمال التطوعية والعائد الذي تحدثه لكل من المجتمع والمؤسسة في نفس الوقت يجب على المؤسسة الإهتمام بهذا الجانب أكثر.

السؤال السابع: والذي نص على: " ماهي الإجراءات التي تنتهجها المؤسسة من أجل تعزيز مفهوم العلاقات والروابط الإنسانية داخل وخارج محيط العمل؟"

بالنسبة لهذا السؤال لم يكن هناك جواب واضح ودقيق بل مجموعة من المعطيات العامة، مثل: المسؤولين يسعون جاهدين من أجل خلق روح التعاون والأخوة بين العمال، وزرع روح التضامن بينهم، هذا يدل على غياب خطة إستراتيجية من أجل تعزيز الروابط الإنسانية بين العمال، وهذا ما يفسر وقوع كل من العبارتين " تدعم مؤسستكم مفهوم التكافل الإجتماعي بين موظفيها" و " تهتم مؤسستكم بتعزيز مفهوم العلاقات والروابط الإنسانية بين موظفيها" في المراتب الأخيرة.

السؤال الثامن: والذي نص على: "ماهي الإستراتيجيات المتبعة من أجل خلق فرص عمل دائمة على مستوى المؤسسة لتشجيع العمالة ذات الكفاءة للمناطق الجوارية، وهل تدمج هذه الإستراتيجيات فئة ذوي الهمم؟" وكان كمايلي:

- توظيف 59 عون تحسبا لتدشين خط إنتاج جديد؛
 - توظيف 17 عامل من جميع الفئات من أجل تشغيل الماكينات لمحجرة بوزغاية.
- من خلال هذا الجواب نلاحظ أن فئة ذوي الهمم لم تكن لها أي حصة من التوظيف، والدليل على ذلك أن جميع المناصب الجديدة كانت موجهة إلى أعمال تحتاج صحة بدنية سليمة.
- وفي الأخير يمكن القول أن في أغلب الأجوبة كان هناك تناقض بين أجوبة المسؤولين مع أجوبة العمال، فالمسؤولين يرون أن المؤسسة تهتم بالمسؤولية الاجتماعية وتدمجها في سياساتها الإستراتيجية، بينما العمال يرون أن المؤسسة مقصرة معهم في العديد من الجوانب الأساسية مقارنة بما يقدمونه من جهد وتفاني في العمل.

الخلاصة

بناءً على ما تم التوصل إليه من خلال دراسة واقع تبني المسؤولية الاجتماعية لمصنع الإسمنت ومشتقاته بالشلف ECDE ودورها كأداة لحماية البيئة وتدعيم التنمية المستدامة، توصلنا إلى أن إهتمام المصنع بالمجال البيئي أكثر بكثير مما هو عليه في باقي مجالات المسؤولية الاجتماعية، فالنتائج المتوصل إليها أثبتت مدى نجاعة مختلف الإستثمارات والإجراءات التي تم إنتهاجها المؤسسة في الحد من التلوث، حيث أصبحت تسجل أرقام دون الحد الأدنى لما هو مسموح به قانونياً. أما بالنسبة لباقي المجالات فلم توليها الإهتمام الكبير، وهذا ما إنعكس بدوره على نسبة مساهمتها وفعاليتها في تدعيم التنمية المستدامة.

يمكن القول أن مؤسسة الإسمنت ومشتقاته بالشلف ECDE ومن خلال تبنيها لمفهوم المسؤولية الاجتماعية ركزت على البعد البيئي كمتغير أساسي من خلاله يمكنها حماية البيئة وبالتالي المساهمة في تحقيق أحد أبعاد التنمية المستدامة.

خاتمة

شهدت المؤسسات الصناعية في الفترة الماضية العديد من المشاكل الناتجة عن الممارسات غير الأخلاقية لهذه المؤسسات، فجعل نشاطها كان قائم على أساس وحدانية المسؤولية والتي تتمثل فقط في إستخدام جميع الموارد المتاحة من أجل تعظيم الأرباح، أما باقي المسؤوليات فهي لا تهمها بل لها جهات مختصة بذلك.

ولكن هذه النظرة التقليدية أصبحت تواجه العديد من الإنتقادات تزامنت مع زيادة تفاقم الآثار السلبية التي سببتها، ومع زيادة الوعي تعالت أصوات تطالب بضرورة تحديد الدور الفعال والحقيقي للمؤسسات الصناعية في تنمية أفراد المجتمع الذي تنشط فيه، هذا ماساهم في ظهور نظرة جديدة عن مسؤوليات المؤسسات الصناعية، هذه النظرة الجديدة تأخذ بعين الإعتبار المستقبل ولا تنحصر فقط في الحاضر، أي أهداف أي مؤسسة يجب أن تأخذ بعين الإعتبار الحاضر والمستقبل. ومن هنا أصبح من الضروري أن تولي المؤسسات الصناعية إهتمام أكبر بمفهوم المسؤولية الإجتماعية.

ولقد حاولنا من خلال هذه الدراسة معالجة الإشكالية المتعلقة بتوجه المؤسسات الصناعية نحو تبني مفهوم المسؤولية الإجتماعية، كون هذا المفهوم يمكن إعتبره من التوجهات الحديثة في المؤسسات الجزائرية هذا كخطوة أولى، أما كخطوة ثانية فقد حاولنا معرفة أو تحديد مدى مساهمة المسؤولية الإجتماعية في المحيط الصناعي في حماية البيئة وتدعيم التنمية المستدامة، ومن أجل تدعيم النتائج النظرية بنتائج تطبيقية إرتأينا أن تتم الدراسة الميدانية في مؤسسة الإسمنت ومشتقاته بالشلف ECDE، كونها من بين أهم المؤسسات الصناعية الكبرى المتواجدة بالولاية - الشلف - والتي يمتاز نشاطها بأثر كبير على البيئة وأفراد المجتمع الذي تتواجد معهم في رقعة جغرافية واحدة.

1- نتائج الدراسة

من خلال الأسئلة الفرعية التي تم طرحها سابقا والتي تندرج ضمن الإشكالية الرئيسية، تم وضع مجموعة من الفرضيات كركائز لهذه الدراسة، وعلى هذا الأساس تم التوصل إلى جملة من النتائج النظرية والتطبيقية.

- النتائج النظرية: وتمثلت في:
- تحسن صورة المؤسسات الصناعية التي تتبنى مفهوم المسؤولية الإجتماعية لدى أفراد المجتمع؛
- الإلتزام بمبادئ المسؤولية الإجتماعية يعمل على تحسين مناخ العمل، ويبعث روح التعاون والترابط بين العمال، مما يزيد من مستوى إنتاجيتهم وهذا ما يعود بالفائدة على المؤسسة؛

- المسؤولية الاجتماعية تضمن التجاوب مع كل المتغيرات الحاصلة في البيئة التسويقية الداخلية والخارجية للمؤسسة، وبالتالي خلق علاقات إيجابية بين مختلف الأطراف من شأنها الرفع من أداء المؤسسات الصناعية؛
- أغلبية المؤسسات الصناعية تهتم بالبعد البيئي وتسعى جاهدة للحد من التلوث الناتج عن أنشطتها الصناعية؛
- أغلب المؤسسات الصناعية التي تهتم بالبعد البيئي وتدججه في مختلف سياساتها وخططها الإستراتيجية، يكون ذلك نتيجة لإلزاميته قانونيا من قبل الجهات المختصة وليس نابع من الوعي بأهمية دمجها؛
- المؤسسات الصناعية ومن خلال تبنيها لمفهوم المسؤولية الاجتماعية تساهم في حماية البيئة من جهة وتدعيم التنمية المستدامة من جهة أخرى.
- **النتائج التطبيقية:** وتمثلت في:
 - بينت الدراسة أن مؤسسة الإسمنت ومشتقاته بالشلف ECDE تهتم بدمج كل من الجوانب البيئية والقانونية في سياسات المؤسسة؛
 - أدى تبني مفهوم المسؤولية البيئية من قبل مؤسسة الإسمنت ومشتقاته بالشلف ECDE إلى تدني التكاليف البيئية، مثل تدنية نسبة الضريبة على الآثار البيئية؛
 - تدني المستوى الثقافي بكل ما يتعلق بمفهوم المسؤولية الاجتماعية لدى مؤسسة الإسمنت ومشتقاته بالشلف ECDE، وتركيزها على تحملها لمسئوليتها البيئية كواجب يفرض عليها من قبل مختلف القوانين والتشريعات المتعلقة بحماية البيئة.
 - وأشارت نتائج تحليل آراء عينة الدراسة حول متغير المسؤولية الاجتماعية في المحيط الصناعي ومتغير حماية البيئة وتدعيم التنمية المستدامة إلى:
 - تفاوت آرائهم حول الأنشطة والبرامج التي تقوم بها المؤسسة التي تخص المسؤولية الاجتماعية وقد جاء البعد المتعلق "بأنشطة تحسين الجودة في المحيط الصناعي" حسب آرائهم في المرتبة الأولى أما ثانيا بعد "الأنشطة الاجتماعية إتحاه المجتمع في المحيط الصناعي أما ثالثا فحل "بعد الأنشطة البيئية في المحيط الصناعي" وأخيرا بعد الأنشطة الاجتماعية إتحاه العاملين في المحيط الصناعي؛
 - جاء مستوى إدراك عينة الدراسة نحو محور حماية البيئة والتنمية المستدامة بأبعادها (البعد

الإقتصادي، البعد الاجتماعي، البعد البيئي) متوسطا، وبالنظر إلى هذه النتائج يتبين غياب إستراتيجية واضحة ومهيكله تبناها المؤسسة حول المسؤولية الاجتماعية في القطاع الصناعي، إضافة الى نقص الوعي حول أهمية المسؤولية الاجتماعية عند العاملين.

بناءً عن نتائج إختبار الفرضيات فيمكننا القول:

- بعد إختبار الفرضيات الفرعية الخاصة بالفرضية الرئيسية الأولى و التي تنص على أنه : لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين آراء عينة من موظفي مصنع الإسمنت ومشتقاته بالشلف ECDE حول المسؤولية الاجتماعية في المحيط الصناعي تعزى للخصائص الديمغرافية خلصت النتائج إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين آراء عينة من موظفي مصنع الإسمنت ومشتقاته بالشلف حول المسؤولية الاجتماعية في المحيط الصناعي تعزى للمتغيرات الديمغرافية، وبالتالي يمكن قبول هذه الفرضية نسبياً لأنها تحققت مع أغلب الخصائص الديمغرافية (الجنس، السن، المستوى التعليمي والمركز الوظيفي) ولكن لم تتحقق مع متغير مستويات الدخل، والسبب يعود إلى درجة الوعي لدى العمال فيما يخص مفهوم المسؤولية الاجتماعية، فالأغلبية ينظر لها على أساس أنها مجموعة من الأعمال التطوعية الخيرية، وكما هو معروف عند الجميع الأعمال الخيرية في غالب الأحيان تكون مرتبطة بالجانب المادي للأفراد، فكلما كان العمال في حالة مجبوحة مالية يكونون مستعدين للقيام بالعمل الخيري، أي كلما زاد دخل العمال تزيد معه الرغبة في القيام بالأعمال الخيرية التطوعية لدى أغليبيتهم.

- بعد إختبار الفرضيات الفرعية الخاصة بالفرضية الثانية والتي تنص على أنه : " لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين آراء عينة من موظفي مصنع الإسمنت ومشتقاته بالشلف ECDE حول متغير التنمية المستدامة تعزى للخصائص الديمغرافية." خلصت النتائج إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين آراء عينة من موظفي مصنع الإسمنت ومشتقاته بالشلف حول مدى إدراك موظفي هذه الأخيرة لمتغير التنمية المستدامة تعزى للمتغيرات الديمغرافية، وبالتالي يمكن قبول هذه الفرضية لأنها تحققت مع جميع الخصائص الديمغرافية والتي تمثلت في (الجنس، السن، المستوى

التعليمي، مستويات الدخل والمركز الوظيفي)، ويرجع ذلك إلى أن درجة الوعي لدى عمال المؤسسة في ما يخص مفهوم التنمية المستدامة متساوي تقريبا، أي هناك تشابه كبير في جميع المعلومات والأفكار المتداولة بين عمال مؤسسة الإسمنت ومشتقاته بالشلف ECDE فيما يخص مفهوم التنمية المستدامة لدى عمال، وهذا ما تم ملاحظته أثناء الزيارة الميدانية للمؤسسة، فكثيرا ما تكررت على أسماعي عبارة " جميعنا نمتلك نفس المعلومات مهما اختلفت مناصبنا أو المهام المكلف بها".

- اما بالنسبة للفرضية الرئيسية الثالثة التي كان نصها " لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$ في المسؤولية الاجتماعية في المحيط الصناعي في تدعيم التنمية المستدامة". فكانت النتائج على النحو التالي:

- بلغ معامل ارتباط بيرسون بين المسؤولية الاجتماعية في المحيط الصناعي والبعد الإقتصادي $(R = 0.589)$. وبناءً على النتائج نقبل الفرضية الصفرية عند البعدين (الأول والرابع) ونقبل الفرضية البديلة H_1 عند البعدين (البعد الثاني والثالث).
- بلغ معامل ارتباط بيرسون بين المسؤولية الاجتماعية في المحيط الصناعي و البعد الاجتماعي $(R = 0.758)$ ، وبناءً على النتائج نقبل الفرضية الصفرية عند البعدين (الثاني والثالث) ونقبل الفرضية البديلة عند البعدين (الأول والرابع).
- أن معامل ارتباط بيرسون بين المسؤولية الاجتماعية في المحيط الصناعي والبعد البيئي بلغ $(R = 0.76)$ وهي درجة ارتباط قوية، وبناءً على النتائج نقبل الفرضية الصفرية عند البعدين (الثاني والرابع) ونقبل الفرضية البديلة H_1 (البعد الأول والثالث).

- أما بالنسبة للفرضية الرئيسية الرابعة: التي كان نصها: " لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $(\alpha \leq 0.05)$ للمسؤولية الاجتماعية في المحيط الصناعي في تدعيم التنمية المستدامة " فكانت النتائج على النحو التالي:

وعليه بناءً على نتائج تحليل الفرضيات الفرعية للفرضية الرئيسية الرابعة والتي تحققت مع جميع الأبعاد والتي تمثلت في (الأنشطة الاجتماعية إتجاه العاملين، أنشطة تحسين الجودة، أنشطة البيئة والأنشطة الاجتماعية إتجاه المجتمع) فإنه يمكن قبول الفرضية البديلة (H_1) ورفض الفرضية الصفرية، ومنه يمكن القول بأن هنالك تأثير للمسؤولية الاجتماعية على كيفية تنمية وتدعيم التنمية المستدامة.

وهذا راجع إلى أنه:

- كل من المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة تتداخل أبعادها وتقترب، ف بمجرد تبني المؤسسة الصناعية لمفهوم المسؤولية الاجتماعية فهي تقوم بمجموعة من الأنشطة سواء كانت هذه الأنشطة تخص المستهلك، العمال، البيئة وحتى المجتمع ، وكل هذه الأنشطة تساهم بشكل أو آخر في تحقيق بعد على الأقل من أبعاد التنمية المستدامة.

2- التوصيات

من خلال كل ما تم عرضه في هذه الدراسة، وعلى ضوء النتائج المتوصل إليها يمكن تقديم جملة من التوصيات جزء منها عام والجزء الثاني موجه للمؤسسة محل الدراسة:

- **التوصيات العامة:** وتمحورت حول:
 - من الضروري تفعيل التشريعات والقوانين الحكومية المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية، مع تقديم التحفيزات والتسهيلات للمؤسسات الصناعية من أجل تبني مفهوم المسؤولية الاجتماعية مثل: تخفيض الضرائب، التعريف بالمؤسسات المسؤولة إجتماعيا للمجتمع من خلال وسائل الإعلام المتنوعة؛
 - من الضروري تفعيل دور المؤسسات الإعلامية ومنظمات المجتمع المدني كقوة ضغط من أجل الضغط على المؤسسات الصناعية لتحمل مسؤوليتها الاجتماعية؛
 - من الضروري العمل على زيادة الوعي لدى المؤسسات الصناعية بأهمية تبني مفهوم المسؤولية الاجتماعية، والتعريف بالعائد المادي والمعنوي الذي يعود على المؤسسة والمجتمع ككل؛
 - يجب أن تصبح المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الصناعية عبارة عن ممارسة فعلية، أي لا يجب أن تنحصر في بعض الأعمال التطوعية أو التبرعات الخيرية الإنسانية، بل يجب دمج المسؤولية الاجتماعية في جميع الخطط والسياسات الإستراتيجية للمؤسسات الصناعية.
- **توصيات خاصة بمؤسسة الإسمنت ومشتقاته بالشلف ECDE:** وركزت الدراسة على أنه:
 - يجب أن يصبح مفهوم المسؤولية الاجتماعية في مؤسسة الإسمنت ومشتقاته بالشلف ECDE عبارة عن ممارسة فعلية، لا ينحصر في بعض الأعمال التطوعية أو التبرعات الخيرية والإنسانية فقط، أي يجب دمج المسؤولية الاجتماعية في جميع الخطط والسياسات الإستراتيجية للمؤسسة؛

- يجب على المؤسسة أن يكون دمجها لمفهوم المسؤولية الإجتماعية في جميع سياساتها التنموية يضمن ويساهم في حماية البيئة وتدعيم التنمية المستدامة؛
- يجب على المسؤولين الأخذ بعين الإعتبار مستوى توقعات العمال عن الأنشطة الإجتماعية التي تقدمها المؤسسة، دون تجاهل توقعات أفراد المجتمع خاصة الذين يتواجدون في نفس الرقعة الجغرافية مع المؤسسة وذلك من أجل رفع مستوى الرضى لديهم عن المؤسسة، خاصة بعدما أحدثته المؤسسة من مشاكل بيئية متنوعة في المنطقة عادت بالسلب على صحة سكان المنطقة.

قائمة المراجع

أولاً: اللغة العربية

- القرآن الكريم.

أولاً - الكتب

1. إبراهيم بظاظو، السياحة البيئية وأسس إستدامتها، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010؛
2. إحسان محمد الحسن، علم الاجتماع الصناعي، ط1، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2005؛
3. إحسان محمد الحسن، علم الاجتماع الصناعي، ط1، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2005.
4. أحمد أبو اليزيد الرسول، التنمية المتواصلة الأبعاد والمنهج، مكتبة بستان المعرفة لطباعة ونشر وتوزيع الكتب، الإسكندرية، مصر، 2007.
5. أحمد رمضان نعمة الله، عفاف عبد العزيز عايد، إقتصاديات الموارد والبيئة، الدار الجامعية، جامعة الإسكندرية، مصر، 2004.
6. باتر محمد علي وردم، العالم ليس للبيع - مخاطر العولمة على التنمية المستدامة، ط1، الأهلية للنشر، عمان، الأردن، 2003.
7. بيلي إبراهيم أحمد العليمي، مشكلة التلوث البيئي - حجمها-أسبابها-أثارها، نظرة اقتصادية اسلامية، ط1، جامعة القاهرة، مصر، 2001؛
8. تامر البكري، أحمد نيزار النوري، التسويق الأخضر، الطبعة العربية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007؛
9. ثامر ياسر البكري، التسويق والمسؤولية الإجتماعية، ط1، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2001.
10. جباره عطية جبارة، الاتجاهات النظرية في علم الاجتماع الصناعي، بدون طبعة، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 2001.
11. حسن أحمد شحاتة، التلوث البيئي وإعاقة السياحة، ط1، مكتب الدار العربية للكتاب، القاهرة، مصر، 2006.
12. حسين عبد الحميد أحمد رشوان، علم الاجتماع الصناعي، بدون طبعة، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2005.

13. خالد مصطفى قاسم، إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007.
14. خضير بن سعود الخضير، علم الاجتماع الصناعي والانتاج، بدون طبعة، العبيكان للنشر، الرياض، السعودية، 2010.
15. خليل عبد الهادي البدو، علم الاجتماع الصناعي، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.
16. رعد حسن الصرن، نظم الإدارة البيئية والآيزو 14000، ط1، دار الرضا للنشر، دمشق، سوريا، 2001.
17. سالم توفيق النجفي، أحمد فتحي عبد المجيد، وآخرون، البيئة والفقر في البلدان العربية بين متضمنات السوق والاقتصاد الموجه (سياسات ضياع الثروة الطبيعية والبشرية)، ط1، روافد للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2012.
18. صلاح الحجار، التوازن البيئي وتحديث الصناعة، ط1، دار الفكر العربي، 2003.
19. صلاح محمود الحجار، السحابة الدخانية المشكل - الحل، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 2003.
20. طاهر محسن منصور الغالي، صالح مهدي محسن العامري، المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال (الأعمال والمجتمع)، ط2، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2008.
21. طلعت إبراهيم لطفى، علم الاجتماع الصناعي، بدون طبعة، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2007.
22. عامر أحمد غازي منى، البيئة الصناعية -تحسينها وطرق حمايتها-، دار دجلة، 2010.
- عامر محمود طراف، إرهاب التلوث والنظام العالمي، ط1، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، 2002.
23. عايد عبد الله العصيمي، المسؤولية الاجتماعية للشركات نحو التنمية المستدامة، الطبعة العربية، دار اليازوري، عمان، الأردن، 2015.
24. عبد الرزاق سالم الرحاحلة، المسؤولية الاجتماعية، ط1، دار الإعصار العلمي، عمان، الأردن، 2011.
25. عبد الغفور حسن المعماري، إقتصاديات الإنتاج الصناعي، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.

26. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، إتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003.
27. عبد الله الصعيدي، النمو الاقتصادي والتوازن البيئي (تقييم أثر النشاط الاقتصادي على عناصر النظام البيئي)، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2002.
28. عبد المنعم بلبع، عالم يحاصره التلوث، منشأة المعارف، الاسكندرية، مصر، 2000.
29. عثمان محمد غنيم، ماجدة أبو زنت، التنمية المستدامة - فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.
30. فليب كوتلر، نانسي لي، ترجمة علا أحمد إصلاح، المسؤولية الاجتماعية للشركات، ط1، الدار الدولية للإستثمارات الثقافية، القاهرة، مصر، 2011.
31. قيس المؤمن، الإدارة الصناعية، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.
32. منور أوسرير، محمد حمو، تقديم عبد المجيد قدي، الإقتصاد البيئي، ط1، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.
33. ناصر جرادات، عزام أبو الحمام، المسؤولية الأخلاقية والإجتماعية للمنظمات، ط1، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014.
34. ناصر جرادات، عزام أبو الحمام، المسؤولية الأخلاقية والإجتماعية للمنظمات، ط1، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014.
35. نجم العزاوي، عبد الله حكمت، النقرار، إدارة البيئة نظم ومتطلبات وتطبيقات ISO14000 ، ط1، دار المسيرة لنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2000.
36. نجم عبود نجم، المسؤولية البيئية في منظمات الأعمال الحديثة، ط1، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012.
37. نظام موسى سويدان، التسويق المعاصر- بمفاهيم جديدة طرأت بعد عامي 2004 و 2007، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.

ثانياً: الأطروحات والرسائل

* الأطروحات

- إيهاب كمال هيكل، أثر تبني المسؤولية الإجتماعية في الشركات الصناعية الأردنية على الأداء التسويقي للعلامة التجارية، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة دكتوراه الفلسفة في التسويق، جامعة عمان العربية، 2011.

- فلاق محمد، مساهمة المسؤولية الاجتماعية في تحقيق ميزة تنافسية مستدامة في منظمات الأعمال " دراسة ميدانية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية الحاصلة على شهادة الايزو 9000"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، تخصص إدارة أعمال، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، 2014.
- مسان كرومية، المسؤولية الاجتماعية وحماية المستهلك في الجزائر، دراسة حالة المؤسسات العاملة بولاية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، تخصص: إدارة الأفراد وحوكمة الشركات، جامعة أبو بكر بلقايد- تلمسان، الجزائر، 2013-2014.
- فؤاد محمد حسين الحمدي، الأبعاد التسويقية للمسؤولية الاجتماعية وانعكاساتها على رضا المستهلك، أطروحة دكتوراه، الجامعة المستنصرية، 2003.
- أحمد إسماعيل المعاني، أثر تمكين العاملين على تحقيق التميز- دراسة ميدانية، أطروحة دكتوراه، جامعة عمان العرية للدراسات العليا، عمان، 2009.
- أحمد فلاح الجعافرة، أثر أخلاقيات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية على المكونات ذات البعد الاستراتيجي للمصارف في الأردن، أطروحة دكتوراه، جامعة عمان العرية للدراسات العليا، عمان، الأردن، 2009.
- العايب عبد الرحمن، التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، السنة الجامعية 2010-2011.
- كمال ديب، دور المنظمة العالمية للتجارة في تحقيق أبعاد التنمية (مدخل بيئي)، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية- فرع نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008-2009.
- بوذريع صليحة، ترشيد إستهلاك الطاقة في المنشآت الصناعية وأثره على التنمية المستدامة - دراسة حالة مؤسسة الإسمنت ومشتقاته بالشلف ECDE، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص: إقتصاد البيئة، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، 2014/2015.
- محي الدين حمداني، حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل- دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2008/2009.

- مزريق عاشور، صيانة التجهيزات الإنتاجية كأداة لحماية البيئة وتدعيم التنمية المستدامة حالة: مؤسسة الإسمت ومشتقاته بالشلف ECDE، أطروحة دكتوراه علوم في علوم التسيير، فرع إدارة أعمال، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008-2009.
- حميدة جميلة، النظام القانوني للضرر البيئي وآليات تعويضه، أطروحة دكتوراه في القانون تخصص: القانون الخاص، جامعة الجزائر، 2006-2007، ص22.
- شاوش اخوان جهيدة، واقع المجتمع المدني في الجزائر- دراسة ميدانية لجمعيات مدنية بسكرة نموذجاً- أطروحة نهاية الدراسة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في علم الاجتماع، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 20014-2015.
- محمد علي الراجحي، الشفافية وعلاقتها بالثقة التنظيمية في المؤسسات الأكاديمية الأمنية السعودية من وجهة نظر العاملين فيها- دراسة مقارنة، أطروحة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة دكتوراه الفلسفة في العلوم الأمنية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، كلية العلوم الاجتماعية والإدارية، قسم العلوم الإدارية، الرياض، 2014.
- مقدم وهيبية، تقييم مدى إستجابة منظمات الأعمال في الجزائر للمسؤولية الاجتماعية - دراسة تطبيقية على عينة من مؤسسات الغرب الجزائري، أطروحة دكتوراه علوم في علوم التسيير، جامعة وهران، 2013-2014.
- العكازي فاطمة الزهراء، أثر تطبيق نظم الإدارة البيئية الإيزو 14000 على الأداء التنافسي للمنظمات الصناعية - دراسة حالة مؤسسة الإسمت ومشتقاته بالشلف ECDE، أطروحة دكتوراه في العلوم الثالث في علوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، 2020-2021.

* الرسائل

- 1- الطاهر الخامرة، المسؤولية البيئية والاجتماعية مداخل مساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة- حالة سوناطراك - مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح بورقلة، الجزائر، 2007.
- 2- بوسلامي عمر، دور الإبداع التكنولوجي في تحقيق المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة سطيف 01، الجزائر، 2013.
- 3- سظام بن خالد الدلبحي، برنامج المسؤولية الاجتماعية في القطاع الخاص بالمملكة العربية السعودية - دراسة تطبيقية على بعض المؤسسات بمدينة الرياض، بحث تكميلي مقدم إلى قسم الاجتماع والخدمة

- الإجتماعية في كلية العلوم الإجتماعية لنيل درجة الماجستير، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، 2011، ص16.
- 4- سعود بن شباب عبد العالي الشلوي، الشفافية ودورها في الحد من الفساد الإداري- دراسة تطبيقية على وزارة العمل في مدينة الرياض، رسالة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم الاجتماعية والإدارية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، كلية العلوم الاجتماعية والإدارية، قسم العلوم الإدارية، 2016.
- 5- ضيافي نوال، المسؤولية الإجتماعية للمؤسسة والموارد البشرية، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد بتلمسان، الجزائر، 2010.
- 6- مناد العالية، أهمية المنتجات الخضراء في حماية البيئة - دراسة حالة فرنسا -، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص الإدارة البيئية والسياحية، جامعة الجزائر3، 2012-2013.

ثالثاً: المقالات

- 1- سعود جايد مشكور العامري، محمد عامر راهي الغداري، أثر المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي للشركات الصناعية (دراسة تطبيقية)، مجلة الكلية الإسلامية الجامعة، النجف، العراق، 27-11-2016.
- 2- محي الدين حمداني، دور المواصفات العالمية لجودة البيئة في إستدامة التنمية، مجلة جديد الإقتصاد، مجلة علمية إعلامية، تصدر عن الجمعية الوطنية للإقتصاديين الجزائريين، العدد رقم:03، جوان 2008.
- 3- أبو بكر بوسالم، زكريا مطلق الدوري، المسؤولية الاجتماعية والبيئية كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة " في عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية"، مجلة حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، العدد 14-أ- بشار، 2014.
- 4- إلياس شاهد، التسويق الاجتماعي كآلية لتعزيز المسؤولية الاجتماعية في المنظمة، مجلة رؤى اقتصادية، العدد السادس، جامعة الوادي، جوان 2014.
- 5- بابكر إبراهيم الصديق، المسؤولية المجتمعية والمنظمة الدولية للمواصفات ISO26000، دراسات اقتصادية (بنك فيصل الإسلامي السوداني)، العدد 67، السودان، 2010.
- 6- جاري م بيرزنسكي، ج تومس سمسن جورج ف قانس، ترجمة وتقديم: محمد السيدالنة، الأراضي والجودة البيئية، المجلس الأعلى للثقافة، 2003.

- 7- سليمان بوفاسة، المحافظة على البيئة من أجل تنمية مستدامة، جديد الاقتصاد، مجلة علمية. إعلامية، تصدر عن الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين، العدد رقم: 03، جوان 2008.
- 8- سليمان مرفت، المسؤولية الاجتماعية للشركات: المعنى والأهداف، فكر وإبداع، المجلد 100، القاهرة، 2016.
- 9- طاهر الغالي، محمد منهل، الأداء الاجتماعي الداخلي وعلاقته بدوران العمل - دراسة ميدانية في شركة نفط الجنوب والشركة العامة للحديد والصلب في العراق، أبحاث اليرموك: سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلد 20، عدد 1، 2004، ص 5.
- 10- عبد الرحمان صوفي عثمان، محمود عوفان، دور منظمات المجتمع المدني في دعم خدمات الرعاية في المجتمع العماني (الضرورات والمستلزمات)، مجلة كلية الآداب والعلوم الاجتماعية، المجلد 2، العدد 5، جامعة السلطان قابوس، 2014.
- 11- عبده بدر الدين كمال، وآخرون، دور الشركات الصناعية في حماية البيئة في ضوء مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات - دراسة ميدانية مطبقة على بعض مناطق المملكة العربية السعودية، مجلة العلوم العربية والانسانية، المجلد 7، العدد 1، جامعة القصيم، 2013.
- 12- قاشي خالد، بودرجه رمزي، دراسة أبعاد المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات من منظور إسلامي، مجلة رماح للبحوث والدراسات - مركز البحث وتطوير الموارد البشرية، العدد 20، عمان، ديسمبر 2016، ص 186.
- 13- كريم زرمان، التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الانعاش الاقتصادي (2001-2009)، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 7، جامعة بسكرة، الجزائر، جوان 2010.
- 14- لخديمي عبد الحميد، صديقي خضرة، المسؤولية الاجتماعية في ظل حوكمة الشركات، مجلة حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، العدد 14- أ -، بشار، 2014.
- 15- محمد سعيد العمري، رندة سلامة اليافي، أيمن عرابي عبد اللطيف، المسؤولية الاجتماعية للمنظمات الصناعية في المملكة العربية السعودية، مجلة الاقتصاد والمالية، المجلد 04، العدد 02، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، 2018.
- 16- محمد فلاق، المسؤولية الاجتماعية للشركات النفطية العربية - شركتي سونطراك الجزائر، أرامكو السعودية - نموذجاً، مجلة الباحث، العدد 12، الجزائر، 2013.
- 17- محمد مسعي، سياسة الانعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو، مجلة الباحث، العدد 10، جامعة ورقلة، الجزائر 2012.

- 18- مخلوفي عبد السلام، بن عبد العزيز سفيان، تأثير معايير المسؤولية الاجتماعية على نشاط الشركات متعددة الجنسيات، مجلة حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، العدد 14- أ، 2014.
- 19- مشري محمد الناصر، بقة الشريف، تقييم حصيلة برنامج ومخططات التنمية في الجزائر: دراسة اقتصادية خلال الفترة 2005-2015، مجلة الاقتصاد الاسلامي العالمية، نوفمبر 2017.
- 20- منصور مجاجي، المدلول العلمي والمفهوم القانوني للتلوث البيئي، مجلة المفكر، العدد الخامس، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2018.
- 21- نبيل بوفليح، دراسة تقييم لسياسة الإنعاش الإقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة (200-2010)، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، العدد 9، جامعة الشلف، الجزائر، 2013.

خامسا: الملتقيات والمؤتمرات

- الأمم المتحدة، كشف البيانات المتعلقة بتأثير الشركات على المجتمع، الاتجاهات والقضايا الراهنة، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، نيويورك وجنيف، 2004.
- زكية مقري، نعيمة يجاوي، دلائل إسلامية للمسؤولية الاجتماعية للشركات - دراسة موازنة بين النظامين الإسلامي والوضعي-، ورقة علمية مقدمة إلى الملتقى الدولي الأول: الاقتصاد الإسلامي الواقع ورهانات المستقبل، المركز الجامعي بغرداية، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 23 و 24 فيفري 2011.
- أحمد سامي عدلي إبراهيم القاضي، المسؤولية الاجتماعية للبنوك العاملة في مصر كشركات مساهمة مصرية(مجالاتها - تأثيرها على الأداء) دراسة ميدانية مقارنة، بحث مقدم إلى مركز المديرين المصري لأغراض الاشتراك في المسابقة البحثية لعام 2010 حول موضوع المسؤولية الاجتماعية للشركات، جامعة أسيوط، 2010
- عبد الستار أبو غدة، البيئة والحفاظ عليها من منظور إسلامي، بحث مقدم إلى الدورة التاسعة عشر لمجمع الفقه الإسلامي الدولي بالشارقة، إمارة الشارقة.
- أحمد سامي عدلي إبراهيم القاضي، المسؤولية الاجتماعية للبنوك العاملة في مصر كشركات مساهمة مصرية (مجالاتها، تأثيرها على الأداء)، بحث مقدم إلى مركز المديرين المصري " لأغراض الاشتراك في المسابقة البحثية لعام 2010 حول موضوع المسؤولية الاجتماعية للشركات"، القاهرة، 2010.
- جمال بلبكاوي، نبيل بن جمعة، المسؤولية الاجتماعية والانشغالات البيئية لمنظمات الأعمال، أعمال المؤتمر الدولي الثاني: الحق في بيئة سليمة في التشريعات الداخلية والدولية والشريعة الاسلامية، بيروت، 2013.

- روضة جديدي، رحيمة بوصبيح صالح، المسؤولية الاجتماعية للشركات بين العمل التطوعي وتحقيق هدف الاستدامة، المؤتمر العلمي الدولي الثاني للعلوم الاجتماعية والتربوية (ريس) تحت شعار " نحو رؤية مكتملة"، 26-27-28 أكتوبر 2018، محافظة أنطاليا.
- ندى فتاح زيدان، سجي فتاح زيدان، دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة- مركز تنبؤي للاستشارات والبحوث نموذجا، مؤتمر جامعة أربيل، مارس 2020.
- عبده بدر الدين كمال، وآخرون، دور الشركات الصناعية في حماية البيئة في ضوء مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات - دراسة ميدانية مطبقة على بعض مناطق المملكة العربية السعودية، مجلة العلوم العربية والانسانية، المجلد7، العدد1، جامعة القصيم، 2013.
- بوعشة مبارك، الإقتصاد الجزائري: من تقييم مخططات التنمية إلى تقييم البرامج الاستثمارية- مقارنة نقدية- أبحاث المؤتمر الدولي حول: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف1، 12/11 مارس 2013.
- صالح السحيباني، المسؤولية الاجتماعية ودورها في مشاركة القطاع الخاص في التنمية: حالة تطبيقية على المملكة العربية السعودية، المؤتمر الدولي حول " القطاع الخاص في التنمية: تقييم وإستشراف"، 23-25 مارس 2009، الجمهورية اللبنانية.
- الأمم المتحدة، كشف البيانات المتعلقة بتأثير الشركات على المجتمع، الإتجاهات والقضايا الراهنة، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، نيويورك وجنيف، 2004.
- مصالح رئيس الحكومة، مشروع برنامج الحكومة، الجزائر، ماي 2003، ص41؛
- بيان إجتماع مجلس الوزراء، الصادر بتاريخ 24 ماي 2010، المتضمن الموافقة على برنامج التنمية الخماسي 2010-2014، ص2.
- وزارة العمل والضمان الاجتماعي، ترقية الشباب 2018 www.mtess.gov.dz

المراجع الإلكترونية

- غني ناصر حسين القريشي، محاضرة تاريخ التطور الصناعي، جامعة بابل، كلية الآداب، قسم الاجتماع.
متوفر على الموقع: www.uobabylon.edu.iq 2020

- <http://ec.europ.eu/sustainable/history/index> 2010
- <http://knol.google.com/k/dz-osamabdelaziz.htm> 10/10/2011
- <http://knol.google.com/k/dz-osamabdelaziz.htm> 10/10/2011 .

- <http://www.tadamun.co> 2017
- <http://www.un.org/sustainabledevelopment>. 2017
- www.elkhabar.com 2017.
- www.cnes.dz 2018.
- www.cnes.dz 2018.
- [www .mtess.gov.dz](http://www.mtess.gov.dz) 2018 - وزارة العمل والضمان الاجتماعي، ترقية الشباب
- <http://www.mree.gov.dz> 2018
- <http://www.mree.gov.dz> 2018
- <http://www.mree.gov.dz> 2018
- <https://www.mpttn.gov.dz> 2018
- <https://www.mpttn.gov.dz> 2019

ثانياً: اللغة الأجنبية

قائمة الكتب

- Comission Des Communautés Européennes, Livre Vert, Promouvoir un cadre européen pour la responsabilité sociale des entreprises, 2001.
- Olivier Dubigeon, Piloter un développement responsable: quels processus pour l'entreprise ?, 3ieme édition, Pearson Education, paris, 2009.
- Tarik Malik, La responsabilité social des entreprises, Le cas du Maroc, Afrique Orient Maroc, 2014.
- Suzanne Benn, Dexter Dunphy and Andrew Martin, Govenance of environmental risk: new approaches to managing stakeholder involvement, Journal of environmental management 90 (2009).
- International Organization for standardization, Guidance on social responsibility, Draft International Standard ISO /Dis 26000, 2009.
- Schieble, walter, Corporate ethics AS Afactor for success (boku) Vienna, october,2000.
- Peter Lund, Thomsen, Adam Lindgreen, Joelle Vanhamme, Industrial clusters and corporat social responsibility in developing countries : what we know, what we do not know, and what we need to know, Springer Science + Business Media Dordrecht, 2014.
- Porter M, Corporate environmental responsibility : IS acommon CSR farmework possible ? Devcomm- SDO, World bank, 2009.
- Alison J, Marlo R, Peggy H, Eric V, Krista T, Defining corporate environmental responsibility, Canadian ENGO perspectives, 2005.
- Weiss, J.W, Business Ethics: A Stakholder and Issues Management Approach, 4th Edition, Thomson-South Westem, Ohio, 2006.
- Weiss , J.W, Business Ethics :A Stakholder and Issues Management Approach, 4th Edition, Thomson-South Westem, Ohio, 2006.

- CADET Isabelle, La norme ISO 26000 relatives à la responsabilité sociale: une nouvelle source d'usage internationaux », Revue internationale de droit économique, De Boeck supérieur, 4- 2010.
- Dr Dominique Bourg, histoire du développement durable, cycle de conférences 2008 organisé avec SC/Nat, jeudi 13 novembre.
- Karen Déchet, qu'est-ce que le développement durable, Edition AFNOR , paris, 2003.
- Jean supizet, le management de la performance durable, Edition d'organisation, paris, 2002.
- Marie Claude Smouts, le développement durable, Editions Armand Colin, paris, 2005.
- Paul Debaker, Les indicateurs financiers du développement durable, Editions d'organisation, Paris, 2005.
- United Nations. Commission on sustainable. Development, Indicators of sustainable development framework and methodologies(NEW YORK : UNITED Nations), 2001.
- World Bank , Algeria : A public Expenditure Review : Assuring High Quality public Investment, vol 1, world bank report, NO 36270-DZ, August 2007.
- Ivana Rodié, Responsabilité sociale des entreprises-le développement d'un cadre européen, Mémoire présenté pour l'obtention du diplôme d'études approfondies en études européennes, INSTITUT Européen de l'UNIVERSITE de Genève. 2007.
- Commission des communautés européennes, Livre Vert : promouvoir un cadre européen pour la responsabilité sociale des entreprises, Bruxelles, le 18-07-2001.

قائمة الملاحق

الملحق رقم (01): القائمة الاستقصائية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة حسيبة بن بوعلي – الشلف، الجزائر -
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم : علوم التسيير



أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم

المسؤولية الاجتماعية في المحيط الصناعي كأداة لحماية البيئة
وتدعيم التنمية المستدامة
– حالة مصنع الإسمنت ومشتقاته بالشلف ECDE-

إعداد الطالبة :
مناد العالية

تحت إشراف:
البروفيسور مزريق عاشور

جامعة حسيبة بن بو علي الشلف – الجزائر
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير
مخبر العولمة و انعكاساتها على اقتصاديات دول الشمال الإفريقي

قائمة استقصائية حول :

المسؤولية الاجتماعية في المحيط الصناعي كأداة لحماية البيئة وتدعيم التنمية المستدامة – حالة مؤسسة الإسمنت ومشتقاته بالشلف ECDE

تحية طيبة وبعد ،،

تقوم الطالبة الباحثة بإعداد بحث مقدم إلى كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة الشلف في علوم التسيير بعنوان: **المسؤولية الاجتماعية في المحيط الصناعي كأداة لحماية البيئة وتدعيم التنمية المستدامة – حالة مؤسسة الإسمنت ومشتقاته بالشلف ECDE**. بإشراف البروفسور مزريق عاشور أستاذ بذات الكلية والجامعة.

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد الدور الذي يلعبه مفهوم المسؤولية الاجتماعية عند تبنيه من قبل المؤسسة الصناعية في تحقيق حماية البيئة وتدعيم التنمية المستدامة.

لهذا نرجوا من سيادتكم المحترمة؛ ولأهمية رأيكم التفضل بملأ هذا الاستبيان للمساعدة في الحصول على نتائج علمية دقيقة وموضوعية، علما بأن آرائكم ستكون موضع ثقة، إذ سيتم التعامل معها بسرية وكرمان والبيانات المقدمة ستستعمل لأغراض البحث العلمي فقط.

شاكرة لكم حسن تعاونكم
مناد العالية

قائمة الملاحق

القسم الأول: الخصائص الديمغرافية

يرجى وضع علامة (x) أمام الفئة التي تناسبكم

1. الجنس	<input type="checkbox"/> ذكر <input type="checkbox"/> أنثى
2. السن	<input type="checkbox"/> أقل من 30 سنة <input type="checkbox"/> من 30 سنة – 40 سنة <input type="checkbox"/> أكبر من 40 سنة – 50 سنة <input type="checkbox"/> أكبر من 50 سنة
3. المستوى التعليمي	<input type="checkbox"/> دون الجامعي <input type="checkbox"/> جامعي <input type="checkbox"/> دراسات عليا
4. مستويات الدخل	<input type="checkbox"/> من 32000 دج - 45000 دج <input type="checkbox"/> أكثر من 45000 دج - 60000 دج <input type="checkbox"/> أكثر من 60000 دج
5. المركز الوظيفي	<input type="checkbox"/> رئيس قسم <input type="checkbox"/> موظف

القسم الثاني: المسؤولية الاجتماعية في المحيط الصناعي

يرجى وضع علامة (x) أمام الخانة التي تناسبكم:

موافق بشدة	موافق	موافق نوعاً ما	غير موافق	على الإطلاق	العبارات	
					6. تعمل مؤسساتكم على تنمية مهارتكم وتدريبكم.	الأنشطة الاجتماعية تجاه العاملين في المحيط الصناعي
					7. تساهم مؤسساتكم في التأمينات الاجتماعية على أساس أنكم أحد عمالها.	
					8. تقدم لكم مؤسساتكم. حوافز ومكافآت في المناسبات الدينية والوطنية.	
					9. توفر لكم مؤسساتكم سكن اجتماعية.	
					10. تقدم لكم مؤسساتكم المساعدات المادية في تأدية مناسك الحج والعمرة.	
					11. توفر لكم مؤسساتكم وسائل الأمن الصناعي لتفادي الحوادث المهنية.	
					12. توفر مؤسساتكم المخيمات الصيفية لكم ولأسركم.	الأنشطة الاجتماعية تجاه العاملين في المحيط الصناعي
					13. تتعاقد مؤسساتكم مع المستشفيات لمعالجتكم ومعالجة أفراد أسركم.	
					14. تتميز مؤسساتكم بالشفافية.	
					15. توفر مؤسساتكم جميع البيانات المتعلقة بسلعها.	
					16. تصدر مؤسساتكم فواتير صحيحة بالمواصفات الحقيقية بالسلعة.	
					17. ترد مؤسساتكم على الشكاوي المقدمة إليها.	
					18. تحد مؤسساتكم من إنبعائها الغازية.	الأنشطة البيئية في المحيط الصناعي
					19. تعمل مؤسساتكم. على الاستخدام الأمثل للموارد الأولية.	
					20. تقوم مؤسساتكم على تصفية المياه المستخدمة في العملية الإنتاجية قبل طرحها.	
					21. تحترم مؤسساتكم القوانين والتشريعات الحكومية المتعلقة بالبيئة.	
					22. تقدم مؤسساتكم تبرعات للأندية الرياضية.	الأنشطة الاجتماعية تجاه المجتمع في المحيط الصناعي
					23. أنشأت مؤسساتكم حدائق خضراء ونافورات مياه.	
					24. تتبرع مؤسساتكم للمؤسسات وجمعيات الخيرية.	
					25. تقدم مؤسساتكم تسهيلات للطلبة من أجل البحث العلمي.	
					26. تساهم مؤسساتكم في إنشاء المستوصفات الطبية.	
					27. تمول مؤسساتكم المعارض الثقافية.	

القسم الثالث: التنمية المستدامة

يرجى وضع علامة (x) أمام الخانة التي تناسبكم

موافق بشدة	موافق	موافق نوعاً ما	غير موافق	غير موافق على الإطلاق	العبارات	
					28. تعمل مؤسساتكم على خلق فرص عمل جديدة.	البعـد الاقتصادي
					29. تعمل مؤسساتكم على استبدال الطاقات القديمة بالطاقات المتجددة.	
					30. تقدم مؤسساتكم الكمية المطلوبة من السلع التي يحتاجها المجتمع.	
					31. تشارك مؤسساتكم في الحد من البطالة.	
					32. تعمل مؤسساتكم على تعزيز القيم الأخلاقية في المحيط المهني	البعـد الاجتماعي
					33. تدعم مؤسساتكم مفهوم التكافل الاجتماعي بين موظفيها.	
					34. تهتم مؤسساتكم بتعزيز مفهوم العلاقات والروابط الإنسانية بين موظفيها.	
					35. توفر مؤسساتكم فرص عمل لأصحاب ذوي الهمم.	
					36. تأخذ بعين الاعتبار مؤسساتكم المطالب الشرعية للعمال.	البعـد البيئي
					37. تعمل مؤسساتكم على حماية البيئة من التلوث الصناعي.	
					38. تقوم مؤسساتكم بتطوير آليات لحماية البيئة من التلوث الصناعي.	
					39. تحافظ مؤسساتكم على الموارد المائية، الحيوانية والنباتية من التلوث الصناعي.	
					40. تخفض مؤسساتكم من استخدام المواد الكيماوية المضرة بالصحة.	
					41. تشجع مؤسساتكم على نشر الوعي البيئي بين أفراد المؤسسة والمجتمع	

شكراً على حسن تعاونكم

الملحق رقم (02):

أسماء الأساتذة الذين إعتمدوا في تحكيم فقرات القائمة الإستقصائية و الجامعات التي يعملون بها

الجامعة	الرتبة العلمية	إسم ولقب الأستاذ
جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف	أستاذ التعليم العالي	قدور بنافلة
جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف	أستاذ محاضر أ	ترقو محمد
جامعة عبد الحميد بن باديس بمستغانم	أستاذة محاضرة أ	مقدم وهيبية
		محمد بداوي
		خالد حسيني
		هاني حامد الضمور

الملحق رقم (03): أسئلة المقابلة

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة حسينة بن بوعلي - الشلف، الجزائر -
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم : علوم التسيير



أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم

المسؤولية الاجتماعية في المحيط الصناعي كأداة لحماية البيئة

وتدعيم التنمية المستدامة

- حالة مصنع الإسمنت ومشتقاته بالشلف ECDE -

إعداد الطالبة:

مناد العالية

تحت إشراف:

البروفيسور مزريق عاشور

جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف - الجزائر

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

مخبر العولمة و انعكاساتها على اقتصاديات دول الشمال الإفريقي

قائمة أسئلة حول:

المسؤولية الاجتماعية في المحيط الصناعي كأداة لحماية البيئة وتدعيم التنمية المستدامة - حالة مؤسسة الإسمنت
ومشتقاته بالشلف ECDE

تحية طيبة وبعد ،،

تقوم الطالبة الباحثة بإعداد بحث مقدم إلى كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة الشلف في علوم التسيير بعنوان: المسؤولية الاجتماعية في المحيط الصناعي كأداة لحماية البيئة وتدعيم التنمية المستدامة -حالة مؤسسة الإسمنت ومشتقاته بالشلف. ECDE. بإشراف البروفسور مزريق عاشور أستاذ بذات الكلية والجامعة.

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد الدور الذي يلعبه مفهوم المسؤولية الاجتماعية عند تبنيه من قبل المؤسسة الصناعية في تحقيق حماية البيئة وتدعيم التنمية المستدامة. ويتضمن هذه القائمة من الأسئلة المسؤولية الاجتماعية كمتغير مستقل، ومتغير التنمية المستدامة في المحيط الصناعي كمتغير تابع.

لهذا نرجوا من سيادتكم المحترمة، ولأهمية رأيكم التفضل بالإجابة على هذه الأسئلة للمساعدة في الحصول على نتائج علمية دقيقة وموضوعية، علما بأن آرائكم ستكون موضع ثقة، إذ سيتم التعامل معها بسرية وكرامان والمعلومات المقدمة ستستعمل لأغراض البحث العلمي فقط.

قائمة الأسئلة

1- ماهي أنواع البرامج التدريبية التي تعتمد عليها المؤسسة من أجل تنمية مهارات العمال؟

- 1.....
-
- 2.....
-
- 3.....
-

2- على أي أساس تقوم المؤسسة بتقديم الحوافز والمكافآت للعمال وما هي أشكالها؟

- 1.....
-
- 2.....
-
- 3.....
-
- 4.....
-

3- ماهي السبل والإجراءات التي تنتهجها المؤسسة من أجل تفادي الحوادث المهنية؟

- 1.....
-
- 2.....
-
- 3.....
-
- 4.....
-
- 5.....

4- من هي المؤسسات الصحية التي تتعاقد معها المؤسسة من أجل تقديم الرعاية الصحية للعمال وأفراد أسرهم؟ وكيف تتم الاستفادة من خدماتها؟

.....

.....

.....

.....

.....

5- إلى أي مستوى وصلت إليه المؤسسة في دعم الأندية الرياضية؟ وفي ماذا تكمن فكرة تدعيم هذه الأندية؟

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

6- ماهي أشكال الأنشطة الخيرية الجوارية التي قامت بها المؤسسة، والتي خلقت منفعة عامة وذات قيمة مضافة بشكل دائم ومستدام؟

.....

.....

.....

.....

7- ما هي الإجراءات التي تنتهجها المؤسسة من أجل تعزيز مفهوم العلاقات والروابط الإنسانية داخل وخارج محيط العمل؟

8- ما هي الإستراتيجيات المتبعة من أجل خلق فرص عمل دائمة على مستوى المؤسسة لتشجيع العمالة ذات الكفاءة للمناطق المجاورة؟ وهل تدمج هذه الإستراتيجيات فئة ذوي الهمم؟

شاكراً لكم حسن تعاونكم

مناد العالية

فهرس المحتويات

الصفحة	المحتوى
-	الإهداء
-	الشكر
III	الملخص
VI	قائمة المحتويات
XI	قائمة الجداول
XVI	قائمة الأشكال البيانية
XV	قائمة الملاحق
أ - ن	مقدمة
الفصل الأول: التأسيس النظري لمفهوم المسؤولية الاجتماعية في منظمات الأعمال	
02	تمهيد
03	المبحث الأول: المفهوم الشامل للمسؤولية الاجتماعية في منظمات الأعمال
03	المطلب الأول: تعريف المسؤولية الاجتماعية ومراحل تطورها
03	الفرع الأول: تعريف المسؤولية الاجتماعية
06	الفرع الثاني: نشأة المسؤولية الاجتماعية ومراحل تطورها
09	الفرع الثالث: العوامل التي أدت إلى ظهور المسؤولية الاجتماعية
11	المطلب الثاني: أهم النظريات المفسرة لمفهوم المسؤولية الاجتماعية ومناهج دراستها
11	الفرع الأول: أهم النظريات المفسرة لمفهوم المسؤولية الاجتماعية
15	الفرع الثاني: مناهج دراسة المسؤولية الاجتماعية
18	المطلب الثالث: مؤيدو ومعارضو المسؤولية الاجتماعية
18	الفرع الأول: الحجج المؤيدة لتبني مفهوم المسؤولية الاجتماعية
20	الفرع الثاني: الحجج المعارضة لتبني مفهوم المسؤولية الاجتماعية
23	المبحث الثاني: مبادئ، عناصر، المسؤولية الاجتماعية ومؤشرات تقييمها
23	المطلب الأول: مبادئ المسؤولية الاجتماعية وعناصرها
23	الفرع الأول: مبادئ المسؤولية الاجتماعية

فهرس المحتويات

24	الفرع الثاني: عناصر المسؤولية الاجتماعية
27	المطلب الثاني: أبعاد المسؤولية الاجتماعية
27	الفرع الأول: أبعاد المسؤولية الاجتماعية في الإسلام
31	الفرع الثاني: هرم كارول للمسؤولية الاجتماعية
33	المطلب الثالث: مؤشرات تقييم المسؤولية الاجتماعية وفوائد تبنيها من قبل منظمات الأعمال
33	الفرع الأول: مؤشرات تقييم المسؤولية الاجتماعية
34	الفرع الثاني: فوائد ومزايا تبني منظمات الأعمال للمسؤولية الاجتماعية
37	الخلاصة
الفصل الثاني: المدخل النظري للمسؤولية الاجتماعية في المحيط الصناعي	
39	تمهيد
40	المبحث الأول: التطور التاريخي للصناعة
40	المطلب الأول: نشأة وتطور الصناعة
40	الفرع الأول: نظام الطوائف الحرفية
43	الفرع الثاني: نظام الصناعات المنزلية
44	الفرع الثالث: نظام المصنع
46	المطلب الثاني: ماهية المنظمات الصناعية
46	الفرع الأول: مفهوم المنظمات الصناعية
51	الفرع الثاني: عناصر المنظمات الصناعية
53	المبحث الثاني: التأصيل النظري لمفهوم المسؤولية الاجتماعية في المحيط الصناعي
53	المطلب الأول: تطور المسؤولية الاجتماعية في المحيط الصناعي
53	الفرع الأول: مفهوم المسؤولية الاجتماعية في المحيط الصناعي
54	الفرع الثاني: مراحل التطور التاريخي للمسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الصناعية
56	المطلب الثاني: أوجه ودلائل تبني المسؤولية الاجتماعية في المحيط الصناعي
56	الفرع الأول: المسؤولية البيئية
60	الفرع الثاني: المسؤولية الأخلاقية
66	الفرع الثالث: المسؤولية الاجتماعية من خلال مواصفة الأيزو 26000

71	الخلاصة
الفصل الثالث: التنمية المستدامة من أجل حماية البيئة	
73	تمهيد
74	المبحث الأول: الإطار النظري للتنمية المستدامة
74	المطلب الأول: مفهوم التنمية المستدامة
74	الفرع الأول: نشأة التنمية المستدامة
75	الفرع الثاني: تعريف التنمية المستدامة
80	المطلب الثاني: خصائص، عناصر وأهداف التنمية المستدامة
80	الفرع الأول: خصائص التنمية المستدامة
81	الفرع الثاني: عناصر التنمية المستدامة
81	الفرع الثالث: أهداف التنمية المستدامة
84	المطلب الثالث: أبعاد التنمية المستدامة
84	الفرع الأول: البعد الإقتصادي
85	الفرع الثاني: البعد البيئي
86	الفرع الثالث: البعد الاجتماعي
88	المبحث الثاني: البيئة وقضاياها
88	المطلب الأول: مفهوم البيئة
88	الفرع الأول: المفهوم اللغوي
89	الفرع الثاني: المفهوم الإصطلاحي
90	الفرع الثالث: التوازن البيئي
91	الفرع الرابع: مكونات البيئة الطبيعية
93	المطلب الثاني: التلوث البيئي
93	الفرع الأول: تعريف التلوث البيئي
95	الفرع الثاني: أنواع التلوث البيئي
97	الفرع الثالث: آثار التلوث على البيئة

100	المبحث الثالث: أهداف التنمية المستدامة من أجل تحويل عالمنا (2015-2030)
100	المطلب الأول: الدليل الإرشادي إلى أهداف التنمية المستدامة
100	الفرع الأول: مصدر فكرة وضع الأهداف 17
101	الفرع الثاني: الجديد الذي قدمته الأهداف 17
101	المطلب الثاني: عرض أهداف التنمية المستدامة
109	المطلب الثالث: مؤشرات التنمية المستدامة
109	الفرع الأول: المؤشرات الاجتماعية
110	الفرع الثاني: المؤشرات الاقتصادية
110	الفرع الثالث: المؤشرات البيئية
111	الفرع الرابع: المؤشرات المؤسسية
112	المبحث الرابع: واقع التنمية المستدامة في الجزائر في ظل البرامج المنتهجة من قبل الحكومة في الفترة الممتدة من (2001-2019)
112	المطلب الأول: البرامج التنموية في الجزائر من 2001 إلى غاية 2019
112	الفرع الأول: برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي للفترة (2001 - 2004)
114	الفرع الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو الإقتصادي (2005-2009)
115	الفرع الثالث: برنامج توطيد النمو الإقتصادي " برنامج التنمية الخماسي " (2010-2014)
116	الفرع الرابع: برنامج توطيد النمو الإقتصادي (2015-2019)
117	المطلب الثاني: تقييم مدى نجاعة البرامج التنموية في تحقيق التنمية المستدامة
117	الفرع الأول: المؤشرات الاقتصادية
118	الفرع الثاني: المؤشرات الاجتماعية
127	الخلاصة
الفصل الرابع: دور المسؤولية الاجتماعية في حماية البيئة وتدعيم التنمية المستدامة في المؤسسات الصناعية	
129	تمهيد
130	المبحث الأول: مجالات المسؤولية الاجتماعية ودورها في تحقيق الأهداف الرئيسية لتنمية المستدامة

فهرس المحتويات

130	المطلب الأول: مجالات المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الصناعية
130	الفرع الأول: المجال البيئي
131	الفرع الثاني: المجال الإقتصادي
133	الفرع الثالث: المجال القانوني
134	الفرع الرابع: المجال الاجتماعي
135	الفرع الخامس: المجال الثقافي
137	المطلب الثاني: علاقة مجالات المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الصناعية بحماية البيئة وتحقيق الأهداف الرئيسية لتنمية المستدامة
137	الفرع الأول: المجال البيئي ودوره في دعم الأهداف الرئيسية لتنمية المستدامة
139	الفرع الثاني: المجال الاقتصادي ودوره في دعم الأهداف الرئيسية لتنمية المستدامة
140	الفرع الثالث: المجال القانوني ودوره في دعم الأهداف الرئيسية لتنمية المستدامة
141	الفرع الرابع: المجال الاجتماعي ودوره في دعم الأهداف الرئيسية لتنمية المستدامة
142	الفرع الخامس: المجال الثقافي ودوره في دعم أهداف التنمية المستدامة
142	المطلب الثالث: مجالات المسؤولية الاجتماعية ودورها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة 17
144	الفرع الأول: دور المجال البيئي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة 17
146	الفرع الثاني: دور المجال الاقتصادي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة 17
147	الفرع الثالث: المجال القانوني ودوره في تحقيق أهداف التنمية المستدامة 17
148	الفرع الرابع: المجال الاجتماعي ودوره في تحقيق أهداف التنمية المستدامة 17
149	الفرع الخامس: المجال الثقافي ودوره في تحقيق أهداف التنمية المستدامة 17
150	المبحث الثاني: متغيرات المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الصناعية وعلاقتها بأبعاد التنمية المستدامة
150	المطلب الأول: الأعمال الخيرية أو التطوعية
150	الفرع الأول: مفهوم العمل التطوعي
152	الفرع الثاني: علاقة المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الصناعية بالعمل التطوعي
152	الفرع الثالث: أشكال العمل التطوعي في المؤسسات الصناعية
153	المطلب الثاني: مساندة المؤسسات الصناعية لمنظمات المجتمع المدني
153	الفرع الأول: مفهوم منظمات المجتمع المدني

فهرس المحتويات

155	الفرع الثاني: أنواع منظمات المجتمع المدني
155	الفرع الثالث: أدوار منظمات المجتمع المدني
156	المطلب الثالث: الشفافية
156	الفرع الأول: مفهوم الشفافية
157	الفرع الثاني: أهمية الشفافية
159	الفرع الثالث: أهداف الشفافية
159	المطلب الرابع: دور متغيرات المسؤولية الإجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة في المؤسسات الصناعية
160	الفرع الأول: تحقيق البعد الإقتصادي للتنمية المستدامة من خلال متغيرات المسؤولية الإجتماعية
161	الفرع الثاني: تحقيق البعد البيئي للتنمية المستدامة من خلال متغيرات المسؤولية الإجتماعية
163	الفرع الثالث: تحقيق البعد الاجتماعي لتنمية المستدامة من خلال متغيرات المسؤولية الاجتماعية
166	المبحث الثالث: أنشطة المسؤولية الإجتماعية في المؤسسات الصناعية وعلاقتها بأبعاد التنمية المستدامة
166	المطلب الأول: تصنيف الأنشطة التي تقدمها المؤسسات الصناعية في مجال المسؤولية الإجتماعية
166	
167	الفرع الثاني: الأنشطة الخاصة بتحسين جودة التعامل مع المستهلكين
168	الفرع الثالث: الأنشطة الإجتماعية للشركة إتجاه المجتمع
168	الفرع الرابع: أنشطة المؤسسات الصناعية للحفاظ على البيئة
169	المطلب الثاني: دور أنشطة المسؤولية الإجتماعية في المؤسسات الصناعية في تحقيق الأهداف الأساسية للتنمية المستدامة
169	الفرع الأول: الأنشطة الإجتماعية للمؤسسة الصناعية إتجاه العاملين فيها ودورها في تحقيق الإستدامة الإقتصادية
170	الفرع الثاني: الأنشطة الإجتماعية للمؤسسة الصناعية إتجاه العاملين فيها ودورها في تحقيق الإستدامة الإجتماعية
171	الفرع الثالث: الأنشطة الخاصة بتحسين جودة التعامل مع المستهلكين ودورها في تحقيق الأهداف الرئيسية للتنمية المستدامة
172	الفرع الرابع: الأنشطة الإجتماعية للمؤسسة الصناعية إتجاه المجتمع ودورها في تحقيق الأهداف الرئيسية للتنمية المستدامة
174	الفرع الخامس: أنشطة المؤسسات الصناعية للحفاظ على البيئة ودوره في تحقيق الأهداف الرئيسية للتنمية المستدامة
177	الخلاصة

الفصل الخامس: واقع المسؤولية الاجتماعية في مصنع الإسمنت ومشتقاته بولاية الشلف ودورها في حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة ECDE	
179	تمهيد
180	المبحث الأول: تقديم مؤسسة الإسمنت ومشتقاته بالشلف ECDE
180	المطلب الأول: نشأة صناعة الاسمنت ومراحل تطورها
180	الفرع الأول: مراحل تطور صناعة الإسمنت عالميا
180	الفرع الثاني: مراحل تطور صناعة الإسمنت في الجزائر
183	المطلب الثاني: تقديم مؤسسة الإسمنت ومشتقاته بالشلف ECDE
183	الفرع الأول: نشأة وتطور مؤسسة الإسمنت ومشتقاته بالشلف ECDE
184	الفرع الثاني: موقع مؤسسة الإسمنت ومشتقاته ECDE وممتلكاتها
185	الفرع الثالث: الهيكل التنظيمي لمؤسسة الاسمنت ومشتقاته بالشلف ECDE
188	المطلب الثالث: مراحل تصنيع الإسمنت
188	الفرع الأول: مرحلة التكسير
188	الفرع الثاني: مرحلة الطحن والمجانسة الأولية
188	الفرع الثالث: مرحلة الطهي
189	الفرع الرابع: مرحلة طحن الكلنكر (مرحلة تصنيع الإسمنت)
189	الفرع الخامس: مرحلة التعبئة والتوزيع (الشحن)
190	المبحث الثاني: واقع دمج البعد البيئي في مختلف السياسات الإستراتيجية لمؤسسة الإسمنت ومشتقاته بالشلف ECDE.
190	المطلب الأول: الآليات المختلف للحد من التلوث الناتج عن العملية الإنتاجية في مؤسسة الإسمنت ومشتقاته بالشلف ECDE.
190	الفرع الأول: الآثار الناتجة عن صناعة الإسمنت في مؤسسة الإسمنت ومشتقاته بالشلف ECDE
193	الفرع الثاني: الآليات والإجراءات المتخذة من أجل الحد من آثار العملية الإنتاجية في المؤسسة
197	المطلب الثاني: دور الإجراءات المتخذة من قبل مؤسسة الإسمنت ومشتقاته ECDE للحد من الآثار الصناعية في حماية البيئة
197	الفرع الأول: دور الإجراءات المتعلقة بالحد من الانبعاثات الغازية والغبار في حماية البيئة
204	الفرع الثاني: دور الإجراءات المتعلقة بالحد من تلوث المياه في حماية البيئة
207	المبحث الثالث: التصميم المنهجي للدراسة الميدانية

فهرس المحتويات

207	المطلب الأول: نموذج الدراسة
208	المطلب الثاني: مجتمع وعينة الدراسة
208	الفرع الأول: مجتمع الدراسة
209	الفرع الثاني: عينة الدراسة
210	المطلب الثالث: أسلوب جمع البيانات
211	المطلب الرابع: الأساليب الاحصائية
212	المطلب الخامس: إختبارات الصدق والثبات لأداة الدراسة
212	الفرع الأول: الصدق الظاهري
213	الفرع الثاني: الصدق البنائي للإستبيان
215	الفرع الثالث: تحليل ثبات أداة الدراسة
217	المبحث الرابع: عرض ومناقشة نتائج التحليل وإختبار الفرضيات
217	المطلب الأول: نتائج التحليل الوصفي لخصائص العينة
217	الفرع الأول: توزع أفراد العينة حسب الجنس
218	الفرع الثاني: توزع أفراد العينة حسب السن
219	الفرع الثالث: توزع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي
220	الفرع الرابع: توزع أفراد العينة حسب مستويات الدخل
221	الفرع الخامس: توزع أفراد العينة حسب المركز الوظيفي
222	المطلب الثاني: نتائج إجابات أفراد عينة الدراسة نحو أبعاد المسؤولية الإجتماعية في المحيط الصناعي
222	الفرع الأول: تحليل إستجابة عينة الدراسة حول الأنشطة الإجتماعية إتجاه العاملين في المحيط الصناعي.
224	الفرع الثاني: تحليل إستجابة عينة الدراسة حول بعد أنشطة تحسين الجودة في المحيط الصناعي
226	الفرع الثالث: تحليل إستجابة عينة الدراسة حول بعد الأنشطة البيئية في المحيط الصناعي
227	الفرع الرابع: تحليل إستجابة عينة الدراسة حول بعد الأنشطة الإجتماعية إتجاه المجتمع في المحيط الصناعي
229	المطلب الثالث: نتائج إجابات أفراد عينة الدراسة نحو محور حماية البيئة وتدعيم التنمية المستدامة
229	الفرع الأول: تحليل إستجابة عينة الدراسة حول البعد الإقتصادي
230	الفرع الثاني: تحليل إستجابة عينة الدراسة حول البعد الإجتماعي
232	الفرع الثالث: تحليل إستجابة عينة الدراسة حول البعد البيئي
234	المطلب الرابع: إختبار فرضيات الدراسة وتحليل نتائجها
234	الفرع الأول: شرح بعض المفاهيم والأدوات المستخدمة في إختبار الفرضيات

فهرس المحتويات

237	الفرع الثاني: إختبار فرضيات الدراسة وتحليل نتائجها
264	الفرع الثالث: مناقشة نتائج إختبار الفرضيات
264	الفرع الرابع: مقارنة أجوبة المسؤولين بأجوبة العمال
268	الخلاصة
269	الخاتمة
276	قائمة المراجع
-	الملاحق
-	فهرس المحتويات